بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : يحيى بن عبدالمحسن حسن الشريف الرّقم الجامعيّ : (٤٢٠٠-٧٢٥٨-٨)

كلّيّة : اللغة العربيّة **قسم** : الدّراسات العليا العربيّة فرع : اللغة

الأُطروحةُ مقدَّمةٌ لنيلِ درجة : الدّكتوراه في تخصُّص :

عنوانُ الأُطروحةِ : أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والدرس الصرفي

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٢٥/٤/١٤٢٦ هـــ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : سليمان العايد المناقش الدّاخليّ : عبدالفتاح بحيري المناقش الخارجيّ : إبراهيم الشمسان

التّوقيع : التّوقيع : التّوقيع :

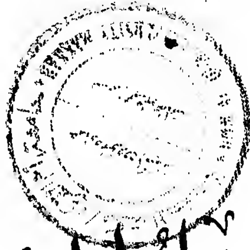
يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

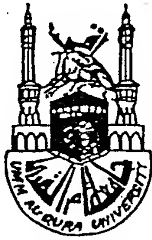
أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا - فرع اللغة





أبواب الفعل الثلاثي

بين المعجم والرأي الصرفي

دراسة صرفية لغوية من خلال لسان العرب

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

من الطالب

يحيى بن عبد الله بن حسن الشريف

الرقم الجامعي/ ٨-٧٢٥٨-٤٢٠

إشراف الأستاذ الدكتور

سليمان بن إبراهيم العايد

أستاذ اللغويات ورئيس قسم الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى

المجلد الأول

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخَّص الرسالة

يعالج هذا البحث قضيَّة من قضايا الصرف العربي المهمَّة، وهي (أبواب الفعل الثلاثي)، وقد تناولها مبيِّنا في البداية آراء الصرفيين القدماء وما وضعوه من ضوابط للأبواب، ووجهة نظرهم في مسائل كثيرة، وكشف عن شمول في دراساتهم، وغوصٍ في دقائق المسائل، وتقليب لأوجه الرأي.

وانتقل منها إلى جهود اللغويين المختلفة على صعيد تحديد الأبواب، وقد أبان البحث عن عدد من الميادين كانت تمثّل جهدًا مساعدًا إلى جوار الدراسات الصرفية سعى فيه اللغويون إلى المشاركة في هذه القضية، وكانت لهم طرقهم من مثل: الضبط بالحركة، والتنظير بالمثال، وربط للفعل بالسياق، وربط له بالمصدر وباقي المشتقات، وتنزيل للأفعال على أبوابها ...

واستعرض البحث (آراء المحدثين) في أبواب الفعل الثلاثي التي اتّجهت وجهات مختلفة، واشتملت الدراسة على آرائهم في قضية (الأوزان التقديرية) التي تتصل بالحديث عن الأفعال المعتلّة (الأجوف والناقص واللفيف) والأفعال المضعَّفة، وقارن البحث بين الاتجاه التقليدي في الدراسات الصوتية، وما يذهب إليه المحدثون، وأورد الحجج والبراهين والدلائل في ترجيح الآراء.

ولأن موضوع البحث عن القضايا التي طال القول فيها، وكثُر الجدل، كان من الأهمية بمكان أن يُصاحب الدراسة النظرية جانبٌ تطبيقي يعتمد الإحصاء، وهو عنصر مهمٌّ في الدراسات اللغوية، فقام البحث بإحصاء جميع الأفعال الثلاثية في (لسان العرب لابن منظور ٧١١هـ) مع نظرٍ في معاجم أخرى للمساعدة عندما يُشكل أمرٌ ما في فعلٍ من الأفعال، وأعقبه خلاصات للعمل الإحصائي أُلحِقَت بالجداول تُبيِّن أهم ما انطوى عليه الإحصاء.

وتشتمل أبواب الثلاثي –شأن كثيرٍ من القضايا النحوية والصوتية– على شذوذات من حيث القياس أو الاستعمال، وقد تناول البحث ذلك محاولاً الاستقصاء فيه، ومبيِّنًا ما يمكن أن يدخل في هذا الشذوذ أو يخرج منه.

ولمَّا كان موضوع البحث متأثرًا تأثُّرًا واضحًا باللهجات العربية المختلفة فقد دُرِسَت وبُيِّن ما يمكن أن يكون له أثر في الأبواب من الجانب اللَّهجيّ.

وخُتم البحث بدراسة الاستعمال القرآني للأفعال الثلاثية في قراءاته المتواترة والشّاذّة في عملٍ تكامليٍّ مع الإحصاء المعجمي، وقد خرج بنتائج عديدة مكانها خاتمة البحث.

الإهداء

إلى والديّ الكريمين أطال الله بقاءهما ومتعهما بالصحة والعافية كفاء ما بذلاه. هذه ثمرة من ثمار عطائهما المتدفق دوما

وإلى من تجرعت معي عذوبة العذاب، وكانت نعم الرفيق الصابر في زمن قلّ فيه المناصر

إلى من أخذ هذا البحث من أوقاتهم وأحالها غربةً؛ إلى أبنائي نجاد وعبد الله

شكر

إن كان للشكر أن يؤدِّي بعض ما أُكِنُّ فهذه فرصة أفترصها لأتقدم بشكر لا ينقطع دونه بيان الحرف؛ إلى مشرفي الأستاذ الدكتور/ سليمان العايد (حفظه الله).

وهو الذي ما فتئ راعيًا لهذا البحث وصاحبه يرفده بآرائه السديدة، ويوجّهه بخبرة العالم المدقِّق النحرير المحقِّق، وبنفس رضيّة، وخلق سمحٍ، فما ضنَّ مرة وما ضاق يومًا بكثرة التسآل.

كما أشكر جامعة الملك خالد على إيفادي إلى جامعة أم القرى لإكمال دراستي، وهناك أصحاب فضل آخرون على هذا البحث وصاحبه، لا يسعني إلا شكرهم والدعاء لهم لقاء ما قدَّموه.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أرشد لمنهج الهدى ووفّق، وأصلي وأسلم على من درَّت له حلوبة الفصاحة والبلاغة، وبعد:

فبعد أيّام مضت -أكلت من سني العمر زمنًا متطاولاً، وأنا برفقة هذا البحث- أثني عنان القلم آملاً أن أكون قد بلغت ما عقدت عليه العزم من بيان موضوعه، وأطرت عنه غواشيَ عدم الاستقرار.

وهناك أمور لا أستطيع أن أتجاوزها أو أحتجنها، فعندما انتصيت هذا البحث ظننت أن الخطب فيه هيِّن، ثم تلاشى هذا الشعور، بعد أن خُضت غماره ودلفت إلى لجّته، فقرّ في نفسي أنه بحرٌ رجّاف لا بُدَّ أن يدّرع مقتحمه الأناة والحذر، فكلُّ مرحلة منه تنكشف عن أخرى، ويستلزم الحديث عن شيءٍ ربطه بآخر.

وتعاظمني الأمر عندما ألفيت نفسي أمام عمل الإحصاء، وهو جانب تطبيقي من البحث، قِوامه الحصر والتتبع والاستقصاء، معتمدًا التمحيص والتفلية، وصرت إلى ميدانٍ قد يُترك لبعد مداه، وأمرٍ مريج قد التبست شناغيبُه، حتى إذا خِلت صبري قد عِيْل، قلت: لا ينبغي أن يحملني ذلك على التخلي عن ارتياده وتجشُّمه، والتماس ما يُلين عاصيه، ويروِّض متأبيه، فلن تُبلغ الغاية بغير آلة وكدِّ نظر.

والحقيق بالذكر أن الغرض من هذا البحث كان الوقوف على قضيَّة شائكة من قضايا الصرف العربي، وهي قضية (أبواب الثلاثي)، ولكيلا يكون العمل باهتًا، كان البحث خليطا من الصرف واللغة، ودراسة للَّهجات والقراءات، واعتمد الجمع من اللغة، وشعر الشواهد، وتوسَّلَ الاستقصاء في ذلك، والتبسُّط بذكر الوجوه والعلل الصرفية.

ومما يلفت النظر -كما سنرى- أن هناك قضايا تعاورها الصرفيون واللغويون

وتناقلوها، وقلَّ أن نجد منهم من يتمثلها تمثُّلاً بيِّنا نفّاذًا إلى دقائقها، عاقدًا الصلات والوشائج المقرِّبة الموضحة، وهذه الهنات الهينات لا تعني أبدًا الانتقاص من جهودهم، ولكن الحاجة ماسّة إلى التماس حكمة العرب في منطوق كلامها، وهذه الالتفاتات ظلّت مأسورة في حدود القرن الخامس الهجري.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، عرضت في التمهيد لبنيتي الفعل الثلاثي بصيغتي الماضي والمضارع، ثم حديث عن مفهوم (أبواب الثلاثي)، وأيُّ العلوم أولى بها، أتدخل ضمن علم الصرف أم علم اللغة، وما يثار حول اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس.

وأدرت الباب الأول على ثلاثة محاور هي: دراسة جامعة لأقوال ومذاهب الصرفيين التي بدت في أغلب مظاهرها سامقة البناء وطيدة الدعامة، قصد علماؤنا فيها كلَّ ضرب من ضروب المعرفة والتحليل، وتناول جميع ما يتعلّق بأبواب الثلاثي ابتداءً من صيغ الماضي الثلاثي (فعَل وفعِل وفعُل) وما ينبني عليها من أبواب، وما تخلل ذلك من دراسات صوتية أبدى فيه الصرفيون أنهم فرسان مجلّون في مضمار الدراسات اللغوية.

وكان المحور الثاني هو: جهود اللغويين في تحديد الأبواب، وقد عمدت فيه إلى محاولة جمع تفاريق هذه الجهود ما أمكنني ذلك، وعرضها بطريقةٍ مختلفة خالعًا عنها ربقة الإشكال، حتى انضوى كلٌّ منها إلى مأرِزه، وانضمَّ إلى لِفْقِه، فكانت الجهود متّخذة أكثر من شكل، من ضبط بالحركة إلى التنظير بمثالٍ مشهور، ثم ربط الفعل بالسياق وبميسم الرواية، ثم ربط للفعل بالمصدر والمشتقات الأخرى، والتنقية والتصويب اللغوي فيما يخصُّ أبواب الثلاثي، والبحث عن تعدُّد الأوجه سواء ما كان فيه وجهان أو أكثر، ثم تنزيل الأفعال على أبوابها.

ثم عرضت لآراء المحدثين في (أبواب الثلاثي) الذي اشتملت في جانب منها على نقدٍ للدراسات اللغوية التقليدية، التي رأى المحدثون أن الأخذ فيها بقول القدماء مرهق معوّق، واشتطّوا في تفييل مذاهبهم، ومقاومة ما انتهى إليه التفكير

اللغوي عند العرب، لا سيما في موضوع (الأوزان التقديرية)، ومن عجبٍ أن نرى مثل هذه الحملة الشعواء تدهم المجهود اللغوي العربي، وأكثر ما آل إليه أمر المحدثين أنه خطأ صُراح أمرغوا فيه، ودفاع واهن عن قواعد مستجلبة لقِنوها بالأخذ عن الدراسات الغربية، أو دراسات المستشرقين، وتولّى ثُلّةٌ منهم كِبْرَ نشرها ومحاولة الأخذ بها، وقد أسقط الزمن أكثر تعنُّت المحدثين، واستبان أن حججهم باطلة سابحة في البطلان، مناطها مجرَّد التنميق وحَمْضة الجدل المنطقي، وطول مضاجعة الأوهام؛ نظرًا لاختلاف ميدان الدراسة، فكيف يؤتى بقواعد من لغات أخرى لتطبَّق على العربية؟! على أنَّ واجبنا نحو مثل هذه الدراسات ألاّ ننخزل عن جوابها، أو نبسأ بنتائجها.

ويمثّل الباب الثاني ركيزة مهمة من ركائز البحث، وهي عمل إحصائية للأفعال الثلاثية في (لسان العرب لابن منظور)، وهي إحصائية كان الغرض منها الوقوف على قضية الأفعال معتمدًا على جوهر الموضوع، وهي مادة الأفعال في معجم يُعَدُّ من أضخم معاجم العربية وأكثرها مادّة، وأوفاها بمختلف الآراء والنقول التي ناقشت موضوع الأفعال، وأعقب هذا الإحصاء الذي لم يكتف بالنظر في معجم (لسان العرب) قراءة وخلاصات تُمكّن من الوقوف على أبرز النتائج مع إمكانية مقارنتها بما أحصاه علماؤنا القدامى أو وصلوا إليه.

وفي الباب الثالث كان لشذوذات الأفعال نصيب من البحث دعت دواع إلى تقييدها وتدوينها، خاصة ما يتعلق بـ(تداخل اللغات) تعريفا ومفهوما، وما يدخل عليه، وما يترتب على محاولة تطبيقه على مختلف الأفعال.

وانثنيت من بعد لأتحدث عن (الظواهر اللهجيّة) التي كان رجع صدى اختلافها مؤثرا بطريقة مباشرة في الأفعال، فكان أن وجدنا بعض اللهجات لا تتفق والقواعد الأغلبية التي وضعها الصرفيون، أو كانت سببًا في تزويد المعجم بصيغٍ أكثر عن طريق الإبدال أو التخفيف وغيرها مما هو في مظنته.

وعلى هذا السنن مضيت لأتحدث عن الاستعمال القرآني بقراءاته، الذي ما كان لنا تركه، وهو الذي يمثّل اللغة الأعلى والأفصح، في سعي حثيث إلى استشراف طبيعة هذا الاستعمال ورعاية خصائصه، إكمالاً للجانب الآخر من الصورة التي نريد أن نتبينها عن الأفعال. ٣

وختامًا فإن هذا البحث ليس إلاَّ محاولة قد تصيب وقد تخطئ، ولست هنا أزعم أنني قد أتيت بما لم تستطعه الأوائل، أو تنكّبت الطريق، ولكنّني سائر على الدرب، ماضٍ في غُلَوائي، أتقيّل فحولة المتقدمين، وأنحو نحوهم وأنا بمنزلة سهيل من النجوم يعارضها ولا يجري معها، وكأني بالبحث ينادي بأعلى صوته: ٦

لقد وجدت مكان القول ذا سعةٍ   فإن وجدت لسانًا قائلاً فَقُلِ ٩

ولا يظنَّنَّ ظانّ بادي الرأي أنني متنطع ببحثي أشمخ بأني قلت فيه كلمة هي فصل الخطاب، فأنَّى لذهني الكليل وفهمي القليل ذلك، وهو لا يعدو أن يكون حبَّة في عقد منظومة الدراسات اللغوية، حتَّمه عليَّ أني أحدُ ورثة هذه اللغة بمجدها وشرفها وجمالها وفنّها، التي تنساب من نهرها المتدفّق من منابعه الخالدة، وأرجو أن يكون البيان قد أسعفني، والله الهادي إلى سواء السبيل؛ أسأله ألاَّ يحرمني الثواب على ما كتبت، وأن يجعله من العلم النافع. ١٢ ١٥

تمهيد

مدخل:

يقول ابن القُوطيَّة: «اعلم أنَّ الأفعالَ أصول مباني الكلام، وبذلك سمَّتها العلماء الأبنية، وبعلمِها يُستدل على أكثر عِلْمِ القرآن والسنَّة، وهي حركات متقضّيات، والأسماء غير الجامدة، والنُّعوت كلها منها مشتقات...»[١].

ولعلَّ النظام الفعلي في اللغات الإنسانيَّة يدلُّ -ولو دلالة جزئية- على تكامل أنظمتها، في حين يكون تميُّز الفعل في اللغات التي تتقيَّد بالرُّتبة -كالعربية وأخواتها السامية- بتشكُّله اللفظي، أي: بصيغته form، أمَّا اللغات التي لا تتقيَّد بالرتبة كالفرنسية والإنجليزية فيتميز فيها الفعل بموقعه الذي يشغله من الجملة، ومن هنا كان الفعل في العربية ذا أشكال صوتية محدودة[٢].

والأفعال أقل عددها ثلاثة حروف، ولهذا كان الثلاثي أعدل الأبنية وأكثرها، وكان على ثلاثة أحرف ليكون هناك حرفٌ يُبتدأ به، وحرفٌ يُوقَف عليه، وحرفٌ يكون واسطةً بينهما (العين) ويتحرَّك بالحركات الثلاث، وهو المعتبر في أبواب الثلاثي المجرَّد[٣].

ويُمثِّل ضبط عين الفعل الثلاثي مشكلةً تُواجه الكثير ممن يتحدَّث أو يكتب بالعربية، ومَظِنَّة زلل قلَّ مَن ينجو من التحيُّر والتردُّد فيها، مما يدلُّ على غموض أمر هذا الضبط في الأفعال ما وُجِد من عثرات نُسِبت لعلماء وأئمَّة، رُوِيَ أن رجلاً أخطأ بحضرة أبي عمرو بن العلاء حين أنشد الرَّجُلُ قولَ المرقَّش الأصغر:

فمَنْ يَلْقَ خيرًا يحمَدِ النَّاسُ أمرَه ... ومن يَغْوَ لا يَعْدَم على الغيِّ لائمًا

(١) الأفعال ١.

(٢) ينظر: المغني الجديد في علم الصرف ٨٩.

(٣) ينظر: مقدِّمة العين ١/٤٩، حاشية الرفاعي على شرح لامية الأفعال لبحرق ١٣، وشرح الكيلاني لتصريف العزي٣.



فقال له أبو عمرو: أقوِّمك أم أترُكُك تتسكَّع في طُمَّتِكَ؟ فقال: بل قوِّمني.
فقال: قل: ومن يَغْوِ بكسر الواو ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وعصى آدم ربه
فغوَى﴾[1].

حتى إنَّ سيبويه لم يسلم من ذلك، رُوي عنه أنَّه جاء إلى حمَّاد بن سلمة
فقال: أحدَّثَكَ هشامُ بن عروة عن أبيه في رجل رعُفَ في الصلاة؟ فقال له حَمَّاد:
أخطأت، إنما هو (رعَفَ)، فانصرف إلى الخليل، فشكا إليه ما لقيه من حمَّاد، فقال:
صدق حمَّاد، ومثلُ حمَّادٍ يقول هذا، ورعُفَ لغة ضعيفة، والصحيح رَعَفَ[2].

وحكى ابن طَرِيف قال: شاهدتُ مناظرةً جَرَت بين رجلين من أهل الأدب في
شيءٍ من النَّحو، فجرى في تضاعيف المناظرة كلامٌ تكلَّم به أحدهما، فقال مُخبرًا
عن نفسه: عَجِزْتُ عن كذا، فقال خصمُه: وهل يعجَزُ مثلُك أبا فلان؟ فقال: بلى،
قد يلحق الحَصَرُ والكسلُ جميع بني آدم، فقال خصمُه: تنظُرُ ماذا تقول؟ إنما ينبغي
لك أن تقول: عَجَزْتُ – بفتح الجيم – كما قال تعالى مُخبرًا عن ابن آدم:
﴿أعَجَزْتُ أنْ أكونَ مثل هذا الغراب﴾ ومستقبلُه: يَعْجِز – بكسر الجيم – وإنما يُقال:
عَجِزَت المرأةُ – بكسر الجيم – إذا عظُمَت عجيزتُها، والمستقبل: تَعْجَز، أفبمثل
هذا أخبرتَ عن نفسِكَ يا أبا فلان؟ فأخجله، وأضحك أهل المجلس منه[3].

وأخطأ أبو زيد الأنصاري في الاشتقاق من أحد الأفعال يشابه آخر ويختلفان
معنى فكان أن تأدَّى معنى غير مُراد، فقد دخل على أمير الكوفة قبل أن يتعلَّم النحو
فقال: ادنُ يا أبا زيد، فقال أنا دنيٌّ أيها الأمير، فضحكوا منه، أراد: أنا دانٍ، فخجِلَ
وتعلَّم النحو، والمعنى على الأول: سفُل ومجُن[4].

(١) ينظر: طبقات اللغويين للزبيدي ٢٩، تصحيح الفصيح لابن درستويه٤٢.

(٢) ينظر: طبقات اللغويين للزبيدي ٦٦، إنباه الرواة٢/٢٥٣.

(٣) ينظر: تحفة المجد الصريح ٧٢-٧٣.

(٤) ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي ٦٩.

وإذا انتقلنا للأخطاء التي وقع فيها الجماعة وأصبحت جارية على الألسنة، فنستحضر ما ذكره البطَلْيَوسي مما أُولِعَ به النُّحاة من إجازتهم في (فضل) - من قول
٣ الفرزدق:

وجدنا نهشلا فضَلت فُقَيمًا كفضلِ ابنِ المخاض على الفصيل

فتح الضاد وكسرها، واللغويون إنما حكوا اللغتين في الفضلة من الشيء،
٦ و(فضَل) في البيت على معنى الغلَبة[1].

والمقام يطول بذكر مثل هذه القصص، وكان الغرض بيان خطر مثل هذه الأخطاء، وما يترتب على الوقوع فيها من اختلاف المعاني، كما أنها من الدِّقة
٩ بحيث يصعب توقِّيها والنَّجَاء منها.

(فعل)

وهي الصيغة التي تمثِّل الفعل الثلاثي المجرَّد، وجُعِلَ الميزان الصرفي على ثلاثة
١٢ أحرف لأن أكثر كلمات العربية ثلاثيَّةٌ، فجُعِلَ أصلاً للميزان، ولو جُعِل رباعيًّا أو خماسيًّا لم يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه فجعل ثلاثيا، وإذا وُزِن به ما فوق ذلك كررت اللام؛ لأن احتمال الزيادة أسهل من احتمال الحذف[2].
١٥ واختاروا الحروف (ف ع ل) لأمرين:

١- أن التصريف في الأصل من أحكام الفعل وما اتصل به من أسماء (المشتقَّات) فهي موضع التغيير،فلمَّا أرادوا عتبارها جعلوا المعيار لذلك حروف
١٨ الفعل تنبيها على الأصل.

٢- أن (ف ع ل) تشمل مخارج الحروف، فالفاء من الشفة، والعين من الحلق، واللام من اللسان[3].

---

(١) ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٥٧-٢٥٨.

(٢) ينظر: شرح الملوكي١١٦.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري ٢/٢٢٠-٢٢١، شرح الشافية للرضي ١/١٧، التصريح٥/٣٢٢.

ومعنى هذا أن الفعل الثلاثي يأتي على (فعل) وله بذلك ثلاثة أوزان هي: (فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ) وكانت ثلاثةً تبعًا لاختلاف حركة العين، فالفاءُ لا تكون ساكنة أبدًا؛ إذ لا يُبدأ بساكن، وهي مفتوحةٌ – لخفَّة الفتحة – إلا أن تُنقَل إليها حركة العين كقولهم: حُسْنَ في (حَسُنَ)، أو أُتْبِعَت لحركة العين نحو (شِهِدَ) في (شَهِد) وهما صيغتان مفرَّعتان[١].

والعين لا تكون ساكنة في أصل الوضع؛ لاستلزام سكونها اختلاط الأبنية، وتتحرَّك بالحركات الثلاث؛ لأنَّه لما كان يتَّصِلُ بالفعل الضميرُ المرفوع المتحرِّك مطردًا قصدوا أن يكون على وتيرة واحدة في سكون آخره، فلو بنوا منه ساكنَ العين لَزِمَ إمَّا مخالفَةُ أخواته إنْ بقيت حركتُه، وإمَّا التقاء الساكنين على غير حدِّه إن لم يُحَرَّك، وإمَّا كثرةُ التغيير إن سُكِّنَ وحُرِّك الأوَّل[٢].

أمَّا اللام فلا يُعتَدُّ بحركتها في البِنْيَة؛ لأنها موضع البناء، وتلزم الفتح إذا لم يتصل بها ضمير رفع، وإسكانها ضرورة قبيحة، وأنشدوا لوضَّاح اليمن:

إنما شِعْرِيَ شَهْدٌ　　　قد خُلِطْ بجلجلان

وبعضهم يرويه (حُشِيْ) وهو أقل ضرورة؛ لأنه حُكي عن طيِّئ إسكان ياء الماضي إذا كانت البنية على (فَعِلَ، أو فُعِلَ)[٣].

وبُني على الفتح للفرق بينه وبين الأمر، ولأن الفعل ثقيل لفظًا؛ إذ لا يوجد فعل ثلاثيٌّ ساكن الوسط بالأصالة، وثقيل معنًى لدلالته على المصدر والزمان، وبطلب المرفوع دائمًا والمنصوب كثيرًا[٤].

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة١/١٩٥، اللباب للعكبري٢/٢١٤، ٣٨٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١١٣.

(٢) المناهل الصافية ١/٥٦، وينظر: شرح الشافية لركن الدين الإستراباذي ٣٦٢-٣٦٣، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ج ٢/٥٩٢.

(٣) ينظر: عبث الوليد١٤٩، وينظر البيت في: ثمار القلوب ١١٠، اللسان (جلل).

(٤) ينظر: المقتصد ١/١٣٦، أسرار العربية ٣١٥، شرح الكافية للرضي ٤/١٤.

(يفعل)

ولا يصير الفعل مضارعًا إلا بزيادة حروف المضارعة لمعنى الحال والاستقبال، وليس معنى زيادتها أن دخولها وخروجها سواء، ولو كانت كذلك لأفادت تلك المعاني مع عدم الزيادة، وإنما وقع عليها لفظ الزيادة؛ لأنها ليست فاءً، ولا عينًا، ولا لامًا[١].

وحروف المدِّ هي الأَولى بالزِّيادة إلا أن الألِفَ لسكونها لا يمكن الابتداء بها فجُعِلَت الهمزةُ بدلاً منها؛ إذ كانت أختَها في المخرج، والواو لا تُزاد أوَّلاً لِثِقَلها، فهي تُبْدَل إذا كانت أصليَّةً فيقولون: أرَّخَ، والأصل (وَرَّخَ)، فإذا كانوا يَفِرّون منها وهي أصليَّةٌ وَجَبَ ألا يزيدوا ما يَفِرُّون منه، ولأنها لو زِيْدَت أوَّلاً لأدَّى إلى اجتماع ثلاثِ واواتٍ أحيانًا (فاء الكلمة، وحرف المضارعة، وواو العطف) وذلك مُستثقَلٌ مُسْتَنكَر فجُعِلَت التاءُ بدلاً منها؛ لأنها تُبْدَل منها كثيرًا مثل تُجَاه وتُرَاث، ولم يعرض للياء مانع، ولتمام المعنى احتِيْجَ لحرفٍ رابعٍ فزيدَت النونُ لشبهها بحروف المدِّ[٢].

وحركةُ حرفِ المضارَعَة في الثلاثي الفتحةُ؛ لأنَّه أصلٌ فجُعلت له الحركة الخفيفة، ولأنه أكثرُ من الرُّباعيِّ فجُعل الأخَفُّ للأكثر، والرُّباعيُّ فرعٌ فجُعِلَت له الضمَّةُ وهي الحركةُ الثقيلة، ولأنها أقوى الحركات فهي عوض من المحذوف، ولأنه لو فُتح حرف المضارعة من الرُّباعيِّ لالتبس بالثلاثيِّ، وما زاد على الثلاثي محمول عليه[٣].

أما ثاني المضارع فهو ساكن؛ لأنهم لو أبقوا الفاءَ على حركتِها في الماضي لتوالى أربعة متحرِّكات لَوَازم، وهذا ليس في كلامهم إلا أن تكون الكلمةُ محذوفةً،

---

(١) ينظر: نظم الفرائد وحصر الشرائد٢٧٧-٢٧٨، شرح الملوكي١١٣.

(٢) ينظر: علل النحو للورّاق١٨١، أسرار العربية٢٢-٢٣، البيان في شرح اللمع ٢٤-٢٥، اللباب ٢٣/٢، شرح الملوكي١٧٢.

(٣) ينظر: عِلَل النحو للورّاق ١٨٣-١٨٤، شرح الكافية للقواس ٤٩٤/٢، الأشباه والنظائر ٢٣٢/١، ٥٨٣-٥٨٤.

نحو: عُلَبِط، وهُدَبِد) والأصل (عُلابِط، وهُدَابد) فخُفِّفَت اللفظةُ لِطُولها[١].

وكان الثاني أولى بالإسكان؛ لأنَّ الأوَّلَ لا يجوز تسكينه لأنـه ابتـداءٌ بسـاكن، ولا يجوز إسكان آخِرِ الفعل لأنَّ ذلك يُوجِبُ بناءَه، وهو مستحق للإعـراب لشبهه بالاسم، وبالعين يُعْرَفُ اختلافُ الأفعـال، وإسكانها مُوقِـعٌ فـي اللبس، فلـم يَبْـقَ إلا الثاني فصار بالإسكان أولى[٢].

ولأنَّ توالي الحركات الأربع لَزِمَ من زيادة حرف المضارعـة فإسكان الحـرف الذي هو قريبٌ منه أُولى[٣]. وينبني عليه ملحوظتان:

١- أنّ حذف الحركة يحدث عند إضافة سابقةٍ لجـذع الكلمـة، في حيـن لا يحدث عند إضافة لاحقةٍ في مثل (ضَرَبَه).

٢- أنّ حركة فاء الفعل هي التي تُحذف لا حركة اللام[٤].

وذكر السرقسطيُّ في مضارع الفعل (تَقَـى) وجهيـن: تسـكين ثانيـه وتحريكـه (يَتْقِيه ويَتَقِيه)، وأنشد:

ولا أَتَقِي الغيورَ إذا رآني ومثلي لَزَّ بالحَمِسِ الرَّبِيْسِ

بتحريك التاء من (أَتَقِي)[٥]. وقال خُفاف بن نُدبة[٦]:

جلاها الصيقلون فأخلصوها خِفافًا كلها يَتَقِي بأَثْرِ

(١) ينظر: عِلَل النحو للورَّاق ١٨٢، شرح الملوكي٦٢.

(٢) ينظر: عِلَل النحو للورَّاق ١٨٢.

(٣) ينظر: الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا ٥٠.

(٤) ينظر: مقال بعنوان (الأصل في الفعل الماضي سكون آخره) للدكتور داوُد عبده، مجلة اللسان العربي، ع٣٠، ١٩٨٨م، ص٦٦.

(٥) الأفعال٣/٣٧١، وينظر: مجمع الأمثال ٨٣/١.أساس البلاغة (لزج) .

(٦) ينظر: الخصائص ٢٨٦/٢، اللسان (أثر، تقي).

وأوردَ اللبليُّ فعلاً آخر لم يرَ أحدًا من النحويين واللغويين استثناه وهو: برأت من المرض أَبْرُؤُ -بفتح الباء وضم الراء- حكاه ابن التيانيِّ، وقال: إنها لغة قبيحة لم ٣ يوجد غيرها[١].

أبواب الثلاثي

المقصود بالباب: مجموع موزونهما (فعل ويفعل)، أي: ما كان على هيئتهما ٦ من غير تداخل اللغتين، ويُجعل مجموع (فعل يفعل) عَلَمًا لذلك المجموع، فيكون الباب الأوَّلُ مثلاً (فعَل يفعُل): مجموعَ كلماتٍ متصرِّفةٍ خاليةٍ من ماضٍ معلومٍ مضمومِ العين أو مكسورها، أو مضارعٍ معلومٍ مفتوح العين أو مكسورها، ويُقاس ٩ الباقي عليه[٢].

واختُصَّ الماضي والمضارع بالذكر واكتُفِيَ بهما؛ لأن امتيازَ الأبواب بعضها عن بعض إنما يكون بهما، وإلا فالباب يُطلق عليهما وعلى ما تصرَّف منهما جميعًا. ١٢ ويمكن أن يُقال: إنَّ البابَ عبارةٌ عنهما فقط، ويُطلق على الموزونات، فتُعدُّ الأبواب ستةً، أمَّا ما يتصرَّف عنهما فمن الملحقات. وقيل: أبواب الثلاثي تُطلق على الأوزان الماضية فقط فتكون ثلاثةً[٣].

١٥ وتقتضي القسمةُ العقليَّة عند الإتيان بمضارعٍ لـ (فعَل) أن تكون تسعةَ أبواب، وهي حاصل ضربِ حركات عينِ الماضي في عين المضارع (يفعَل)، إلا أنَّ الصرفيين أهملوا ثلاثةً منها، وهي: (فعِل يفعُل، وفعُل يفعِل، وفعُل يفعَل) وإهمالها إنما كان من ١٨ جهة التبويب، أمَّا من حيث ورودها عن العرب فقد وردت عليها أمثلة، فمن الأول جاء

---

(١) بغية الآمال ٧٦، وينظر: تحفة المجد الصريح١٧٧.

(٢) ينظر: إمعان الأنظار (شرح المقصود للبركوي) ١٢-١٣، حاشية / محمد عبدالله أفندي على الرسالة الصرفية ل ٤٨.

(٣) ينظر: شرح الكفوي لمتن البناء ٧، أساس البناء ١٩، وروح الشروح (شرح المقصود للسيروي) ١١.

(فضِلَ يفضُل) ومن الثاني (وَحُدَ يَحِدُ) ومن الثالث (كُدت تَكَاد) ونسبها الصرفيون إلى الشذوذِ أو النُّدْرة، أو جعلوها من قبيل تداخل اللغات.

٣ وأثبتوا الستَّةَ الباقية، ورتّبوها حسب كثرة الاستعمال على النحو التالي[١]:

١- فعَلَ يفْعُل (نصَر ينصُر)
٢- فعَل يفعِل (ضرَب يضرِب)
٦ ٣- فعَل يفعَل (فتَح يفتَح)
٤- فعِل يفعَل (علِم يعلَم)
٥- فعُل يفعُل (كرُم يكرُم)
٩ ٦- فعِل يفعِل (حسِب يحسِب)

نقل أبو حيان عن أبي زيد البلخي[٢] قوله: «وما أحسن ما تهيَّأ في الطبع أن صار المثالُ العام الذي يتعدَّى كثير الوجوه مثل (فَعَلَ) مفتوح العين، فإنه أُعطِيَ ١٢ جميع ما في القِسمة إذ خرَجَ منها: فَعَلَ يفعُل ويفعِل ويفعَل، فكثُرَت بذلك أمثلتُهُ، وكثُر الكلامُ عليها.

وصار ما هو أخَصُّ منه وهو (فَعِلَ) بكسرِ العين لم يُعْطَ إلا وجهين: فَعِلَ يفعَل ١٥ وفعِلَ يفعِل، وإن كان ذلك قليلاً.

وصار الذي هو غاية الخصوصية الذي هو (فعُل) بضمِّ العين لم يُعْطَ إلا وجهًا واحدًا، وهو: فعُل يفعُل»[٣].

---

(١) ينظر: بغية الآمال ٩٤.

(٢) أحمد بن سهل البلخي أحد كبار علماء الإسلام، جمع علم الشريعة والفلسفة والأدب، له كتب كثيرة، ومنها: أقسام العلوم والسياسة الكبير والصغير، والأسماء والكُنى والألقاب، توفي ببلخ سنة ٣٢٢هـ. ينظر: الفهرست ١٠٨، معجم الأدباء ٣/٦٤.

(٣) تذكرة النحاة ٥٥.

وتُسـمَّى الأبـواب: الأول، والثـاني، والرابـع دعـائمَ الأبـواب، أي: أصولهـا، لاختلاف حركة العين في الماضي والمستقبل، ولكثرة الاستعمال، والثلاثة الباقيـة لا تدخل في الدعائم؛ لانتفاء المخالفة، ولقلّة الاستعمال.

وعليه فإنَّ المخالفةَ الصوتيَّـةَ بيـن حركـة العيـن فـي المـاضي والمضـارع إنمـا كانت لاختلاف المعنى بين الماضي والمضارع كما هو الشأن فيما زاد على ثلاثـة، ولهذا كانت المخالفة بينهما هي القياس، يقول ابن جني: «... قد دلّت الدلالة علـى وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض في صِيغ هذه المُثُل إنمـا هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكلِّ زمانٍ مثـالٌ مخـالف لصاحبـه، وكُلّمـا ازداد الخـلاف كانت في ذلك قوَّةُ الدّلالة على الزمان»[1].

وللشريف الجرجانيِّ رأيٌ في كونِ المخالفةِ هي القياس، يقول: «وفيه نظرٌ لأنَّ المغايرة تحصلُ بحرف المضارعة، فلم يكن للحركة فيها مدخل وإلا لانتَفَتْ مخالفةُ المعنى عند انتفاء مخالفةِ اللفظ[2]، وإنْ سُلِّمَ أنها قياسية فالخصوصية سماعِيَّةٌ، بدليل عَدَمِ جوازِ الكسر في (ينصُر) والضمِّ في (يضرِب) مع حصولها»[3].

ويذهب ابنُ مالك إلى أنَّ الأصلَ توافق حركتي عين الماضي والمضارع، كمـا فُعِلَ بالأمر والمضارع، فخُصَّ التوافق المشار إليه بـ (فَعُلَ) لخفَّتِهِ بعدم التعـدِّي، فـإنَّ المتعدِّي ذو زيادة، والأصل عدم الزيادة، وجُعِلَ لـ (فَعِلَ) حظٌّ من التوافق في حَسِـبَ وأخواتها بغير سَبَبٍ، لشبه (فَعِلَ) بـ (فَعُلَ) فالكسرة أختُ الضمَّةِ، وأُهمل التوافق في

(١) الخصـائص١/٣٧٥، وينظـر: ديـوان الأدب ٢/١٣٨-١٣٩، نزهـة الطـرف للميدانـي٩، المنصف١/١٨٧، التخمير٣/٣٣٤، الإيضـاح في شـرح المفصـل ٢/١١٤، شـرح الشـافية لليزدي٨٢، ٨٦، الكنّاش ٢/٥٧، حاشية ابن جماعة على الجـاربردي١٧١، عنقـود الزواهـر ٣٣٩، شرح مراح الأرواح لديكقوز١٧.

(٢) كما في الأبواب: الثالث والخامس، والسادس.

(٣) أساس البناء٤٦، وينظر:شرح الكفوي لأساس البناء١٢.

(فَعَلَ) إلا بسببٍ، وهو كونه حلقيَّ العين أو اللام[١].

أبواب الثلاثي وأيُّ العِلَمَين أولى بها علم التصريف، أو علم اللغة:

يرى الدكتور/ كمال بشر أن الصرف أو التصريف التقليديَّ يحتوي على أبوابٍ ومسائلَ تُعنى جميعها بالنظر في الكلمة من حيث التغييرات التي تحدث فيها، هذه التغيرات التي لا تعطي معاني أو قِيمًا صرفية تخدم الجملة والعبارة، ومن الأولى أن تكون في متن اللغة؛ لقربها منه وبعدها عن ميدان الصرف الحقيقيِّ، ومن هذه الأبواب أوزان الثلاثي، ويذكر أن هذه الأبواب ليست بذات قيمٍ صرفيَّة، أو وظيفةٍ نحوية حيث لا يؤثر تغيير حركة العين في التركيب، ولكن تظهر قيمتها اللفظية في معرفة الألفاظ اللغوية على وجهها الصحيح، ونطقها نطقًا صحيحًا، وهي أمور تتعلق بالمعاجم التي تكفَّلت بإجادة ذلك النطق[٢].

ولكنَّ هذا الرأيَ لا يُسلَّم له؛ لأنَّ المتقدِّمين ألحقوا أوزان الثلاثي بعلم الصرف عن رؤيةٍ وبصيرة ولم يكن عملهم اعتباطيًّا، أو متَّسِمًا بالتداخل أو عدم التمايز، ولكن بعد أن جعلوا لكل علمٍ موضوعَه، فعند تقسيمهم لعلوم العربية أو (علم الأدب) كما سَمَّوه جعلوها على عشرة أقسام، فما يبحث عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة، أما من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف، أما من حيث انتساب بعضها إلى بعض فعلم الاشتقاق، وأما المركَّبات على الإطلاق فباعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، وباعتبار إفادتها لمعانٍ مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني...[٣].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل٣/٤٤٥.

(٢) ينظر: بحث بعنوان (مفهوم علم الصرف) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٢٥، ١١٤-١١٥، ونظرات في اللغة لمحمد مصطفى رضوان ٣٢٣-٣٢٤، ٣٢٦.

(٣) ينظر: حاشية نقره كار على الجاربردي (ضمن مجموعة الشافية) ١/٦، عُنقود الزواهر ١٦٦.

وربما تسامحوا فأدخلوا الصرف ضمن علم النحو - وهـذا الـذي كـان سـائدًا في التأليف إلى أن جاء من يُفرد (التصريـف) بمؤلفـاتٍ خاصـة، ابتـداءً بـأبي عثمـان
٣ المازني- وإن اختلفا داخليا في المفهوم، يقول ابن جماعـة: وقـد صـرَّح كثـيرٌ بـأنّ علم النحو مشتملٌ على نوعين أحدهما علم الإعراب، والآخر علم التصريـف، قـالوا: وذلك أن علمَ النحو مشتمل علـى أحكـام الكلـم العربيـة، وتلـك الأحكـام نوعـان:
٦ إفرادية وتركيبية، فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب[١].

ويذكر أبو حيَّان أن البصريين يأتون بباب (أبنية الأفعـال ومعانيهـا) فـي أبـواب التصريف بعد ذِكْرِ أبنية الأسماء، وهو من علم التصريف وليـس مـن علـم الإعـراب،
٩ ولم يتضحْ لَهُ وجهُ إدخالِ ابنِ مالك له فـي علـم الإعـراب (النحـو)، والـذي يقتضيـه التقسيم لِمن بدأ بالمركَّبات في تصنيفه أن يبدأ بالمركَّبات الإعرابيـة، ثـم المركَّبـات غير الإعرابية، ثم بالنظر في المفردات التي طرأت عليها تغييرات المعاني[٢].

١٢ وعندما يتحدَّث اليزديُّ عن موضوع علم التصريف يبين أنه ليـس معرفـة ذوات الأبنية فحسب كالمصـادر والأفعـال مجرَّدةً ومزِيدة وغيرهـا ممـا التغيـير فيـه لغرضٍ معنويٍّ، وإنَّما معرفة أحوال الأبنية كقواعـد الإعـلال والإبـدال، والحـذف والزيـادة،
١٥ والإمالة والإدغام وغيرها مما هو لغرض لفظيٍّ، يقول: «...لأنَّ معرفة الأبنية، ومعرفة أحوال الأبنية كلتيهما تكونان مقصودتين في علم التصريف؛ إذ علـم التصريـف ليـس منحصرًا في معرفة أحوال الأبنية حتى إذا ذُكرت الأحوال فقط تَمَّ الحـدُّ، بـل معرفـة
١٨ نفس الأبنية من التصريف كمعرفة الماضي، والمسـتقبل، والأمـر، والنهـي، والفـاعل، والمفعول وغير ذلك»[٣].

أما القول بأن التغييرات الصرفية لا تؤدي وظائف نحوية فهو قول لا يخلو من
٢١ نظر، وإطلاقه دون تقييد غير صحيح - هذا إذا سلَّمنا أنـه يجـب أن يـؤدِّي الصـرفُ

---

(١) ينظر: حاشيته على الجاربردي ٩/١(ضمن مجموعة الشافية) .

(٢) التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥٢، وينظر: شرح التسهيل للمرادي ج٣/ل٨٩.

(٣) شرحه للشافية ٣، وينظر: النُّكت للسيوطيِّ ل٢٣٤.

وظيفةً نحوية، وقد رأينا أنهما علمان منفصلان - فإن الصرف مرحلة ضرورية سابقة لمعرفة النحو، يقول ابن جني: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ فإنَّك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقّلة»[١].

وجزء من الدعوة إلى إلحاق أوزان الثلاثي بمتن اللغة متحقّقٌ، حيث إنَّ الأفعال منثورة في ثنايا المعاجم التي تكفَّلت بضبطها بالطرق المختلفة، ولكن ليس هذا كل شيء فإنَّ مهمَّة المعجم هنا تنتهي، ليقوم الصرف بدورهِ في معالجة هذه الأبنية من حيث وزنها بالميزان الصرفي، وتحويلها إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني، وما يجري داخل الكلمات من الإعلال والإبدال، والحذف والزيادة، وغيرها مما هو معلوم في ميدان علم التصريف[٢].

وكيف تُخرَج أبواب الثلاثي من الصرف وهي ركن ركين في موضوعه، هي والأسماء المتمكنة، يبحث في عوارضها وتقلُّباتها، وأسبابها وشروطها، حتى إنَّ بعضهم قصر الصرف على باب الأفعال، يقول ابن هشام في تعريف التصريف: «هو التلاعب في الأفعال وجعلها صفات مختلفة لضروب من المعاني، الماضي منه ذكر، والمضارع يذكر، والمستقبل سيذكر، والأمر اذكر، والنفي لا تذكر ...»[٣]، ويذكر أيضا أنَّ الذي يخُصُّ الفعلَ من التصريف هو اختلاف أبنية الأفعال، كقام القوم، ولا تقم[٤]. وهذا رأيه الذي لا يتفق مع قول الميداني: «ثم التصريف لا يختصُّ بالأفعال

(١) المنصف١/٤، وينظر: الممتع١/٣٠.

(٢) ينظر: ينظر: شرح الشافية للرضي١/٧.

(٣) القواعد في النحو١٦٥ (ضمن مقالات هامَّة لابن هشام).

(٤) السابق ١٧٢.

دون الأسماء، بل يُطْلَقُ عليهما جميعًا، فالاسم له واحدٌ وجَمْع، وتعريف وتنكير، ونسبة وتصغير، كما للأفعال ماضٍ ومستقبل، وأمر ونهي، وفاعل ومفعول، ويُطْلَق عليه حكم الصِّحة والاعتلال كما يُطلق على الأفعال»[١].

على أنه يتعلَّق بالأفعال الثلاثية أمورٌ قياسيَّة تتجلَّى فيها علاقة الصرف باللغة، فإنَّ الصرف ميزانُ العربية، ألا ترى أنه قد يُؤخَذُ جزءٌ كبير من اللغة بالقياس، ولا يُوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف[٢].

وحتى لو صعُبَ الفصل بين التصريف والاشتقاق، ولكن الذي يظهر من الفرق بينهما أن الاشتقاق - وهو أقرب للُّغة - مختصٌّ بما فعلت العرب، والتصريف عامٌّ لما فعلته العرب ولما نُحْدِثه نحن بالقياس، فكلُّ اشتقاقٍ تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقًا[٣].

هل يؤخذ المضارع من الماضي أم العكس؟

إذا تجاوزنا الحديث عن أصل المشتقات وهو المصدر -على رأي البصريين[٤]- فإن الماضي والمضارع كليهما مشتقّان منه، ومسألة البحث في أيِّهما أصل الآخر أمر فلسفيٌّ لعلَّ الباعث إليه الربط بين حركة العين منهما.

ويذكر الدكتور / داوُد عبده أن اللغويين العرب قدامى ومحدَثين يكادون يُجْمِعون على أنَّ الفعل المضارع مشتقٌّ من الماضي، فهم حين يتحدَّثون عن حركةِ عين الفعل الماضي يرون أن حركة عين المضارع متوقِّفَة عليها.

وما عدا ذلك لا تعدو أن تكون إشاراتٍ كأنها تخالف الإجماع المذكور، مثل اعتبار بعضهم أن فعل الحال هو الأصل، أو أن الاستقبال هو الأصل، ولكنَّ

---

(١) نزهة الطرف ٤.

(٢) ينظر: الممتع١/٢٧.

(٣) ينظر: الممتع ١/٥٢-٥٣.

(٤) ينظر: الخلاف في أصل المشتقات في: الإيضاح في علل النحو ٥٨، الإنصاف ١/٢٣٥.

الحجج التي قُدِّمت لم تكن حججًا لغويّة قويّة، بل هي جَدَلٌ كلاميٌّ لا علاقة له بالاشتقاق.

٣ ثم يسوق ثلاثة أدلّة على أن الماضي مشتق من المضارع وليس العكس، وهي:

١- أن المخالفة بين فتحة (فَعَلَ) والكسر أو الضمِّ في مضارعه هي مقتل نظرية اشتقاق المضارع من الماضي، وتزول هذه المشكلة إذا اعتبرنا الماضي مشتقًّا من

٦ المضارع وتظل القواعد على جوهرها كما هي:

● إذا كان المضارع مفتوح العين فإن الماضي يكون مكسور العين (يعلَم: علِمَ)

● إذا كان المضارع مكسور العين فإن الماضي يكون مفتوح العين (يقرِئ: قرأ)

٩ (يضرِب: ضرَبَ)

ثم تُحوَّل كسرةُ عين المضارع إلى فتحة إذا كانت عينه أو لامه حلقية.

● إذا كان المضارع مضموم العين فإن الماضي يكون مضموم العين في

١٢ الأفعال الغريزية (يكرُم: كرُم)، ومفتوحًا في غيرها (ينصُر: نصَر).

ثم يفترض أن معترضًا قال: إن تحديد حركة عين الماضي من الأفعال التي عينها أو لامها حرف حلقي غير مستطاع (يفرَح: فرِح، يقرَأ: قَرَأ) وهذه شبيهة

١٥ بمشكلة تحديد حركة عين المضارع من (فَعَلَ) غير الحلقي.

فيجيب بأن المشكلة الأولى مردُّها تطبيق القاعدة الصوتية التي حَوَّلت الكسرةَ إلى فتحة في مثل (يقرأ، ويدفع، ويسحب...) فالفتحة في هذه الأفعال ليست بأصلية، لأنَّ

١٨ هذه الأفعال أصلاً من باب (ضَرَبَ) وليست من باب (فرِح) فتحديدُ حركة عين الماضي بناءً على حركة عين المضارع هنا في المرحلة التي سبقت تطبيق القاعدة الصوتية المشار إليها لا إشكال فيه. أما تحديد حركة عين المضارع بناء على حركة عين الماضي من

٢١ (فَعَلَ) فهي مشكلة أصليَّةٌ، وليست ناتجةً عن تطبيق قواعد صوتية.

أمَّا لماذا لا نفترض أن الكسرة - التي تحوَّلت إلى فتحة - في الماضي، وليست في المضارع فيكون الأصل في مثل (قرَأ يقرأ: قرِئَ يقرأ)؟

فالجواب على ذلك بأمرين:

أ - وجود أفعال كثير حلقية العين أو اللام وحركة عينها كسرة مثل: سَمِعَ، وفَزِعَ، وشَبِعَ، ولَعِبَ، وضَحِكَ...

ب - وهو الأهم وجود أفعال مثل: يضع، ويقع، ويهب، ويدع، فلو كانت الفتحة أصلية لوجب أن تكون: يَوْضَع ويَوْقَع... فلا تسقط الواو لعدم وجود علَّةِ إسقاطها، وإذا كانت الصيغة التي تَحوَّلت فيها الكسرة إلى الفتحة هي صيغة المضارع فلا بُدَّ أن ينطبق ذلك على بقية الأفعال الحلقية.

٢- الدليل الثاني على أن صيغة الماضي مشتقة من المضارع هو المشتقات الأخرى التي يمكن اشتقاقها من الماضي والمضارع ولكن اشتقاقها من المضارع أسهل وأيسر، كاشتقاق اسم الفاعل والمفعول من المزيد (مُحترَم من احتَرَم)، وكذلك فعل الأمر يشتق من المضارع المجزوم بقاعدة سهلة، ولا يمكن اشتقاقه من الماضي، وكذلك اسم المكان يشتق من المضارع.

٣- الدليل الثالث هو أن النظام الصوتي للعربية لا يسمح بالبدء بالساكن، فإذا خالفت كلمة هذا النظام أضيفت إليها علَّةٌ صوتيَّةٌ قصيرة مسبوقة بهمزة وصل (جْلس اجْلِس) والصيغ المخالفة للنظام الصوتي هي فعل الأمر كما سبق، والمصدر (استْقبال)، والماضي في أفعال معيَّنة (احْترم) ولا نجد بينها الفعل المضارع، ومن المعقول أن نفترض أن الأصل في الكلمة العربية ألاَّ تخالف النظام الصوتي للعربية،وإذا كان هذا الافتراضُ صحيحًا

فإنَّه دليلٌ على أنَّ كُلاًّ من الماضي والمصدر مشتق من المضارع[1].

وقبل أن ننتقل إلى بيان وجهة نظر النُّحاة المتقدِّمين أريد أن أردَّ ما قاله الدكتور/ داود في الدليل الثاني بأن اسم الفاعل والصفة المشبهة تختلف في الثلاثي

(١) ينظر: مقال بعنوان (الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر) المجلة العربية للعلوم الإنسانية ع ٩، مج ٣ ص ١٣٦-١٤٧.

المجرَّد باختلاف صيغة الماضي -كما سنرى- وكذلك الارتباط بين المصدر والفعل تحدِّده صيغة الماضي، فلها قواعد قياسية أو أغلبيَّة.

٣ أما ما ذكره في الدليل الثالث فإنَّه لا ارتباط لهذا الدليل بباب الثلاثي المجرَّد في صيغة الأمر، وباقي كلامه تطبيق على المزيد.

ولو أردنا أن نتبيَّن موقف المتقدِّمين من قضية الماضي والمضارع وأيهما ٦ الأصل، فمتعيِّنٌ أن نعلم أنهم فرَّقوا بين حالتين:

الأولى: من حيث **الزّمان** فقد اختلفوا في أيهما الأصل فمن قائلٍ: إنَّ فعلَ الحال هو السابق؛ لأنَّ الشيءَ أقوى أحواله حال وجوده، ولأنَّ الأصل في الفعل أن ٩ يكون خبرًا، والأصل في الخبر أن يكون صدقًا، وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فتحقَّق وجوده[1]، يقول ابن بابشاذ عن فعل الحال: «لأنَّه هو الأصل الذي نَشَأَ عنه الماضي، وتفرَّع عنه المستقبل»[2].

١٢ وقال قوم: إنَّ الأصل الفعل المستقبل لأنَّه يُخْبَر به عن المعدوم، ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده[3]؛ وأيًّا كان الأمر فقد وضعت صيغة (يفعل) مشتركة بين الحال والاستقبال[4].

١٥ وقد بان بذلك أن الماضي بعد الحال والاستقبال؛ فالشيءُ يكون متوقَّعًا (استقبال) فإذا وُجِد فهذا زمن الحال، فإذا مضى عليه وقت صار ماضيًا[5].

---

(١) ينظر: علل النحو للورّاق١٧٩-١٨٠، اللباب للعكبري٢/١٥. وهناك خلاف بين النحاة في فعل الحال، فأنكره بعضهم وأثبته آخرون، والمنكرون له هناك من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه. ينظر: الجمل للزجّاجي ٨٧، شرحه لابن عصفور ١/١٢٧، شَرْح المُفصَّل ٧/٤.

(٢) شرح المقدِّمة المحسبة ١/١٩٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي٨٥، الأفعال لابن القوطية ٦، ولابن القطاع١/١٩، البيان في شرح اللمع ٩٦.

(٤) ينظر: الضوابط الكلية فيما تمس إليه الحاجة من العربية ٣٢.

(٥) ينظر: شَرْح المُفَصَّل ٧/٤.

الثانية: من حيث **اللفظ** فإن الماضي قبل المستقبل؛ لأنه لا زيادة فيه، والمستقبل فيه زيادة، وما لا زيادة فيه مُتَقدِّمٌ على ما فيه الزيادة[١].

٣ ولكنَّ هناك حالات يبدو فيها المستقبل أصلاً ويكون الماضي مأخوذًا منه، فإنهم بَنَوا الماضي من الأفعال المعتلَّةِ على المستقبل فقالوا: أغزيت لَمَّا قالوا: يُغْزِي، ولو كان الماضي قبلُ لم تكن ضرورة إلى قلب الواو ياء[٢].

٦ وفي إسناد الفعل إلى مؤنَّث حقيقي نحو (قامت هند) تجب علامة التأنيث، وحكى بعضهم (قام هند) وأنكر المبرّد أن يكون الحذف من كلام العرب، وتبعه جماعة؛ لأن التاء للفرق بين المؤنث والمذكّر، ولأن الماضي مبنيٌّ على المستقبل،

٩ فكما لا يجوز (يقوم هند) بالتذكير، لا يجوز (قام هند)[٣].

وأخرى لا تراعى فيها قضية الأصل والفرع فقد أعلُّوا (عِدَة) وهي المصدر لاعتلال (يَعِد) وهو الفعل، وأعلُّوا (يقوم) لاعتلال (قام) ومرتبة الحال والاستقبال

١٢ جميعا أن يكونا قبل الماضي، والعلَّة في هذا ونحوه أن أمثلة الأفعال المختلفة تجري مَجْرى المثال الواحد، حتى إنه إذا لَزِمَ بعضها شيءٌ لَزِمَ جميعها، وإذا حصل في بعضها تعويضٌ صار كأنَّه قد عمَّ جميعَها إذ كانت كلُّها كالمثال الواحد[٤].

١٥ وتوجد في كتب المتقدِّمين إشارات إلى أن المستقبل هو المقصود في أبواب التصريف، يقول الزمخشري: «...فإذا أردت المستقبل من قولهم: ظِلْت ومَسْت رددته إلى الأصل؛ لأنَّ المستقبل قاعدة التصريف، وعليه مدار الأفعال فلا يُخَلُّ

١٨ بالقواعد»[٥].

---

(١) ينظر: علل النحو للورَّاق ١٨٠، اللباب للعكبري٢/١٥، شرح الشافية للرضي٣/٨٨، النجاح للسغناقي٣٨٩، شرح مختصر التصريف العزِّي للتفتازاني٤٧.

(٢) ينظر: الأفعال لابن القوطية ٦، شرح الملوكي٤٤٧.

(٣) ينظر: خاتمة المصباح المنير ٣٦٣.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢/٧٣٢.

(٥) شرح الفصيح ١/٤٨، وينظر: تحفة المجد الصريح١٥٢.

وهذا اللبليُّ ينقل عن الشلوبين ردَّه على ابن هشام اللخميِّ اعتراضه على ثعلبٍ عندما أتى بمضارع (جَفَّ، وكَلَّ) في فصيحه، مع أن قياس المضعَّف من (فَعَلَ) معروف، يقول الشلوبين: «الذي قاله ثعلب صحيح، والذي قاله هذا المعترض خطأ؛ وذلك أنه لا يُعْرَف الماضي إذا لم يُوْصَل بضمير على أيِّ وزنٍ هو إلا بالمضارع، فلمَّا قالت العرب: يَجِفُّ ويكِلُّ، ولم تقل: يَجَفُّ ويَكَلُّ، عَلِمْنا أن الماضي (فَعَلَ) لا (فَعِلَ) ولا (فَعُل)، إذ لو كان (فَعُلَ) لقالوا يَجُفُّ، أو (فَعِلَ) لقالوا: يَجَفُّ، فلمَّا كان الماضي لا يُعرف إلا بالمضارع وبه يُستَدَلُّ عليه كان سَوْقُ الدليل آكدَ وأوجبَ من كلِّ ما يُذكر، فإنَّ ذِكْرَه واجبٌ أعني المضارع ليُستَدَلَّ به على بنية الماضي»[1].

(١) ينظر: تحفة المجد الصريح١٠٢-١٠٣.

الباب الأول

حركة عين الفعل الثلاثي

أ- دراسة جامعة لأقوال ومذاهب الصرفيين

(فعَل)

(فعَل) -مفتوح العين- يُعَدُّ أكثر أبنية الثلاثي وأقواها؛ لخفّته بالفتحة، والخفّة مطلوبة في الأفعال، فَلَمَّا كان الثلاثيُّ المضمومُ أثقلَ من المكسور كانت موادُّه أقلّ، ولما كان المكسورُ أثقلَ من المفتوح كانت موادُّه أقل. ولهذا وَجَبَ لـ(فعَل) ضربان من المضارع (يفعِل ويفعُل) -بكسر العين وضمِّها- ويأتي مضارعه على (يفعَل) -بفتح العين- ولكنّه مشروطٌ بكون عينه أو لامه حرفًا حلقيًّا، فكان بذلك أكثر الأبنية تصرُّفًا[1].

ويُستعمل (فعَل) متعديًا ولازمًا[2]، وكَثُر ذلك فيه لخفّته، وذلك بلفظين متباينين، وهو الكثير، نحو (ضرب وذهب)، وبلفظين متّحِدين نحو (فغرَ فاهُ) ومعناه فتح، و(فغرَ فوه) أي: انفتح[3]. ويرى بعضهم أن تعدِّي (فعَل) أكثرُ من لزومه[4].

أَمَّا (فعُل) -مضموم العين- فمُنِعَ التّعدي تخفيفًا؛ لأنَّ التعدي يستدعي زيادة المُتَعدَّى إليه، وجُعِل عدمُ التعدِّي في مكسور العين أكثر[5].

ويقع (فعَل) على معانٍ كثيرةٍ لا تكاد تنضبط كثرةً، وهذا أيضًا عائدٌ إلى خفّتهِ في اللّفظِ والبناء، واللّفظ إذا خَفَّ كثُر استعماله واتّسَعَ التصرُّفُ فيه، وقلَّ أن تجد فعلاً من أبنيتهم غيرَه له معنًى إلا قد استُعمل (فعَل) فيه، بخلافه، فكثيرًا ما يختصُّ بمعانٍ ولا يُستعمل غيره فيها، كالمغالبة[6].

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ج٤/ل١٣٥، شرح الشافية للرضي: ١١٣/٣، تذكرة النحاة ٥٥، حاشية الرفاعي على شرح لاميَّة الأفعال لبحرق ص١٣.

(٢) انظر: الكتاب ٣٨/٤، المقتضب ٧١/١، الكامل ٣٦٦/١، المسائل الحلبيات ص١٢٠، شرح الشافية للمصنّف ل٦، المساعد ٥٨٩/٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٩، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩١.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٦٠٣/٢.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ج٣/ل٢٧٦، شرح كتاب سيبويه للرماني ج٤/ل١٣٥.

(٦) انظر: شَرْح المُفصَّل لابن يعيش ١٥٦/٧، المناهل الصافية ٦١/١.

ونظرًا إلى كثرة معانيه آثر ابن الحاجب عدم ذكرها -في شافيته- كما فعَل غيرُه، وقُوبلَ صنيعُه بالاستحسان من ناظر الجيش فقال: «ولقد أحسن ابن الحاجب (رحمه الله تعالى) حيث لم يذكر شيئًا من ذلك»[1].

وذِكْرُ معاني (فَعَلَ) الكثيرة يندرج تحت علم اللُّغةِ كما يذكر الدَّمَامينيّ[2].

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن مضارع (فعَل) -إذا لم يكن حلقيَّ اللام أو العين- وجدنا أنَّه قد كثُر الخلاف بين الصرفيين واللُّغويين، وتعدَّدت آراؤهم واختلط بعضها ببعضٍ، وإليك بيانَها:

١- يرى الكِسَائِيُّ[3]، وابنُ قتيبة[4]، والمبرِّد[5]، وثعلبٌ[6]، والزبيديُّ[7]، والصيمريُّ[8]، والدينوريُّ[9]، واللَّبْليّ[10]، أنّ (يفعِل ويفعُل) جائزان في جميع الباب.

ونُقِل عن الجرميِّ قوله: «سمعتُ أبا عبيدة معمر بن المثّنى يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعتُ الضمَّ والكسر في عامَّة هذا الباب»[11].

(١) تمهيد القواعد ج٣/ل٢٨٠، وتنظر معاني (فَعَلَ) في: شرح التسهيل ٣/٤٤٢-٤٤٤، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٨٢-٣٨٣.

(٢) تعليق الفرائد القسم الثاني ص٦٠٣، ويُنظر: الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل ٢/١١٧، شَرْح المُفَصَّل للأَندلسي ج٤/ل١٣٩.

(٣) يُنظر: معاني القراءات للأزهري ص٤٧٥.

(٤) يُنظر: أدب الكاتب ص٣٧١.

(٥) يُنظر: المقتضب ١/٧١، المخصَّص ١٤/١٢٣.

(٦) يُنظر: المخصَّص ١٤/١٢٣.

(٧) يُنظر: الاستدراك على سيبويه ص١٩٩.

(٨) يُنظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٤٣.

(٩) يُنظر: ثمار الصناعة ص٥٢٨.

(١٠) يُنظر: تحفة المجد الصريح ص٤٥، ٦٣، ٢٤٣، ٣٣١.

(١١) بغية الآمال ص٦٧.

وقال أبو علي الفارسيّ: «هذان المثالان يعني (يفعِل ويفعُل) جاريان على السواءِ في الغلبة والكثرة»[١].

٣ وقال أبو الكرم بن الفاخر المعروف بابن الدبَّاس[٢]: «وقال الكوفيُّون والبصريون: ما من فعلٍ جاء ماضيه على (فعَل) -بفتح العين- إلاّ وسمعنا في مستقبله يفعِل -بالكسر- ويفعُل -بالضمِّ- قال: وسمعنا نحن ذلك باليمن والحجاز من

٦ الأعراب»[٣].

ويعلّل ابن درستويه جواز الوجهين بقوله: «لأنَّ الضمَّةَ أختُ الكسرة في الثّقَل كما أنَّ الواو نظيرة الياء في الثّقَل والاعتلال، ثمَّ إن هذا الحرف لا يتغيَّر لفظه ولا

٩ خطُّه بتغيُّر حركته»[٤].

٢- وقريبٌ من الرأي الأوَّلِ قول بعض النحويين: إنه ليس أحدهما أولى به من الآخر، وأنَّه ربَّما يكثر أحدهما في ألفاظ الناس حتى يُطْرح الآخر ويقبُح

١٢ استعمالُه[٥].

وما نُسِب هنا لبعض النحويين هو رأي أبي زيد الأنَّصاري كما يذكر الرضيّ، وأضاف إليه: «فإنْ عُرف الاستعمال فذاك، وإلاَّ استُعملا معًا وليس على المستعمل

١٥ شيءٌ»[٦].

وقد وقع اختلاف في عبارة أبي زيد حيث نُقل عنه قوله: «إذا جاوزت

---

(١) المخصَّص ١٢٣/١٤.

(٢) أبو الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب المعروف بالبارع الدَّبـاس، عالمٌ بالعربية من أهل بغداد، له كتب منها: المُعلّم في النحو، وشرح خطبة أدب الكاتب، توفي سنة ٥٠٠هـ. ينظر: نزهة الألباء ٢٨٢، معجم الأدباء ٥٤/١٧.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص٢٨٢.

(٤) تصحيح الفصيح ص٣٣، ويُنظر: ص٤٤.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل٦٢، شَرْح المُفَصَّل ١٥٢/٧، شرح الملوكي ٣٨.

(٦) شرح الشافية ١١٧/١.

المشاهير من الأفعال التي ماضيها على (فعَل) فأنت في المستقبل بالخيار إن شئتَ قلتَ: يفعُل –بضمِّ العين– وإنْ شئت قلتَ: يفعِل بكسرها»[١].

٣ وفَهِمَ الخفّافُ[٢]، واللَّبْلِي[٣]، والزَّبيدي[٤]، أنَّ المقصود بمجاوزة المشاهير أن يَرِدَ عليك فعلٌ لا تعرف مضارعه كيف هو، بعد البحث عنه في مظانّه، فلا تجده، ومجاوزة المشاهير ليست لكلِّ إنسانٍ، وإنَّما هي بعد حفظ المشهورات، فلا يأتي ٦ من لم يدرس الكتب، ولا اعتنى بالمحفوظ، فيقول: قد عَدِمتُ السَّماعَ، فيختار في اللفظة (يفعِل) أو (يفعُل)؛ ليس له ذلك[٥].

وربَّما لم يكن هذا هو مقصود أبي زيد؛ إذ كان قصده مجاوزة المشاهير فيما ٩ سُمِعَ مضارعه، وفي ذكر عبارتِهِ كما أوردها ابن درستويه ما يوضح الأمر، يقول: «أخبرنا محمد بن يزيد عن المازنيِّ، والزياديِّ، والرياشيِّ عن أبي زيد الأنَّصاري، وأخبرنا به أيضًا أبو سعيد الحسن بن الحسين السُّكري عنهم وعن أبي حاتم وأخبرنا ١٢ الكُسْرَوِيُّ علي بن مهدي عن أبي حاتم عن أبي زيد أنَّه قال: طُفْت في عليا قيس وتميم مدَّةً طويلةً أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضمِّ أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياسًا وإنَّما يتكلم به كلُّ امرئٍ ١٥ منهم على ما يستحسنُ ويستَخِفُّ لا على غير ذلك»[٦].

---

(١) الأفعال لابن القوطية ص٢، مقدمة القاموس المحيط ص٧٠.

(٢) يُنظر: المنتخب الأكمل ص٨٩١.

والخفاف هو: أبو بكر يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي، نحويٌّ فقيه، من آثاره: شرح كتاب سيبويه، شرح لمع ابن جني، شرح الإيضاح للفارسي، توفي سنة ٦٥٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٣٧٣، كشف الظنون ٢/١٥٦٣، معجم المؤلفين ٣/٧٧، ١٢/١٠٤.

(٣) يُنظر: بغية الآمال ص٦٨.

(٤) يُنظر: تاج العروس (شرح خطبة المُصنِّف) ص٨٤.

(٥) يُنظر: المواهب الفتحية ١/٧١.

(٦) تصحيح الفصيح ص٣٦، وينظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر للرُّعيني ٤٧.

ويعلّق ابن درستويه على هذا فيقول: «وإنّما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلّة وإن كان ما كثُر استعماله أعرف وآنس؛ لطول العادة له»[1].

٣ ويقول ابن القوطية: «فما كان على (فعَل) من مشهور الكلام مثل: ضرَب ودخل فالمستقبل فيه على ما أتت به الرواية، وجرى على الألسنة: يضرِب ويدخُل، وإذا جاوزت المشهور فأنت بالخيار إن شئت قلت: يفعُل، وإن شئت قُلت: يفعِل.

٦ هذا قول أبي زيد»[2].

ويقول السرقسطي: «وقد قال أبو زيد: إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو: دخل، وضرب وما أشبه ذلك من مشهور الكلام ...» [3].

٩ ووافق ابنُ مالك أبا زيد فيما ذهب إليه فقال: «ولا يُفتح عين مضارع (فعَل) دون شذوذ إن لم تكن هي أو اللام حلقيَّةً بل تُكسر أو تُضَمُّ تخييرًا إنْ لم يُشهر أحد الأمرين أو يُلتزم لسبب ... ثم يقول: وقيَّدتُ التخيير بعدم اشتهار أحد الأمرين فإنَّه

١٢ إذا اشتُهر أحد الأمرين وكان الفعل مستعملاً على ألسنة العامَّة كأكلَ يأكلُ، وطلب يطلب، وكسَب يكسِب، وغلب يغلِب لم يكن فيه تخيير، بل يجب فيه الاقتصار على الوزن المستعمل»[4]. وتابع ابنَ مالكٍ في هذا بعضُ شُرَّاح التسهيل[5].

١٥ فهذا ابنُ مالك يجعل مقياس الشهرة استعمال اللفظ على ألسنة العامة، وهو المفهوم من عبارة أبي زيد كما رأينا.

وقد تعرَّض أبو حيّان لابن مالك في عبارته السابقة، ونعتها بعدم الجودة،

١٨ وذكر بأنَّ الأَوْلى أن يقول: (إن لم يُنقل أحد الأمرين) بدل قوله: (إنْ لم يُشهر أحد

---

(١) تصحيح الفصيح ص٣٦.

(٢) الأفعال ص٢.

(٣) الأفعال ١/٦٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/٤٤٤، ٤٤٦، ويُنظر: شرح لاميَّة الأفعال لابن الناظم ص٦٦-٦٧.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ج٢/ ل٩١، شفاء العليل ٢/٨٤٤، وما سيأتي من رأي الدماميني.

الأمرين) فيجعل التخيير معلّقًا بانتفاء النقل وعدم السماع لا بالشهرة، واختار هذا الرأي[1].

٣ ويعلّل أبو حيّان اختياره لذلك بقوله: «لأنّنا إذا ضممنا فيما كسر العربي، أو كسرنا فيما ضمّ كُنّا قد تكلمنا بشيءٍ ثبتَ أن العربي تكلّم بغيره، بخلاف حالته إذا لم يَرِدْ عنه فيه ضمٌّ ولا كسر فتقيس على الأكثر، وقد كثُرا فيقع التخيير، وَأَمَّا أن ٦ يُعتبر القياس مع أنَّ النّص على خِلافِه فلا»[2].

وردَّ عليه الدماميني بأنَّ انتفاء النقل لا يمكن ادعاؤه يقينًا بخلاف الشهرة فإنه يمكن ادعاء ذلك، ويبين الدمامينيُّ أن الذين قالوا: (إن لم يُسمع) أرادوا به الذي لم ٩ يشتهر لا الذي لم يُسمع عن العرب، يقول: «... وإلاّ تعذّر العمل بهذا على الناس، والمصنّف صرَّح بما أرادوه ولم يُفصحوا عنه، والتخيير قول الجمهور»[3].

وعلى قول الدماميني فلا خلاف بين مَنْ جعل التخيير فيما لم يشتهر، وبين من ١٢ جعله فيما لم يُسمع؛ إذ فسَّر الذي لم يُسمع بالذي لم يشتهر، وهذا قول يحتاج إلى الدليل.

ولم يَرُقْ رأيُ ابنِ مالك لناظر الجيش في قضية التخيير، فقال: «قول المُصنِّف ١٥ (بل تُكسر أو تُضَمُّ تخييرًا إن لم يُشهر أحد الأمرين) لم يتّجه لي؛ لأنّه ما من فعلٍ إلاّ وقد ورد عن العرب إمَّا بكسرٍ أو ضمٍّ، وإمَّا بهما. فالوارد بأحد الأمرين لا يجوز فيه الأمر الآخر فكيف نكون مخيَّرين فيه، والظّاهر أنّ هذا أمرٌ موقوفٌ على السَّماع لا ١٨ يُتجاوز فيه ما قالته العرب»[4].

وكأن ناظر الجيش يريد أن يُلتزم بما ورد عن العرب إن ضمًّا وإنْ كسرًا، فهو

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ ل٢٥٠، ارتشاف الضرب ١/١٥٨، البحر المحيط ٦/٤٨٨.

(٢) النُّكت الحسان ص٢٣٠.

(٣) تعليق الفرائد القسم الثاني ص٦٠٩.

(٤) تمهيد القواعد ج٣/ل٢٨٢، ويُنظر: حاشية الرفاعي على شرح اللاّميَّة لبحرق ص٢٤.

ينفي قضية التخيير كليَّةً، فالأفعال جميعها -كما ذكر- وردت عن العرب مضبوطةً، وأنَّ الفيصل في هذا هو السماع، ثم يُلمح إلى قضية وجود أفعال ماضية لم يُسمع مضارعها، فيقول: «إلاَّ أنَّ فرض أنَّ فعلاً مضارعًا من الأفعال التي ماضيها فعَل -لم يُسمع فيه كسرٌ ولا ضمٌّ فذاك شيءٌ آخر؛ على أنَّ هذا في غاية البُعْد»[1]. وقوله هذا مخالفة صريحة للقائلين بالتخيير فيما لم يشتهر أو يُسمع فكُلُّ شيءٍ أصبح مسموعًا ولا مجال للتخيير.

وهذا عينُه ما قصد إليه أبو عبد الله الفاسي الذي تعقَّب عبارةَ أبي زيد في التخيير، بقوله: «ما زال أئمةُ الصرف واللغة ينقلون مقالةَ أبي زيدٍ ويجعلونها كالقاعدة، ولا يكاد يُحصر مَنْ نَقَلَها من أرباب التصانيف المطولة والمختصرة، ويُطلِقونها إطلاقًا غير أنّا لم نجد من أئمةِ اللغة من أطلق في فعلٍ من الأفعال بل كُلُّهم إذا أوردوا فعلاً ضبطوه بالضمِّ، أو الكسر، أو الفتح، وضبطوا المضارع كذلك ... ولا نعلمُ فعلاً أوردوه وخيروا المتكلِّم فيه على أصل هذه القاعدة التي أصَّلوها عن أبي زيد، وسوَّدوا بها الأوراق من غير فائدةٍ ولا قيد، اللهم إلاّ أن يُقال إن ذلك كان في الصَّدر الأوَّل، وتكلَّم المخيَّر أولاً بما اختاره فاقتفى الأخير آثاره، وصار عليه المعوَّل، فما هو ببعيد. وكثيرًا ما أوردته على الأشياخ والأصحاب فسلَّموه، وقالوا: ليس له غير هذا جواب»[2].

ويبالغ ابن عصفور في قضية التخيير فيرى أن الوجهين جائزان بمجرَّد سماع أحدهما، يقول: «وقد يجتمعان في الفعل الواحد، نحو: (عكف يعكِف ويعكُف) وهما جائزان سُمِعَا للكلمة أو لم يُسمع إلاَّ أحدهما»[3].

واعتُرض عليه بأنه يجوز على قوله في (يضرِب) ضمُّ الرّاء، وفي (يقتُل) كسر التاء، يقول أبو حيّان: «وجواز مثل هذا هو قياسٌ في مَوْردِ النّص فلا يُلتفت إليه»[4].

---

(١) تمهيد القواعد ج٣/ل٢٨٢، ويُنظر: حاشية الرفاعي على شرح اللاّميَّة لبحرق ص٢٤.

(٢) إضاءة الرّاموس ٢/٥٤-٥٥، ويُنظر: بحث المطالب في علم العربية ص١٦.

(٣) الممتع ١/١٧٥.

(٤) التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥٠، ويُنظر: النُّكت للسيوطي ل٢٣٩.

ويقول ابن عقيل: «... وما أبعده»[١].

والعجب من أبي حيان حين أجاز ما اعترض عليه هنا بقوله: «وقد يجتمعان في الفعل الواحد، وهما جائزان سُمعا أوْ لا»[٢]؟!.

٣- وهناك من قال بالتخيير عند عدم السَّماع، وهو رأي يُنسب إلى أئمةِ اللُّغةِ[٣]، نقل الزَّمَخْشَرِيُّ عن الخليل قوله: «إذا جاءَ فِعْلٌ على مثال (فعَلَ) ولم تسمع بمستقبله فإنْ شئت قُلتَ فيه: يفعُل ويفعِل»[٤].

وقال بهذا القول الفيوميُّ[٥]، وأبو حيّان[٦]، ولطف الله بن الغيّاث[٧]. وسبق أن رأينا ما يدخل عليه في القول الذي سبقه.

٤- ورأى بعضهم أنَّ الوجه جَعْلُ مضارع (فعَل) على (يفعِل) بالكسر؛ لأنَّه أكثر - كما يقول الأخفش[٨] والفرّاء[٩] - ولأنَّ الكسرة أخف من الضمَّة ولا وجه

---

(١) المساعد ٥٩٣/٢.

(٢) المبدع ص١٠٥.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩١، المساعد ٥٩٣/٢، تمهيد القواعد ج٣/ل٢٨٢. وينظر هذا الرأي في: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل٦٢، المخصَّص ١٢٣/١٤.

(٤) شرح الفصيح ٣٨/١.

(٥) المصباح المنير (الخاتمة) ٣٥٤.

(٦) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥٠، ارتشاف الضرب ١٥٨/١، البحر المحيط ٤٨٨/٦.

(٧) يُنظر: المناهل الصافية ٧٩/١.

وابن الغياث هو: لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، من علماء اليمن، له تصنيفات منها: المناهل الصافية في شرح معاني الشافية، وهو من أحسن شروحها، والإيجاز في المعاني والبيان، وحاشية على مختصر السعد. توفي سنة ١٠٣٥هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٣٠٣/٣، البدر الطالع ٧١/٢.

(٨) يُنظر: المخصَّص ١٢٣/١٤.

(٩) يُنظر: أبنية ابن القطَّاع ٣٢٤. وردَّ الفارسيّ على الأخفش دعوى الكثرة بقوله: «وذلك ظنٌّ إنَّما توهَّم ذلك من أجل الخفَّة فحكم أن يفعِل أكثر من يفعُل ولا سبيل إلى حصر ذلك فيُعلم أيُّهما أكثر وأغلب». المخصَّص ١٢٣/١٤.

لإيثار الأثقل مع القدرة على الأخفّ[١].

حكى غلامُ ثعلب[٢] عن الفرّاء: إذا أشكل (يفعُل أو يفعِل) فثِبْ على (يفعِل) بالكسر، فإنّه الباب عندهم[٣].

وهذا القول حكاه الخوارزميُّ[٤]، وعلمُ الدين اللورقي[٥] عن ثعلب. والذي في معاني القرآن للفراء يتفق مع ما حُكي عنه، يقول عن (يعزِب): «لغتان قد قُرِئ بهما، والكسر أحبُّ إليَّ»[٦].

ورجَّحَ الزَّمَخْشَرِيُّ رأيَ الفرّاء في مقابل رأي الخليل القائل بالتخيير عند عدم السَّماع، فقال: «والصواب ما قاله الفرّاء، وهو أن تجعل مستقبل (فعَل) إذا لم تسمع به (يفعِل) -بكسر العين- لأنَّه في الأصل مستقبل (فعَل)، و(يفعُل) مستقبل (فعُل)

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل٦٢، الواضح للزبيدي ١١١، المخصَّص ١٢٣/١٤، التتمَّة للقبيصي ٦١، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٧، شرح الملوكي ٣٨، شرح الشافية للرضي ١١٨/١.

(٢) أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد، إمام في اللغة حافظ، أخذ عن ثعلب وصحِبه طويلاً، وأخذ عنه الحاتمي وابن برهان، وله: شرح الفصيح، واليواقيت في اللغة، والنوادر، وغيرها. ينظر: تاريخ بغداد ٣٥٦/٢، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨.

(٣) بغية الآمال ص٦٨، ويُنظر: أبنية ابن القطَّاع ٣٢٤، تحفة المجد الصريح ص٥٦، اللسان (أتى)، ارتشاف الضرب ١٥٨/١، المزهر ٣٩/٢، غاية الأماني في شرح تصريف الزنجاني ل٤٩.

(٤) يُنظر: التخمير ٣٣٣/٣.

(٥) يُنظر: شرح المفصل (المحصل) ج٤/ل١٣٦.

واللورقي هو: علم الدين القاسم بن أحمد الأندلسي، ولد سنة ٥٧٥هـ، وأخذ النحو عن ابن شريك وابن نوح وغيرهما، ولقي الجزولي، برع في العربية وألَّف فيها وكان مجيدًا، له مصنفات منها: شرح المفصل، وشرح المقدمة الجزولية، وشرح الشاطبية، توفي سنة ٦٦١هـ. ينظر: شذرات الذهب ٣٠٧/٥، بغية الوعاة ٢٥٠/٢، نفح الطيب ٥٠/٢، ١٣٦.

(٦) ٣٥١/٢.

وما عدا ذلك لا يُعرف إلا سماعًا»[١].

وأوجب ابن جني لـ(فعَل) -مفتوح العين- (يفعِل) بكسرها - قياسًا وأنه الأصل وأن (يفعُل) داخلٌ عليه، وانطلق في هذا من قاعدة المغايرة، أو المخالفة في حركة العين بين الماضي والمستقبل، وعقد صلةً بين بابي (فعَل يفعِل) و(فعِل يفعَل) وبين الكسرة والفتحة، وأشار إلى لزوم (يفعُل) لباب (فعُل) وجعل في مقابل ذلك أن يُجعل (يفعِل) لـ(فعَل)، وإليك حديثه، قال: «لأنّه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو (شرِب يشرَب) وجب أن يكون بابُ ما عين ماضيه مفتوحة أن يجيءَ مضارعه مكسور العين نحو (ضرب يضرب) ثم يقول: «وشيءٌ آخر يدُلُّ على أن (يقتُل) داخلٌ على (يضرِب) وأنَّ الباب للكسر دون الضمِّ، وهو أنَّ الضمَّ قد لزِمَ باب ما ماضيه (فعُل) نحو (ظرُف يظرُف) أفلا ترى أنَّ الضمَّ قد يستبدُّ به (فعُل) كما استبدَّ (فعِل) بـ(يفعَل) فكذلك كان القياس أن يستبدَّ (فعَل) بـ(يفعِل) فمن هنا كان (يفعُل) داخلاً على (يفعِل) كما أن (يحسِب) داخل على (يضرِب)، وكما أنَّ (يقلى ويسلى ويأبى) داخل على (يركب).

فَلَمَّا كان باب (فعَل) حكمه أن يأتي على (يفعِل) لِمَا قدَّمنا وكان (يفعُل) إنَّما هو داخلٌ على (يفعِل) وأريد حذف الواو في مضارع (فعَل) مما فاؤه واو واقتصروا به على الكسر الذي يجب معه الحذف ولم يضمُّوه؛ لأنَّ الضمَّ ليس بأصلٍ فيه وإنَّما بابه الكسر»[٢].

ثم يذكر أنَّ مضارع (فعِل) على (يفعَل) ومضارع (فعَل) في أكثر الأمر (يفعِل) نظرًا للتقارب بين الفتحة والكسرة، واجتماعهما في مواضع كثيرة، وإمالة كُلِّ واحدةٍ إلى صاحبتها في الممنوع من الصرف، وفي جمع المؤنث السالم، وهذا دليل تناسب.

ثم يُبيِّن السَّبَبَ في دخول (يفعُل) على (يفعِل) فيقول: «وإنَّما دخلت (يفعُل)

---

(١) شرح الفصيح ٣٩/١.

(٢) المنصف ١٨٦/١-١٨٧.

في باب (فعَل) على (يفعِل) من حيث كانت كلٌّ واحدةٍ من الضَّمةِ والكسرة مخالفةً للفتحةِ، ولمَّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمَّةَ مخالفةً للفتحةِ خلافَ الكسرةِ عدلوا في بعض ذاك إليها فقالوا: قتل يقتُل، ودخل يدخُل، وخرج يخرُجُ»[١].

وقد سبق ابنُ درستويه ابنَ جني إلى القول بقياسية (يفعِل) في مستقبل (فعَل) وأنَّ الضمَّ داخلٌ عليه بالمشاكلة في الثّقَل، أو لعلَّةٍ خفيت على النحويين؛ لأنَّهم عجَزوا عن استخراجها[٢]. أَمَّا المرزوقيّ فيرى أن الكسر في المستقبل هو الأصل، والضمّ داخل عليه، وعلَّة ذلك عنده مقاربة الفتحة الكسرة[٣]، واختار الكسرَ - عند عدم السماع - الرعينيُّ من المتأخرين[٤].

٥- ويرى بعضهم أن للتعدِّي واللزوم أثره في حركة عين الفعل، يذكر ابن جني أنَّ الأصل في مضارع المتعدي الكسر نحو (يضرب) وأنّ الأصلَ في مضارع غير المتَعدِّي الضمُّ، نحو (سكت يسكت، وقعد يقعد) وأنّ هذا مقتضى القياس إلا أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربّما تعاقبا على الفعل الواحد[٥].

وهذا ما لاحظه ابن السرَّاج فقال: «وجدتُ (فعَل يفعُل) فيما هو غير متعدٍّ أكثر من (فعَل يفعِل) وهما أختان»[٦].

وعند قوله تعالى: ﴿يوم يحشرهم وما يعبدون من دون الله﴾[٧] ذكر ابن عطية

---

(١) الخصائص ٣٧٩/١، ويُنظر: ٢٢٣/٢، ٨٦/٣.

(٢) يُنظر: تصحيح الفصيح ٥٦.

(٣) يُنظر: شرح الفصيح ص٥.

(٤) يُنظر: اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ٤٧، إضاءة الرّاموس ٥٢/٢-٥٤.

(٥) المحتسب ٩٢/١، ٢٨٠-٢٨١، ١١٩/٢، ويُنظر: باهر البرهان ١٠٠/١، التخمير ٣٣٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٧، شرح الملوكي ٣٩.

(٦) الأصول ٨٨/٣.

(٧) سورة الفرقان من الآية ١٧.

أنه قُرئ بضمِّ الشين وكسرها، وأن الكسر قليل في الاستعمال قويٌّ في القياس؛ لأنَّ (يفعِل) بكسر العين في المتعدّي أقيس من (يفعُل) بضمها[١].

٣ وهنا أقول: هل يمكن أن يُردَّ على هذا بأن بناء المغالبة يلزم (فعَل يفعُل) -في غير الممتنع- وصيرورة الفعل على هذا البناء تنقله من اللزوم إلى التعدي (كارمني فكرمته أكرُمه)، وكذلك المضعَّف المتعدِّي أكثره يقع على (فعَل يفعُل) واللازم على

٦ (فعَل يفعِل).

أَمَّا ابن معطٍ فجعل مضارع (فَعَلَ) غير المتعدي على (يفعُل)، والمتعدِّي المضارع منه على يفعُل ويفعِل[٢].

(١) المحرّر الوجيز ٢٠٣/٤، ويُنظر: البحر المحيط ٤٨٨/٦.

(٢) يُنظر: الفصول الخمسون ٢٥٩-٢٦٠.

١- (فعَل يفعُل)

سوف نبدأ بالحديث عن باب (فعَل يفعُل) وإنْ كان بعضهم يقـدِّم بـابَ (فَعَـلَ يفعِل) فمن رأى البدء بالأوَّل فقد راعى كثرة معانيه واشـتقاقه ولغتـه[١]، أو لأنَّ عيـن مضارعه مضمومة وعين مضارع الثاني مكسورة والضـمُّ أقـوى فقُـدِّم، أو لأنَّ الضـمَّ علوي والكسر سُفْلِي والعُلوي لِشَرَفِهِ قُدِّم على السُّفلي[٢].

ومَنْ قدَّم باب (فعَل يفعِل) فنظر إلى أنَّ اختلاف حركة العين بين الفتح والكسر أشدُّ من المخالفة بين الفتح والضمّ؛ إذ الفتحة علوية والكسرة سفليَّة والضمَّة بينهمـا، فـاختلاف حركة العين أدلُّ على اختلاف معاني الأبـواب، ولأنَّ التقـابُل بيـن الفتحـة والكسـرة ثـابت بخلاف الضمَّة[٣]. ويرى اليزديُّ أنَّه قُدِّم المكسور لكون بابه أخفَّ، وهو أسبق[٤].

وقد اسـتُعْمل الوزنـان فـي ألفـاظٍ كثيرة مـن الصحيـح والمهمـوز، والمتعـدي واللازم، ومن الأفعال ما يلزم فيه أحد الوزنين (يفعِل) أو (يفعُل) وهذا اللزوم سماعيٌّ وقياسي، فالسماعي نحو (ضرب يضرِب) و(قتَل يقتُل)، والقياسي كلزوم الكسـر فـي الأجوف والنَّاقص اليائيين والمثال بنوعيه. ولزوم الضمِّ في الأجوف والناقص الواويين ولزومه بابَ المغالبة[٥].

و(فعَل يفعُل) هو الباب الأول من أبواب الثلاثي المجرَّد، ويأتي متعديًا ولازمًا، كينصر، ويخرج[٦].

---

(١) يُنظر: تدريج الأداني ص١٨، أساس البناء ص٤٥.

(٢) يُنظر: شرح مراح الأرواح لديكقوز ١٧، غاية الأماني في شرح تصريف الزنجـاني لحسن إبراهيم خليل ل٤٦، شرح الكفوي لمتن البناء ص٧.

(٣) شرح الشافية للجاربردي ص١٣٣، النجاح ص٢٦٩، الصافية شرح الشافية ١٧٩/١، شرح مراح الأرواح لديكقوز ١٧، تدريج الأداني ص١٨.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ص٨٢-٨٣.

(٥) يُنظر: شرح الرضيّ على الشافية ١١٨/١.

(٦) يُنظر: المقتضب ٧١/١، ١١٠/٢، التكملة للفارسـي ٥٢١، المفتـاح ٣٧، شـرح المفصـل لابن يعيش ٦٤/١٠، بغية الآمال ٨٨.

ولا يجيءُ المثال على (فعَل يفعُل)؛ لأنَّهم كرهوا الضمَّة بعد الياء كما كرهوا الواو بعد الياء فقلَّ نحو (يَوْم ويوح)[١].

٣ ويُعلِّلُ الجاربردي امتناع ذلك في المثال لئلا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العِلَّة الموجهة للحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واوٌ بعده ضمَّة وهو مستثقل.[٢] وهو وإن صلَح للواوي فلا يصلح علَّةً لليائي.

٦ ويذكر الرُّمَّاني قاعدةً في المثال الواوي معتمدًا مراعاة الخفَّةِ عند العرب، ودفعَ الاستثقال، فيقول: «... والثِّقل في هذا الباب على ثلاثة أوجه أثقلها (يفعُل) لوقوع الواو بين ياءٍ وضمَّة، وكذلك عومل في التخفيف بمقتضى حاله فرُفض (يفعُل) في ٩ (فعَل) إذ وُجد طريق إلى رفضه.

وخُفِّف (يفعِل) بحذف الواو الثقيلة، ولم يجُزْ في (يفعَل) حذف الواو ولكن خُفِّف بما دون ذلك من قلب الحرف إلى ما هو أخفُّ منه مع توفير الحروف»[٣].

١٢ ويلزم باب (فعَل يفعُل) في أربعة أنواعٍ هي:

١- المضَعَّفُ المتَعَدِّي

معنى التضعيف: أن يجتمع في الكلمة مثلان من الأصول متجاوران، وهما إما ١٥ أن يكونا فاءً وعينًا، أو عينًا ولامًا، فالأوَّل لم يوجد في شيءٍ من أبنية الأفعال وإنَّما في أسماءَ قليلة، وَأَمَّا الثاني فكثيرٌ واسع في الأسماء والأفعال[٤].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٥٢/٤، ٥٤، الأصول ١٠٨/٣، المنصف ١٨٤/١، التبصرة والتذكرة ٧٤٥/٢، نزهة الطرف ١٠، شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١٠-٦١، الإيضاح لابن الحاجب ١١٨/٢، شرح الشافية له ل١٠، المنتخب الأكمل ٨٩٢، شرح الشافية للرضي ١٢٩/١، وشرحها لركن الدين ٤٤٤، النجاح ٢٥٣. ويراعى أنَّه جاء على (فعَل يفعُل) من المثال (وجَد يجُد) وسيأتي الحديث عنه مفصلاً ص ٨٤ من البحث.

(٢) شرح الشافية ١٤٠-١٤١.

(٣) شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٤٤.

(٤) يُنظر: الكتاب ١٥٨/٢، شرح الملوكي ٤٥-٤٦، بغية الآمال ١١٣، ارتشاف الضرب ١٦٥/١.

والثلاثي من الأفعال مدغمٌ إلاّ إذا اتّصل به ضمير رفع، نحو (سَرَرت)، وبهذا الضمير يُميز بين (فعَل) و(فعِل)[١].

٣ وكُلُّ فعلٍ ثلاثي مضعّف لازمٍ أو متعدٍّ فإنه يسكّن الأوّل ويُدغم في الثاني (فرَّ يفِرُّ وعَلَّ يعُلُّ) والأصل (فَرَرَ يَفْرِرُ وعَلَلَ يعلُلُ) فأُسكن الأوّل من حرفي التضعيف، وأُدْغِمَ في الثاني إلاّ أن الحركة في الماضي حُذِفت ولم تُنقل إلى ما قبلها لأنّه ٦ متحرِّك، وفي المضارع نُقِلت إلى ما قبلها لأنّه ساكن[٢].

وسببُ الإدغام الثِّقَلُ الناشئ من اجتماع حرفين مخرجهما واحد فهو مشبَّه بمشيِ المقيَّد -في رفع لسانه- ثم لا يَبْرَحُ مكانَه، فلم يكن فيه سبيل إلاّ التغيير عن ٩ الأصل ليرتفعَ له اللسانُ رفعةً واحدة، ولو أُظهِرَ لارتفع رفعتين فيثقُل جدًّا، ومثل هذا يجب أن يُرفض فيه الأصل[٣].

وحكم ما كان منه على (فعَل) متعديًا أن يأتي مستقبله على (يفعُل) قياسًا وهو ١٢ قول الخليل[٤]، ونُقل عن الفرّاء[٥].

وعلَّلوه بأن المتعدي كثيرًا ما يلحقه هاء الضمير فلو كسروا لاستُثْقِل عند ذلك

---

(١) يُنظر: المقتضب ١/١٤١، ٢٥٢، المفتاح ٣٩، التتمَّة ٢٠٣.

(٢) يُنظر: شرح التصريف للثمانيني ٤٦٩، المقتضب ١/١٩٧، الوجيز ٦١-٦٢، شرح الملوكي ٤٥، أوضح المسالك ٤/٤٠٨.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٤٠١، شرحه للسيرافي ج٦/ل٣١٣-٣١٤، شرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٧، ج٥/ ل٢٧٧، أمالي المرزوقي ٦٨، شرح التصريف للثمانيني ٤٥٠، اللُّباب للعكبري ٢/٣٩٠، شرح الملوكي ٤٥١-٤٥٢، الممتع ٢/٦٣١.

(٤) يُنظر: أفعال السرقسطي ١/٥٧.

(٥) يُنظر: أدب الكاتب ٣٦٩، الصحاح (شدد) ٢/٤٩٣، المخصَّص ١٥/٦١، تهذيب إصلاح المنطق ١/٤٩٩، الاقتضاب ٢/٢١٨، اللسان (غتت) ، الكنّاش ٢/٥٩، المزهر ٢/١٠٨، ولعلّهم اعتمدوا على ما في معاني القرآن ١/١٨.

النقل من الكسر إلى الضمّ[١].

والفتح غير سائغ هنا لأنَّ شرطه كون العين أو اللام حرفًا حلقيًا، والمضعَّف إن

٣ وُجِدَ فيه حرف الحلق كان عينًا ولامًا فانتفى شرط الفتح حينئذٍ[٢].

فإن قيل: فإن الضمَّ على هذا يطَّرِدُ في كلِّ مضارعٍ مُتعدٍّ اتصل به الضمير نحْو (يضربه ويحبسه). فأجاب اليزدي بأن المضاعف يشتمل على وجود متجانِسين وفيه

٦ ثِقَلٌ، ولذلك خرجَ من دائرة الصحيح وجُبِرَ بالإدغام فامتنع الكسر فيه. أمَّا نحو (يضرب) فهو لصحَّتِهِ يحتمل ما لا يحتمل غيره وهذا أفضلُ ما يمكن أن يُعَلَّل به.

ثم يذكر أنَّ التَّعليل المذكور من ثِقَلِ الكسر في المضعَّف فيه نظر من أوجه ثلاثة، هي:

٩ ١- أنَّ الضمير لا يختص بالمذكر، فإذا كان للمؤنث (يَشُدُّهَا) فلا يلزم فيه كسر قبل الضمَّة؛ إذ الفتح حركة للضمير فيه.

٢- أنَّ وجود الضمَّاتِ الأربع[٣] في (يشُدُّهُ) أثقلُ من كسرٍ قبل ضَمٍّ.

١٢ ٣- أنَّ ما علَّلُوه من وجود المكسور قبل المضموم لا يلزم؛ لَتخَلُّلِ السَّاكن بينهما (وهو أحد المدْغمين)[٤].

وأضيفُ إلى هذا الأفعالَ التي سُمع فيها الكسر إلى جوار الضمِّ في مستقبل المضعَّف.

١٥ ولهذا بحث الجاربردي عن علَّةٍ أخرى لعلَّها أليق، فقال -بعد أن ذكر العِلَّة السابقة-: «أو تقول: إنَّما ضمُّوا ليحصل نوعٌ من الخفَّةِ لجري اللسان على سَنَنٍ واحد»[٥].

---

(١) يُنظر: شرح الشافية للمصنِّف ل١٠، وللجاربردي ١٤١، ولليزدي ٨٨، ولقره سنان ١٨٣، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٨٩، ١١٣، المناهل الصافية ٨٢، الهمع ٣/٢٧٢.

(٢) يُنظر: شرح الشافية لركن الدين ٤٤٢، وللجاربردي ١٤١-١٤٢، حاشية ابن جماعة ١٨٠.

(٣) الضمَّة الرابعة في رأيه نشأَتْ بعد هاء الضمير وهي خفيَّة.

(٤) يُنظر: شرح الشافية ٨٨-٨٩.

(٥) شرح الشافية ١٤٢.

وفي حاشية الرفاعي: «إنَّما كسروا عين المضاعف فرقًا بينه وبين المُعدَّى، مع أنه لا يلزم من ضمِّه ثِقَلٌ، ولا يُلبَس بالمعدَّى فلهذا سهُل ضمُّه في ألسنتهم وكثُر»[١].

٣ وجاءت أفعالٌ من المتعدِّي بالضمِّ والكسر، على اختلاف في عدَّتها، وهي: هرَّه يهُرُّه ويهِرُّه أي: كرهه، وعلَّه بالشراب يعُلُّه ويعِلّه، ونمَّ الحديث ينُمُّه وينِمُّه، وبتّ الشيءَ يبُتّه ويبِتّه، وشدَّه يشُدُّه ويشِدّه، وصدّه يصُدُّه ويصِدُّه[٢].

٦ وزاد بحرقٌ على ما ذُكِر: بثَّ الخبر يبُثّه ويبِثّه أفشاه، وشجَّ رأسه يشُجّه ويشِجّه، وأضَّه - بالمعجمة - إلى كذا يؤُضّه ويئِضه: ألجأه، ورمّه يرُمُّه ويرِمّه: أصلحه[٣].

وقرأ ابن عبّاس (رضي الله عنهما) ﴿فصِرَّهُن﴾[٤] بكسر الصّاد وفتح الراء ٩ وتشديدها، وقرأ عكرمة (فَصُرَّهن) بضمِّ الصاد وفتح الرّاء وتشديدها، أمرًا من صرَّ يصُرُّ ويصِرُّ[٥].

---

(١) حاشية الرفاعي على شرح اللاَّميَّة لبحرق ١٨.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٣/٣٧، إصلاح المنطق ٢١٥، الكامل ١/١٩٨، أدب الكاتب ٣٦٩، شرح المفضليات للأنباري ٢٨٧، ديوان الأدب ٣/١٤٥، المسائل الحلبيات ١٣٩، حُجَّة القراءات لابن زنجلة ٦٥٢، أفعال السرقسطي ١/٥٧، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢١، شرح الفصيح للَّخمي ٥٤، التتمَّة في التصريف ٢٠٢، الفريدة في شرح القصيدة ٦٨، الشافية ٢٣، شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٨، بغية الآمال ١١٧، شرح الشافية للجاربردي ١٤٢، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٢، تعليق الفرائد ٦١١ (القسم الثاني)، المزهر ٢/٤٠، ٩٤، النُّكت للسيوطي ل٢٤٠، ويذكر بعضهم أن الضمَّ والكسر في بعض الأفعال لغتان للعرب، ونسب الأنباريّ الضمَّ لتميم والكسر لقيس. يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٦٣٠، شرح القصائد السبع للأنَّباري ٥٧٧، الحجة للفارسي ٦/١٥٤، كشف المشكلات للباقولي ٢/١٢١٢.

(٣) يُنظر: شرح لاميَّة الأفعال ٧٩، والمغني في تصريف الأفعال ١٤٩.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٦٠.

(٥) يُنظر: مختصر شواذّ ابن خالويه ١٦، المحتسب ١/٣٦، الجامع لأحكام القرآن ٣/٣٠٢، البحر المحيط ٢/٣٠٠.

ووصفَ ابنُ جني الكسرَ بأنه غريب، والضمَّ بأنه الوجه في المضاعف المتعدِّي، وذكر أنَّ بعضهم قرأ ﴿لن يضِرُّوا الله شيئًا﴾[1] بكسر الضَّاد.

٣ وقرأ النخعيُّ ﴿أهِش﴾[2] بكسر الهاء بمعنى أهُشّ.

وجاء فعلٌ واحدٌ فقط مضاعفًا متعديًا بالكسر ولم يُسمع فيه الضمُّ، وهو (يحِب)، يقول سيبويه: «وقالوا في حرفٍ شاذ: إِحب ونِحِب ويحِب شبَّهوه

٦ بقولهم: مِنْتِن، وإنَّما جاءت على (فعَل) وإن لم يقولوا: حَبَبْت.

وقالوا: يحِب كما قالوا: يئبَى فَلَمَّا جاء شاذًّا عن بابه على (يَفعل)[3] خُولِفَ به كما قالوا: يا ألله، وقالوا: ليس ولم يقولوا: لاس، فكذلك يحِب، ولم يجئْ على

٩ أفعلت، فجاء على ما لم يُستعمل كما أن يَدَع ويذر على ودَعْتُ ووذرت وإن لم يُستعمل، وفعلوا هذا بهذا لكثرتِهِ في كلامهم»[4].

ففُهم من كلام سيبويه أنَّ في (يِحِب) شذوذان:

١٢ ١- بناءُ المستقبل من ماضٍ ثلاثيٍّ غير مستعمل.

٢- كسر حرف المضارعة مع أنَّ الماضي ليس على (فعِل)[5].

ونسب الأنباريُّ إلى البصريين إنكار الثلاثيِّ، يقول: «وقال البصريون: لا يُقال

١٥ حَبَبْتُ الرجلَ، وقالوا في قولهم: رجل محبوب: هو مبنيٌّ على حَبَبْت، وحببت غير منطوقٍ به ...»[6].

---

(١) سورة آل عمران من الآية ١٧٦، و يُنظر: المحتسب ١٣٦/١، ٢٢٠، الإتحاف ٤٨٦/١.

(٢) سورة طه من الآية ١٨، و يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦/٣، مختصر شواذّ ابن خالويه ٩٠، المحتسب ٥٠/٢، إعراب القراءات الشاذَّة ٦٩/٢، البحر المحيط ٢٣٤/٦.

(٣) أي: مضارعه كمضارع الثلاثي.

(٤) الكتاب ١٠٩/٤، و يُنظر: اللسان (حبب) ، والقاموس المحيط (حب) .

(٥) يُنظر: الأصول ١٠٥/٣، شرح الكتاب للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٨، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦١.

(٦) شرح القصائد السبع ٣٠٢، و يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٤٣٥/١.

وفيه نظر من وجهين:

١- أنّه ليس قولَ البصريين وحدَهم، فقد نُقِل عن الكسائيِّ أن (حبَّ) لغة قد
٣ ماتت، ونُقِل عن الفرّاء أنه لم يسمع حَبَبْت إلا في بيتٍ أنشده الكسائي[١].

٢- أنّ ما أنكره بعض البصريين أثبته آخرون، يقولون: حَبَبْت وأحببت، فهو مما جاء على (فعَل وأفعل)[٢]، وعلى (فعَل) قول غيلان
٦ بن شجاع النهشلي[٣]:

...

ووالله لولا تمرُه ما حَبَبْتُه   وكان عياضٌ منه أدنى ومُشْرِقُ

٩ وقول حاجب بن ذبيان المازني[٤]:

لعمرُك إنّني وطِلابَ مصرٍ   لكالمزداد مما حَبَّ بُعْدا

---

(١) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٠/١، جمهرة الأمثال للعسكري ١٨٨/٢.

(٢) يُنظر: إصلاح المنطق ٨٥، فعلت وأفعلت للزجاج ٦٤، الفصوص لصاعد البغدادي ٩٠/٢، ١٢٠/٣، أفعال السرقسطي ٣٢٧/١، تهذيب إصلاح المنطق ٢٦٨/١، أفعال ابن القطّاع ٢٤٣/١، الاقتضاب ٣٤١/٢.

(٣) يُنظر في: الألفاظ لابن السكيت ٣٣٨، الكامل ١٩٩/١، ديوان الأدب ١٣٦/٣، ١٤٥، الخصائص ٢٢٠/٢، شرح المفصل ١٣٨/٧، المغني ٣٥٠، الخزانة ٤٢٩/٩، ويروى الشطر الثاني:

...   ولا كان أدنى من عُبَيد ومُشْرِقِ

وفيه إقواء؛ لأنَّ قبله:

أُحبُّ أبا مروان من أجلِ تمرِهِ   وأعلمُ أن الجار بالجارِ أرفقُ

والرواية المثبتة لأبي العبَّاس المبرِّد.

(٤) يُنظر: الكامل ١٩٩/١، الانتصار لابن ولّاد ٢٥١، شرح الكتاب للسيرافيّ ج٥/ل١١٦، المخصَّص ٢١٥/١٤، شمس العلوم للحميري ١٢٨٨/٣، الجامع لأحكام القرآن ٦٠/٤.

وأنشدوا لمجنون ليلى[1]:

أُحِبُّ لحُبِّها السودانَ حتّى   حَبَبْتُ لحبّها سودَ الكلابِ

وقرأ أبو رجاء العطاردي ﴿فاتّبعوني يَحْبِبْكم اللهُ﴾[2] بفتح الياء بلا إدغام[3]. ورُوي عنه (يَحِبُّكم) بفتح الياء مع الإدغام في موضع الجزم، وهو مذهب تميمٍ وقيسٍ وأسَدٍ[4].

وقال غير سيبويه بأنَّ (يِحِبُّ) أصلُه (يُحِبُّ) مضارع (أحَبَّ) وشذوذه أنّهم أتبعوا الياءَ المضمومةَ الحاءَ، كما قالوا: مِغِيرة، والأصل (مُغِيرة) فكسَروه من مضموم، قال السيرافي: «وهذا القول أعجبُ إليَّ؛ لأنَّ الكسرةَ بعد الضمَّةِ أثقلُ وأقلُّ في الكلام، والأَولى أن يُظَنَّ أنهم اختاروا الشّاذَّ عدلاً عن الأثقل»[5].

وأجاب عنه المجريطي[6] بقوله: «إنَّ هذا الباب في كسر أوّل المضارع إنَّما اطَّردَ في الثلاثي، وما زاد على الرباعي، نحو علِم وانطلق.

فتوجيه (تِحِب) على هذا الأصل هو الأولى لئلا يُكسر الباب، ولم يجئْ من

---

(١) يُنظر في: معاني القرآن للفراء ١/١٣٥، الألفاظ لابن السكيت ٣٣٨، أفعال السرقسطي ١/٣٢٧.

ويروى (إِحب) بكسر الهمزة.

(٢) سورة آل عمران من الآية ٣١.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٧، مختصر شواذّ ابن خالويه ٢٦، إعراب الشواذّ للعكبري ١/٣١٢، البحر ٢/٤٣١.

(٤) يُنظر: الكامل ١/١٩٩، ٢/٢٥١، مختصر ابن خالويه ٢٦، الكشّاف ١/٤٢٤، إعراب الشواذّ للعكبري ١/٣١٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥/ل١١٦، و يُنظر: المخصَّص ١٤/٢١٥، النُّكت للأعلم الشنتمري ٢/١٠٧٦، شرح الشافية للرضي ١/١٤٢.

(٦) أبو نصر هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي، أخذ عن أبي علي القالي وعن أبي عيسى الليثي، كان رجلا صحيح الأدب ثقة، توفي في قرطبة سنة ٤٠١هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣/٣٦٢، بغية الوعاة ٢/٣٢١.

هذا في الرباعي شيءٌ فيُحمل هذا عليه»[١].

ويذكر ابن ولّاد[٢] أن سيبويه أراد الحديث عن كسر أوّل المستقبل (يحب) مع أنّهم لم يقولوا في ماضيه (حَبِبْت) بكسر العين، والأفعال المستقبلة إنّما تُكسر أوائلها إذا كان ماضيها على (فعِل).

فحديث سيبويه عن كسر الياء لا عن بناء الفعل وأنّه جاء على غير ماضيه، فكيفَ يُعتَلّ بـ(فعَلت) المفتوحة العين وأنها لم تجئْ في كلامهم، وأنها لو جاءت لَمَا أوجبت الكسرَ في المستقبل، ولكانتْ شاذّةً أيضًا كشذوذ (يِئبى) بكسر أوّله مع أنّ عين ماضيه مفتوحة.

وذكرَ أنّ الشّبَهَ مُنعقِدٌ بين (يِحِب) و(مِنْتِن) خاصّةً، للكسرة التي في الحاء، وإتْبَاع الحرف الأوّل للعين، ولم يكن ذلك في (يِئبَى) الذي جاء مستقبله مجيءَ ما ماضيه على (فعِل) بكسر العين، فكُسِر حرف المضارعة لذلك.

ثم قال: «وهذا حرفٌ غُلِط في شكلِهِ فجُعلت الفتحةُ موضعَ الكسرة، وتُؤُوِّلَ على ذلك، والشّرح يخالف الشكل ويُوجب ما قلنا، لا سيما وقد جاء محبوب، وإنّما هو مفعولٌ من حَبَبْت»[٣].

وهذا استنباط جيِّد خصوصًا أنّه ورد في الكتاب ما يعضُده، يقول سيبويه: «وكذلك أحزنتُه وأحببتُه. فإذا قلت: محزون ومحبوب جاء على غير أحببت. وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ، فجاء به على القياس»[٤].

---

(١) شرح عيون كتاب سيبويه ٢٦١-٢٦٢.

(٢) أحمد بن محمد بن ولّاد النحوي، تلمذ على الزجاج، وصنّف المقصور والممدود، والانتصار لسيبويه على المبرّد، توفي سنة ٣٣٢هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٢٣٨-٢٣٩، بغية الوعاة ١/٣٨٦.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرّد ٢٥٢.

(٤) الكتاب ٤/٦٧. وقال الكسائي: محبوب من حَبَبْت وكأنّه لغةٌ قد ماتت. يُنظر: شرح المعلقات للنحاس ٢/١١.

ولكن ماذا سيقول ابن ولّاد لو عَلِمَ أنَّ الفعل (حبَّ) قد جاء من باب (فعِل يفعَل)[(١)]؟.

٣ **٢- الأَجْوَفُ الواوي**

الأجوف: هو ما كان عينه حرف علّة كـ(قال وباع)؛ وسمِّي بذلك لخلوِّ جوفه من الحرف الصحيح أو الحركة، أو لوقوع حرف العِلّة في جوفه.

٦ ويقال: ذو الثلاثة أيضًا لصيرورتهِ على ثلاثة أحرفٍ عند إسناده لضمير المتكلم، وهو وإنْ كان جملةً فعليّةً فإنَّ أهلَ التصريف يسمُّونه: فعل الماضي المتكلم[(٢)].

٩ ويلزم الواوي منه باب (فعَل يفعُل)، نحو (قال يقول، وطاف يطوف) الأصل فيهما: قوَل وطوَف، تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، ومضارعهما على (يفعُل)، لمناسبة الضمَّة للواو، فإنهم لو كسروا العين لزم التغيير، وهو قلب الواو ياءً

١٢ لكسر ما قبلها[(٣)].

ولا أثر لكون لام الأجوف الواوي حرف حلق، يقول الرضيّ: «وما عرفت أجوفَ واويًّا حلقيَّ اللام من باب (فعَل يفعَل) بفتحهما، بل الضمُّ في عين المضارع

١٥ لازم نحو: ناء ينوء وناح ينوح»[(٤)].

---

(١) يُنظر: تحفة المجد الصريح ٢٠٢-٢٠٣، اللسان (حبب) ، المصباح المنير (ح ب ب)، شرح كفاية المتحفّظ ١٦٤.

(٢) يُنظر: المفتاح ٤١، تهذيب إصلاح المنطق ٣٥٨/١، نزهة الطرف ١٣، شرح الشافية للرضي ٣٤/١، اللسان (غزز)، النجاح ٢٦٧، شرح العزي للتفتازاني ١١٧، عنقود الزواهر ٣٢٨، الفرائد الجديدة ٧٨٥/٢-٧٨٦، شرح الكيلاني لتصريف العزي ١٩.

(٣) يُنظر: الملوكي ٥٢، شرح الشافية لركن الدين ٤٣٨، وللجاربردي ١٣٨، ولليزدي ٨٤-٨٥. وسيأتي الحديث عن الإعلال في الأجوف ص ٨٨ من البحث.

(٤) شرح الشافية ١٢٦/١، و يُنظر: اللُّباب للعكبري ٣٩٤/٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٦١١، شرح اللاّميَّة لبحرق ٩٥.

وعلّل ابنُ يعيش امتناع الفتح بقوله: «... لِلُزوم العين السكونَ، ولأنَّهم لو فعلوا ذلك ربَّما أشكل (فعَل) مفتوح العين بـ(فعِل) مكسور العين»[١].

٣ وما نفاه الرضيُّ وغيره أثْبَتَهُ اللَّبْلِيّ، فقال: «... إلاّ أن تكون لامُه حرف حلق فإنه يجيء على (يفْعَل) بالفتح، و(يفعُل) بالضمِّ، قالوا: ماهت البئر تماه وتموه»[٢].

وحكى غيره: باه يبوه ويباه[٣]، وطاع يطوع ويطاع[٤]، ولاَعَهُ الحبُّ يَلُوعُه لوعًا فلاَعَ ٦ يَلاع[٥]، وهَاع يَهُوْع، ويَهَاع هَوْعًا وهُوَاعًا[٦].

والغريب أن اللَّبْلِيَّ سَهَا عمَّا أثبته فقال - بعد أن تحدث عن فتح عين الناقص الواوي لأجل حرف الحلق - : «ولم يفعلوا ذلك فيما عينه واو أو ياء، نحو قولك: ٩ قاع يقوع، وباع يبيع؛ لئلا يلتبس بما ماضيه في الأصل (فعِل)، ولأنَّ الحركة لا تظهرُ للزوم السكونِ العينَ»[٧].

التَّحْويلُ والنَّقْل

١٢ إذا اتّصل بالأجوف (الواوي واليائي) - الذي ماضيه على (فعَل) - تاءُ المتكلم أو المخاطب أو نحوهما من ضميرِ فاعلٍ يسْكن له آخر الفعل، فإنّه يحوَّل الواوي إلى (فعُلت) واليائي إلى (فعِلت) فيصيران (قَوُمْت وبَيِعْت) ثم تُنقل حركة العين إلى

---

(١) شرح الملوكي ٥٩، و يُنظر: الكتاب ١٠٧/٤، شرحه للسيرافي ج٥/ل١١٤.

(٢) بغية الآمال ص٨٨، و يُنظر: الغريب المصنَّف ٤٤٩/٢، تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ٣٥٣/١، إكمال الإعلام ٢٧/١، اللسان (موه) ، المصباح (م و هـ) ، الغرر المثلثة ٣٥٠.

(٣) يُنظر: أفعال ابن القوطية ٢٨٣، أفعال السرقسطي ١٢٧/٤، القاموس المحيط (ب و هـ) .

(٤) يُنظر: أفعال السرقسطي ٢٤٩/٣، اللسان والقاموس (طوع).

(٥) يُنظر: أفعال ابن القطّاع ١٥٤/٣، و أفعال السرقسطي ٤٧٠/٢، اللسان والقاموس (لوع) الغرر المثلثة ٣٥٠.

(٦) يُنظر: الغريب المصنَّف ٦٦٣/٣، أفعال ابن القوطية ١٨٦، إكمال الإعلام ٧٩٠/٢، اللسان والقاموس (هوع) .

(٧) بغية الآمال ٩٨، و يُنظر: ٧٣-٧٤ منه، نقلاً عن الفارسيّ في المسائل الحلبيات ١٣٣.

الفاء فيلتقي ساكنان حرفُ العِلَّة ولامُ الكلمة - التي سكنت من أجل التاء - فيُحذف الحرف المعتل فيصبحان (قُمْت وبِعْت) هذا هو مذهب سيبويه والجمهور[1].

والدليل على النقل في (قُلت) - كما يقول ابن هشام اللخمي[2] والعكبري[3] - تحريك الفاء بالضمَّة فلا تخلو هذه الضمَّة أن تكون حركة الفاء أو حركة العين نُقِلت إلى الفاء، فلا يجوز أن تكون حركة الفاء؛ لأنَّ الفاء لا تُحرَّك بالضمِّ إلاَّ في المبني للمفعول، وإذا كانت منقولةً فلا تخلو أن تكون كالضمَّة التي في (حُسْن) أو يكون الفعل على (فعَل) فنُقِلَ إلى (فعُل) فلا يجوز الأوَّل لأنَّ الفعلَ متعدٍّ، و(حُسْن) ونحوه لازم.

ولا يكون نحو (بِعت) على (فعِلت) أصلاً؛ لأنَّه لو كان على (فعِل) لقالوا في مضارعه: يباع كما قالوا: يهاب[4].

وشبَّهوا ما اعتلَّت عينه بما اعتلَّت لامُه؛ لأنَّ محلَّ العين من الفاء كمحلِّ اللام من العين، فألزموا اليائي (فعِلت) والواوي (فعُلت) كما ألزموا معتل اللام بالياء (يفعِل) في مستقبله فكسروا، ومعتل اللاّم بالواو (يفعُل) فضمُّوا[5].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/٣٣٩-٣٤١، المقتضب ١/٩٧، الأصول ٢/٢٧٨، تصحيح الفصيح ١١٢-١١٣، التكملة للفارسي ٥٨٥، شرح كتاب سيبويه للرماني ج٥/ل٢٤٤، التبصرة والتذكرة ٢/٨٧١، المنصف ١/٢٣٤، ٢٤٢، نزهة الطرف ٢٨، نظم الفرائد ٢٧٥، البديع لابن الأثير ٢/٥٧٦، اللُّباب للعكبري ٢/٣٨٦-٣٨٩، التخمير ٤/٣٨٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٢، الممتع ٢/٤٣٩-٤٤٦، البسيط ٢/١٠٦١، تحفة المجد الصريح ٤١١، شرح التفتازاني للعزي ١١٨، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٥.

(٢) يُنظر: شرح الفصيح ٧٧-٧٨.

(٣) يُنظر: اللُّباب ٢/٣٨٦-٣٨٧.

(٤) يُنظر: المقتضب ١/٩٧، المنصف ١/٢٤٣، الممتع ٢/٤٤٢.

(٥) يُنظر: المنصف ١/٢٤٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٢، النجاح ٢٨٤.

ووجب التحويل في (فعَلت) الواوي واليائي؛ ليصيرا إلى بناءٍ يمكن الفرق به بين الواوي واليائي، كما فرَّقوا بينهما في المستقبل فألزموا الواوي (يفعُل) واليائي (يفعِل)، فإنَّه لو لم يُحوَّل وبَقِيَ على (فعَلت) واكْتُفِيَ بنقل حركة العين إلى الفاء لقِيل: قَلْت وبَعْت، وهذا مؤدٍ إلى التباس الواوي باليائي[1].

٣

وأرادوا أن يغيِّروا - أيضًا - حركة الفاء؛ ليكون دليلاً على حذف العين، وأمارةً على تصرُّف الفعل فإنَّ غير المتصرِّف لم يغيِّروا حركةَ فائِهِ نحو (لَسْت) حيث لا يُراد له التصرُّف، وكذلك فعلوا بالحرف الذي يلزم طريقًا واحدًا نحو (ليت)[2].

٦

وإذا كان الأمرُ كذلك فيلزم أن يكون (بِعْت) ونحوه بعد النقل على (فعِل يفعِل) لأمور:

٩

١- جواز هذا الباب في الصحيح فهو في المعتلِّ أولى، فإنَّ (حسِب) قد جاء على (يحسِب) وإنْ لم يكن أصل (حسِب) (فعَل) مثل (باع) فأنْ يأتي (يفعِل) فيما أصلُه على (فعَل) أولى وأجدر.

١٢

٢- حمله على نظيره الواوي، نحو (قُلْت) فقد لزِم فيه (فعُل يفعُل) فكذلك اليائي يُلتزم فيه (فعِل يفعِل)[3].

٣- أنَّه لو جُعِلَ ما عينه ياءٌ على (يفعَل) لكان المضارع حينئذٍ خارجًا عن قياسه قبل النَّقل[4].

١٥

ونجد الخوارزميَّ - وإنْ وافق الجمهور فيما ذهبوا إليه في قضية التحويل

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ج٥/ل٢٤٥، التبصرة والتذكرة ٢/٨٧١-٨٧٢، اللُّباب للعكبري ٢/٣٨٦، الممتع ٢/٤٤١.

(٢) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٢، الممتع ٢/٤٤٠، شرح الشافية لركن الدين ٣٩٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٣٤١، شرحه للسيرافي ج٦/ل١٢٩، التبصرة والتذكرة ٢/٨٧٤، المنصف ١/٢٤٥.

(٤) يُنظر: الممتع ٢/٤٤٧.

والنقل - قد رأى فيها توجيهًا آخر، فقال: «... وأحسن منه أن يُقال: الواو والياء متى وقعتا في الماضي عينًا ثم أُبدلا ألفًا نُظِرَ في عين المضارع فإنْ كانت في الواو ٣ واوًا وفي الياءِ ياءً فالعبرةُ لنفس الحرف، وتُحرَّك الفاءُ بأخي الواو وهو الضمُّ إنْ كان السَّاقط هو الواو، وبأخي الياء وهو الكسر إن كان الساقط هو الياء.

وإنْ لم تكن عين المضارع في الواو واوًا، ولا في الياءِ ياءً فالعبرةُ للحركة وذلك مثل ٦ (خاف وهاب) تُحرَّك الفاء منهما بالكسر عند سقوط العين فيُقال: خِفْت وهِبْت»[١].

وقد سبقه إلى شيءٍ من هذا عبد القاهر الجرجاني[٢]، وابن القطَّاع[٣]، والدينوري الذي يقول: «وأوَّل الفعل المتصل به الضمير البارز ينضمُّ إن كانت عينه ٩ واوًا، نحو: قُمْت وصُنْت، وينكسر إن كانت ياءً، نحو: بِعت وكِلت.

وقد تُكسر في ذوات الواو، نحو: خِفت ونِمت، وعبرة هذا أن يكون مستقبله بالألف نحو: يخاف وينام»[٤].

١٢ ولعلَّ ابن الحاجب أفاد من هذه الأقوال فبسط القول في هذه القضيَّة مخالفًا جمهرة النُّحاة، يقول: «قال الأكثرون: لمّا عُلِمَ أنَّ العين تُحذف لالتقاء السَّاكنين نُقِلَ إلى (فعِلت) في الياء، وإلى (فعُلت) في الواو، فَلَمَّا حُذِفتا نُقِلت الحركتان إلى ١٥ الفاء فقيل: بِعت وقُلت، ويلزمهم أن يكونوا قد نقلوا وزنًا أصليًّا إلى وزنٍ يخالفه لفظًا ومعنًى وهو بعيد... والأَوْلَى أن يُقال: ضمُّوا في (قُلت) وكسروا في (بِعْت) فرْقًا بين ذوات الواو وذوات الياء، حيث لم يمكنهم الدلالة على البِنْيَة بخلاف (هِبْت ١٨ وخِفْت) فإنّهم أمكنهم الدلالة على البِنْيَة»[٥].

---

(١) يُنظر: التخمير ٤/٣٨٦-٣٨٧، ويُنظر: النجاح ٢٨٣.

(٢) يُنظر: المفتاح ٧٤-٧٥.

(٣) يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٣٢.

(٤) ثمار الصناعة ٥٣٠.

(٥) شرح الشافية للمصنّف ل٧، ويُنظر: شرح الشافية لركن الدين ص٣٩٤.

ويذكر أنهم لم يفرِّقوا بين الواوي واليائي عند بقاءِ الألف إمَّا للمحافظة عليها فيتعذَّر الضمُّ والكسر، أو لأنَّ ما انقلب إليه الواو والياء موجودٌ وهو الألف، فإنْ حُذِفت الألف لاتصال الضمير بالفعل بيَّنوا[١]. ٣

ومجملُ القولِ في هذه الطَّريقة أنَّ الواو في (قوَل وطوُل وخوِف) والياء في (بيَع وهَيِبَ) تحرَّكت وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا فصار الجميع (قالَ، وطالَ،وخاف، وباع، وهاب) ولم يمكن مع بقاء الألف التنبيهُ على بِنْيَة ووزن هذه الأبواب. ٦

فَلَمَّا اتصلتْ الضمائرُ المرفوعة المتحركة بهذه الأفعال وجب تسكين اللام منها، فسقطت الألف في جميعها للسَّاكنين فزال ما كان مانعًا من التنبيه على الوزن وهو (الألف)، ثمَّ قصدوا بعد حذفها إلى التنبيه على بنْيَة كل واحدٍ منها، هذه البنية التي يُبْقَّى عليها وتُراعى بقدر ما يمكن، ويحصل التنبيه بتحريك الفاء بمثل حركة العين التي كانت في الأصل، فبحركةِ العين يحصل اختلاف أوزان الثلاثي، وهذا يتحقق في (فَعِل وفَعُل) فقالوا: خِفْت وهِبْت، وطُلْت فنبَّهوا بالكسرة في الأوَّلَيْنِ على أنّهما من باب (فعِل) ولم يُفرِّقوا بين يائيٍّ وواويّ، ونبَّهوا في الثالث على أنه من باب (فعُل) ولم يقصدوا التنبيه على أنه واوي. ٩ ١٢

أَمَّا باب (فعَل) فلا يمكن فيه التنبيه على البِنْيَة أو الوزن؛ لأنَّ حركتي الفاء والعين متماثلتان، فقصدوا إلى التنبيه على الواوي واليائي، فاجتلبوا ضمَّةً في (قال) بعد حذف الألف؛ لتدُلَّ على الواو، واجتلبوا كسرة في (باع) لتدُلَّ على الياء[٢]. ١٥

وتابع شُرَّاحُ الشَّافيةِ مصنِّفَها فيما ذهب إليه[٣]، وتابعه أيضًا أبو حيَّان[٤]، ١٨

---

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٩/٢.

(٢) يُنظر: شرح الشافية للرضي ٧٩/١-٨٠.

(٣) يُنظر: شرح ركن الدين الاستراباذي ٣٩٢، والجاربردي ١١٢-١١٣، حاشية ابن جماعة ١٤٦-١٤٧، الصافية شرح الشافية ١٦٦-١٦٨، المناهل الصافية ٦٥-٦٧.

(٤) يُنظر: النُّكت الحسان ٢٤٥-٢٤٦.

وصحَّح ناظرُ الجيش مذهب ابن الحاجب[١]، وأوردَ الرضيُّ حُججًا أخرى تؤيِّـد ما ذكره ابنُ الحاجب، ومنها:

١- أن بَابَي (فعِل وفعُل) يختصان في الأغلب بمعانٍ تخـالف بـاب (فعَـل) ولا ضرورة ملجئة إلى هذا النّقل.

٢- أنّ في هذا الإجراء مخالفة لأصلٍ مقرَّر وهو أنَّ الواو والياء متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفين فـ(قولـت) إنْ تحركـت الـواو بـالفتح أو بـالضمِّ وجـب قلبها، وكذلك (بيعت) إن تحركت الياء بالفتح أو الكسر وجب قلبها.

٣- لا داعي لإلحاق الضمائر بـ(قَوَلَ وبَيَعَ) قبل الإعلال، والوجه إلحاقهـا بعـد إعلالها بقلبها ألفًا؛ لأنَّ هذه الضمائر في الفاعلية كالأسماء الظاهرة فـي قولنـا: (قـال زيد) (وباع عمرو)[٢].

واعتُرض على ابن الحاجب بأنه لو كانت الكسرة دالَّةً على اليـاء لَدَلَّـتْ عليهـا في (خِفْت) فحينما لم تدُل عُلِمَ أنها للنقل.

فأجابَ بأن الضمَّة والكسرة لا تكونان دالّتين على الواو والكسرة إلا عندمـا لا يمكن مراعاة البِنْيَةِ كما في (قال وباع)، أمَّا عندما يمكن مراعاتها كمـا فـي (خِفْـت وهِبْت وطُلْت) فلا تدُلان على المحذوف، والدلالة على البِنْيَـةِ أهـم مـن بيـان بنـات الواو والياء، لتعلّق الأوَّل بالمعنى والثاني باللفظ[٣].

وممَّا احتجُّوا به أنّه ما دام أن الكسر في (خِفْت وهِبْت) لبيـان البِنْيَـة، فكذلـك الضمُّ والكسر في (قُلت وبِعْت) ولا يكونان للبيان إلاّ بعد النَّقل، ومُوْجِـبُ النّقـل أن الفتح لا يدُلُّ على شيءٍ، كما أن الفتح فـي (اضربَـنَّ) لا يـدلُّ علـى شـيء، بخـلاف الضمِّ في (اضربُنَّ) والكسر في (اضربِنَّ) فـإن الأوَّل يـدلُّ علـى واو الجمـع، والثـاني

---

(١) يُنظر: تمهيد القواعد ج٣/ل٢٧٤.

(٢) يُنظر: شرح الشافية للرضي ١/٧٩.

(٣) يُنظر: شرح ركن الدين ٣٩٥، شرح اليزدي ٥٨، تعليق الفرائد (المطبوع) ٢/٣٤.

يدُلُّ على ياءِ الضميرِ، فهذا دليل على عدم جواز الفتح.

وكان ردُّ ابن الحاجب عن الأُوْلى ما ذكرناه آنفًا بأنَّه يَلْزم منه نقلُ بابٍ أصلي إلى بابٍ فرعي وهو خلاف الأصل.

وردَّ اليزدي عن الثاني بأن مذهب الجمهور لا يتوقَّف على إثبات الدِّلالة للضمِّ أو الكسر وعدم الدلالة للفتح؛ لأنَّ مذهبهم النّقل من بناءٍ إلى آخر، ونقل حركة العين إلى الفاء، ولا شيءَ مما نقلوا إليه مفتوح العين.

وَأَمَّا قولهم: إنَّ الفتح لا يدُلُّ على شيء فإنّه غير مُسَلَّم؛ إذ الفتح دالٌّ على الألف كما أن الضمَّ دالٌّ على الواو، والكسر دالٌّ على الياء، وعدمُ دلالته في صورةٍ واحدةٍ لا يُتَّخَذُ حكمًا مطلقًا[1].

واختلف رأي ابن مالك في هذه المسألة، يقول في لامية الأفعال[2]:

وانقُل لفاءِ الثلاثيِّ شَكْلَ عينٍ إذا اعـ ـتلَّتْ، وكان بتا الإضمارِ متّصِلا

أو نونِهِ، وإذا فتحًا يكون فمنـ ـه اعتَضْ مجانِسَ تلك العينِ منتَقِلا

ويقول في التسهيل: «ويُسكَّن آخرُ المسند إلى التاء والنون ونا، ويُحذفُ ما قبلَه من معتل، وتُنقَل حركتُه إلى فاء الماضي الثلاثي، وإن كانت فتحةً أُبدِلت بمجانسة المحذوف ونُقِلَتْ ...».

ويُبَيِّنُ مراده فيقول: «وإنْ كان حرف العِلَّة في عين ماضٍ ثلاثي حُرِّك ما قبله بحركتِهِ إن كانت كسرة أو ضمّة نحو (جُدت وخِفت) فإن كانت الحركة فتحةً أُبدلت كسرةً فيما عينه ياء، وضمّةً فيما عينه واو، ثم فُعِل بالكسرةِ والضمَّةِ المبدلتين ما فُعِل بالأصليّتين نحو (بِعت وقُمت)...»[3].

(١) يُنظر: شرح الشافية ٥٩-٦٠.

(٢) يُنظر: شرح لاميَّة الأفعال لابن الناظم ٦٨-٧١، شرح اللاَّميَّة لبحرق ص١٣٠-١٣٣.

(٣) شرح التسهيل ١/١٢٦.

فلم يوافق الجمهور حين قالوا بالتحويل من بناءٍ إلى آخر، ولم يذهب مذهب ابن الحاجب الذي رأى أنّه لا تحويل ولكن تُحذف الألف من نحو (قال وباع) ويُؤتى بضمَّةٍ تدلُّ على الواو وكسرة تدلُّ على الياء. ورأى في المسألةِ رأيًا مختلفًا بإبدال الفتحة في (قوَل وبيَع) إلى ضمَّةٍ في الأوَّل وكسرة في الثاني، ثم يُحرَّك ما قبلهما بهما كما صُنع فيما كان على (فعُل وفعِل) وهو رأي حسن جميل.

وقد شرح ابنُ النَّاظم البيتين السّالفين بناءً على هذا الفهم، في حين وجدتُ بحرقًا يشرحُهما على مذهب ابنِ الحاجب ظانًّا موافقة ابن مالك له، ولو دقّق النظر في قوله في الشطر الأخير (منتقلا) لأدرك المقصود[1].

ومن العجيب أن نُلْفِيَ ابنَ مالك يرى رأي الجمهور في هذه المسألة؛ إذ يقول عند حديثه على (فعُل): «.. ولا متعديًا إلاّ بتضمين أو تحويل» ويشرح هذا فيقول: «واطّرد استعمالُه متعديًا بتحويلٍ من (فعَل) الذي عينه واو كـ(رُمْته وطُلته) والأصل في هذا النوع (فعَلته) بفتح العين، فحوِّل إلى (فعُل)، ونُقلت الضمَّة إلى الفاء؛ ليدُلَّ بها على أن العين المحذوفة مجانسة للحركة المنقولة؛ إذ لو تُركت الفاء مفتوحة مع حذف العين لم يُعلم كونها واوًا، ونحو هذا فُعِلَ فيما عينه ياء من (فعَل) فحوّلوه إلى (فعِل) ونقلوا الكسرة إلى الفاء في بعته ونحوه؛ ليدُلَّ على أن العين المحذوفة مجانسة للحركة المنقولة»[2].

٣- النّاقص الواوي

النّاقص: هو ما كان لامُه حرف علَّةٍ واوًا كان أو ياءً، ويُقال له الناقص؛ لنقصان آخره من بعض الحركات، أو لأنَّه ينقُص عنه حرفٌ حالةَ الجزم نحو (لم يَدْعُ) و(لم يَرْمِ).

ويُقال له أيضًا: ذو الأربعة؛ لصيرورته على أربعة أحرف إذا أخبرتَ عن نفسك

---

(١) يُنظر: شرح لاميَّة الأفعال لابن الناظم ٧٠، وشرحها لبحرق ١٣٢-١٣٣.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٣٥-٤٣٧، ويُنظر: شرح الأشموني ٤/١٨٠.

نحو (دعوتُ) و(رميتُ)[١].

فإن قيلَ: هذه العِلّة موجودةٌ في كل ثلاثيٍّ غير الأجوف من المجرَّدات.

قيل في الجواب: إنَّ كون الناقص على ثلاثة أحرف أولى من الأجوف؛ لكون حرف العِلّة في الآخر الذي هو محلُّ تغيير، فَلَمَّا خالف ذلك وبقي على الأربعة سُمّي بذلك، وأيضًا فإن تسميةَ الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصَه به. ومجيء باقي الأنواع على أربعة هو الأصل[٢].

والناقص أكثر اعتلالاً من أخويه يقول سيبويه: «اعلم أنَّهنَّ لاماتٍ أشدُّ اعتلالاً وأضعف؛ لأنَّهن حروف إعراب... وكُلّما بعُدتا من آخر الحرف كان أقوى لهما. فهما عينات أقوى، وهما فاءاتٍ أقوى منهما عينات ولامات، وذلك نحو غزوتُ ورميتُ»[٣].

ويعلّل الرُّمّانيُّ قوّة الإعلالِ في اللام بقوله: «... لأنَّه في موضع اللام يكون في موضع التغيير بتعاقب الزيادات للمعاني، وموضع التغيير يُجْسَرُ عليه ويُؤنَس به، والاعتلال في موضع العين أقوى منه في موضع الفاء؛ لمجاورته الأقوى في الإعلال، وكُلّما قويَ الإعلال ضعُف التصحيح»[٤].

والمضارع من هذا النوع يلزمُه (يفعُل) - إن لم يكن حلقي العين - فقالوا: غزا يغزو، وزقا يزقو، الأصل (غزوَ يغزُوُ، وزقوَ يزقُوُ) انقلبت الواو في الماضي ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحُذفت الضمَّة من لام المضارع استثقالاً.

وإنّما لزمه (يفعُل) لأنَّهم لو قالوا في مضارعه (يفعِل) لالتبس الواوي باليائي، ووقع خلط بينهما، فألزموا الواوي (يفعُل) واليائي (يفعِل) ليتمايزا، فكلُّ حركةٍ تدلُّ

---

(١) يُنظر: المفتاح ٤٢، تهذيب إصلاح المنطق ٣٥٨/١، اللسان (غزز)، النجاح ٣٠٢، شرح التفتازاني للعزّي ١٣٦، عنقود الزواهر ٣٢٨، الفرائد الجديدة ٧٨٥/٢-٧٨٦.

(٢) يُنظر: شرح التفتازاني للعزي ١٣٦.

(٣) الكتاب ٣٨١/٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٢٦٣.

على مجانسها من الحروف[1].

فإن كان حلقيَّ العين فقد جاء على (يفعُل ويفعَل) نحو: صغا يصغو ويصغَى

٣ فتحوا لأجل حرف الحلق[2].

ولم ينفرد بالفتح - من الناقص الواوي - وهو حلقي إلا ثلاثةُ أفعال، هي: طَحَا الأرض يطحاها أي: بَسَطَها، وطغَى يطغى، وقحَا التُّرابَ يقحاه أي: جرَفَه[3].

٦ **٤- بناء المغالبة**

المغالبة: إجراءُ الفعلِ من اثنين - يُبنى أحدهما على طريق الفاعل، والآخر على طريق المفعول - ويقصِدُ كلٌّ واحدٍ منهما غلبةَ الآخر، فيُسنَدُ الفعل إلى الغالب

٩ منهما[4].

وعرَّفها الرضيُّ بقوله: «أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر فلا يكون إذن إلاَّ متعديًا»[5].

١٢ وباب المغالبة مخصوص بـ(فعَل) في الماضي فيحوَّل إليه ما كان على (فعِل وفعُل) وخُصَّ به لخفَّتِهِ، ولأنَّ (فعِل) يغلِب عليه الأدواء والأحزان، و(فعُل) بناءٌ لازم لا يكون منه فعُلْتُه[6].

---

(١) يُنظر: المنصف ٢/١١١، التبصرة والتذكرة ٢/٧٤٥، الممتع ١/١٧٣، ٢/٤٤٧.

(٢) يُنظر: سيبويه ٤/١٠٦، الواضح ٢٧٧، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٧، كتاب في التصريف لعبد القاهر ٥٩، شرح الملوكي ٥٩، شرح الشافية للرضي ١/١٢٦، بغية الآمال ٩٨.

(٣) شرح اللاَّميَّة لبحرق ٩٨.

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل٩٤، وشرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٥٢-١٥٣، شرح الشافية للمصنِّف ل٧، وشرحها لركن الدين ٣٨١، وللنيسابوري ٤١، وللجاربردي ١٠٢-١٠٣، ولليزدي ٥٤، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ٤٩، تعليق الفرائد ٦٠٣، الصافية شرح الشافية ١٦٣، حاشية الصبان ٤/١٧٩.

(٥) شرح الشافية ١/٧٠، و يُنظر: المغني ٤٩٢، الخزانة ٣/١٠٤.

(٦) يُنظر: شرح التصريف للثمانيني ٥٢٥، البديع لابن الأثير ٢/٥٧٦، شرح المفصل ٧/١٥٧.

وَأَمَّا (طاولني فطُلْتُه) فهو (فعُلْت) منقول من (فعَلت)؛ لأنَّ (فعُل) لا يتعدَّى، والصفة منه طائل، ويكون معناه: غلبتُه في الطول، وعليه قول رباح بن سُنَيْخ الزِّنْجيِّ[١]:

إنَّ الفرزدقَ صخرةٌ عادِيَّةٌ ... طالت فليس تنالُها الأوعالا

يريد: طالت الأوعالا فليس تنالها، فنصب به (الأوعالا).

فإن قيل: فلعلَّهُ (فعِل) فهذا محالٌ؛ لأنَّه كان يلزم أن يقال فيه: (طِلتُه أطَالُه) كما قالوا: خِفته أخَافه[٢].

والمستقبل من هذا الباب (يفعُل) بالضمِّ، تقول: كاتبني فكتبتُه أكتبُه، وعالمني فعلمتُه أعْلُمه، وواضأني فوضأته أوضؤه، إذا قُصد معنى المغالبة نُقِل إلى هذا[٣].

ولذا قال ابن الحاجب: «لمَّا كان باب المغالبة مختصًّا بماضٍ مخصوص ومضارعٍ مخصوص فأمكن ضَبْطُهُ ذَكَرَهُ[٤]، وهذا أولى بقواعد النَّحو فإنها راجعةٌ إلى ضوابطَ كلية تُعْرَفُ بها تفاصيل أنواعها»[٥].

وعلَّةَ مجيء الباب على (يفعُل) كما يرى ابن جني أنَّ الغلبةَ فيها معنى الاعتلاء

---

(١) يُنظر: البيت في: الكامل ٢/٨-٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٦/ل١٢٠، المنصف ١/٢٤١-٢٤٢، التبصرة والتذكرة ٢/٨٧٣، المخصَّص ١٤/١٧٨، تحصيل عين الذهب للأعلم (بهامش سيبويه) ٢/٣٥٦، المقتصد في شرح الإيضاح (التكملة) للجرجاني ج٢/ل٢٥٨، الإفصاح للفارقي ٣١٨، البيان لابن الأنباريّ ١/٢٥٠، بغية الآمال ٩٧، اللسان (طول) .

(٢) يُنظر: المنصف ١/٢٤٢، بغية الآمال ٩٧.

(٣) يُنظر: المقتضب ٢/١٠٥، شرح الشافية للرضي ١/٧٠، ارتشاف الضرب ١/١٥٧، شرح الشافية للجاربردي ١٣٩، التاج (ضرب).

(٤) أي: الزَّمَخْشَرِيّ في المفصّل.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١١٨، و يُنظر: شرح المفصل لعلم الدين اللّورقي ج٤/ل١٤٠.

والتمكُّن فصارت بذلك كأنَّها طبيعة ونحيزة ملازمة، وما كان كذلك من الأفعال فبابُه (فعُل يفعُل)، ويحوَّلُ إليه للدلالة على ذلك نحو (علُم يعلُم) إذا أجاد العلم، ويُنقل الفعل عند إرادة التعجُّب من (فعَل وفعِل) إلى (فعُل)...

ثم ذكر المانع من إتمام الشَّبه حيث لم يقولوا في الماضي: ضرُبْتُه وفخُرته، وذلك أنَّ (فعُلت) لا يتعدى إلى المفعول أبدًا، و(يفعُل) يكون في المتعدِّي وغيره، فلم يمنع في المضارع ما منع في الماضي[1].

وشذَّ الكسر في قولهم: خاصمني فخصَمْتُه أخصِمُه - بكسر الصَّاد - والبصريون لا يُجيزون فيه إلاّ الضمَّ على الأصل المذكور في باب المغالبة[2].

ويمتنع (يفعُل) - بالضمِّ - في المثال الواوي، والأجوف والناقص اليائيين فلا تُنقل من (فعَل يفعِل) لأنَّه بناء لازم، وقياسٌ لا ينكسر في هذه الأنَّواع، فتقول: أفعِلُه فيما ذُكر، نحو: واعدني فوعدته أعِده، وبايعني فبعته أبيعه، وراماني فرميته أرميه، وساعاني فسعيته أسعِيه[3].

وجعل منه أبو بكر الأنباريّ[4]، والفارابي[5]، والجوهريُّ[6] قولَ جرير يرثي عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه):

فالشمسُ طالعةٌ ليست بكاسفةٍ ... تبكي عليك نجومَ الليل والقمرا

---

(١) الخصائص ٢/٢٢٥، و يُنظر: شرح ابن يعيش ٧/١٥٧، شرح الشافية للجاربردي ١٠٣.

(٢) يُنظر: اللسان (خصم) ، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٢، المساعد ٢/٥٩٦، المزهر ٢/٣٨.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٦٨، الأصول ٣/١١٩، شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل٩٤، المفتاح ٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٧، الممتع ١/١٧٣، شرح الشافية للرضي ١/٧٠-٧١، بغية الآمال ٧٥، اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر ٤٨.

(٤) يُنظر: شرح القصائد السبع للأنَّباري ٤٥٩.

(٥) ينظر: ديوان الأدب ٤/٨٧.

(٦) ينظر: الصحاح (بكى) ٦/٢٢٨٤.

أي: إن الشمس غلبت نجُومَ الليل والقمرَ بالبكاء من (باكَيْتُه أبكِيْه)[١].

وسُئل عنه الفرّاء فاستحسنه[٢].

٣ وأنكر الفيروزآبادي هذه الرواية، ونسبَ الجوهريَّ إلى الوَهْـمِ والتكلُّـفِ، وأنَّ صوابَ البيت:

فالشَّمسُ كاسفةٌ ليست بطالعةٍ ... ...

٦ أي: كاسفة بموتك تبكي أبدًا[٣]. علمًا بأن الرواية التـي ضعَّفهـا الفيروزآبـادي هي رواية البصريين[٤].

ولم يبنوا (يفعُل) من (وَعَدَ) ونحوه استثقالاً له فيكون انتقالٌ مـن الأخـفِّ إلى

٩ الأثقل وهم يرفضون ذلك، ولم يبنوا (يفعُل) من (باع ورمى) ونحوهما؛ لأنَّه سيؤدي إلى انقلاب الياء - التي هي عين أو لام - واوًا لانضمام ما قبلها، وهو إبـدالُ الأثقـل بالأخفِّ مع عدم الحاجة إليه، ولأنَّه مؤدٍّ إلى ما ليس من أبنية كلام العرب، ألا تـرى

١٢ أنهم لم يقولوا: يوعُد، ولا يبوع، ولا يرمو[٥].

تعقيب:

١- ذكر النُّحَاة أنَّ امتناع (يفعُل) في المثال الواوي والأجوف والناقص اليائيين

١٥ كان بسبب لزوم (يفعِل) لمضارع هذه الأنواع، وأنه قياس لا ينكسر، وهذا صحيح،

---

(١) شرح الفصيح للزمخشري ٦٩٨/٢، شرح الشافية للجـاربردي ١٠٦، شـرح التسـهيل للمـرادي ج٢/ل٩٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٦١٣، سهم الألحاظ في وهم الألفاظ ٤٥.

(٢) يُنظر: اللسان (كسف) .

(٣) القاموس (كسف) ، وهي رواية الديوان ٢٣٥، و يُنظر: الإفصاح للفارقي ١٩٨.

(٤) يُنظر: الكامل ٤٠١/١، شرح القصائد السبع للأنباري ٤٥٩، أفعال السرقسطي ١٤٣/٢.

(٥) يُنظر: التبصرة والتذكرة ٧٤٦/٢، أبنية الأسماء والأفعال لابن القطّاع ٣٥٠، الإيضـاح فـي شرح المفصل ١١٨/٢، بغية الآمال ٧٦، شرح الشـافية لركـن الديـن ٣٨٢، ولليزدي ٥٥، تعليق الفرائد ٦١٢-٦١٣.

ولكنه لا يستوعب بعض الأنّواع من المعتل يجب الكسر في مضارعها مع تخلُّفِ العِلَّةِ المذكورة كالمثال اليائي على (فعِل ويفعَل) نحو (يئس ييأس)، والنّاقص اليائي على (فعِل يفعَل) أيضًا نحو (خشِي يخشى)، والنّاقص اليائي على (فعَل يفعَل) نحو (سعى يسعى) فهذه الأمثلة لم يكن مضارعها على (يفعِل).

ولهذا كان الجوهريُّ دقيقًا حين قال: «وَأَمَّا ما كان من المعتل مثل: وَجَدْت، وبعت، ورميت، وخشيت، وسعيت؛ فإن ذلك يُرَدُّ إلى الكسر، إلا ذوات الواو فإنها تُرَدُّ إلى الضمِّ، تقول: راضيته فرضوته أرضوه، وخاوَفني فخُفْته أخُوْفُهُ»[1].

٢- ما ذُكر في العِلَّةِ الثانية من الانتقال من الأخف إلى الأثقل موجود في باب المغالبةِ من الصحيح، فقالوا: أضرُبُه وأعلُمُه ففي المثالين انتقال من الكسر والفتح إلى ما هو أثقل منهما وهو الضَّمُّ.

٣- وقع خلط في أيِّ أنواع المثال يمتنع (يفعُل) فظاهر عبارة سيبويه أنَّه مخصوصٌ بالواوي على (فعَل) نحو (وعد) وتابعه بعضهم في هذا التحديد[2].

ومنهم من لم يُعَيِّن الوزن فجاء كلامه عن معتل الفاء بالواو، أو المثال[3].

ورأينا ابن جني يمثِّل على المثال الواوي بأوزانه الثلاثة، يقول: «... لم يجئْ أيضًا مضارع (فعَل) منه مما فاؤه واو بالضمِّ بل جاءَ بالكسر، على الرسم وعادةِ العرب، فقالوا: واعدني فوعدته أعِده، وواجلني فوجلته أجِله، وواضأني فوضأته أضؤه فهذا كوضعته - من هذا الباب - أضَعه»[4].

(١) الصحاح (خصم) ٥/١٩١٢-١٩١٣، وينظر: شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٦١، شرح الشافية للنيسابوري ٤٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٦٨، شرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٥٣، شرح الشافية للرضي ١/٧٠، التبصرة والتذكرة ٢/٧٤٦، شرح الشافية لركن الدين ٣٨٢، ارتشاف الضرب ١/١٥٨.

(٣) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل٩٤، شرح ابن يعيش ٧/١٥٧، الممتع ١٧٣، شرح الشافية لليزدي ٥٥.

(٤) الخصائص ٢/٢٢٦، ويظهر أنه موافق للكسائي في الفتح لأجل حرف الحلق من خلال المثال الثالث.

ومنهم من أضاف المثال اليائي إلى الواوي في منع (يفعُل) عند البناء للمغالبة[١].

٣ **بناء المغالبة من الحلقي**

حُكِيَ عن الكسائي فتح العين لأجل حرف الحلق، وإليك ما نُقِلَ عنه، قال: «وكُلُّ ما كان فيه واحدٌ من الحروف السّتة: الحاء والخاء والعين والغين والهاء والهمزة، فإن قولك: أفعَلُه - بفتح العين - مثل أفزَعُه وأفخَرُه وكذلك جميعًا. ٦

وقال: طاولني فطُلْتُه من الطُّول والطَّوْلِ جميعًا، وواضأني فوضأته، وواخمني فوخمته وواسمني فوسمته، أضَؤُه وأخِمُه وأسِمُه»[٢].

٩ فعلى هذا يجوز (أفهَمُهُ وأفقَهُهُ) وإن لم يُسمعْ فيه إلاّ الضَّمُّ قياسًا على غيره مما سُمع فتحه كما ذكر ابن مالك[٣].

وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي أن مذهب الكسائي الفتح إذا كانت العين حرفًا حلقيًّا، ولم يتعرَّضْ لِلاَّم إذا كانت كذلك[٤]. والنصُّ المنقولُ يدفَعُهُ. ١٢

ووافق الفارابيُّ[٥]، والجوهريُّ[٦]، ونشوانُ الحميري[٧]، واللَّبْلِيُّ[٨]، الكسائيَّ

---

(١) يُنظر: شرح الشافية للمصنّف ل٧، وشرحها للنيسابوري ٤٢، وشرحها للجاربردي ١٠٤-١٠٥، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٦١٢، الصافية ١٦٤، المناهل الصافية ٦٢/١.

(٢) الغريب المصنَّف ٦٠٠/٢، و يُنظر: المخصَّص ١٧٨/١٤، وجعله ابن سيده من كلام أبي عبيد، وانظر أيضًا: شرح الجمل لابن بابشاذ ل١٣٠.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٤٤٧/٣، شفاء العليل ٨٤٦/٢، تمهيد القواعد ج٣/ل٢٨١، الهمع ٢٧١/٣.

(٤) يُنظر: الممتع ١٧٣/١.

(٥) يُنظر: ديوان الأدب ١٤٢/٢، ٢٠٣، ٢١٢.

(٦) يُنظر: الصحاح (خصم) ١٩١٣/٥، (شعر) ٦٩٩/٢.

(٧) يُنظر: شمس العلوم ٣٤٨٧/٦.

(٨) يُنظر: بغية الآمال ٧٦.

فيما ذهب إليه، وأجاز ابنُ خالويه فيه فتحَ العين وضمَّها[1].

وضُعِّفَ رأيُ الكسائيِّ من وجوه:

٣ ١- أنَّ الثقاتِ نقلوا: فاخرني ففَخَرْته أَفْخُرُه، بالضمِّ[2]. وأقولُ: والفتح أيضًا منقول عن العرب[3].

٢- أنَّ العِلّة الحاملة على صيرورته إلى الفتح غير مطَّردة، فإن ما كان حلقيَّ

٦ العين أو اللام لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضمِّ أو الكسر، بل استعملا فيه نحو (دخل يدخُلُ ونحت ينحِت) فشابه غير الحلقي في جواز الوجهين، فالضمُّ في المغالبة استعمالٌ لأحدِ الأبنية التي هي قياسه؛ إذ لم يلزم طريقًا واحدًا كالمثال

٩ الواوي، أو الأجوف والناقص اليائيين[4].

٣- أنَّ اعتبار هذه القاعدة في المغالبة أولى من مخالفتها[5].

والذي يظهر أنّ ما ذهب إليه الكسائيُّ ليس ضعيفًا، ففي الغريب المصنَّف:

١٢ «وواهبني فوهَبْتُه أَهَبُه وأهِبُه والفتح في أَهَبُه أجود، ومن الوعد مثله»[6]. فقد رُجِّح الفتح حتّى مع كونه مثالاً واويًّا.

---

(١) يُنظر: ليس في كلام العرب ٣٢٨.

(٢) قصدوا بالثقات هنا أبا زيد، يُنظر: النوادر ٥٥٧، ونقل عنه ابن دريد الفتح أيضًا، يُنظر: الجمهرة (فخر) ٥٨٩/١.

(٣) يُنظر: اللسان (شعر) و(وضأ) ، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١، ارتشاف الضرب ١٥٧/١، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٢، المساعد ٥٩٦/٢، الهمع ٢٧١/٣، المزهر ٣٨/٢.

(٤) يُنظر: التخمير ٣٣٩/٣، الإيضاح لابن الحاجب ١١٨/٢-١١٩، شرح الشافية للمصنّف ل٧، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٧/٧، شرح الشافية للرضي ٧١/١، ولركن الدين ٣٨٣-٣٨٤، وللجاربردي ١٠٦-١٠٧، ولليزدي ٥٥، تعليق الفرائد ٦١٣-٦١٤، الصافية ١٦٤، المزهر ٣٨/٢.

(٥) يُنظر: شرح الشافية للمصنّف ل٧، وشرحها لركن الدين ٣٨٣، وللجاربردي ١٠٦، المناهل الصافية ٦٣/١.

(٦) ٦٠١/٢، و يُنظر: المخصَّص ٢٢٧/١٢، ١٧٨/١٤، القاموس (وهب) .

بناء المغالبَة سَمَاعِيٌّ أم قياسِي

وقع خلاف بين النُّحاة في كـون هـذا البـاب سـماعيًّا أو قياسـيًّا، فالظـاهر مـن مذهب سيبويه أنه سماعيٌّ، يقول: «وليس في كل شيءٍ يكون هذا، ألا ترى أنـك لا تقول: نازعني فنزعته استُغنيَ عنها بغلبته وأشباه ذلك»[1]. ونصَّ ابنُ سـيده علـى أنـه سماعي[2]، وكذا اللَّبْلِيّ[3].

وفسَّر الخوارزميُّ كـلام سـيبويه بقولـه: «اسـتُغني عنـه بغلبتـه لكونـه مسـتثقلاً وأصابه العوض عنه؛ أمَّا كونه مستثقلاً فلكون الضمَّةِ مستثقلةً على الزّاي؛ لكونه من حروف الصفير ووقوع العين بعده»[4]. وابن يعيش على أنه استُغني عنه كما اسـتُغنِيَ عن (وَدَعَ ووَذَرَ) بترَكَ[5].

وقريبٌ منه ما ذكره اللَّبْلِيّ، يقول: «يريد أنَّهم قد يقولون مـن غـير لفـظ الأوَّل كقولهم: نازعني فغلبته وذلك مسموع»[6].

ويذكر ابنُ الحاجب، وعلمُ الدين اللّورقـي أنَّ مـا قالـه سـيبويه لا يُخـرج هـذا الباب عن أن يكون قياسًا، كما لم يُخرِجْ - بابَ التعجُّب عن القياسِ - امتناعُهم من أن يقولوا: ما أقيلَه.

وقد قام على ذلك دليلٌ خاصٌّ وهو كثرة استعمالهم لهذا المعنى، ولم يَرِدْ عـن العرب (نازعني فنزعته) وإنَّما ورد عنهم في موضعِه (غلبتُه) فدلَّ ذلك على أنَّه مطَّرحٌ في هذا الموضع الخاص، وتقرير ذلك أن يُقال: لو كان جائزًا لورد، وعندما لـم يـرِدْ

---

(١) الكتاب ٦٨/٤.

(٢) يُنظر: المخصَّص ١٧٨/١٤، المحكم (عزّ) ٣٤/١.

(٣) بغية الآمال ٧٦.

(٤) التخمير ٣٣٩/٣، و يُنظر: شرح المفصل للأندلسي ٤/ل١٤١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل ١٥٧/٧.

(٦) بغية الآمال ٧٦.

دلَّ على أنه غير جائز[١].

وطَرَدَ ابن مالك هذا الباب في كلِّ ثلاثيٍّ عدا الممتنع مما ذُكر من المعتل[٢]، فتبعه الدماميني وقال بقياسيته[٣]. وجعله أبو حيّان مطّردًا في كلِّ ثلاثيٍّ تامٍّ متصرِّف[٤]. وتوسّط الرضيُّ فلم يجعل هذا الباب قياسًا تُنقل إليه كلُّ لغةٍ لهذا المعنى، ولكنّه بابٌ مسموعٌ كثير[٥].

٣

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٩/٢، شرح المفصل ج٤/ل١٤٠.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل ٤٤٦/٣.

(٣) يُنظر: تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٦٠٣-٦٠٤.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/١، النُّكت للسيوطي ل٢٤٠.

(٥) يُنظر: شرح الشافية ٧١/١.

٣- (فعَل يفعِل)

وهو الباب الثاني من أبواب الثلاثي المجرد، ويأتي متعديًا ولازما، كضرب، وجلس؛ ويلزم في الأنواع التالية:

١- المضَعَّفُ اللاَّزِم

والمضعَّف غير المتعدِّي من باب (فعَل) يغلِب على مضارعه الكسر، وجاء الضمُّ في أشياء سنذكرُها. ويظهر من كلام الفرّاء أنَّ (يفعِل) قياس في مضارع (فعَل اللازم) حيث نُقِل عنه قوله: «ما كان على فعَلت -من ذوات التضعيف غير متعدٍّ- فإنَّ يفعِل منه مكسورُ العين، مثل عَفَفْتُ أعِفُّ، وخفَفْت أخِفُّ، وشحَحْت أشِحُّ»[١].

وتابعه في هذا المبرِّدُ[٢]، وابنُ القوطية[٣]، والهرويُّ[٤]، والسهيليُّ[٥]، وابنُ هشامٍ اللخمي[٦]، والخفّاف[٧]، وابنُ مالك[٨]، وابنُ عصفور[٩]، والرضيُّ[١٠]، واللَّبْلِيّ[١١]، وغيرهم[١٢].

---

(١) يُنظر: إصلاح المنطق ٢١٥، أدب الكاتب ٣٦٩، المخصَّص ٦١/١٥، اللسان (شدد)، ويُنظر: معاني القرآن للفراء ٣٣١/٢.

(٢) يُنظر: الكامل ١٩٨/١.

(٣) يُنظر: الأفعال ص١-٢.

(٤) يُنظر: إسفار الفصيح ٤٦٣/١.

(٥) يُنظر: الروض الأُنُف ١٢٨/١.

(٦) يُنظر: شرح الفصيح ٥٣.

(٧) يُنظر: المنتخب الأكمل ٨٩٣.

(٨) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢٢١٦، وشرح التسهيل ٤٤٦/٣.

(٩) يُنظر: الممتع ١٧٤/١-١٧٥.

(١٠) يُنظر: شرح الشافية ١٣٤/١.

(١١) يُنظر: تحفة المجد الصريح ١٠٧.

(١٢) يُنظر: نوادر أبي زيد ٣٣٨، ارتشاف الضرب ١٦٥/١، حاشية ابن جماعة ١٨١، المزهر ٧٣/٢، ٩٤، ١١٢، المناهل الصافية ٨٣/١.

وذهب ابن درستويه إلى أنَّ الضمَّ والكسر في مستقبل المضعَّف قياس، يقول: «وَأَمَّا جَفَّ يجفُّ، وكَلَّ يكِلُّ وما أشبههما من المضاعف في هذا الباب فكان عين الماضي منه مفتوحًا، فأُسكن؛ لاستثقال التضعيف وأُدغِم، ثم أُسكِن في المستقبل، وكان حقُّه الكسر، ولكنَّه أُدغِم ليُخَفَّف، ونُقِلت كسرتُه إلى فاء الفعل.

وقياس ما كان من هذا النحو أن يجوز الضمُّ والكسر في مستقبله، كما وصفنا في غير المدغم؛ لأنَّه صحيح لا تنقلب حروفُه، والضمُّ فيه مثل يرُدُّ ويمُدُّ، ولكنَّ المستعمل آنسُ للسمع»(١).

ويرى الجواليقي(٢)، ومحمد بن بدر النحوي(٣)، والغافقي(٤)، والملك المؤيَّد(٥) أنَّ (يفعِل) في مستقبل (فعَل) اللازم أكثر وأغلب من (يفعُل) ولعلَّ هذا الرأي أسدُّ وأصوب.

وربما حملَهم على هذا القول أن رأوا (يفعُل) في اللاَّزم يكثر، فقد أحصَوا قُرابةَ خمسين فِعلاً يجبُ ضمُّ مضارعها مع لزومها، وهي: مرَّ من المرور، وجَلَّ عن منزله بمعنى جلا، وهبَّت الريح، وذرَّت الشَّمس: طلعت، وأجَّت النار: صوَّتت، وكرَّ: رجع، وهمَّ له: قصده بهمَّته، وعمَّ النَّبات - بالمهملة - طال، وزمَّ بأنفِه - بزاي - تكبَّر، وسحَّ المطر - بمهملتين - نزل بكثرة، ومَلَّ أي أسرع، وألَّ السراب إذا لمع، والإنسان صوَّت، وشكَّ في الأمر، وأبَّ تهيَّأ للذهاب، وشدَّ: عَدا، وشقَّ عليه الأمر، وخشَّ في الشيء، وغلَّ فيه - بالمعجمة - مثله، وقشَّ القوم - بقافٍ ومعجمة: حسُنَت حالهم بعد بؤس، وجَنَّ عليه الليل: ستَره، ورشَّ المُزنُ: أمطر، وطشَّ مثله، وثلَّ الحيوان - بمثلَّثة - راث، وطلَّ دمه: أُهدِرَ، وخَبَّ الفرسُ، من الخبب، وهو ضربٌ من العدو، والنَّبتُ طال،

---

(١) تصحيح الفصيح ٣٧، و يُنظر: ٢٣١ منه.

(٢) يُنظر: شرح أدب الكاتب ٢١.

(٣) يُنظر: سفر السعادة للسخاوي ٢/٦٠٧.

(٤) ينظر: شرحه للجمل ل٢٢٩.

(٥) يُنظر: الكُنَّاش ٢/٥٩.

وكمَّ النخلُ: أطلع، وعسَّت النّاقة: رعَتْ وحدها، وقَسَّت مثله(1).

وذكر اللَّبْلِيّ: عَنَّ الأمرُ: اعترض، وأكَّ يَومُنا: اشتدّ حرُّه، ودرَّ الخراج: صار كثيرًا(2).

وزاد بحرق اليمني: متّ إليه بقرابة ونحوها أي: توسّل، وثجَّ الماء: سال، وسجَّ(3) بطنُه - بالجيم -: رَقّ الخارج منه، وأحَّ الرَّجل - بالمهملة - سعل، وسخّت الجرادة - بالخاء - المعجمة - غرست ذنبها لتبيض، وأدَّ البعيرُ: رجّع الحنينَ في جوفه، وحدَّ عليه: غضِب، وعَرَّ الظَّلِيم - بالمهملتين - صاح، وحصَّ الحمار، ولطَّت النّاقةُ بذنبها: لصقته بين فخذيها، وكَفَّ بصرُه: عمي، وكفّت الناقة إذا تآكلت أسنانها من الكِبَر، وبقَّ في كلامه: أكثر، وشقَّ بصرُه(1): إذا تبِعَ روحَه، وعكَّ يومُنا: اشتدَّ حرُّه، وفكَّ الرجل أي هَرِمَ وأمَّتِ المرأةُ: صارت أُمًّا، وغمَّ يومُنا - بالمعجمة - اشتدَّ حرُّه، وحنَّ عنه - بالمهملة - صدَّ وأعرض(4).

وقد جاءت أفعالٌ باللُّغتين (الكسر والضمُّ) ويبلغ عددها ثمانيةً وعشرين فعلاً(5)، وذكروا أن الضمَّ في المضاعف اللازم لا يأتي إلاَّ لملاحظة التّعدية، فأصل هذه الأفعال التعدي، ثم طرأ عليها اللُّزوم فاستُصحِب الضمُّ فيها(6).

وهذا إذا أمكن تأويلُه في بعض الأمثلة إلا أنَّه لا يتوجَّه في كثيرٍ منها.

---

(1) يُنظر: شرح لاميَّة الأفعال لابن الناظم ٥٥-٥٨، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١، شرح التسهيل للمرادي ٩٢/٢، شفاء العليل ٨٤٤/٢-٨٤٥، حاشية ابن جماعة على الجاربردي ١٨٢، المزهر ٤٠/٢ وقد أخلَّ بتسعةٍ منها، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٨٠-٨٣، التاج (خبب) .

(2) يُنظر: بغية الآمال ص١١٨.

(3) ذكرهما أبو حيّان في التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١.

(4) شرح لاميَّة الأفعال ٨٣-٨٤.

(5) يُنظر: شرح الفصيح للَّخمي ٥٤، بغية الآمال ١١٩، ارتشاف الضرب ١٦٧/١، حاشية ابن جماعة ١٨٢، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٨٦.

(6) يُنظر: الأفعال لابن القوطية ٢، وللسرقسطي ٥٨/١، ولابن القطَّاع ١٠/١، المنتخب الأكمل ٨٩٣، بغية الآمال ١١٨، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٨٤، دروس التصريف ١٠٠.

٢- المثال

وهو الذي فاؤه حرف علَّة، وسُمِّي مثالاً لمماثلته ومشابهته الصحيح في
احتمال الحركات[1]، فإن حرف العِلَّة إذا وقع أوّلاً احتمل الحركة كالصحيح، أمَّا إذا وقع ثانيًا أو ثالثًا في الثلاثي كان ساكنًا غالبًا، ثم إنَّ الواو والياء - من حروف العِلَّة - هي التي يجوز أن تكون فاءً للفعل لقبولها الحركة، أمَّا الألف فلا؛ لسكونها ولتعذُّر الابتداء بالساكن[2].

ويكثُر في العربية المثال الواوي حيث يَقِلُّ اليائي، ويحاول ابن جني أن يَجِدَ لذلك تفسيرًا وسببًا حين رأى الواو إذا ضُمَّت أو كُسِرت فإنَّك تقدِرُ على قلبها همزةً نحو (أُعِدَ وإسادَةٌ) والياء ليست كذلك فلا تُقلب همزةً ولا غيرها، ويذكر سببًا آخر لكثرة المثال الواوي وهو أنَّ (الواو) إذا وقعت بين ياءٍ وكسرةٍ في نحو (يَعِد) حُذِفَت والياء ليست كذلك فهي تَصِحُّ نحو (يَعَر ييعِر) فكأنَّ العربَ استكثروا ممَّا هو معرَّضٌ للقلبِ تارةً وإلى الحذف أُخرى، وكِلا الأمْرَين ليس في الياء[3].

المِثَالُ الوَاوِيّ

إذا كان المثال الواوي على (فعَل) فإنَّ مضارعه على (يفعِل) أبدًا، ولا يأتي على (يفعُل) كما جاز في الصحيح؛ كأنهم أرادوا أن يجري الباب على نهج واحدٍ في التخفيف، بحذف الواو، وهو إعلالٌ ثانٍ لحقه؛ لأنه مُنِع ما جاز في غيره[4]، نحو: (وَعَد يَعِد) الأصل: (يَوْعِد) استُثْقِلَتِ الواو بين الياءِ والكسرة فحُذفت[5].

---

(١) يُنظر: عنقود الزواهر ٣٢٨، الفرائد الجديدة ٢/٧٨٥.

(٢) يُنظر: شرح التصريف العزي للتفتازاني ص١٠٨، وحاشية الرفاعي على العزي ص١٧.

(٣) يُنظر: الخصائص ٣/١٨١-١٨٣.

(٤) ينظر: شرح الملوكي ٣٣٦-٣٣٧.

(٥) يُنظر: الكتاب ٤/٥٢، المقتضب ١/٨٨، ٩٢، ٢/١٢٩، الكامل ١/٥١، ١٥٧، الأصول ٣/١٠٨، التكملة ٥٧٥، الواضح ٢٧١، المنصف ١/١٨٤، شرح التصريف للثمانيني ٣٧٤، مشكل إعراب القرآن ٦٧٤، أمالي ابن الشجري ٢/١٥٤، شرح الفصيح للَّخميّ ٦٥، الوجيز ص٣٧، البديع لابن الأثير ٢/٥٧٤، شرح الشافية للرضي ٣/٨٧، المساعد ٤/١٨٤، التصريح ٥/٤٦٦، وغيرها.

يقول العكبري: «لأنَّ الياءَ متحرِّكةٌ، فهي كثلاث حركات، والكسرة رابعةٌ، والواو كحركتين والمتَجانِسات أكثر فغلبت. يُدل عليه أنهم استثقلوا الخروج من كسر إلى ضمٍّ لازم وهذا في حكمه»[1]. ٣

هذا هو مذهب البصريين، واعترضَ عليهم الكوفيُّون بأن الواو قد حُذِفَت في نحو (أَعِدُ ونَعِد وتَعِد) مع أنّها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، وبأنها لم تُحذف في نحو (يُوْعِد) وهي واقعة بين ياء وكسرة. ٦

فأجاب البصريون عن الأوَّل بأن حروف المضارعة محمولة على الياء، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة.

وعن الثاني بأمور، هي: ٩

١- لم تقع الواو بين ياءٍ وكسرة في نحو (يُوْعِد) لأنَّ أصله (يُؤَوْعِد) فالهمزة المحذوفة حالت بين الياء والواو؛ لأنَّها في حكم الثابتة، كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر: ١٢

وكحِّلِ العينينِ بالعواور

في حكم الثابتة، ولولا ذلك لَما صحَّت الواو[2].

٢- أنهم لو حذفوا الواوَ في نحو (يُوْعِد) وقد حذفوا الهمزة فيها لأدَّى ذلك إلى الموالاة بين إعلالين في كلمةٍ واحدةٍ، والجمعُ بين إعلالين لا يجوز[2]. ١٥

٣- أنَّ (يُوْعِد) ونحوَه من مستقبلِ الرباعيِّ، وهو يلزم وزنًا واحدًا لا يتَغيَّر[3].

٤- أنَّ الواو الساكنة إذا سُبِقَتْ بضمَّة فهي كالإشباع للضمَّة، والاستثقال لها أقلُّ[2]. ١٨

---

(١) اللُّباب ٢/٣٥٣، ويُنظر: شرح الشافية للجاربردي ص٧٤١.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٢/٧٨٢-٧٨٥، والبيت لجندل بن المثنّى الطهوي.

(٣) يُنظر: النُّكت للأعلم ٢/١٠٥١.

أمَّا الكوفيُّون -ونُسِبَ للفراء[١]، وللكسائي[٢]- فيقولون: حُذِفت الواو فَرْقًا بين المتعدي واللازم، فالواقع تسقط منه الواو نحو (وزن يزن) والذي لا يقع تثبت فيه نحو (وَجِلَ يوجَل)، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأنَّ التَّعدي صار عِوَضًا من حذف الواو[٣].

ورَدَّ البصريون ذلك فقالوا: إنَّه باطل فاسد، فإن كثيرًا من الأفعال اللاّزمة قد حُذِفت منها الواو وذلك نحو (وكَف يكِف، ونم الذُّباب يَنِم) إلى غير ذلك، والأصل فيهما (يَوْكِف ويَوْنِم) ولو كان الأمر كما قال الكوفيُّون لَمَا حُذفت الواو من الفعلين لعدم تعديهما، ولذلك لا يُنظر في تعدِّي الفعل أو لزومه عند الحذف[٤].

أمَّا نحو (وَجِلَ يوجَل) فهو على (فعِل يفعَل) فلم تقع الواو فيه بين ياءٍ وكسرة، وإنَّما وقعت بين ياءٍ وفتحة، وذلك لا يُوجب حذفها.

ومما رُدَّ به مذهب الكوفيين أنَّ من الأفعال ما يأتي مستقبله على (يفعِل ويفعَل) - بكسر العين وفتحها - وكان (يفعَل) منه بإثبات الواو، و(يفعِل) بإسقاطها، نحو (وَحِرَ صدرُه يَحِرُ ويَوْحَر) فوضَح بذلك أن سقوط الواو في نحو (يَعِد) كان من أجل وقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، لا من أجل التَّعدِّي[٥].

ولهذا اشترطوا لحذف الواو من المضارع ثلاثةَ شروط:

١- أن تكون الياء مفتوحة، فلا يُحذف من نحو (يُوْعِدُ) مضارع (أوعَد).

---

(١) يُنظر: المنصف ١٨٨/١، ٢٠٧، الممتع ٤٣٥/٢، بغية الآمال ص٨١، المساعد ١٨٥/٤.

(٢) يُنظر: شرح القصائد السبع للأنباري ص٢٨٧.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج٥/ل٦٢، مشكل إعراب القرآن ص٧٤٣، المخصَّص ١٢٥/١٤، ١٦٤، الإنصاف ٧٨٣/٢، شرح المفصل ٥٩/١٠، شرح الشافية للرضي ٩٢/٣، المساعد ١٨٥/٤، ائتلاف النصرة ١٣٣، الأشباه والنظائر ٦٥٤/٣-٦٥٥.

(٤) يُنظر: الكامل ٥١/١، المنصف ١٨٨/١، ٢٠٧، بغية الآمال ٨١، وما سبق في هامش (١) من هذه الصفحة.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ ج٥/ل٨٠، الممتع ٤٣٥/٢، شرح المفصل ٥٩/١٠.

٢- أن تكون عين المضارع مكسورةً، فلو كانت مفتوحةً نحو (يُولَد)، أو مضمومةً نحو (يَوْضُؤ) لم تُحذف.

٣ وشذّ (يَجُد) في لغة عامريَّة، و(يُدَعُ ويُذَر) مبنيين للمجهول في لغةٍ. وشذَّ (يسع ويطأ) ونحو (يضع) فإنَّ الأصل فيها كسر العين ففُتحت لأجل حرف الحلق.

٣- أن يكون ذلك في فعلٍ، فإن وقعت في اسمٍ لم تُحذف نحو (يَوْعِيد) مثل

٦ (يقطين) من وعد؛ لاستثقال الفعل[1].

وقبل أن أدلفَ إلى مناقشة ما نُسِبَ إلى الكوفيين فلا بُدَّ من إيراد عبارة الفرّاء التي أوقعت البصريين في حبائل الخلاف فجعلوها مذهبًا كوفيًا، وتعاوروها وطفقوا

٩ تفنيدًا لها، وحشدًا للردود، يقول الفرّاء: «... وما كان أوَّله واوًا مثل وزَنت، وورِثت، ووَجِلت فالمفعل فيه اسمًا كان أو مصدرًا مكسور، مثل قوله: ﴿أَن لَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾[2].

١٢ وكذلك يَوْحَل ويَوْجَل المفعل منهما مكسور في الوجهين، وزعم الكسائيُّ أنه سَمِعَ موجَلٌ وموحَلٌ. قال الفرّاء: وسمعتُ أنا موضَع. وإنّما كسروا ما أوَّله الواو؛ لأنَّ الفعل فيه إذا فُتِح يكون على وجهين، فأمّا الذي يقع فالواو منه ساقطة، مثل

١٥ (وزن يَزِنُ)، والذي لا يقع تثبتُ واوه في (يفعل)، والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع فلم يجعلوا في مصدريهما فَرْقًا، إنَّما تكون الفروق في فعل يفعل»[3].

ولا مِرْيَةَ في أنّ عبارةَ الفرّاء مُلْبِسَةٌ وفيها التواء، وقد جعلتُ من وكْدي أن أُثبت

١٨ أنَّه لم يرمِ إلى ما فهمه البصريون، فبعد فَلْيِها واستنفاض النصوص تَبَنْتُ إلى نتيجةٍ تنأى بالمسألة عن مزالق اللجاج، والإفراط في السَّفسطةِ، ولله دَرُّ الفرّاء الذي نفَذَ إلى حقيقةٍ

---

(١) يُنظر: المساعد ١٨٨/٤، شفاء العليل ١١٠٥/٣-١١٠٦، التصريح ٤٦٧/٥، الهمع ٤٢١/٣-٤٢٢، شرح الألفية للأشموني ٢٥٦/٤.

(٢) سورة الكهف من الآية ٤٨.

(٣) معاني القرآن ١٥٠/٢، ويُنظر: الفصوص ٤٦/٤-٤٧.

عزيزةِ المطلب، منيعةِ الحِمَى، فكان أن جُوْرِيَ فيها فسبق، وإليك التفصيل:

نقل المؤدِّبُ عن الفـرّاء مـا يـدُلُّ على مذهبـهِ فـي هـذه المسـألة، وهـو قولـه:
٣ «والقول الصحيح الذي لا يجوز غيره قول الفـرّاء (رحمـه اللـه) وهـو أنّ الـواوَ إنّمـا سقطت حيث سقطت لخروج الدائم منه على مـيزان (فـاعل) نحـو: وزَع يَـزَع فهـو وازِع، ووسِع يسَع فهو واسِع، ولوقوعهِ على المفعول به أيضًا»[1].

٦ ومن هنا كان لزامًا أن نُقِـرَّ أن الفـرّاء عنَـى - بقولـه: «لأنَّ الفعـل فيـه إذا فُتِـح يكـون علـى وجهيـن...» - المسـتقبلَ المفتـوح لا المـاضي كمـا فهمـه البصريـون، فيدخل في كلامِهِ البابين (الثالث والرّابع) فمتى أتى مسـتقبل المثـال الـواوي مفتوحًـا ٩ والوصف منه على (فاعل)، أو كان متعديًا حُذِفت منه الواو.

وعند تطبيق هذا القول على أفعالِ الباب الثالث[2] تبيَّن الآتي:

١- أفعال جاءت متعديةً ولازمة وحُذِفت منها الواو للتعدِّي، ولمجيء الوصف ١٢ على (فاعل) في اللازم، وهي: وبأ، وثأ، ودع، ورأ، وزع، وشع، وضع، وقع، وكع، ولع، وهب.

٢- أفعال جاءت متعدّيةً وحُذِفت منها الـواو، وهـي: وجـأ، وذأ، وزأ، وصَـع، ١٥ وطأ.

٣- أفعال جاءت لازمةً وحُذِفت منهـا الـواو لمجـيءِ الوصـف علـى (فـاعل)، وهي: وذع، ورع، وفه، ولغ، ومأ.

١٨ ٤- أفعال جاءت لازمةً وليس الوصف منها على (فاعل) فثبتـت الـواو، وهـي: وبَه، وجح. أمَّا (وهَل يوْهَل فهو واهل) فيحتمل أن يكون من قبيـل تداخـل اللغـات لمجيئه من البابين الثاني والرَّابع فتركّب منهما لغة ثالثة من باب (فتح).

---

(١) دقائق التصريف ٢٢٣.

(٢) تنظر هذه الأفعال في موادِّها من: اللسان، والقاموس المحيط.

وعند تطبيقه على أفعال الباب الرابع وجدت ثلاثةَ أفعالٍ متعدية حذفت الواو في مستقبلاتها، وهي: يذَر، ويسَع، ويطأ. ولهذا أرجح مذهب الفرّاء هنا لأنَّه يخلو من تعسُّف البصريين حين جعلوا أفعال الباب الثالث كلَّها في الأصل مكسورةً ثم فُتِحت لحرف الحلق[1]، وجعلوا (يذر) محمولاً في التصريف على (يدع)، و(يسع ويطأ) من الباب السادس ثم فُتِحا لحرف الحلق.

وهناك قرائن أخرى نقليّةٌ وعقليَّةٌ تُعين على توكيد ذلك، أو القطع به، وهي:

١- قال الجوهريُّ عن مستقبل المكسور: «وطِئت الشيءَ برجلي وطْأً، ووطِئَ الرجلُ امرأتَه يطأ فيهما، سقطت الواو من يطأ كما سقطت من يسَع؛ لتعديهما، لأنَّ فعِل يفعَل مما اعتلَّ فاؤه لا يكون إلاّ لازمًا، فَلَمَّا جاءا من بين أخواتهما متعديين خُولِفَ بهما نظائرهما»[2].

ويقول الفارابيُّ عن نحو (وجِل يوجَل): «ولم تُحذف الواو في هذا الباب لأنَّها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، ولا بين فتحةٍ وكسرة، ولأنَّ الباب غير واقع»[3].

ويقول البركويُّ[4]: «... وَأَمَّا حذفه من يطأ ويسع فلأنَّ المعتلَّ من الباب الرابع لا يكون إلاَّ لازمًا فَلَمَّا جاءا من بين أخواتهما متعديين خُولِفَ بهما نظائرهما»[5].

٢- لم نرَ أحدًا من الكوفيين قال شيئًا مما نسبه إليهم البصريون، فهذا ثعلب

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٣/٦٥٤-٦٥٥.

(٢) الصحاح (وطأ) ١/١٨، ويُنظر: المزهر ٢/٧٣.

(٣) ديوان الأدب ٣/٢٦١.

(٤) محمد بن بير علي البركوي (البركلي) الرومي، ولد سنة ٩٢٦هـ، من تصانيفه: إظهار الأسرار في النحو، امتحان الأذكياء في شرح لب الألباب للبيضاوي، وشرح المقصود، توفي سنة ٩٨١هـ. ينظر: كشف الظنون ١/١١٧، معجم المطبوعات العربية ٦١٠، هدية العارفين ٦/٢٥٢.

(٥) إمعان الأنظار ص٩٧.

أحد أئمة المذهب يرى في المسألة رأي البصريين، يقول: «وأملى علينا أبو العباس وعد يعد، ووزن يزِن كان يوزِن ويوعِد فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا ٣ الفعل على هذا فقالوا: يزن.

ووجِل يوجَل ثبتت الواو لأنَّ بعدها فتحة فلم يجتمع ما يُستثقل... قال: وفُتحت مستقبلات وضع يضع، ووهب يهَب وأشباهها لأنَّه من حروف الحلق»[1].

٦ وكذلك الأنباريّ (أبو بكر) يوافق البصريين[2]، وللكسائي رأيٌ سيأتي إن شاء الله.

٣- ليس من المعقول أن يَوْهَل الفرّاء اللغويُّ الضَّخم الذي وصل أسبابه باللّغة عن أفعالٍ مثل: وثَب، ووفد، ووهج وغيرها مما تسقط الواو في مستقبله وهو غير ٩ متعدٍّ، فيكون حديثه عن الماضي المفتوح كما قال البصريون.

٤- ما نُقِلَ عن الكوفيين فيه اضطرابٌ في التمثيل، فليس (وعَد يَعِد) من باب (وجِل يوجَل) ولا يجمع بينهما إلاَّ كونهما من المثال الواوي.

١٢ ٥- أنَّ الفَرَّاء في النصِّ السالف يتحدَّث عن صوغ المصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، وهي تؤخذ من المستقبل لا من الماضي كما فُهِمَ عنه[3].

وقد جزَم أحد الباحثين بأن مراد الفرّاء بالفعل - في عبارته التي نقلناها آنفًا - ١٥ الماضي، يقول: «لأنَّ لفظ الفعل إذا أُطلق في الحديث عن التصريف والاشتقاق فإنَّما يُراد به الماضي فحسب؛ لذا فهو لا يريد به المضارع المفتوح العين؛ إذ النصُّ لا يُفيد ذلك ولا يحتملُه، بل يدُلُّ صراحةً على الماضي»[4].

١٨ والرَّدُّ على هذا من وجهين، هما:

١- أنَّنا وجدنا الكوفيين يستخدمون مصطلح الفعل وهم يريدون المصدر،

---

(١) مجالس ثعلب ٢/٣٦٠.

(٢) يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٨٧، ٢٩٧.

(٣) ينظر: دقائق التصريف ١٢٢.

(٤) منهج الكوفيين في الصرف ص٢٤٤.

واسم الفاعل، واسم الفعل، والخبر[١].

واستعملوا الفعل في مقابل المضارع أو المستقبل، وإليك النصوص، يقول الفرّاء: «... في قراءة أُبَيٍّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهت به أو لم تُواجه، إلاّ أنّ العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّةً في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أنّ الجازم أو النّاصب لا يقعان إلا على الفعل الذي أوله الياء والتاء والنون والألف»[٢].

ويقول أبو بكر الأنباريّ – عند حديثه عن حركة همزة الوصل وأنها مبنيّةٌ على ثالث المستقبل – : «... وتبتدئ قوله تعالى: (انفطرت) – بكسر الألف؛ لأنّها ألف وصل مبنيّة على الطاء، فإن قال قائل: لِمَ بنيتها على الطاء، والطاءُ رابعة؟ فقُل: لأنّ (ينفطر) وزنه من الفعل (ينفعل) فالنون زائدة لا يُلتَفَتُ إليها، والبناءُ على عين الفعل حيث كانت ... (استحوذ) بكسر الألف؛ لأنّها مبنيّة على عين الفعل، وهي الواو في (يستحوذ) ... وتبتدئ قوله تعالى: (السماء انشقت) بكسر الألف؛ لأنّها ألفُ وصلٍ مبنيّةٌ على عين الفعل، وهي القاف المدغمة في (ينشقُّ) إذ أصله ينشقِقُ على مثال ينفعل»[٣].

٢- أنَّ العلّة التي ذكرها البصريون لحذف الواو هي وقوعها بين ياءٍ وكسرة، وهي علّة في المستقبل، وكذلك علّة الفرّاء ينبغي أن تكون في المستقبل لا في الماضي.

وحاول باحث آخر تفسيرَ عبارةِ الفرّاء بحيث يتفق مع باقي النُّحاة، فيذكر أنّ الفرّاء يعلّل لِمَا حُذف من مفتوح العين، فيرى أن اللاّزم منه تبقى واوه كوجِل يَوْجَل، أمَّا المتعدي فتسقط كوَضَعَ يَضَعُ كسقوطها في (وزن يزن) فذِكْرُه الفعل

(١) يُنظر: مصطلحات النحْو الكوفي ٥٢-٥٤، جهود الفرّاء الصرفية ٧١ فما بعدها، منهج الكوفيين في الصرف ٤١.

(٢) معاني القرآن ٤٦٩/١.

(٣) كتاب مختصر في ذكر الألفات ص٢٠-٢٥، وينظر: المحلّى ١٣٨.

(وزن يزن) ليس للتمثيل لما فُتحت عينه – وكان متعدّيًا – ولكنّه جاء به على أنّه مما اتُّفق على حذف واوه..[١]. وذكر بأن هذا التفسير يُسقط كل الرُّدود والاعتراضات، ومضَى يتناول الأفعال التي رُدَّ بها على الفرّاء مثالاً مثالاً، فما ذكروا أنّه لازمٌ وسقطت منه الواو حاول أن يثبت تعدّيه، وما جاء مكسور العين في المضارع أخرجه حيث لم يكن ردًّا على الفرّاء، ثم ذكر أنّه تتبع المعاجم وساق أمثلةً على (فعِل يفعَل) مما ثبتت فيه الواو، ثم ذكر أمثلة خلَط فيها بين (فعَل يفعَل) و(فعِل يفعَل)، وأخرى جاء الوصف منها على (فاعل) تأييدًا لما ذكره المؤدِّب في النص الذي ذكرناه آنفًا وهي على (فعلَ يفعَل) ونصُّ المؤدِّب على باب (فعِل يفعَل) وهذه المحاولة بحاجة إلى مراجعةٍ ونظر حيث بُنِيَتْ على خطأ في التمثيل فمثّل بـ(وجِل يوجَل) و(وضَع يضع) والحديث عنهما مختلف؛ لكونهما من بابين مختلفين، كما أنّه لم يُبيِّن القضية التي تبنّاها هل كان حديثُه عن الماضي أم المستقبل مفتوح العين؟

ولم يكن رأي جمهور البصريين هو الأوحد في القضية، فقد قيل غير ذلك، فهذا الخليل يرى أن الواو حُذفت في نحو (يزن)؛ لأنّها خرجت ساكنةً وخلَفتها الكسرة ورجّحه الكسائي[٢]، وفي هذا الترجيح ما ينفي عن الكِسَائِيّ القول الذي نُسب إليه.

وقال بعضهم: حُذِفت لأنّها خرجت ساكنة، والسَّاكن إذا تحرَّك حُرِّك إلى الكسر، والعين مكسورة فكرهوا اجتماع الكسرتين فحُذفت، وعورض هذا بنحو (يهَب)[٢].

وقال آخرون: تُحْذَف الواو ممَّا كان الوصف منه على (فاعل) وتثبت فيما كان على (فَعِل) لأنّه لمّا اختلفت مصادر هذه الأفعال وقع الاختلاف في الأفعال أيضًا نحو (وَجِلْتُ وَجَلاً، ووضعت وَضْعًا)، وردّه الكسائي بسقوطها في الفعل الذي

(١) يُنظر: جهود الفرّاء الصرفية ص٢٥٩-٢٦٩.

(٢) ينظر: دقائق التصريف ص٢٢١-٢٢٢.

ثبتتْ في مثله مُتَّفِقَين في المصدر (ورِم يَرِمُ وَرَمًا)[١].

وقال غيرهم: حُذفت الواو لوقوعها بين فتحةٍ وكسرة، وعُورِضَ بنحو (مَوْضِع ومَوْعِد) فلم تسقط وقد وقعت بين فتحة وكسرة[٢].

وقريبٌ منه رأي ابن شُقير أن سببَ الحذف الكسرةُ التي بعد الواو، ولو فُتح ما بعدها لثبتت[٣].

ويذهب السيرافي إلى أنَّ باب (يَعِدُ) عُدِل به عن (يفعُل) إلى (يفعِل) كما حُوِّل باب (رمى) من ذوات الياء إلى (يفعِل) وفُعِل به ذلك؛ لتقع الواو بين ياء وكسرة فتسقط[٤].

ويرى الفارسيُّ أنَّ اقتصارهم على (يفعِل) مضارعًا لـ(فعَل) ممَّا فاؤه واو ضربٌ من الإعلال؛ لأنَّهم منعوه ما يجوز في غيره من الكسر والضمِّ[٥].

ولا يجيء المثال الواوي على (فعَل يفعُل) إلا ما شذَّ وهو قولهم: (وجَد يجُدُ)، وذلك لاستثقالهم الواو بين ياءٍ وضمَّة، ولم تكن هذه العلَّةُ كافيةً عند الرُّمَّاني فأضاف إليها قوله: «مع وجود السَّبيل إلى ما هو أخفُّ منه وهو (يفعِل) على قياس الصَّحيح ..»[٦] فكأنَّه نظَر إلى باب (فعُل يفعُل) من المثال الواوي نحو (وضُؤَ يَوْضُؤ) فقد جاء (يفعُل) هنا والعِلَّة التي ذكروها في امتناع (يفعُل) في (فعَل) الواوي موجودة.

ولم تعتلَّ الواو في باب (فعُل يفعُل) مع ثِقَلِها؛ لأنَّ هذا الباب يلزم طريقًا واحدًا لا يتغيَّر فيه وزنُهُ ولا يختلف، أمَّا باب (فعَل) فيَجيء مستقبله على (يفعِل) -بالكسر-

---

(١) يُنظر: دقائق التصريف ص٢٢١-٢٢٢.

(٢) انظر: ديوان الأدب ٣/٢٥٦.

(٣) ينظر: المحلَّى ٢٧٠، شرح الألفية للمكودي ٣٥٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه ج٦/ل١٢٦، وانظر: التبصرة والتذكرة ٢/٧٤٥.

(٥) يُنظر: المنصف ١/١٨٦.

(٦) شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٤٤.

و(يفعُل) بالضمِّ، واقتصروا في (وعَد) ونحوه على (يفعِل) فكان ذلك تغييرًا، وحذفوا منه الواو استثقالاً فكأنَّهم أَتْبَعُوا التَّغييرَ التغيير[1].

٣ أَمَّا (وَجَدَ يجُد) من الموجدة والوجدان[2]، فنقل سيبويه أن ناسًا من العرب قالوا: وَجَدَ يَجُد، يقول: «كأنَّهم حذفوها من يَوْجُد وهذا لا يكاد يُوْجَد في الكلام»[3]. ثم يقول: «وإنَّما قلَّ مثل يجُدُ؛ لأنَّهم كرهوا الضمَّة بعد الياء كما كرهوا

٦ الواو بعد الياء»[4].

فسيبويه لم ينسب هذه اللغة، ويرى أن قياس هذا الباب (فعَل يفعِل) وجاء هذا الفعل على (فعَل يفعُل) من المثال الواوي ولم يأتِ سواه، وأسقطوا الواو من مضارعه

٩ وكان القياس إثباتها حيث لم تقع بين ياءٍ وكسرة؛ ليُعْلِموا أن أصله (يَجِدُ)، فحُذفت تنبيهًا على أنَّه جاء على غير الأصل الذي هو الكسر[5].

وقد نقل هذا الفعلَ الفرّاءُ أيضًا، وأنشد لجرير[6]:

---

(١) يُنظر: المنصف ٢٠٩/١، النُّكت للأعلم الشنتمري ١٠٥١/٢، شرح الرضيّ للشافية ١٢١/١، وسيأتي له مزيد بيان في باب (فعُل يفعُل) إن شاء الله.

(٢) الغريب المصنَّف ٦٠٠/٢.

(٣) الكتاب ٥٣/٤، وانظر: الأصول ١٠٨/٣.

(٤) الكتاب ٥٤/٤.

(٥) يُنظر: الكتاب ٣٤١/٤، شرحه للسيرافيّ ج٦/ل١٢٨، النُّكت للأعلم ١٠٥١/٢، شرح أدب الكاتب للجواليقي ص٢٣٨، المساعد ١٨٨/٤.

(٦) أثبته لجرير غير واحد – وهو في ديوانه المطبوع ص٤٥٣–، ونُسِبَ إليه في: ليس في كلام العرب ص٣٩، التكملة للصاغاني ٣٥٦/٢، بغية الآمال ص٨٢، المغني ص٢٧١، شرح شواهده للسيوطي ٦٦٦/٢، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص٥٥، وما سيأتي في الهامش (١) من الصفحة التالية. ونُسِبَ للبيد العامري في ديوان الأدب ٢٤٨/٣، الصحاح (وجد) ٥٤٧/٢، نزهة الطرف للميداني ص١٠، شرح الشافية للرضي ١٣٣/١، شرح الشافية لنظام الدين النيسابوري ٦٣/١، النجاح ص٢٥٤. وتُرِك البيت دون نسبة في: المنصف ١٨٧/١، سر الصناعة ٥٩٦/٢، الأفعال للسرقسطي ١٢٩/٣، شرح المفصل ٦٠/١٠، المقرَّب ص٥٤٢.

لو شئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلاً

يقول السيرافي: «والرواية المشهورة: لا يَجِدْن»[١].

وقد علَّله الرُّمَّاني تعليلاً لطيفًا فقال: «وقـال بعض العرب على طريـق النَّـادر: وَجَدَ يَجُد فجاء به على (يفعُل) وأُعِلَّ بحذف الـواو تشـبيهًا بـ(يفعِل) وَوَجْـهُ ذلـك الإيذان بأنَّ (فَعَلَ) له (يفعِل ويفعُل) وإنَّما عُدِلَ عـن (يفعُـل) للثِّقـل.. وتقـول: وَجَـدَ يجِد وَجْدًا على قياس الأصل»[٢].

على أنَّ ضمَّ الجيم من (يجُد) خاصٌّ بهذا الفعل الذي وصفه بعضهـم بالشُّـذوذِ والضَّعْفِ وعدمِ النظير، ومخالفته لاستعمال الفُصَحاء[٣].

وجُعِلَت الضمَّةُ فيه عارضةً، ولذلك حُذِفت (الواو) كما حُذِفَت في (يَقَعَ) وإن كانت عينُه مفتوحة؛ لأنَّ الكسرة هي الأصل والفتح عارض[٤].

أو يكـون ضُـمَّ بعـد حـذفِ الـواو، وأنَّـه حُـذِفَ على الأصـل فـي المضـــارع المكسور العين[٥].

أو يكون ضَمًّا أصليًّا حُذِفت منه الواو؛ لكون الكلمة بالضَّمَّـةِ بعـد الـواو أثقـلَ منهـا بالكسـرةِ بعدهـا[٦]. وردَّه البغـداديُّ بقولـه: «ويـردُّه مجـيء الكسـر فـي هـــذه

---

(١) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٦٣، وانظر: شرح فصيح ثعلب للزمخشري ٢٥٨/١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٤٤-١٤٥.

(٣) يُنظر: أدب الكاتب ص٣٦٩، سر الصناعة ٥٩٦/٢، شرح الفصيح للَّخميِّ ص١٠١، شرح الرضيّ للشافية ٩١/٣، المساعد ٥٩٤/٢، شـرح الشـافية للـيزدي ٨٨، ولركـن الديـن الاستراباذي ص٤٤٢، الصافية شرح الشافية ١٨٢.

(٤) يُنظر: المنصـف ١٨٧/١، شـرح التصريـف للثمـانيني ٣٧٥، الممتـع ٤٢٨، شـرح الألفيـة للقوَّاس ١٣٣٨/٢.

(٥) يُنظر: اللُّباب للعكبري ٣٥٤/٢، شرح الشافية للرضي ١٣٣/١، المصباح المنير (و ج د).

(٦) شرح الرضيّ للشافية ١٣٣/١، المراح ص٢٩.

الكلمة»[١].

أو تكون الواو حُذِفَت لاستثقالها بين الياء المفتوحة والضمَّة في غير باب (فعُل

٣ يفعُل)[٢].

وبنو عامر في سوى (وَجَدَ يجُد) من المثال الواوي كسائرِ العرب على (فعَل يفعِل) وهذا المفهوم من كلام سيبويه[٣]، والفارابي[٤]، والجوهريّ[٥]، وغيرهم[٦].

٦ وظنَّ أكثرُ شرَّاح التسهيل وغيرهم أنّ ابنَ مالك جعَلَ ضمَّ العين فيما فاؤه واو من المثال لغةً لبني عامر في كل فِعْلٍ من هذا النَّوْع، ورَدُّوا عليه بأن ما فاؤه واوٌ قانونٌ كُلِّيٌّ، وبنو عامرٍ إنَّما رُوِيَ عنهم ضمُّ عين مضارع (وَجَدَ) خاصةً - على

٩ خلافٍ في رواية البيت - وهم موافقون لجميع العرب على الكسر في غيره، فلا يصحُّ أن يُجْعَل هذا قانونًا كلّيًّا[٧].

ولم يكن هذا الزَّعْمُ مرادَ ابن مالك فإنه قد شرح عبارته التي توهَّموها وهي

١٢ قوله: «... أو يُلتَزَمُ لسبب كالتزام الكسر عند غير بني عامرٍ فيما فاؤه واو»[٤]. فقال في شرح التسهيل: «ويُلتَزَمُ الكسر في مضارع (فعَل) إن كانت فاؤه واوًا كوَجَد

---

(١) شرح شواهد الشافية ص٥٥.

(٢) يُنظر: شرح الرضيّ للشافية ٣/٩١.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٥٣-٥٤.

(٤) ديوان الأدب ٣/٢٤٨.

(٥) الصحاح (وجد) ٢/٥٤٧.

(٦) ليس في كلام العرب ٣٩، أفعال ابن القطّاع ٣/٣٠١، نزهة الطرف ص١٠، الممتع ١/١٧٧، بغية الآمال ص٨٢، النجاح ٢٥٣، حاشية ابن جماعة ١٧٩، المزهر ٢/٣٩، حاشية الرفاعي ص١٧، وما سبق في هامش (٥) من الصفحة السابقة.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل ٤/ل٢٥٠، شرح المرادي ٢/ل٩٢، المساعد ٢/٥٩٤، تمهيد القواعد ج٣/ل٢٨٢، وانظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٩، شرح لاميَّة الأفعال لبحرق ص٦٨، شرح شواهد الشافية للبغدادي ص٥٤.

يَجِدُ ... ورُوي عن بني عامر يَجُدُ بضمِّ الجيم»[1]. فسماع (يَجُد) بالضمِّ يعني عدم التزامٍ بقاعدة الكسر عند ابن مالك.

وهذا ما أدركه السلسيلي فقال: «فأمَّا بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في جميعه، ولهذا قالوا: وَجَدَ يَجُد بضمِّ الجيم»[2].

وقد تنبَّه الدمامينيُّ لذلك فذكَرَ أنَّ ما قاله ابن مالك لا يقتضي أنَّ بني عامر يلتزمون الضمَّ فيما التزم غيرهم فيه الكسر، بل مقتضاه أنَّ بني عامر لا يلتزمون الكسر مثل غيرهم، وذلك صادق بأن يكونوا قد أجازوا في بعض ألفاظ هذا النوع الضمَّ كما هو الواقع، حيث ثبت بالنَّقل عنهم (وَجَدَ يجُد) ووافقوا غيرهم في التزام الكسر في غيره فصدَقَ أنَّ بني عامر لم يلتزموا الكسر في ذلك دائمًا كما فعل غيرهم[3].

وهذا يعني أنَّ سماع هذا الفعل (يجُد) يَدُلُّ على عدم التزامٍ بقاعدة الكسر في المثال الواوي على (فعَل)، وأنَّه ربَّما تكون هناك ألفاظ أخرى جاءت بالضمِّ، وهذا مخالف لما ذكره اللُّغويونَ من كون هذه الكلمة يتيمةً لا نظير لها.

ونلحظ في هذا الفعل بعض الملحوظات، ومنها:

١- أنَّ سيبويه، والفرّاءَ، وابنَ قتيبة، والسيرافي، وابنَ خالويه، والرُّمَّاني، وأبا عُبيد، وغيرهم، لم ينسبوا هذا الفعل لبني عامر، وكان الفارابيُّ أوَّلَ مَنْ نَسَبَ هذه اللغة لبني عامر، وهو أيضًا أوَّلُ مَنْ نسب البيت -الذي استشهدنا به- للبيد بنِ ربيعة العامري[4]، فهل فات سيبويه ومَنْ أتى بعده هذا البيت؟ وهل يُعقل أنَّ شعراء بني عامر لم ينطقوا إلاَّ به إنْ كان من لغتهم؟ ولهذا فإني أرى أن يُثْبَتَ لجرير حيث ورد في ديوانه، وبرواية الكسر أيضًا.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٤٤٥-٤٤٦.

(٢) شفاء العليل ٢/٨٤٤.

(٣) يُنظر: تعليق الفرائد القسم الثاني ص٦٠٩-٦١٠.

(٤) يُنظر: ديوان الأدب ٣/٢٤٨.

٢- أنّه يظهر لي أنَّ روايتَه بالضمّ (يَجُدْن) رُبما أَتَتْ من خطأٍ في ضبط البيت وأنَّ صِحَّةَ ضبطِهِ (لا يُجَدْنَ) من جِيْد الرجل يُجَاد جُوَادًا فهو مَجُود إذا عَطِش، وعليه قول ذي الرُّمَّة:

تعاطِيه أحيانًا إذا جِيْدَ جَوْدةً   رُضابًا كطعْمِ الزّنجبيل المُعَسَّل

أي: عَطِشَ عَطْشةً[1].

المثَالُ اليَائِي

ومما يلزمُ باب (فعَل يفعِل) المثال اليائي، ولا تُحذف الياء منه كما حُذِفت الواو في المثال الواوي، يقولون: يَسَر يَيْسِر، ولم تُحذف الياء لأنّها أخفُّ من الواو، ولأنّهم قد يَفِرُّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في نحو (سَيِّد) ولا يفِرُّون من الياء إلى الواو، فَلَمَّا كانت أخفَّ عليهم سلَّموها، هذا قول عامَّةِ النُّحَاة[2].

ويُدَلِّل السيرافي على خِفَّة الياء بأن الياءَ إذا ضُمَّتْ لم تُهمز كما يُفعَل ذلك بالواو فلا يُقال في (يُسِرَ): أُسِرَ، كما يُقال في (وُعِدَ): أُعِدَ[3].

ويُجْرِي الرُّمَّاني المثال اليائي مجرى الصحيح؛ لأنَّ الياء تصِحُّ فيه ولا تعتل[4].

ويُعَلِّل بعضهم لعدمِ الحَذْفِ بالحركة، فكأنَّ الكسرة التي بعدها من جنسها فلا تُسْتثقل كما تُستثقل الكسرة بعد الواو[5].

---

(١) يُنظر: الألفاظ لابن السكيت ص٣٣٦، اللسان (جود) .

(٢) يُنظر: الكتاب ٥٤/٤، ٣٣٧، المقتضب ٩٢/١، التكملة للفارسي ٥٧٦، المسائل الحلبيات ١٢٩، النُّكت للأعلم ١٠٥١/٢، التبصرة والتذكرة ٧٤٥، شرح الرضيّ للشافية ٩١/٣، بغية الآمال ٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١٠، شرح العزي للتفتازاني ١١٣، المساعد ١٨٧/٤، النجاح ٢٦٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه ج٦/ل١١٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٦٢، وانظر ل١٤٥، ٢٤٤ منه.

(٥) شرح التصريف للثمانيني ص٣٧٩، وانظر: بغية الآمال ص٩٩.

وقريبٌ منه ما ذكره الخوارزميُّ من أنَّ الواوَ تُحْذَف إذا وقعت بين الياءِ والكسرة؛ لأنَّها في تلك الصورة أجنبيٌّ وقع بين أختين، وليست الياء في هذا مثلها[1].

وقد ظهرت لابن الحاجب في هذا علَّةٌ جيدة فذكر أنَّه حُذِف من المثال الواوي، ولم يحذف من اليائي لأوجهٍ ثلاثة:

١- أنَّ الواو أثقلُ والياء أخفُّ فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف.

٢- أنَّ الواو تقعُ كثيرًا فلا يلزم من حذف ما كثُر حذف ما قلَّ.

٣- أنَّ الحذف في الواوِ لا يؤدِّي إلى لَبْسٍ، وفي الياء يؤدِّي إليه وهو لبسُ صيغة الماضي بالمضارع، وليس هذا بحادثٍ في الواو؛ لأنَّها لا تكون حرف مضارعة[2].

وحُكِيَ عن سيبويه (يَسَرَ يَسِرُ)[3]، قال ابن يعيش مُعلِّلاً هذا الحذف: «فإنَّ الياءَ وإن كانت أخفَّ من الواو فإنَّها تُستثقل بالنّسبةِ إلى الألف فلذلك حُذِفت»[4].

٣- الأجوَف اليَائي

ويلزم اليائي منه باب (فعَل يفعِل) نحو (باع يبيع) ولم يُبْنَ على غير ذلك لتسلم الياء، فإنَّه لو قيل فيه: (باع يَبْيُع) لوجب قلب الياء واوًا فيلتبس حينئذٍ الواوي باليائي في الماضي والمضارع.

---

(١) يُنظر: التخمير ٣٧٨/٤.

(٢) يُنظر: الأمالي النحوية ٥١/٤.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٢٩، شرح المفصل ٦٢/١٠، وذكره الرضيّ، والفيوميّ، والأزهري دون حكاية في: شرح الشافية ١٣٢/١، ٩١/٣، المصباح (ي س ر) ، التصريح ٤٦٩/٥.

(٤) شرح المفصل ٦٢/١٠، وينظر: شرح الملوكي ٥١.

فإن قال قائل: أليستِ الضمَّةُ في (قُلْت) والكسرة في (بِعْتُ) تفرقان في الماضي بين الواوي واليائي؟ قيل: ذلك يكون في حال التركيب، والمرادُ الفرق بينهما في حال الإفراد[١].

وحُكِمَ على (قال وباع) بأنّهما على (فَعَلَ)؛ لأنَّ مستقبلهما (يقول ويبيع) على (يفعُل ويفعِل) فيُسْتَدَلُّ على وزنهما بمستقبلهما، فإذا كان المستقبل على هذين الوزنين، وكان الفعل متعديًا، واسم الفاعل على (فاعل) دون فعيل أو غيره من الأبنية فالباب في الماضي أن يكون على (فعَل) قياسًا يُعمل عليه، وقد يجيء ما يخالفه شاذًا غيرَ متَّحِد[٢].

فإن قيل: لماذا لا يُجعل على (فعِل يفعِل) نحو (حسِب يحسِب)؟ فالجواب: أنَّ (فَعِلَ) - مكسور العين - قياس مضارعه أن يكون على (يفعَل) بفتحها، وَأَمَّا (حسِب يحسِب) ونحوه فشاذٌّ قليل والعمل إنَّما يكون على الأكثر، مع أنَّ باب (حسِب يحسِب) سُمع في أكثرِه الفتح، ونحو (باع) اقْتُصِرَ في مضارعه على (يفعِل) فهذا دليل على أنه على (فعَل)[٣].

والأصل في (باع) (بَيَعَ) ولكنَّهم رفضوا تصحيح العين فيها، وهو رفضٌ لأصلٍ لا يُستعمل. ألا ترى أنَّه لم يأتِ عنهم في نثرٍ، ولا نظمٍ شيءٌ منه مصحَّحًا[٤].

فلم ينطق العربُ بـ(بَيَعَ) ونحوه مما هو مغيَّر مــدَّةً من الزمن ثم أضربوا عن ذلك فيما بعد، ولكنَّ النُّطق به على ما يوجبه القياس يكون بتحريك عينه، ويدلُّ على ذلك ما خرَج من المعتلاَّت على أصله ألا تراهم قالوا: استروَح، واستنوَق الجمل،

---

(١) يُنظر: المقتضب ٩٦/١، التبصرة والتذكرة ٧٤٥/٢، ٨٧٤، شرح الشافية للرضي ١٢٥/١، ولركن الدين ٤٣٩.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٦/ل١١٩، التبصرة والتذكرة ٨١٧/٢، الممتع ٤٤٢/٢.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/١٠، شرح الملوكي ٥٧.

(٤) يُنظر: الحجَّة لأبي علي الفارسيّ ٩٠/٤، والخصائص ٣٤٨/٢.

واستَتْيَستِ الشَّاةُ إلخ... فهذه الشواذُّ إنَّما خرجت كالتنبيه على أصول ما غُيِّرَ[١].

وليس أصل العين السكون، ولو كانت كذلك لما قُلِبَت، فجميع الأفعال الثلاثية الماضية لا تكون عين الفعل منها إلاَّ متحركة، وإن سَكَنَتْ فلِعِلَّةٍ دخلتها وأصلها الحركة[٢].

واختلفوا في عِلَّةِ قلب الواو أو الياء ألفًا، فذهب بعضهم إلى أنهما تحركا وانفتح ما قبلهما فقُلبا أَلِفَيْن، وهو قياس مطّرد إلاّ فيما صحَّ لرفع اللبس، نحو (غزوَا) أو جاء شاذًّا على الأصل نحو (القوَد)[٣].

ويرى المبرِّد[٤]، وابن القوطية[٥]، والفارسيّ[٦]، والزُّبيدي[٧] أن موجب القلب إلى الألف هو أنهما في تقدير أو نيَّةِ حركة.

ويرى بعضهم أنهم قلبوا الواو والياء في الماضي الأجوف ألفًا؛ وذلك أن ما قبلهما مفتوح، فلم يُلقوا حركتها على ما قبلها؛ لتحرُّك ما قبلها، ولكن سكّنوها فقلبوها ألفًا؛ ليكون قلبهم إياها ألفًا دلالةً على أنها قد كانت متحرِّكةً؛ لأنَّها لو تُركت ساكنةً لأشبهت (قَوْل وبَيْع) وهما مصدران[٨].

ويقول الصيمري إن إلقاء حركة الواو والياء على ما قبلها وإسكانها – الذي لزِم في المستقبل – واجبٌ في الماضي أيضًا؛ ليجري الفعل على طريقةٍ واحدة[٩].

---

(١) يُنظر: المنصف ١/١٩٠، الخصائص ١/٢٥٦ فما بعدها.

(٢) يُنظر: المنصف ١/٢٣.

(٣) يُنظر: سر الصناعة ٢/٦٦٧، لمع الأدلة ٥٥، الوجيز ٤٦، المفتاح ٧٢، بغية الآمال ٩٠.

(٤) يُنظر: المقتضب ١/١١١، الكامل ١/٣٣٠.

(٥) يُنظر: الأفعال ٦.

(٦) يُنظر: الحجة ١/٣٢٤، المسائل العسكريات ١٦٦.

(٧) يُنظر: الواضح ٢٧٢.

(٨) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٦/ل١١٩، بغية الآمال ٨٩.

(٩) يُنظر: التبصرة والتذكرة ٢/٨١٧.

ومن قائلٍ إنَّ سبب الإعلال – في الماضي والمضارع – هو دفع الثِّقَل الحادث من تحريك الواو أو الياء، حيث هربوا في الماضي من اجتماع الأشباه وهي حرف العِلَّةِ والحركتان اللتان اكتنفتاه، فكان ذلك مثل توالي أربعة متحركات وهو ثقيل، فقلبوهما إلى حرفٍ يأمنون حركته وهو الألف[1].

أَمَّا الثِّقَل في المضارع فإنهم لو قالوا: قوَل وبيَع فقد جعلوه بمنزلة الصحيح نحو (قَتل وضرَب) وينبغي حينئذٍ أن يكون مستقبلهما (يقْوُل ويَبْيِع) نحو (يقتُل ويضرِب)، وفي مجيءِ الواوِ مضمومةً والعينِ مكسورةً ثِقَلٌ أتى من اجتماعِ أشياءٍ منها:

١– أنَّ الفعل ثقيل.

٢– أنَّ هذه الأفعال كثيرةٌ في كلامهم، والشَّيء الكثير الدَّوْر في الكلام يتضاعف ما فيه من الثِّقَل؛ لتكرُّره.

فَلَمَّا كان هذا الثِّقَل أسكنوهما في المستقبل بإلقاء حركتهما على ما قبلهما؛ ليخِفَّ اللفظ فصارا (يَقُول ويبيع)[2].

وهذا الذي ذُكِرَ – من اعتلال المضارع لاستثقال الحركة على الياء والواو فنُقِلَتْ إلى ما قبلهما، فسكنتا – منسوبٌ إلى الضَّعْف، وخطَّأ الجرميُّ الفرَّاءَ فيه، في المناظرة التي جرَت بينهما حين سأل الجرميُّ الفرَّاءَ عن أصل (قُمْ) فقال: أقوُم، قال: فصنعوا ماذا؟ قال: استثقلوا الضَّمَّة على الواو فأسكنوها ونقلوها إلى القاف.

فقال له أبو عُمر: هذا خطأ، الواو إذا سكَن ما قبلها جرَت مجرى الصحيح،

---

(١) يُنظر: الخصائص ١٤٩/١، المنصف ١١٦/٢، سر الصناعة ٢١/١–٢٢، المقتصد ١٦٠/١ (المطبوع) والمخطوط ل٢٦٢، شرح التعريف بضروري التصريف ٢٠٠، شرح الشافية للرضي ٩٥/٣، شرح التصريف العزي للتفتازاني ١١٨.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٦/ل١١٧–١١٨، التبصرة والتذكرة ٨١٦/٢، النُّكت للأعلم الشنتمري ١١٩٥/٢، أمالي ابن الشجري ١٥٤/٢، بغية الآمال ٨٩.

ولم تُستثقل الحركات فيها[1].

وأيَّد ابنُ جني الجرميَّ، فقال: «ويدُلُّ على صحَّةِ قولِ أبي عُمر إسكانُهم إيَّاها وهي مفتوحة في نحو (يخاف وينام) ألاَ ترى أنَّ أصلهما: يَخْوَف ويَنْوَم، وإنَّما إعلال المضارع هنا محمولٌ على إعلال الماضي»[2].

فأُعِلَّ المضارعُ إتباعًا لإعلال الماضي، لئلا يكون أحدهما صحيحًا والآخر معتلاًّ، وهذا الذي عليه حُذَّاق أهل التصريف[3].

والفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصلٌ، وهو أن تتحرَّك الواو أو الياء ويُفتح ما قبلها نحو (قوَل وبيَع)، ومحمول عليه وهو ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرفٍ كان مفتوحًا في الماضي الثلاثي كما في المضارع المبني للمعلوم (يخاف) أصله (يَخْوَف)، أو المبني للمجهول (يُخَاف)[4].

٤- النَّاقِصُ اليَائي

ويأتي النَّاقص اليائي على (فعَل) نحو (رَمَى) والأصل (رَمَيَ) والعِلَّة في قلب الياء ألفًا كالعِلَّة في قلبه إذا كان عينًا للفعل (الأجوف) وهو تحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا وُصِلَ الفعل بضمير رفع متحرك صحَّتْ؛ لسكونها نحو رميْتُ َ، ورميْن[5].

وفي كلام الصيمري ما يوحي بأن القلب في الماضي إنَّما كان بالحمل على المستقبل؛ إذ يقول: وذلك أنَّه لو صحّ مستقبل غزا ورمى لقيل: يغزُوُ ويرمِيُ فتستثقل

---

(١) يُنظر: الممتع ٤٤٩/٢، سفر السعادة للسخاوي ٧٤٦/٢، المزهر ٣٧٧/٢، وما سيأتي في الهامش التالي.

(٢) الخصائص ٢٩٩/٣، ويُنظر: المنصف ٢٤٧/١.

(٣) يُنظر: المقتضب ٩٦/١، المسائل العسكريات ٨٠، الخصائص ٣٤/٢، المنصف ٢٤٧/١، أمالي المرزوقي ٤٥، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٦، الممتع ٤٤٨/٢، شرح الملوكي ٤٤٦-٤٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/١٠، شرح الشافية للرضي ٨٢/١، بغية الآمال ٨٩.

(٤) يُنظر: نزهة الطرف ٣٢-٣٣، شرح الشافية للرضي ٩٦/٣.

(٥) يُنظر: التكملة ٦٠٤، المسائل العسكريات ١٦٦، الواضح للزبيدي ٢٧٧.

الضمّة على الياء والواو فتسكنان، فَلَمَّا سكنتا في المستقبل أُسكِنَتا في الماضي أيضًا، وتبعتا الفتحة التي قبلهما، فقلبتا أَلِفَيْن»[١].

٣ وإذا لم تكن العين حرف حلق كان المستقبل من الناقص اليائي (متعديًا ولازمًا) على (يفعِل)، ومن الواوي على (يفعُل) فيُحرّك ما قبل الياء والواو بحركةٍ مجانسةٍ لكلٍّ منهما، ويمتنع حينئذٍ ما كان جائزًا من الوجهين (الكسر والضمّ) في غير المعتل[٢].

٦ وإنَّما لزم (يفعِل) في بنات الياء، و(يفعُل) في بنات الواو للفرق بينهما بما يقتضيه الأصل فيهما؛ إذ الأصل الذي هو الصحيح مجيء (فعَل) فيه على (يفعِل ويفعُل) فَلَمَّا صار إلى المعتل لزِم بنات الياء أحد الطريقين وهو (يفعِل)، ولزِم بنات

٩ الواو الطريق الآخر[٣].

فلو قالوا في مضارع (غزا): يغزِوُ، وفي مضارع (رَمَى): يرمُيُ، لوجب قلب الواو في الأوَّل ياءً، وقلب الياء في الثاني واوًا؛ لأنَّ بيان البِنْيَة والوزن أهم عندهم من

١٢ الفرق بين الواوي واليائي، فيلتبس الواوي باليائي في الماضي والمضارع[٤].

فأمّا قولهم: يحنو ويحني، وينمُو وينمِي، ويأتو ويأتي، وألفاظ غيرها، فهي من لغتين، فمن قال في الماضي (حنيت) قال في المستقبل (أحني) ومَنْ قاله في الماضي

١٥ بالواو قال في مستقبله (أحنو)[٥]، ومنه قول خالد بن زهير الهذلي[٦]:

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢/٨١٨-٨١٩.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٣٨١، المقتضب ١/١٣٤، المسائل الحلبيات ١٣٤-١٣٥، شرح الملوكي ٦٠-٦١، بغية الآمال ١٠٥.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ج٥/ل٢٤٤، ٢٦٣.

(٤) يُنظر: شرح الشافية للرضي ١/١٢٥.

(٥) يُنظر: الغريب المصنَّف ٢/٦١٩، إصلاح المنطق ١٣٥، بغية الآمال ١٠٥، ارتشاف الضرب ١/١٦٠، المزهر ٢/٣٩.

(٦) وردت الأبيات في: أمالي القالي ٢/٢٠٨، تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١/٣٦٣، بغية الآمال ١٠٥، اللسان (أتى) .

يا قومِ مالي وأبـا ذؤيبِ   كنتُ إذا أتوتُه من غيبِ

يشَـمُّ رأسي ويبُـزُّ ثوبي   كأنمـــا أربتُـه بريبِ

٣ وألمح ابنُ مالك إلى مجيء بعض الأفعال من هذا الباب على (فعَل يفعَـل) مـن غير الحلقي فقال: «إذا كان الماضي على (فعَـل) وعينُـه أو لامـه يـاءٌ تعيَّـن -غالبًـا- كون مضارعه على يفعِل»[١].

٦ ويمكن أن نتبيَّن مقصوده بـ(غالبًا) بقوله -عندما تحدث عن (فعَل) مما اعتلَّت لامُه، وأنه يُلتزم في مضارعه كسـر عينـه-: «ورُوِيَ عـن طَيِّـئ إبـدال الكسـرةِ فتحـةً والياءِ ألفًا في يقلَى ونحوه»[٢].

٩ وعارضه نفرٌ من شُرَّاح التسهيل، فهذا أبو حيّان يقول: «... فليس بجيِّـد نسبة هذا القانون الكليِّ لطيِّئ؛ لأنَّ ما أُورِدَ مورد الشذوذ لا يُجعـل قانُونًـا كليًّـا؛ علـى أنَّ طيِّئًا لم يَرِدْ عنهم في (رمَى يرمِي) ولا في (مشى يمشي)، وإن كـان نَقَـلَ ذلـك مـن ١٢ أئمة اللغة بأنَّ لغة طيِّئ ذلك، فكان ينبغي أن ينبِّه على ناقلِ ذلك من الأئمة المتقدمين وخصوصًا إذا كان غيره من أئمة عصره لم ينقل ذلك لغةَ طيِّئ»[٣].

ويقول الدماميني: «وَأَمَّا طيِّئ فإنهم لا يلتزمون الكسر فيمـا التزمـه غـيرهم فيـه ١٥ فيجوز عندهم أن تقول في (رمى) و(بكى): يرمَى ويبكَى - بالألف - هــذا مقتضـى كلام المصنِّف، وهذا لـم أرَ أحـدًا نقلـه غـيره، ولا يُؤخـذ مـن كلامِـه أن بنـي طيِّـئ يقولون: بقَى ورضَى (فعَل) بالفتح كما هو المنقول عنهم، فأهمل لغتهم في المـاضي ١٨ من (فعِل) ونقلَ عنهم غير لغتهم في مضارع (فعَل) فجمع بين أمرين غريبين»[٤].

وأقولُ بادئ ذي بدء: إنَّ ابن مالك لم يقصد اطِّراد هذه اللغة في كل مـا كـان

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/٤٤٥-٤٤٦.

(٣) التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١، ويُنظر: شرح المرادي للتسهيل ٢/ل٩٢، والمساعد ٢/٥٩٤.

(٤) تعليق الفرائد القسم الثاني ص٦١٠، ويُنظر: حاشية ابن جماعة ١٧٤.

على (فعَل) معتل اللام، ولو أنهم أنعَموا الفِكر في قوله: (غالبًا) وقوله: (في يقلَى ونحوه) - اللّذَيْن سبقا - لعَلِمُوا أنَّ مُراده الأفعال المسموعة التي جاءت على (يفعَل) من غير الحلقي ولامُها معتلَّة، وسيأتي ذكرها في بابها إنْ شاء الله.

ولم يكن ابنُ مالك بِدعًا من القول حين نسب هذه اللغة لطيِّئ، فقد ثبت ما نكرُوهُ في كتب اللغة، فقد نُقل عن طيّئ من غير تخصيص بماضٍ أو مضارع، يقول الفارابي: «فأما المفتوح العين في الماضي والمستقبل فهو لا يقومُ إلا أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضع العين أو اللام، إلا في لغة طيِّئ، فإنهم يخالفون العرب في هذا بإجازة ذلك فيما خلا من حروف الحلق، مثل: فَنَى يفنَى، وبقَى يبقَى»[1].

ويقول الجوهريّ: «والقِلَى: البُغض، فإنْ فتحتَ القاف مَدَدت، تقول: قلاه يقليه قِلىً وقَلاءً، ويقلاه لغة طيِّئ، وأنشد ثعلب:

أيّام أمِّ الغَمْرِ لا نَقْلاها

...»[2].

وقال كُرَاع النَّمْلِ: «وليس في الكلام (فعَل يفعَل) - بفتح العين في الماضي والمستقبل - إلاّ ما كان في العين أو اللاّم من فعله أحدُ حروف الحلق الستة ... إلا ما جاء عن بني الحارث بن كعب وطيِّئ فإنهم قالوا: بقَى يبقَى، وفنَى يفنَى وهي لغة شاذَّة»[3].

والمشهور أنَّ لغة طيِّئ تكون في الماضي المعتل اللاّم على (فعِل) فإنهم يقلبون الكسرة فتحةً فتنقلب الياءُ ألِفًا، فيقولون في (بقِيَ): بَقَى، وهم مع ذلك يعتقدون الكسر في الماضي بقولهم في المستقبل (يبقَى)[4].

---

(١) ديوان الأدب ١٣٨/٢، ويُنظر: ٢٢٢/٢ منه.

(٢) الصحاح (قلا) ، و يُنظر: اللسان (قلا) ، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥٠.

(٣) المنتخب من غريب كلام العرب ٥٥٩/٢-٥٦٠.

(٤) يُنظر: شرح الحماسة للأعلم الشنتمري ٧٦٧/٢، وسيأتي الحديث عن لغة طيِّئ إن شاء الله.

أَمَّا فتحُ العين في المستقبل من معتل اللام غير الحلقي فهي لغةٌ عُزيت إلى بني عامر، نحو (قلَى يقلَى) والفصيح الكسر في المضارع[١].

٣ وتُركت هذه اللغة دون نسبةٍ في بعض المصادر[٢]. وجعَلها بعضهم من زيادات الكوفيين[٣]. وقيل: إنّها من قبيل التداخل[٤].

٥- اللفيف

٦ وسُمِّي لفيفًا لاجتماع حرفي علَّة فيه[٥]، أو لالتفاف حرفي العلَّة مع اقترانهما فيه[٦]. ويأتي من هذا الباب بنوعيه (المقرون) نحو شوَى يشوي، ويُعَلُّ إعلال الناقص، والأصل (شَوَيَ)، ولا يجوز قلب الواو في الماضي ألفًا لئلا يلزم حذف

٩ إحدى الألفين فتختلَّ الكلمة، وأعلَّت اللام لأنها آخر الكلمة فهي أولى بالتغيير والتصرُّف[٧].

والمفروق لا تكون فاؤه إلا واوًا، ولامه لا تكون إلا ياءً، نحو (وقى) ويعامل

١٢ معاملة المثال فيقال في مستقبله: يقي.

---

(١) يُنظر: نزهة الطرف ١٠٢، الشافية ٢٣، وشرحها للرضي ١/١٢٥، ولركن الدين ٤٣٧-٤٣٩، ولليزدي ٨٤، وللجاربردي ١٣٦، ولقَرَهْ سنان ١٨١، شرح التفتازاني للعزي ٣٣، الهمع ٣/٢٧٣.

(٢) الكتاب ٤/١٠٦، المقتضب ٢/١٤٥، الكامل ١/٣٦٦، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٣٨، أفعال ابن القطَّاع ١/١١، التتمَّة في التصريف ٢١٤، شرح الملوكي ٤١، الممتع ١/١٧٨، المنتخب الأكمل ٨٩٢، إكمال الإعلام ٧٨٦.

(٣) يُنظر: الاقتضاب لابن السِّيد ٢/٢٥٠، شرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٥٠.

(٤) يُنظر: الخصائص ١/٣٧٦، شرح الشافية للرضي ١/١٢٥.

(٥) ينظر: المفتاح في الصرف ٤٢، شرح مختصر التصريف العزي ١٥٧.

(٦) ينظر: عنقود الزواهر ٣٢٨.

(٧) ينظر: المقتضب ١/١٤٨، الكامل ٢/٩، المنصف ١/٢٤٥، النجاح للسغناقي ٣٢٦، المناهل الصافية ١/٨١.

ولم يقولوا نحو (وَعَـوْت) ولا (قَـوَوْت) لاستثقالهما، والثـاني أشـدُّ ثقـلاً مـن الأوَّل، لأنَّا رأينا في الحروف الصحيحة أنَّ ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما فاؤه ولامه من جنس واحد، فـ(ردَّ ومدَّ) أكثر من (سلِس وقلِق). ٣

وجاء مما فاؤه ولامه كقولهم: يديت إليه يـدًا، أي: اتخـذت واصطنعـت؛ لأن الياء أخفُّ من الواو[1].

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٠١، المقتضب ١/١٥٠، شرح الكتاب للسيرافي ج٦/ل٣١٥، وينظـر: ل٤٢٨-٤٢٩ منه، المسـائل الحلبيـات ١٣٨، شـرح كتـاب سيبويه للرُّمـاني ج٥/ل٢٧٧، المنصف ٢/٢١٥، سر الصناعة ١/٢٤٠، ٢/٥٩٩، ٨٢٠.

٣- فعَل يفعَل

وهذا الباب ليس أصليًّا، فإنه لما كان (يفعل) من (فعَل) يتصرَّف على وجهين (يفعُل ويفعِل) - بضمِّ العين وكسرِها - ناسب أن يتصرَّف على وجهٍ ثالث فالأمر فيه متَّسِعٌ، فإذا لزم طريقةً واحدةً فلا تغييرَ[١].

وقُدِّم على باب (فعِل يفعَل) وهو من الدعائم؛ لمشابهته للأوَّل والثاني في كون عين ماضيه مفتوحة، وباب (علِمَ) مغاير لهما في حركة عين الماضي والمضارع، وتقديم المشابه أولى من المغاير[٢].

وهو مشروطٌ بكون عين الفعل أو لامِه حرفًا حلقيًّا، وحروف الحلق هي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، نحو: قرأ يقرأ، وجبَه يجبَه، وقلَع يقلَع، وذبَح يذبَح، ونسَخ ينسَخ، ودبَغ يدبَغ. وقالوا فيما كانت فيه هذه الحروف عينًا: سأل يسأل، وذهب يذهب، وبَعث يبعث، ونحل ينحل، وذخر يذخر، ومغث يمغث.

وفتحوا حلقيَّ العين أو اللام طلبًا للتَّشاكل والتناسب الصوتي، واستثقالاً للجمع بين الصُّعود والهبوط، فإن حروف الحلق مستفِلَةٌ يتعسَّرُ النطق بها، فأرادوا أن يكون قبلها - إن كانت لامًا، وبعدها إن كانت عينًا - الفتحةُ التي هي جزء الألف التي هي أخفُّ الحروف فتعدِلُ خفَّتُها ثقلَها[٣].

وأيضًا فإن حروف الحلق لبُعْدِها يثقُل ضمُّها أو كسرُها؛ لأنَّهم لو ضمُّوا فقد تكلَّفوا الضمَّةَ من الشَّفتين؛ لأنَّ منه مخرج الواو، وإن كسروا فقد نطقوا الكسرة من

---

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٥، المخصَّص ١٤/٢٠٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٣، شرح الشافية للرضي ١/١٢٠.

(٢) ينظر: أساس البناء ٤٧-٤٨.

(٣) يُنظر: الصفوة الصفية ٢/٥١٩، ٥٢٦، شرح الشافية للرضي ١/١١٩، شرح التفتازاني للعزي ٣٢، تمهيد القواعد ٣/ل٢٨٠.

وسط اللسان لأنَّ منه مخرج الياء، فالحركة عالية متباعدة من مخرج الحرف والفتحة من الحلق فهي من موضع الحرف فكان أخفَّ وأقلَّ مشقَّةً في النُّطق، وكان العملُ من وَجْهٍ واحد(١). وقيل: لمَّا فاتَ الاختلافُ بين الماضي والمضارع بحسب حركة العين اشتُرِطَ هذا الشرط لجبر النُّقصان(٢).

ويمتنع (فعَل يفعَل) - بفتحهما - فيما عينه أو لامه ألف، فلا يجوز فتح عين المضارع من (قال وباع ودعا ورمى) لأنَّ الألف لا تكون أصلاً في شيءٍ من الأفعال بل منقلبة عن واوٍ أو ياء(٣).

وعلَّل الرضيُّ المنع بقوله: «... لأنَّ الألفَ لا يكون في موضع عين يفعل ولا لامه إلاّ بعد كون العين مفتوحةً، كما في يهاب ويرضى، فإذا كانت الفتحةُ ثابتةً قبل الألف وهي سبب حصولِ الألف فكيف يكون الألف سبب حصول الفتحة»(٤).

وهذا ما عبَّر عنه بعضهم بـ(الدَّوْر) أي: يتوقَّفُ وجودُ الألف على فتح العين، ويتوقَّفُ فتحُ العين على وجود الألف(٥). وهذا التعليل فيما يظهر يختص بالماضي، وإلاَّ لمَا جاءت أفعال معتلَّة العين أو اللام حلقية من الباب الثالث، كقولهم: لغَى

---

(١) يُنظر: الكتاب ١٠١/٤، المقتضب ١١١/٢، الأصول ١٠٢/٣، تصحيح الفصيح ٣٣، شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل١١٠-١١١، المسائل الحلبيات ١٣٣، الخصائص ١٤٣/٢، التبصرة والتذكرة ٧٤٤/٢، شرح عيون كتاب سيبويه ٢٥٩، المخصَّص ٢٠٦/١٤، أمالي ابن الشجري ٢١٠/١، ١٥٦/٢، الإيضاح لابن الحاجب ١١٤/٢، شرح الملوكي ٤٠، شرح الجُمل لابن بزيزة ل٢١٦، شرح المفصل للأَندلسي ج٤/ل١٣٧، شرح الشافية للرضي ١١٩/١، النجاح ٢٥٩، الصافية ١٧٩.

(٢) تدريج الأداني ١٨.

(٣) يُنظر: شرح الشافية لليزدي ٨٣، مجموعة الشافية ٣٣/٢.

(٤) شرح الشافية ١٢٣/١.

(٥) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٥/٢، شرح الشافية للجاربردي ١٣٦، ولليزدي ٨٣، شرح التفتازانيّ للعزيّ ٣٣، الصافية ١٨٠، تدريج الأداني ٢٠.

يلغَى، ومحى يمحَى[1].

فإن وقع حرف الحلق فاءً فيجري مجرى غيره من حروف المعجم نحو (أمر يأمُر وأتى يأتِي) لسكونه فهو لا يُوجِبُ فتح ما بعده - لضعفه بالسكون - كما أوجب لامُ الفعل إذا كان حَلقيًا فتحَ ما قبله لتحرُّكه، فهو مشبَّه بالإدغام في أن الأوَّل يتبع الثاني، فعَيْنُ الفعلِ يجوز أن تتبعَ لامَه إذا كانت اللامُ حرفَ حلق، كما أنَّ الحرف الأوَّل يُدْغم فيما بعده، ولا تتبع عينُ الفعل فاءَه؛ لأنَّ الفاءَ قبل العين، فالعين إذا كانت حرفَ حلق فَتَحَتْ نفسَها، وإذا كانت كذلك وجب أن يفتحَها ما يتجاوزُها (اللام) لاشتراكهما في الحركة، والفاء والعين ليستا كذلك؛ لأنَّ الفاء ساكنة في المستقبل والعين متحركة فهما مختلفتان[2].

وزاد فيه السيرافيُّ وجهًا آخر، وهو: أنّ الفتحةَ التي تُجتلب لحرف الحلق حركة للعين، فيُقدَّرُ أنَّ هذه الحركة بعد العين وقبل اللام، فتوسّطها بينهما ومجاورتها لهما واحدة، والفاء ليست كذلك؛ لأنَّ الفتحة بعيدة منها لوقوعها بعد العين[3].

وقال بعضهم: اعتدُّوا باللام إذا كانت حَلقيةً لِمَا يلزم من انتقالٍ إلى عُلُوٍّ، ولم يعتدُّوا بحرف الحلق فاءً؛ لأنه لا يلزم منه الانتقال إلى عُلُوٍّ، كما منعوا في اللغة الفصيحة إمالةَ الغينِ الواقعةِ في (بالغ) ولم يمنعوها في نحو (غِلاب) نظرًا إلى ذلك[4].

---

(١) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦٩/١، النوادر ٥٣٣، و يُنظر: ص ٦٠ من البحث.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٠٥/٤، شرحه للسيرافي ج٥/ل١١٣، وشرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٧، المخصَّص ٢٠٩/١٤، شرح الملوكي ٤١، بغية الآمال ٧٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل١١٣، وينظر: النُّكت للأعلم ١٠٧٣/٢، شرح الشافية للرضي ١١٩/١.

(٤) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٤/٢، شرح المفصل للأندلسي ج٤/ل١٣٧، شرح ألفية ابن معطٍ للقوَّاس ١٢٩٦/٢، شرح الشافية لليزدي ٨٣.

كما لا يُعْتَدُّ بحرفِ الحلق إنْ وقع لامًا وعين الفعل مما يلزمه السكون، وذلك فيما كان من ذوات الواو نحو (ساء يسوء، وجاع يجوع) أو من ذوات الياء نحو (جاء يجيء، وباع يبيع) [(١)].

٣

وسبيل المدغم كسبيل المعتل العين نحو (سحَّ يسُحُّ) و(شح يشِحُّ) لأنَّ العين في هذه الأفعال أكثر ما تكون ساكنةً، ولا تُحرَّكُ إلا في موضع الجزم لغةً لأهل الحجاز، فيقولون: لم يَسْحُح، أو في موضعٍ تكون لام (فعَلْتُ) ساكنةً لغير جازم نحو (رَدَدْن) و(يردُدْن)، وبنو بكر بن وائل يدغمونه فيقولون: ردّن ويردّن[(٢)].

٦

وزعم يونس أنهم يقولون: كَعَّ يكَعُّ، قال سيبويه: ويكِعُّ أجود[(٣)].

وَأَمَّا إن وقع حرفُ الحلق عينًا واللام معتلَّةٌ (الناقص) فحكمه في هذا الباب حكم غير المعتل نحو (شأى يشأى وسعى يسعى) ونحو (محا يمحَى ويمحو)، يقول الرُّمَّاني: «الذي يجوز في المعتلِّ الذي فيه حروف الحلق إجراءُ اللام على التغيير لحرف الحلق على قياس نظيره من غير المعتل، وذلك لقوَّةِ التغيير في اللام مع اقتضاء النظير له. ولا يجوز مثل ذلك في موضع العين لضعف موضع العين في التغيير مع ضعف التغيير لحرف الحلق في المعتل...»[(٤)].

٩

١٢

ويقول الرضيّ: «... وكذا إن كان عين الناقص الواوي حلقيًا، نحو شأى يشأى أي: سبق، ورغا يرغو لم يلزم ضمُّ عين مضارعه كما لزم في الصحيح على ما رأيت، وذلك لأنَّ مراعاةَ التناسب في نفس الكلمة بفتح العين للحلقي، كما ذكرنا،

١٥

---

(١) يُنظر: ص ٥١ من البحث.

(٢) يُنظر: الكتاب ٥٣٤/٣، المسائل العضديات ٧٤-٧٥، الممتع ٦٦٠/٢، شرح الكافية الشافية ٢١٩٠/٤، شرح الشافية للرضي ٢٤٤/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ١٠٧/٤، الأصول ١٠٤/٣، شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل١١٤، المسائل الحلبيات ١٣٣، شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٧، المخصَّص ٢١٢/١٤، شرح الملوكي ٥٩، شرح الشافية للرضي ١٣٤/١، بغية الآمال ٧٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٦٧.

مساويةٌ للاحتراز من التباس الواوي باليائي...»[١].

ولم يفتحوا ما كان على (فعُل) من أفعال الغرائز، وإن كان حلقيًا،
٣ فقالوا: صبُح يصبُح، وضخُم يضخُم، وقمُؤ يقمُؤ فلم يحفلوا بحرف الحلق،
وذلك لأمور:

١- أنَّ الضمَّ في مضارع (فعُل) قياسٌ لا يتغيَّر، كما أن ما كان مزيدًا جرى
٦ عندهم مجرى ما خلا من حرف الحلق حيث لم يختلف مضارعه، فقالوا: ابتأَسَ
يبتئس، واستبرأ يستبرِئ، وانتزع ينتزِع.

٢- أنَّه لو فُتِحَ الماضي لأُخْرِجَ (فعُل) من باب حروف الحلق وأُسقِط، فكرهوا
٩ إخراجه من ذلك؛ لاشتراك هذه الأبنية.

٣- أنَّه لو فُتِح الماضي لحرف الحلق والمضارع مضموم لم يُعرف أنَّ ماضيه
كان في الأصل مضموم العين، فماضي المضموم يكون مضمومَ العين ومفتوحَها،
١٢ وكلاهما أصل[٢].

وليس وجودُ حرف الحلق موجبًا للفتح فقد جاءت أفعالٌ من الحلقي على
الأصل في باب (فعَل)، يقول المبرِّد: «لأنَّ هذا هو الأصل، والفتح عارض»[٣].

١٥ ويقول ابن مالك: «كون عين (فعَل) حرفًا من حروف الحلق مجوِّز لفتح عين
مضارعه فيما لم يُسمع فيه كسرٌ أو ضمٌّ، فإن شُهِرَ بأحدهما دون غيره لم يُعْدَل عنه
نحو (يقعُد ويرجِع) وقد يَرِدُ بلغتين وبثلاث»[٤].

---

(١) شرح الشافية ١/١٢٦، و يُنظر: الكتاب ٤/١٠٦، المقتضب ١/١١٥، الأصول ٣/١٠٤.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/١٠٣-١٠٤، شرحه للسيرافي ج٥/ل١١٢، شرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٧، المخصَّص ١٤/٢٠٧-٢٠٨، التخمير ٣/٣٣٤، شرح الشافية للرضي ١/١٢٠-١٢١، بغية الآمال ٧٥، شرح الملوكي ٤٤.

(٣) المقتضب ٢/١١٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٠.

ويقول الرضيّ: «وليس تغييرُ حرف الحلق من الضمِّ أو الكسر إلى الفتح بضربةِ لازبٍ بل هو أمرٌ استحساني»[١].

٣ ويقول التفتازاني: «ولا يُشكلُ ما ذكرناه بمثل: دخل يدخُل، ونَحَـت ينحِت، وجاء يجيءُ، وما أشبه ذلك مما عينُه أو لامُه حرف حلق، ولـم يجـئْ على (يفعَـل) بفتح العين؛ لأنَّا نقول: إنَّه يجيءُ علـى (يفعَـل) إذا وُجـد هـذا الشـرط، فمتى انتفى

٦ الشرط لا يكون على (يفعَل) بالفتح، لا أنه إذا وُجِدَ هذا الشرط يجب أن يكون على (يفعَل) بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط»[٢].

وما جاء على الأصل من الحلقي منه ما لزم الضمَّ كدخل يدخُل، ومنـه مـا لـزم

٩ الكسر كرجع يرجِع، ومنه ما جاء بالفتح والضمِّ، نحو صلَح يصلَح ويصلُح، ومنه مـا جاء بالفتح والكسر، نحْو زأَرَ يزأَر ويزئِر، ومنه ما جاء بالأوجه الثلاثـة، نحـو رجَـح يرجَح ويرجِح ويرجُح[٣]. يقول ابـن القطّـاع: «وهـذا الضـرب أيضًـا لا بُـدَّ فيه مـن

١٢ السماع ويبطل القياس»[٤].

ويقول أبو حيّان: «وعند أكثر النحْويين لا يُتَلَقّى الفتحُ أو الضـمُّ أو الكسـرُ، أو لغتان منهما، أو الثلاثة إلا من السماع إلاّ في المغالبة»[٥].

---

(١) شرح الشافية ١/١١٩.

(٢) شرح مختصر العزي ٣٢، و يُنظر: كشف المشكل ١/٢٠٦، شرح الشافية للجاربردي ١٣٤.

(٣) يُنظـر: شـرح التصريـف للثمـانيني ٤٣٢، شـرح المفصـل للأَندلسـي ج٤/ل١٣٧، شـرح التسـهيل ٣/٤٤٧، بغيـة الآمـال ٧٣، ارتشـاف الضـرب ١/١٥٨، التذييـل والتكميـل ج٤/ل٢٥١، شفاء العليل ٢/٨٤٦.

(٤) شرح أبنية الأسماء والأفعال ٣٢٥، وينظـر: تعليـق الفرائـد (القسـم الثـاني) ٦١٤، أسـاس البناء ٤٩.

(٥) التذييل والتكميـل ج٤/ل٢٥١، و يُنظر: شـرح التسـهيل للمـرادي ج٢/ل٩٢، والمسـاعد ٢/٥٩٧، المزهر ٢/٣٨.

ويرى أكثر أهل اللُّغة أنَّ مجيءَ الأصل (الضمُّ أو الكسر) في الحلقيِّ عامةً قليلٌ[1]. وهناك من يرى أنَّه كثير[2].

٣ وحروف الحلق متفاوتةٌ في مجيءِ الأصل فيها، فهو في الهمزة أقلُّ؛ لأنَّها أقصى الحروف وأشدُّها سفولاً، ثم الهاء لأنَّها الأقرب إلى الهمزة، ثم العين ثم الحاء، ثمَّ الغين والخاء، والأصل فيهما أحسن؛ لأنَّهما أشد الستةِ ارتفاعًا[3].

٦ وبالجملة فإنَّه كُلَّما سَفُلَ الحرف كان الفتحُ له ألزَمَ؛ لأنَّ الفتح من الألف، والألف أقربُ إلى حروف الحلق من أختيها[4].

ولابن عصفور رأي غريب في حلقي العين أو اللام فأوجب له (يفعَل) ولم يُجزْ ٩ مجيء الأصل فيه، يقول: «... فإنَّ مضارعَه أبدًا على (يفعَل) بفتح العين، نحو قرع يقرَع، وفغَر يفغَر، وزأَر يزأر»[5]. وهذا يخالف ما جاء به السماع، وما استقرَّ لدى علماء العربيَّة.

---

(١) يُنظر: إصلاح المنطق ٣٠١، أفعال ابن القوطيَّة ص٢، ثمار الصناعة ٥٢٨، دُرَّة الغوَّاص ١٣٩، شرح الفصيح للزمخشري ٢٨/١، التتمَّة في التصريف ٦١-٦٢، المنتخب الأكمل ٨٩١، شرح الجُمل للغافقي ٢١٩، شرح الشافية لركن الدين ٤٣٢، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥١، ارتشاف الضرب ١٥٨/١، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٢، نزهة الطرف لابن هشام ١٠٠، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ٥٥٦، المساعد ٥٩٧/٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٦١٤، المزهر ٩٥/٢.

(٢) يُنظر: تصحيح الفصيح ٣٣، ٣٧، ٥٠، ٥٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل٦٤، الواضح للزبيدي ١١١، المخصَّص ١٢٥/١٤، أمالي الشجري ٢١١/١، شرح التسهيل لابن مالك ٤٤٦/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ١٠٢/٤، الأصول ١٠٢/٣-١٠٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل١١١، المسائل الحلبيات ١٢٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٧، وشرحه للأندلسي ج٤/ل١٣٧، بغية الآمال ٧١.

(٤) يُنظر: الأصول ١٠٢/٣-١٠٣، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٧، بغية الآمال ٧٢.

(٥) الممتع ١٧٥/١، ٥٣١/٢.

(فعِل)

البناء الثاني من أبنية الثلاثي (فعِل) - بكسر العين - متوسط بين الخفَّةِ والثّقل، وهو أكثر في الكلام من (فعُل)[١].

ويشترك فيه المتعدي وغيره، ولزومه أكثر من تعديه، ولذا غلَب في النُّعوت والعلل والأعراض كمرِض وفرِح، والألوان كشهِب ودعِج، والعيوب والحلى كعوِر وغيِد[٢].

وقد شارك (فعُل) كقولهم: فقُر وسمُر وحمُق، وهو بهذه المعاني المذكورة كلّها لازمٌ، وَأمَّا قولهم: فرِقْته وفزِعته، فقال سيبويه: «... هو على حذف الجارِّ والأصل فرِقت منه وفزِعت منه»[٣].

ويجيءُ (فعِل) على غير ذلك كعلِم وسمِع، ولهذا قال ابنُ الحاجب: «وقوله[٤]: (يكثُر فيه الأعراض من العِلل والأحزان) تنبيهٌ على أنَّ هذه المعاني تكون فيه كثيرًا لا على معنى أنَّه يكون فيها أكثرَ منه في غيرها، فإنّ (فعِل) في غير ذلك أكثرُ منه في ذلك، ولكنَّ العِلَل والأحزانَ فيه أكثر منها في غيره فلذلك قال: يكثر فيه، ولم يقُلْ: يكثر فيها، وهو تنبيهٌ دقيق»[٥].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣٧/٤، شرح التسهيل ٤٣٩/٣، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٨.

(٢) يُنظر: الكتاب ١٦/٤-٢٥، ٣٨، المفتاح ٤٨، الشافية ١٩، شرح التسهيل ٤٣٩/٣، شرح الشافية للرضي ٧٢/١، وشرحها لركن الدين ٣٨٥، وشرحها لليزدي ٥٦/١، شرح الألفية للمرادي ٢٢١/٥، شفاء العليل ٨٤٢/٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٦٠٠، الصافية ١٦٥، حاشية ابن جماعة ١٤٠.

(٣) الكتاب ١٩/٤.

(٤) أي: الزَّمَخْشَرِيّ.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٢٠/٢، و يُنظر: شرح المفصل للّورقي ج٤/ل١٤١.

٤- (فعِل يفعَل)

الباب الرابع من أبواب الثلاثي (فعِل يفعَل) وقُدِّم على الخامس (فعُل يفعُـل) لكسر
٣ عين ماضيه، والكسر -لكونه محتاجا إلى تحريك عضـوٍ واحدٍ وهـو الحنـك الأسـفل-
خفيف عن الضمِّ لاحتياجه إلى تحريك العضلتين (الشفتين) والخفيف أولى بالتقديم[(١)].

وقياس مستقبل (فعِل): (يفعَل) بفتح العين[(٢)]، يقول ابن درستويه: «اعلموا أنَّ كـلَّ
٦ فِعْلٍ كان ماضيه على (فعِل) بكسر العين، لـم يَجُزْ أن يكـون مستقبله إلا (يفعَـل) بفتـح
العين؛ ليُخالف الماضي المستقبل في البناء، ويعتدِلا في الخفّة والثقـل... ولا يجـيءُ في
الكلام غير ذلك إلاّ ما شذَّ وقلَّ على غير القياس والأصل، وهذا مما يدُلُّ علـى أن قيـاس
٩ الأصـل فـي مسـتقبل البـاب الأوَّل، إنّمـا هـو (يفعِـل) بالكسـر، وأنَّ الضـمَّ داخـلٌ عليـه
بالمشاكلة في الثّقل، أو لعلّةٍ خَفِيَت على النحويين؛ لأنّهم عجزوا عن استخراجها»[(٣)].

ويقول ابن جني: «... وكذلك لو سمعت سَلِمَ، ولم تسـمع مضارعَـه؛ أكنـتَ
١٢ ترِع أو ترتدع أن تقول: يسلَم قياسًا أقوى من كثيرٍ من سماع غيره»[(٤)].

ويقول ابن مالك: «ثمَّ لمَّا كان الباعثُ على مخالفة حركـة المضـارع لحركـة
عين الماضي طلبَ التخفيف، كانت الفتحة بعين مضارع (فعِـل) أولـى مـن الضمَّـةِ،
١٥ فلذلك كان مضارع فعِل (يفعَل) دون (يفعُل) كعمل يعمَل وعلِم يعلَم»[(٥)].

---

(١) ينظر: غاية الأماني في شرح تصريف الزنجاني لحسين بن إبراهيم حمزة خليل ل٥١.

(٢) يُنظر: الكتـاب ٣٨/٤، الكـامل ٣٦٦/١، المقتضـب ٧١/١، ٩٧، الجمـل ٣٩٧، شـرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل٦٤، المنصـف ٩٥/١، ٢٤٦، التبصـرة والتذكـرة ٧٤٦/٢، كتـاب في التصريف للجرجاني ٣٣، شرح الملوكـي ٤٢، الممتـع ١٧٣/١، ٤٤٣، شـرح الشـافية للرضي ١٣٥/١، بغيـة الآمـال ٧٧، ارتشـاف الضـرب ١٥٤/١، المسـاعد ٥٨٨/٢، تمهيـد القواعد ج٣/ل٢٧٥، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٨، الصافية ١٨٤، المزهر ٣٧/٢.

(٣) تصحيح الفصيح ٥٦.

(٤) الخصائص ٣٦٩/١، و يُنظر: المنصف ٩٥/١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٢١٤/٤.

ويتميز هذا الباب بأنه يـأتي مـن جميـع أنـواع الصحيـح (السـالم، والمهمـوز، والمضعّف) كعَلِمَ، وبَرِئَ، وعَضَّ، ومن جميع أنواع المعتل، وهي:

المِثَال

المثال اليائيُّ من هذا الباب تصحُّ ياؤه كما صحَّت مع اعتـلال الـواو فـي بـاب (فعَل يفعِل) نحو: يئِسَ ييأسُ، ويَبِسَ يَيْبَس؛ فهو على قيـاس (وجِـل يوجـل) وإتمامُـه أجدر من إتمامِ (وجل) إذ تمَّ مضارع اليائي على (فعَل) نحـو يسَـر ييسِـر، ولـم يتـمَّ الواوي على (فعَل) نحو وعَد يعِد[1].

وحكى سيبويه أنَّ بعضهم قال: يَئِسُ في مضارع يَئِسَ، فحذفهـا كمـا حُذِفـت الواو من (يَعِدُ)، وذكر أنَّ سبب هذا الحذف استثقال الياءِ مـع الكسـرات، وهـو فـي القلَّةِ كـ(يَجُدُ)[2]. وحملَه بعضهم على الشذوذ[3].

وهناك من يرى أن الياءَ حُذِفـت مـن (يئِـسُ) مـن أجـل الهمـزة حيـث استُثقِلَ اجتماع الهمزة المكسورة والياءين فأسقِطت الياء[4]. وأولى منه ما ذُكر عـن سـيبويه ومَنْ وافقه؛ ليشمل (يئِسُ ويَسِرُ)[4].

ومن يقول: ياجَل في مضارع (وَجِلَ) يقول في اليائي: ياءَس، ويابَس وهو رديءٌ[5].

(١) يُنظر: المنصف ١/٢٠١-٢٠٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٥٤، ٣٣٩، الأصول ٣/١٠٨، الإغفال للفارسي ١١٥٠ من مجلة جامعة أم القرى ع٢٠، المنصف ١/١٩٦، المخصَّص ١٤/١٦٦، شرح الشـافية لـلرضي ١/١٣٢، شفاء العليل ٣/١١٠٥.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٦/ل١١٧، اللُّبـاب للعكبري ٢/٣٥٤، بغيـة الآمـال ١٠٠، النُّكت الحسان ٢٤٧، شرح مختصر التصريف العزي ١١٤.

(٤) سبق الحديث عن (يَسِرُ) في ص ٨٧.

(٥) يُنظر: المقتضـب ١/٩٢، شـرح كتـاب سـيبويه للسـيرافي ج٦/ل١١٧، التكملـة ٥٧٨، المنصـف ١/٢٠٤-٢٠٥، الخصـائص ٢/٥٤، سر الصناعـة ٢/٦٦٨، المقتصـد فـي شـرح الإيضاح (التكملة) ج٢/ل٢٥٣، التخمير ٤/٣٧٩، البديع لابن الأثير ٢/٥٧٨، ٥٨٠، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٩، شرح الشافية للمصنّف ل٦١، شرح الشافية لـلرضي ١/١٢٩، ٣/٩٢. اللسان (يأس) ، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٨٨، شرح مختصر العزي ١١٤.

وما جاءَ من المثال الواوي على (فعِل) فقد أتمُّوه، نحو (وجِل يوجَل)؛ لعدم ما يُوجب الحذف، حيث لم تقع الواو بين ياءٍ وكسرة، وفيه لغاتٌ أربع[١]:

٣ ١- (وَجِلَ يوجَل) على القياس، وهي أعلى اللُّغات، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿قالوا لا تَوْجَل﴾[٢] وهي لغة أهل الحجاز[٣].

٢- (ياجَل) أبدلوا من الواو أَلِفًا إيثارًا للتخفيف[٤]. يقول الفرّاء: «... توهَّموا

٦ أنَّ فتحة الياء في (يَوجل) تجرُّ الواوَ إلى الألف ففعلوا ذلك»[٥].

ويرى المازنيُّ أنَّ الواو قُلِبَت ألفًا لانفتاح ما قبلها وكراهية الواو مع الياء[٦].

---

(١) تُنظر هذه اللُّغات في: الكتاب ٤/٥٢-٥٣، ١١١-١١٢، ٤٠٠، الألفاظ لابن السكيت ٢٤٩، المقتضب ١/٨٩-٩٠، ٢/١٢٩، الكامل ١/٥٢، الأصول ٣/١٥٧، الجمل ٤٠٨، شرح الكتاب للسيرافي ج٦/ل٣٠٨، التكملة ٥٧٧، شرح الرُّمَّاني للكتاب ج٤/ل١٤٤، المنصف ١/٢٠٢-٢٠٣، التبصرة والتذكرة ٢/٧٤٦، ٨٢٢، المخصَّص ١٤/٢١٧، المقتصد في شرح الإيضاح (التكملة) ج٢/ل٢٥٣، مشكل إعراب القرآن لمكي ٣١٠، نزهة الطرف ٥٩، شرح الفصيح للَّخمي ٥٦، البديع لابن الأثير ٢/٥٧٥، اللُّباب للعكبري ٢/٣٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٣، شرح ألفية ابن معطٍ للقوَّاس ٢/١٣٣٧، الكُنَّاش ٢/٢٥٦.

وذكر بعضهم فيه لغةً خامسة وهي (تأجل) مهموزةً. يُنظر: الكتاب ٤/١١١-١١٢، مجاز القرآن ١/٣٥١، أدب الكاتب ٣٦٥، غريب الحديث للحربي ١/١٣٧.

(٢) سورة الحِجر من الآية ٥٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/١١١، الجيم ٣/٣٠٥، المخصَّص ١٤/٢١٧، المحلَّى ٢٧١، دقائق التصريف ٢٢٤، شرح الفصيح للزمخشري ١/٣٣١، خزانة الأدب ٢/٢٢، ونسبَها أبو زيد لقيس. يُنظر: أفعال السرقسطي ٤/٢٧٠، ونقل عنه أبو إسحاق الحربي نِسْبتها إلى أهل الحجاز. يُنظر: غريب الحديث ١/١٣٧.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٨٢، سر الصناعة ٢/٦٦٨، اللُّباب للعكبري ٢/٣٨٥، الممتع ٤٣٢، شرح الشافية للرضي ٣/٩١.

(٥) دقائق التصريف ٢٢٥.

(٦) يُنظر: المنصف ١/٢٠٢، التخمير ٤/٣٧٩، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦٣.

ومنهم مَنْ جعل هذا القَلْبَ على لغة من يقلبُ حرفَ العِلَّةِ المفتوح ما قبله ألفًا، وهم بنو الحارث وغيرهم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هذان لسَاحِرَانِ﴾[١].

٣ وجعل أبو زيد قلب الواو ألفًا لغةً لبني قشير وعُقيل[٢]، ونسبها الفرّاء، وأبو حيّان إلى بني عامر[٣]، ونسبها ابن شقير، وابن الأنباريّ لِقَيس[٤].

٣- (يَيْجَل) بقلب الواو ياءً، كراهةَ الواو مع الياء، وإيثارًا للتجانس[٥]. ويرى بعضهم أنَّ سبب القلب اجتماع الياء والواو وإحداهما ساكنة فأشبه (يوجل) وبابُهُ (طيًّا) – مصدر طويت – ونحوَه، فكما قُلبت الواوُ ياءً في (طيٍّ) فكذلك فُعِل بـ(يوجل) ثم حُمِلت باقي الحروف على الياء[٦].

٩ وعلّل الخوارزميّ هذا القلب بقوله: «... تقويةً لإحدى الياءين بالأخرى»[٧].

وعزا المبرِّد هذه اللغةَ لأهل الحجاز[٨]، فيما عزاها ابن شقير[٩]، وأبو عمرو الشيباني[١٠]، والنحَّاس[١١]، وأبو حيّان[١٢] لبني تميم. وعلى هذه اللغة

---

(١) سورة طه من الآية ٦٣. و يُنظر: ديوان الأدب ٢٦١/٣، تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي ١٣٠، شرح الشافية للجاربردي ٧٥١.

(٢) يُنظر: أفعال السرقسطي ٢٧٠/٤.

(٣) يُنظر: دقائق التصريف ٢٢٥، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥٣.

(٤) يُنظر: المحلَّى ٢٧٢، شرح المفضليات ٥٤٠.

(٥) يُنظر: الكتاب ١١١/٤، المنصف ٢٠٢/١، اللُّباب ٣٨٥/٢، شرح الشافية للرضي ٩١/٣.

(٦) يُنظر: المقتضب ٩٠/١، التكملة ٥٧٨، الممتع ٤٣٣/٢.

(٧) التخمير ٣٧٩/٤.

(٨) يُنظر: المقتضب ٩٠/١.

(٩) يُنظر: المحلَّى ٢٧١.

(١٠) يُنظر: الجيم ٣٠٥/٣.

(١١) يُنظر: إعراب القرآن ٣٨٢/٢.

(١٢) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٥٢.

جاء قول هميان بن قُحافة[1]:

كأنما يَيْجع عِرْقا أبيَضِه

٣ وقول الآخر[2]:

بانت فلم يَيْجَع لها قلبي ولم تدمع مآق

وقول أبي النجم[3]:

٦ وكُلُّ شيءٍ بعد ذاك يَيْجَع

٤- (يِيْجَل) كُسِرت الياء لتُقلب الواوُ ياءً؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا كُسر ما قبلها قُلبت ياءً كما في ميزان وميعاد[4].

٩ ويدُلُّ على أن الكسرة في الياء لهذا المعنى - وليست من لغة مَنْ يكسر حرف المضارعة - أنَّ من يقول: تِعلم لا يقول: يِعلم. فكسروا الياء في هذا النوع خاصَّةً ولم يكسروها من الصحيح، يقول الفرّاء: «إنّما أدخلوا الكسرة على الياء لِيتَّفق ١٢ الكلام بالياء فلا يكون بعضه بياءٍ وبعضه بواو»[5].

ويقول الأخفش: «وكسروا الياء في باب (وجل) لأنَّ الواو قد تحوَّلت إلى الياء مع التاء والنون والألف فلو فتحوها استنكروا الواو، ولو فتحوا الياء لجاءت ١٥ الواوُ فكسَروا الياء فقالوا: يِيْجَل؛ ليكون الذي بعدها ياءً؛ إذ كانت الياءُ أخفَّ مع

---

(١) ينظر البيت في: الإبدال للزجاجي ٦، اللسان (بيض).

(٢) ينظر البيت في: المحلّى ٢٧١.

(٣) ديوانه ١٤٣.

(٤) يُنظر: الكتاب ١١٢/٤، المقتضب ٨٩/١-٩٠، إعراب القرآن للنحاس ٣٨٢/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٦/ل٥٩٥، التكملة ٥٧٨، المنصف ٢٠٢/١، المخصَّص ٢١٦/١٤-٢١٧، شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١٠، الممتع ٤٣٣/٢، شرح الشافية للرضي ٩٢/٣، شرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس ١٣٣٧/٢، الكافي شرح الهادي للزنجاني ٤٤/١.

(٥) دقائق التصريف ٢٢٥، و يُنظر: شرح المفضليات للأنّباري ٥٤٠، خزانة الأدب ٢٢/٢.

الياء من الواو مع الياء؛ لأنَّه يُفَرُّ إلى الياء من الواو ولا يُفَرُّ من الواو إلى الياء»[١].

ويقول ابن جني موضِّحًا سبب التغيير في (يَيْجل وِيِيْجل): «كُلُّ ذلك هربًا من الواو»[٢].

٣ واختلفوا فيمن يكسر الياء لتنقلب الواو فمنهم من يجعله لغةً لبني تميم[٣]، ومنهم من ينسبه لبني أسد[٤]، ومنهم من ينسبه لقومٍ من كلب[٥].

وجاء على هذا قول متمم بن نويرة[٦]:

٦ قعِيدَك أن لا تُسمعيني ملامةً ولا تنكَئِي قَرْحَ الفؤادِ فيِيْجَعا

ونُقِل عن أبي زيد أنه يُجيز في جميع (يفعَل) المفتوح من المثال الواوي الحمل على قياس (وَجِلَ يوجَل) فيقال: يِيْلغ ويالغ، ويقيس ذلك كلَّه إلا ما كان
٩ أصله الكسر ففتَحَتْهُ حروف الحلق، نحو يسَع ويدَع فإنه على حالٍ واحدة[٧].

وهذا هو الظاهر من مذهب أبي عبيدة[٨]، والأخفش[٩]، والمبرِّد[١٠]،

---

(١) معاني القرآن ٦٠٣/٢، و يُنظر: أمالي المرزوقي ٤٢، كشف المشكلات ٥٣٨/١.

(٢) سر الصناعة ٧٣٧/٢، و يُنظر: المحتسب ١٩٨/١، الممتع ٤٣٣.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٦٠٣/٢، شرح المفضليات ٥٤٠، دقائق التصريف ٢٢٥، أفعال السرقسطي ٢٧١/٤، خزانة الأدب ٢٢/٢.

(٤) يُنظر: ديوان الأدب ٢٦٢/٣، الصحاح (وجل) ١٨٤٠/٥.

(٥) يُنظر: التخمير ٣٨٠/٤.

(٦) شعره ١١٥، الغريب المصنف ٦٩٧/٢، المقتضب ٣٣٠/٢، ديوان الأدب ٢٦٢/٣، المنصف ٢٠٦/١، شرح الفصيح للزمخشري ٣٣/١، وهناك من يرويه بفتح الياء من (يَيْجعا) .

(٧) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٢٨، أفعال السرقسطي ٢٤٧/٤ (وسخ)، ٢٧٤ (وثغ) ، بغية الآمال ٨٦-٨٧.

(٨) يُنظر: مجاز القرآن ٣٥١/١، غريب الحديث للحربي ١٣٧/١.

(٩) يُنظر: الألفاظ لابن السكيت ٢٤٩.

(١٠) يُنظر: الكامل ٣١٨/١، وكلامه في المقتضب مخالف لهذا فقد نعت هذه اللغات – سِوى القياسية – بالقُبح وعدم الجودة، وأجازها على بُعد. يُنظر: ٩٠/١.

والزَّجَّاجيّ(١)، وابنِ كيسان(٢)، والسيرافي(٣)، والجوهريّ(٤)، والزَّمَخْشَرِيّ(٥)، وابنِ يعيش(٦)، واللَّبْلِيّ(٧)، وابنِ بابشاذ، الذي يقول: «ولا تجوزُ هذه اللُّغات التي ذكرناها في مضارع (فعِل) الذي فاؤه واوٌ إلاَّ بشرط ألاَّ يكون مضعَّفًا، فإن كان مضعّفًا لم تتغيَّر الواو فيه، نحو ودّ يَوَدُّ، ولا نقول: يادّ ولا يِيَدّ ولا يَيَدّ؛ لقوَّةِ الواو بالحركة»(٨).

واعترض أبو علي الفارسيّ على أبي زيد في الفعل (ولغ)، يقول: «وليس الذي رواه أبو زيد بالقويِّ في القياس، وذلك أنَّ (يلَغ) مثل (يطأ) في أنَّه فُتح من أجل حرف الحلق، والأصل الكسر، كما أنَّ الأصلَ في (يسع) الكسر، فكما حُذِفَ الفاء من (يسع) لأنَّ الأصل الكسر، كذلك يلزمه أن يحذِف من مضارع (وَلَغ) إذا قال: يلَغ؛ لأنَّ الأصلَ الكسر، والفتح عارض، كما أنّه في يسع عارض»(٩).

وذهب الأصمعيُّ إلى أن (ولَغ يلَغ) على (فعَل يفعِل) وأصله: يلِغ – بكسر اللام – مثل يزِن ويَعِدُ، ولذلك حُذِفت الواو في مستقبله؛ لأنَّها وقعت بين ياءٍ وكسرة، ولكن فُتِحت اللام لأجل الغين(١٠).

ورجَّح ابنُ درستويه رأيَ أبي زيدٍ بقوله: «وقول أبي زيدٍ يَقْوَى بقولهم: شرِب يشرَب، وجرِع يجرَع، ولحِس يلحَس؛ لأنَّه بمعناها»(١٠).

---

(١) يُنظر: الإبدال ٦.

(٢) يُنظر: أفعال السرقسطي ٤/٢٧٥.

(٣) يُنظر: شرح الشافية للرضي ٣/٩٢، ومجموعة الشافية ٢/١٩٠.

(٤) يُنظر: الصحاح (وجل) .

(٥) يُنظر: شرح الفصيح ١/٣٢-٣٣.

(٦) يُنظر: شرح المفصل ١٠/٦٣، شرح الملوكي ٤٩.

(٧) يُنظر: تحفة المجد الصريح: ١٢٠.

(٨) شرح جمل الزجاجي ل١٣٤.

(٩) المسائل الحلبيات ١٢٨.

(١٠) يُنظر: تصحيح الفصيح ٣٨.

الأجوف

جاء معتل العين بالواو والياء على (فعِل) متعديًا، نحو (خاف وهاب) وغير
متعدٍّ، نحو (راح يومُنا، وزال زيدٌ) والأصل فيها: خوِف، وهيِب، وروِح، وزَيِل
تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا.

ويدُلُّ على أنها (فعِل) كون المستقبل على (يفعَل) بالفتح (يخاف، ويهاب،
ويراح، ويزال) وإذا كان المستقبل على (يفعَل) ولم تكن عيْنُه أو لامه حرف حلقٍ
حُكِمَ على الماضي بأنّه على (فعِل)[١].

وليست على (فعُل) لتعدِّيها، ولقولهم في اسم الفاعل: خائف وهائب ... إلخ
ولو كانت على (فعُل) لجيءَ باسم الفاعل على فعيل[٢].

وأصل (يخاف ويهاب): يَخْوَفُ ويَهْيَبُ، أُعِلَّ المضارع لاعتلال الماضي؛
لأنّهم كرهوا أن يعتلَّ الماضي ويسلم المستقبل، يقول المرزوقي: «وإنّما قُلنا هذا
لأنَّ ما قبل حرف العِلّة كان ساكنًا ولولا اعتلال ماضيه لكان يَسْلَم، وهذا وأمثاله
يُسمَّى اعتلال الإتباع، ولهذا صحَّ المصدر»[٣].

واختلفوا في طريقة إعلاله فهناك من يرى أنّهم أعلّوا المضارعَ بنقل حركة
العين إلى الفاء فصارا في التقدير (يَخَوْف، ويَهَيْب) ثمَّ قلبوا الواو والياء أَلِفَيْن؛
لتحركهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن، وهذا الذي عليه حُذَّاق الصرفيين[٤].

وهناك من يرى أنّ حركة الواو والياء حُوِّلت إلى ما قبلهما ثم أتبعوا الياء
والواو الفتحةَ التي نُقِلت منهما فصارتا أَلِفَيْن، فإن كانت الحركة المنقولة ضمَّةً أو
كسرةً بقيتا أي: الياء والواو، نحو: يقوُل ويبيِع[٥].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/٣٤١-٣٤٢، شرحه للسيرافي ج٦/ل١١٩، التبصرة والتذكرة ٢/٨١٧، الممتع ٢/٤٤٣.

(٢) يُنظر: التكملة للفارسي ٥٨٤، المنصف ١/٢٣٨.

(٣) أمالي المرزوقي ٤٥.

(٤) يُنظر: المنصف ١/٢٤٧-٤٨، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٨، المقتصد ج٢/ل٢٦٢، الوجيز ٥٩، اللُّباب للعكبري ٢/٣٩٣، شرح الملوكي ٤٤٦، شرح الشافية للرضي ١/٨١، الكُنّاش ٢/٢٥٨.

(٥) يُنظر: أمالي المرزوقي ٤٥، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٨، ٥٢٩-٥٣٠.

فإذا أُسند الفعل الأجوف إلى ضمير رفعٍ متحرّك قِيل: هِبْت وخِفت، الأصل (هَيِبْتُ وخَوِفْت) أُلقيت حركة المعتلّ على ما قبله، ثم حُذِف لالتقاء السّاكنين وبقيت الكسرة لتدُلَّ على حركة المحذوف، وليسا منقولين من بناءٍ إلى بناءٍ كما هو الشّأن في: قُلت وبِعت[١].

يقول المبرِّد: «فإنْ قال قائل: فلِمَ لا نقلت (خِفْت) إلى (فعُلت) لأنّها من الواو فتنقلها من (فعِل) إلى (فعُل)؟

قِيل: إنّما جاز في (فعَل) التحويل، لاختلاف مضارعه؛ لأنَّ ما كان على (فعَل) وقع مضارعه على يفعِل، ويفعُل، ويفعَل... وما كان من (فعِل) فيفعَل لازمٌ له»[٢].

ويُعلِّل الفارابيُّ امتناع ضمِّ الفاء من الواوي الذي على (فعِل) بأنها لو ضُمَّت لاختلط هذا البابُ بباب (قال يقول)، فأُلزم الكسرة لتدُلَّ على بابه[٣].

وإنْ أُسْنِد الفعلُ إلى غائبٍ فلا نقل حينئذٍ لحركة العين إلى الفاء، ونُقِل عن بعضهم أنّهم قالوا في (كاد، وزال) ماضيا (يكاد ويزال): كِيْد زيدٌ يفعل، ومازِيْل يفعل، وحسَّن لهم ذلك أنّهما لا يتعديان فلا يلتبسان بالفعل المبني للمجهول[٤].

وعلى هذا قول أبي خِراش الهذلي[٥]:

(١) يُنظر: الكتاب ٣٣٩/٤، شرحه للسيرافي ج٦/ل١٢٩، التكملة للفارسي ٥٨٥، شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ج٥/ل٢٤٥، المنصف ٢٣٥/١، ٢٤٦، أمالي المرزوقي ٤٦، شرح التصريف للثمانيني ٥٣٠-٥٣١، وينظر ما سبق من البحث ص٨٨.

(٢) المقتضب ٩٨/١، و يُنظر: شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ج٥/ل٢٤٥، شرح الشافية للرضي ١٢٦/١-١٢٧.

(٣) يُنظر: ديوان الأدب ٤١٣/٣.

(٤) يُنظر: الكتاب ٣٤٢/٤، الحجة للفارسي ٣٤٩/١، الإيضاح في شرح المفصل ٤٢٩/٢، التذييل والتكميل ١٤٦/٢ (المطبوع)، تذكرة النحاة ١١٥، وما سيأتي من مصادر في الهامش (١) من الصفحة التالية.

(٥) البيت في: شرح أشعار الهذليين للسُّكري ١٤٨/٢، التكملة للفارسي ٥٨٥، المنصف ٢٥٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١٠، شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/١، تذكرة النُّحاة ١١٥ (شطره الأوّل) ، تعليق الفرائد ٣٤/٢ (المطبوع) ، ويروى صدره:

فتقعد أو ترضى مكاني خليفةً ...

وكِيْدَ ضِبَاع القُفِّ يأكُلْنَ جُثتي   وكِيْد خِراشٌ بعد ذلك يَيْتَمُ

وقول ذي الرُّمَّة يصف بيضة نعامة[1]:

وبيضاء لا تنحاش منَّا وأمُّها   إذا ما رأتنا زِيْل منَّا زَوِيْلُها

وهو شاذٌّ ضعيف.

التَّصْحِيح في الأَجْوَف

وصحَّحوا أفعالاً من الأجوف كعوِر وصَيِدَ مع موجب الإعلال، واختلفوا في سبب هذا التصحيح، وإليك ما قالوا:

١- صحِّحَت لأنَّها في معنى (افعلَّ وافعالَّ) نحو اعورَّ واعوارَّ، واصيَدَّ واصيادَّ، وهما مما يلزم فيه التصحيح فيخرجُ على أصله؛ لسكون ما قبله وما بعده، وهو مذهب الجمهور[2].

فهل يعني هذا أنَّ العين لا تَصِحُّ في ثلاثيٍّ إلاَّ إذا كان في معنى فِعْلٍ تصِحُّ منه العين؟

---

(١) ينظر: ديوانه ٩٢٣/٢، العين (زول) ٣٨٥/٧، المقتصد في شرح الإيضاح (التكملة ج٢/ل٢٦١، مجمع الأمثال ٣٢٤/١، اللسان (حوش، زول، زيل، مني)، الخزانة ٤٦١/٤.

(٢) يُنظر: الكتاب ٣٤٤/٤، ٣٤٧، المقتضب ٩٩/١-١٠٠، ١١٤، ١٩٤/٢، شرح القصائد المشهورات للنحاس ٦٢/١، ٢١/٢، ديوان الأدب ٤١٦/٣، شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل٤٧، ج٦/ل١٣٥، التكملة للفارسي ٥٨٧، المسائل الحلبيات ٣٤٢، المسائل العضديات ١٥٤، شرح كتاب سيبويه للرُّماني ج٥/ل٢٤٦، المنصف ٢٥٩/١، الخصائص ٢٠١/٢، التبصرة والتذكرة ٨٧٧/٢، دقائق التصريف ٢٥٩-٢٦٠، شرح التصريف للثمانيني ٢٩٧-٢٩٨، نزهة الطرف ٣٢، ٥٩، أمالي ابن الشجري ٥٥/٢، الإنصاف ١٤٦/١، الروض الأُنُف ٢٠٩/٢، البديع لابن الأثير ٥٨٢/٢، التخمير ٣٨٨/٤، شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٥٩٩/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٢/٢، الممتع ٤٧١/٢، ٤٧٤، ٥٧١، المقرَّب ٧٨، شرح الشافية للرضي ٩٨/٣، وشرح الكافية له ٤٥٠/٣، بغية الآمال ٩٠، الكُنَّاش ٢٦٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٩٨/١، ٣٠٤، شرح الشافية للجاربردي ٧٦٣، شفاء العليل ١٠٩٩/٣، شرح الأشموني ٢٣٨/٤، مدخل الطالبين ١٧١، خزانة الأدب ١٣٥/١٠.

هذا ما شرطه بعض النُّحاة فما لم يكن بمعنى افعلَّ أو افعالَّ أُعِلَّ[١].

وتوقّف ابنُ جني عند هذا بقوله: «وحكى أبو زيد: أوِدَ البعير يأود أودًا وإنَّما صحَّ هذا عندي؛ لأنَّه رسِيلُ عوِج يعوج عوَجًا فأجرى مجرى نظيره، ولم أسمعهم استعملوا من أوِدَ افعلَّ ولو جاء لكان قياسه ايودَّ»[٢].

فلعلَّهُ رأى أنّ هذا الضابط لا يستمرُّ فمن الأفعال المصحَّحة ما لا يتَّسِقُ وهذه القاعدة مما دعاهُ إلى أن يقول: «ومن ذلك عندي أنَّ حرفي العِلَّة: الياء والواو قد صَحَّا في بعض المواضع للحركةِ بعدهما، كما يصحَّان لوقوع حرف اللين ساكنًا بعدهما، وذلك نحو القوَد والحوَكةُ والخوَنة والغيَب والصيَد وحَوِلَ ورَوِعَ...»[٣].

وكذلك الحال بالنسبة إلى اللَّبْلِيِّ الذي حاول حصرَ الأفعال التي صحَّت منها العين ولم يذكرها النُّحاة في كتبهم، فاجتمع له قرابة واحدٍ وثلاثين فعلاً من المعتل بنوعيه[٤]، منها ما هو خارج عن تعليل النُّحاة السَّابق، فراحَ يفتش عن علّة أخرى تستوعب ما ندَّ، فقال: «وَأَمَّا الألفاظ التي ذكرناها فلم أرهم استثنوها، وليست على هذا النحو، ولا أيضًا صحَّت لأجل الساكن بعدها، فإنّ ما بعدها متحرِّك، ويمكن أن تكون غير خارجةٍ عن أصولهم؛ لكونها جاءت مَنْبَهَةً على الأصل، أو منها ما هو في معنى ما يصحّ»[٥].

ولهذا كان ابن مالك أكثر دقّةً حين قال: «ما كان من الأفعال على (فَعِلَ)

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣٤٤/٤، المنصف ٢٥٩/١، سفر السعادة ٥٩٢/٢، شرح المفصل ٧٥/١٠، الأشباه والنظائر ٣٥١/٣.

(٢) المنصف ٢٥٩/١-٢٦٠.

(٣) الخصائص ٣٢١/٢، ورأى الرأيَ الأوَّلَ في موضعٍ آخر. يُنظر: الخصائص ٤٤٠/٢

(٤) يُنظر: بغية الآمال ٩١-٩٤، وقد فاته شيءٌ من هذه الأفعال، انظر مثلاً: ديوان الأدب ٤١٣/٣-٤١٧، أفعال السرقسطي ١٧٤/١-١٧٥، ١٨٤-١٨٥، ٣١٠، ٤٦٦، ٥٠٢، ٤٠/٢، ١٢٦، ١٩٣، ٣٥٨، ٣٩٧، ٤٣٧، ٤٧١، ٤٧٧/٣، ٥٢٨، ٥٦٣، ٦٠٧.

(٥) بغية الآمال ص٩٣.

وعينه واوٌ أو ياء واسم فاعله على (أفعَلَ) وجب تصحيحه حملاً على افعلّ»[١].

وقال أيضًا: «... وهذا الذي فُعِلَ بـ(فَعِلَ) من التصحيح حملاً على افعلَّ مقـدَّرًا أو موجودًا شبيهٌ بما فُعِلَ باجتوروا حملاً على تجاوروا»[٢].

٢- أنّها صُحِّحت لكونها مخفَّفةً من افعلّ[٣].

والدليل على ذلك أمران:

الأوَّل: أنه اطّرد في الألوان والخِلق أن تجيءَ على افعلّ.

الثاني: أنّ (افعلّ) أثقل في كلامهم من (فعِل) والعرب ينقلـون مـن الثقيـل إلـى الخفيف[٤].

٣- أنّها صحَّت شذوذًا تنبيهًا على الأصل[٥].

٤- أنّها صحَّت لعدم تعدِّيها، يقول المؤدب: «واعتلُّوا في خروج هذه الأفعـال على الأصل فقالوا: إنَّما خرجت على الأصل لأنّها لا تقع على الأسماء، ألا ترى أنّك لا تقول من حَوِرَ يحـوَر: حوِرْتـه، ولا صَيِدتـه مـن صَيِـدَ يصيَـد فَلَمَّـا لـم تقـع على

(١) شرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤، وانظر : المسائل العضديات ١٥٤-١٥٥.

(٢) شرح التسهيل ٤٥/٣، وأفاد منه أبو حيّان في منهج السـالك ٣٧٥، و يُنظر: شـرح عيـون كتاب سيبويه للمجريطي ٢٩٩.

(٣) يُنظر: ديوان الأدب ٤١٦/٣، الإيضاح العضدي ٩٣، الصحـاح (عـور) ، أمـالي المرزوقـي ٤٥، المقتصد ٣٨٠/١، ثمار الصناعـة ٣٠٦، شـرح اللُّمع للواسـطي ١٨٥، شـرح الجُمـل لابـن خـروف ٥٧٦/٢، اللُّبـاب ٣٠٥/٢، المتبع في شرح اللُّمع ٥٤٣/٢، ترشيح العلـل ١١٣، شـرح المفصـل لابـن يعيـش ١٤٦/٧، سـفر السـعادة ٥٨٣/٢-٥٨٤، ونقلـه عـن الأخفش، الصفوة الصفيّة ١١٢/٢، شرح الكافية لابن القواس ٤٧٧/٢.

(٤) يُنظر: علل النحو للورّاق ٣٢٩ بتصرّف.

(٥) يُنظر: أمالي المرزوقي ٦١، لُمـع الأدلـة ٥٥، شـرح المفصـل ٧٤/١٠، ارتشـاف الضـرب ٢٩٩/١، شرح مختصر العزي ١١٨.

الأسماء أُخرجت على الأصل وسار سبيلها سبيل ظرُف يظرُف سواء»[١].

وحكم مستقبل الأفعال التي صُحِّحتْ أن يَصِحَّ، وكذا مصادرها وأسماء الفاعلين[٢] ...

وسُمع عن العرب إعلال باب (فعِل) من العيوب، وعليه قول ابن أحمر الباهلي[٣]:

تُسائِلُ بابن أحمرَ من رآه أعارت عينُه أمْ لم تعَارا

يقول السيرافي: «في معنى أعورَت أم لم تَعْوَر، فإنَّما اعتلَّ لأنَّه لم يَذهب به مذهب افعلَّ، فكأنَّه قال: عارت عينه تعُوْر، من قال هذا كان القياس أن يقول: أعار الله عينَه فتأمَّل وقِسْ عليه إن شاء الله»[٤].

وقال بعضهم: أصله عوِرَت تعوَر[٥].

والأكثر في هذه الأفعال التصحيح، يقول ابن جني عن الإعلال: «وهو قليل لا تقول مثله حالت فهي تحال»[٦].

---

(١) دقائق التصريف ٢٥٩-٢٦٠، و يُنظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٣٥/١، ١٣٩، الكليات للكفوي القسم الرابع ١٩٩.

(٢) يُنظر: المقتضب ١٩٤/٢، ديوان الأدب ٤١٦/٣، المسائل العضديات ١٥٥، المنصف ٣٣٣/١، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٩، أمالي الشجري ١٥٥/٢، الممتع ٣٢٨/١، ارتشاف الضرب ٣٠٤/١، شرح مختصر العزي ١١٨، شرح الأشموني ٢٣٨/٤، شرح المفصل ٧٧/١٠-٧٨.

(٣) يُنظر: الديوان ٧٦، المنصف ٢٦٠/١، ٤٢/٣، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٧، اللسان (عور) .

(٤) شرح كتاب سيبويه ج٦/ل١٤٧، و يُنظر: تذكرة النُّحاة ٣٨٢، ارتشاف الضرب ٢٩٩/١.

(٥) يُنظر: أمالي الشجري ٤٨/٣، شفاء العليل ١٠٩٩/٣، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٣٥٣.

(٦) المنصف ٢٦٠/١، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١٠-٧٥، وقد جاء في بيتٍ لأبي خراش الهذلي:

إذا ما كان كُسُّ القومِ رُوقاً وحَالَتْ مُقْلَتَا الرجلِ البصير

وقيل معناه: انقلبت. يُنظر: اللسان (حول).

وهناك من يذكر أن الإعلال لغةُ بني تميم، والتصحيح لغةٌ لغيرهم، يقول القزاز القيرواني: «وحالت عينه حِوَلاً من الحَوَل لغةٌ لبني تميم، وغيرها يقول: حَوِلَ يَحْوَل حَوَلاً»[١].

وفي اللسان: «قال الليث: أهل الحجاز يثبتون الياء والواو صَيِدَ وعَوِرَ، وغيرهم يقول: صاد يصاد وعار يعار»[٢]. فإذا كان الأمر اختلافًا لهجيًّا سقط مقياس القلَّةِ والكثرة.

يقول الدكتور ضاحي عبد الباقي: «وبمقارنة أقوال اللغويين ونسبةِ إحدى الصورتين في كل فعلٍ فقط نستطيع أن ننسبَ - ونحن مُتيقّنون - إلى تميمٍ الصيغَ: حال، وهاف، وأحاش، وصاد، وعار، في مقابل عزوِ الصيغِ الأخرى إلى الحجاز وهي: حوِل، وهيِف، وأحوَش، وصيِد، وعوِر؛ كما نرجّح عزوَ كلِّ الصيغِ المشابهةِ من كلِّ فعلٍ وردت له صورتان إحداهما صحيحة والأخرى معتلّة»[٣].

ثم يذكر أن لغة أهل الحجاز وردت في النقوش الصفوية واوية ويائية، نحو صَيِدَ Syd وحَوِرَ hwr، أمَّا النهج التميمي بقلب حرفي العِلَّة أَلِفَيْنِ فيوجد في الآرامية والعبرية[١].

النَّاقِصُ

ويأتي الناقص اليائي والواوي على (فعِل) متعديًا، نحو خشِيَ ورضِيَ، وغير متعدٍّ، نحو نشِيَ وغبِيَ، واللام من رَضِيَ وغبِيَ واوٌ، فأصلهما (رَضِوَ، وغبِوَ) لأنَّهما من الرضوان والغباوة، وحُكْمُ كلِّ فعلٍ على (فعِل) ولامه واوٌ أن تُقلب ياءً لانكسار

(١) العشرات في اللغة ٨١، و يُنظر: تهذيب اللغة ٥/٢٤٤، أفعال السرقسطي ١/٣٧٠، اللسان (حول) ، النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٢٩٢.

(٢) اللسان (صيد) ، و يُنظر: العين ٣/٢٩٩، ٤/٩٦، تهذيب اللغة ١٢/٢٢١، اللسان (هيف). وذُكرت هذه اللغة دون نسبة في: أفعال ابن القوطيّة ٤٤، الجمهرة ٢/١٠٦٦، دقائق التصريف ٢٥٩، أفعال ابن القطّاع ٢/٢٦١، ٣/٣٦٢، اللسان (شوس) (شوص) (عور) .

(٣) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ٤٤٢ -٤٤٣.

ما قبلها؛ لأنَّ الياء أخفُّ[١].

فإنْ سكِّنتِ العينُ وقيل: شَقْيَ أو رَضْيَ لم تُرَدَّ الواو؛ لأنَّ الإسكانَ عارضٌ،
٣ فليس في الكلام ماضٍ أصلُ بنائِه فَعْلَ بإسكان عينه[٢].

اللَّفِيْف

ما كان من هذا الباب يائيًا فإنَّ العين منه تصِحُّ، لاعتلال اللام، يقول ابن
٦ يعيش: «فأمَّا حَيِيَ وعيِيَ ونحوهما من مضاعف الياء فالقياس هنا أن تُقلب الياءُ الأولى ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها وأن يصير اللفظُ إلى حايَ وعايَ فيعتل العين، وقد اعتلّت هذه اللام في المضارع بقلبها ألفًا وسكونها في حال الرفع، وحذفها في
٩ حال الجزم، والأفعال كلها جنسٌ واحد فكرهوا أن يجمعوا عليه اعتلال عينه ولامه، فنزَّلوا الأوَّل منزلة الصحيح وأقرُّوه على لفظه في الماضي، ووَفَّوه ما يستحقُّهُ من الحركات»[٣].

١٢ ويقول ابن الحاجب: «أمَّا تصحيحُ اللاَّم فهو القياس؛ لأنَّها انفتحت وانكسر ما قبلها، فقياسه في المضارع كباب فنِيَ وبقِيَ، وإنَّما الكلام في تصحيح العين هو المشكلُ ... وإنَّما صحَّت في حَيِيَ، وإن كان الكثير الإدغام؛ لأنَّهم لو أعلُّوها لقالوا: حايَ فيؤدي
١٥ إلى أمرين: أحدهما وقوعُ ياءٍ متطرفةٍ بعد ألف، وهو نادر في كلامهم. والآخرُ لزوم الإعلال في المضارع حملاً على الماضي، فكان يلزم أن يُقال: يَحَايُ فيتحرك اللامُ بالضمِّ

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣٨٢/٤، المقتضب ٩٧/١، ١٣٤، الأصول ١٠٧/٣، شرح الكتاب للسيرافي ج٦/ل١٢٧، المسائل الحلبيات ١٣٥، التكملة ٦٠٥، الواضح ٣٧٩، المنصف ١١٢/٢، التبصرة والتذكرة ٨٢٧/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٥٥، أمالي المرزوقي ٥١، كتاب في التصريف للجرجاني ٥٩، نزهة الطرف ٣٦، البديع ٥٧٧/٢، بغية الآمال ٩٨.

(٢) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافيّ ج٦/ل٢٦١، الحجة للفارسي ٨٢/٢، المنصف ١٢٥/٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٥٦، اللُّباب ٣٩٤/٢، الممتع ٥٢٥/٢، اللسان (دنى) .

(٣) شرح المفصل ١١٦/١٠، وينظر: المقتضب ١٤٨/١.

وهم لا يحرِّكون ياءَ المضارع ولا واوه إلاّ بالفتح فكرهوا أن يقولوا: يحايُ»[١].

أَمَّا الواوي من المضعَّف فإنه يُبْنَى على (فعِل) فلا يأتي منه (فعَل ولا فعُل)
٣ لتُقْلَب الواو الثانية ياءً، نحو قوِيَ يقوَى، أصله (قوِو) قُلبت الواو الثانية ياءً لانكسار
ما قبلها، وصحَّت العين لاعتلال اللام.

وسبب امتناعهم من (فعَل وفعُل) هنا أنّهم لو بنوه منها لقالوا من الأوَّل: قَوَوْت
٦ فتجتمع واوان إذا اتصل بالماضي ضمير مرفوع، ويقولون من الثاني: قَوُوَ، وفي مستقبلهما:
يقوُوُ فيجتمع مثلان ثقيلان، وقد كرهوا اجتماع الياءين فَهُمْ لاجتماعِ الواوين أكرَهُ[٢].

ومعتلُّ العين واللام غير المضعَّف فالواو عينُه والياءُ لامُه أبدًا، نحو طَوِيَ
٩ يطوَى، ورويَ يروى، ولا تُعَلُّ عينه مع أنه لا يلزم من ذلك اجتماع إعلالين؛ لأنّها
لو قُلِبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها لقُلِبَت في المضارع كما في خاف يخاف،
فكان يُقال: طاي يطايُ، ورايَ يرايُ، بياءٍ مضمومةٍ مع سكون ما قبلها، وهو
١٢ مرفوضٌ عندهم[٣].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٧١-٤٧٢، و يُنظر: شرح الشافية للرضي ٣/١١٣، شرح مختصر العزي ١٥٩، المراح ٣١.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٤٠٠، المقتضب ١/١٤٩، ١٨٦، شرح الكتاب للسيرافيّ ج٦/ل٣١٠-٣١٤، التكملة ٦١٣، شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ٥/ل٢٧٥، المنصف ٢/٢٠٩، التبصرة والتذكرة ٢/٨٢٨، أمالي المرزوقي ٦٤، شرح التصريف للثمانيني ٥١٠، النُّكت للأعلم الشنتمري ٢/١٢٢٢، البديع ٢/٦٠١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١١٩، الممتع ٢/٥٧٤، شرح الشافية للرضي ٣/١١٣، ١٢٢، بغية الآمال ٩٨، الكُنّاش ٢/٣٠٣-٣٠٤.

(٣) يُنظر: شرح الشافية للرضي ٣/١١٣-١١٤، وشرحها للجاربردي ٧٥٥، شرح مختصر العزي ١٥٩، مجموعة الشافية ٢/١٩٤.

(فعُل)

البناء الثالث من أبنية الثلاثي (فعُل) مضموم العين، وهو بناءٌ موضوعٌ للغرائز والطبائع والهيئات ونحوها، مثل حسُن وكرُم وفقُه ولذلك كان لازمًا[١].

أمَّا لماذا ضُمَّت عينه؟ فيُجيب على ذلك الجاربردي بقوله: «وإنَّما ضمَّت العين فيها لأنَّها لمَّا كانت خِلْقةً وطبيعةً وصاحبُها مسلوبُ الخيار جعلوا الضمَّ علامةً للخلقة كفعلهم فيما لم يُسمَّ فاعله»[٢].

وعن سبب لزومه وعدم تعدِّيه يقول المبرِّد: «اعلم أنَّ كلَّ فعلٍ على (فعُل) فهو غير متعدٍّ إلى مفعول؛ لأنه فِعْلُ الفاعل في نفسه وتأويله الانتقال، وذلك قولك: كرُم عبد الله، وظرُف عبد الله، وتأويل قولي، الانتقال، إنَّما هو انتقالٌ من حالٍ إلى حال، تقول: ما كان كريمًا ولقد كرُم، وما كان شريفًا ولقد شرُف فهذا تأويله»[٣].

ويقول اليزديّ: «... فهذا البناءُ موضوعٌ لأفعال الطبائع، وهي لا تقتضي متعلّقًا؛ لأنّه لا يُتصوَّرُ فيها تأثيرٌ ولا تأثّر صُوري، وهي الخصَال التي تكون للأشياء لا يتجاوز عنها إلى غيرها، ولذلك لم يكن إلاّ لازمًا؛ إذ المتعدِّي يقتضي توقّف الشيءِ عن المتعلّق، أعني: المتجاوَزَ إليه، وههنا لا توقُّف»[٤].

وعقدَ بعضهم صِلةً بين حركة العين وعدم التعدّي، يقول ابن جني: «... فإنْ قيل: ولِمَ جُعلت الضمَّةُ في هذا الباب دون الفتحة والكسرة؟

(١) يُنظر: الكتاب ٤/٢٨-٣٣، ٣٨، المقتضب ٢/١١٠، الأصول ٣/٩٧، شرح الكتاب للسيرافيّ ج٥/ل٧٩، التبصرة والتذكرة ٢/٧٤١، ارتشاف الضرب ١/١٥٣، حاشية ابن جماعة ١٤٤، المزهر ٢/٣٧، وغيرها.

(٢) شرح الشافية ص١١٠.

(٣) الكامل ١/٣٦٥، و يُنظر: المقتضب ١/٧١، المنصف ١/٢١، التتمَّة في التصريف ٦٨، توضيح المقاصد ٥/٢٢٢، المغني ٤٨٩، شرح الأشموني ٤/١٨٠.

(٤) شرح الشافية ٥٧، و يُنظر: شرح المفصل ٧/١٥٣.

قِيل: لأنَّ ما يتعدَّى من الأفعال أكثرُ ممّا لا يتعدّى، فجُعلت الضمَّةُ في عين ما لا يتعدّى لقلَّتِهِ..»[١].

٣ ويقول السهيليُّ: «فإنْ كان الفعلُ عبارةً عمَّا هو طبعٌ وخصلة ثابتة، ثُقِّلَ بضمِّ العين، كظرُف وكرُم فهذا الباب ألزم للفاعل من باب قعَد، فكان أثقلَ منه لفظًا»[٢].

٦ ويقول ابن مالك: «... جُعِلَ مضموم العين ممنوع التعدّي تخفيفًا؛ لأنَّ التعدِّي يَستدعي زيادةَ المتعدَّى عليه»[٣].

ونُقِل عن نصر بن سيَّار[٤] قوله: «أرَحُبَكُمُ الدخول في طاعة ابن الكرماني»[٥].

٩ واختلفوا في توجيه الفعل (رحُب)، كما يلي:

---

(١) المنصف ١/١٨٩، و يُنظر: الخصائص ١/٣٧٦.

(٢) نتائج الفِكر ٣٢١.

(٣) شرح التسهيل ٣/٤٣٩، و يُنظر: تمهيد القواعد ٣/ل٢٨٠.

(٤) هو: نصر بن سيّار بن رافع بن حرِّي الكناني، وَلِيَ الأمرَ في بَلخ وخراسان من قِبَل هشام بن عبد الملك، وغزا بلاد ما وراء النهر، طارده أبو مسلم الخُراساني ومات في ساوة كمداً سنة ١٣١ هـ. يُنظر: الكامل لابن الأثير ٥/٣٩٥، خزانة الأدب ١/٣٢٣.

(٥) هو: جُديع بن علي الكِرْماني أحد الفرسان الدهاة ، أقام بخراسان إلى أن وَلِيها نصر بن سيّار، وسجنَه نصرٌ إلى أن فَرَّ من السجن، واتفق مع أبي مسلم على قتال نصر، فدعاه نصرٌ إلى معاهدةِ ُصلح بينهما، ودبَّر قتلَه بالرَّحبة سنة ١٢٩هـ. يُنظر: تاريخ الطبري ٧/٣٦٧، الكامل لابن الأثير ٥/٣٦٣.

ووقع اختلافٌ في رواية هذه العبارة فأكثرهم رواها بصيغتها المذكورة في أعلى الصفحة، وروى الشلوبين واللبليُّ (رَحُبتكم الطّاعة) حكايةً عن الخطابي وثابت (صاحب الدلائل) وابن سيده في العويص. يُنظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٦٩٤، بغية الآمال ٩٦، وذكر الجرجاني وابن الحاجب والزنجاني (رحُبتك الدار) دون نسبة. يُنظر: المفتاح ٣٨، الشافية ١٩، شرح مختصر العزي ٣٤، وذكر ابن القطّاع الروايتين، يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال ٣٣٤. علماً بأن هذا الاختلاف لايؤثر في الحكم.

١- أنَّه شاذٌّ، ولم يجئْ في الصحيح (فعُل) متعديًا غيره، وهو مذهب الخليل[1].

٣ ٢- أنَّه من كلام نصر بن سيّار، ونصرٌ ليس بحجَّة، وهو قول أبي منصور الأزهري[2].

٣- أنَّ الفعلَ متعدٍّ بالتضمين أي: بتضمينه معنى فِعْلٍ آخر يتعدّى، والمعنى

٦ (وَسِعَكم)[3].

٤- أن الأصل (رحُبت بك) ثم حُذفت الباء اختصارًا؛ لكثرة الاستعمال، وأُوْصِلَ الفعل[4].

٩ وزادوا إلى قول نصرٍ السَّابق قول علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): «إنَّ

---

(١) يُنظر: العين ٢١٥/٣، الصحاح (رحب) ١٣٥/١، شمس العلوم ٢٤٥٣/٤، بغية الآمال ٩٦، القاموس (رحب) .

(٢) يُنظر: تهذيب اللغة ٢٦/٥، شرح ألفية ابن معطٍ ١٢٩٣/٢، واعترض محققو شرح الشافية للرضي على هذه العبارة للأزهري بأن نصرًا عربيُّ الأصل، وعاش في عصور الاحتجاج. الحاشية ٧٥/١.

(٣) يُنظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٣٦، التخمير ٣٣٣/٣، شرح الجُمل لابن بزيزة ل٢١٦، شرح المفصل للّورقي ج٤/ل١٣٦، شرح التسهيل ٤٣٦/٣، شرح الشافية للرضي ٧٥/١، شرح الكافية للقوّاس ٥٩٦/٢، شرح ألفية ابن معطٍ لَهُ ١٢٩٣/٢، التذييلُ والتكميل ٤/ل٢٤٧، ارتشاف الضرب ١٥٣/١، شرح التسهيل للمرادي ٣/ل٨٩، المغني ٤٩٠، ٤٩٤، المساعد ٥٨٦/٢، شفاء العليل ٨٤١/٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٥ والمطبوع ١٣/٥، شرح الأشموني ١٨٠/٤، شرح الحدود النحوية للفاكهي ١٣٣.

(٤) يُنظر: شرح الجزولية للشلوبين ٦٩٥/٢، شرح الشافية للمصنّف ل٧، شرحها لركن الدين الاستراباذي ٣٩١، شرحها لليزدي ٥٧/١، تقييد ابن لُبٍّ على بعض جمل الزجاجي ١٧٢، شرح مختصر العزي ٣٤، مجموعة الشافية ٢٥/٢، الصافية ١٦٦، النُّكت للسيوطي ل١٠٩، المناهل الصافية ٦٤/١، تدريج الأداني ٢٢.

بُسْرًا قد طَلَعَ اليَمَنَ» أي: بلغَ ووَصَلَ[1]. وقالوا: ولا يُحفظ غيرهما[2].

ونقل السيوطي عن الفارسي (رحُبَ اللهُ جوفَه) أي: وسَّعه[3].

٣ وقال الفيوميُّ: «وشذَّ من (فعُل) بالضمِّ متعديًا: رحُبتك الدار، وكفُلت بالمال، وسخُو بالمال فيمن ضمَّ الثلاثة»[4].

ونُقِل عن أبي علي الفارسيّ أنَّه حكى أنَّ هُذيلاً تعدِّي (فعُل) إذا كانت قابلةً

٦ للتعدِّي بمعناها، كقول الشاعر[5]:

ولم تبصُر العين فيها كلابا

وأشار ابنُ درستويه إلى مثل هذا بقوله: «.. ومثل عظُم يعظُم، وقد يجيءُ منه

٩ متعدٍّ كقولهم: طاولني فطُلته، وقال الهذلي في غزال[6]:

تَحُتُّ بقرنيها بَرِيْرَ أراكةٍ وتعطو بظِلْفَيْها إذا الغُصنُ طالَها

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٧، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٨٩، توضيح المقاصد ٥/٢٢١، المغني ٤٩٠، المساعد ٢/٥٨٦، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٥، والمطبوع ٥/١٣، حاشية ابن جماعة ١٤٥، شرح الأشموني ٤/١٨٠، تدريج الأداني ٢٢، حاشية الدسوقي على المغني ٢/١٦١، والذي في نهج البلاغة ١/٦٤: «أنبئتُ بُسْرًا قد اطَّلَعَ اليمن» وفي اللسان (طلع) : «وفي الحديث: هذا بُسْرٌ قد طَلَعَ اليمن. أي قصدها من نجد».
وهو: بُسْر بن أرطأة العامري، شهد فتح مصر، ووجَّهَهَ معاوية إلى المدينة ومكَّة واليمن فدخلَها جميعاً، ولاّه معاوية البصرة سنة ٤١ هـ، ثم عاد إلى الشام وغزا الروم وبلغ القسطنطينية ثم أُصيب في عقله إلى أن مات سنة ٨٦هـ. رضي الله عنه. يُنظر: ميزان الاعتدال ١/١٤٤، الإصابة ١/١٥٢.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٧، شرح التسهيل للمرادي ج٢/٨٩، المغني ٤٩٠، المساعد ٢/٥٨٦، الأشباه والنظائر ٢/١٧٣، النُّكت للسيوطي ل١٠٩.

(٣) ينظر: التاج (رحب).

(٤) خاتمة المصباح المنير ٣٥٥.

(٥) يُنظر: اللسان والقاموس والتاج (رحب).

(٦) تصحيح الفصيح ٢٤٩، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح (التكملة) ج٢/ل٢٥٨، وسبق الحديث عن بناء المغالبة وأنه على (فعَل يفعُل) ص ٦١ من البحث.

وقال ابن سيده: «وفعُلت متعدية في لغةِ قوم»[١].

ومذهب أبي علي الفارسيِّ امتناع (فعُل) من التعدِّي، يقول: «وَأَمَّا فعُل فبناءٌ
٣ يختصُّ به غير المتعدِّي، ولا يكون في الأفعال المتعدّية... فأمّا قولهم: الدَّابةَ قُدْتُه
فأصله فعَلته فلذلك تعدّى إلى مفعول»[٢].

أَمَّا الأجوف الواوي المتعدّي مما كان على (فعُل يفعُل) فيرى الكسائي أنَّ
٦ سبب تعدِّيهِ هو نقص الفعل بحذفِ عينه، وإليك ما نقله عنه المؤدِّب: «وقال
الكسائيُّ هو من الفِعل (فعُل يفعُل) بضمِّ العين في كليهما. قال: وإنَّما جاز وقوعها
على المفعول به لنُقصانِ موضع العين منه في (قُلت) و(فعُل يفعُل) لا يكون متعديًّا
٩ إذا كان تامًّا، والدليل على صحَّة هذا قول الشنفرى:

فقَوُلْتَ لا تبرَحْ فأعْوُد مُسرعًا فأبى فقُوتِلَ في البلاد فقُتّلا

والعربُ بَنَتْ هذا المثال على إسكان الواو والياء منه؛ لأنَّ الواو والياء حرفا إعراب
١٢ ويستحيلُ إيقاعُ إعرابٍ على إعراب، ثمَّ أرادت أن تَطْرَحَ الإعرابَ عن الواو والياء في مثل
(قوُلْتُ) و(بَيعْت) فلم يمكنهم ذلك فنظرت إلى أوْلاهما بالحذف فرأت حذف الواو والياء
أولى وأحرى من حذف غيرهما؛ لأنَّهما إذا حُذِفتا بقيت الكلمةُ بعدهما معروفًا معناها،
١٥ وإذا حُذِف سواهما اختلّتِ الكلمة وفَسَدَتْ لهذا المعنى آثروا حذفهما»[٣].

ولعلّنا نفهم من هذا أن الكوفيين يُعَدُّون الأجوف الواوي مما كان على (فعُل
يفعُل) إذا لم يكن تامًّا، أما البصريون فلا، يقول المرزوقي عن بناء (فعُل): «وهذا
١٨ البناء لا يكون متعديًا عند أصحابنا»[٤].

---

(١) المخصَّص ١٥/٦٩.

(٢) المسائل الحلبيات ١٢٥، و يُنظر: الحجة ١/١٠٣.

(٣) دقائق التصريف ، و يُنظر: ديوان الأدب ٢/٢٧٨، ٣/٤١١، اللسان (رحب) ، توضيح المقاصد ٥/٢٢٢، مجموعة الشافية ٢/٢٥، المزهر ٢/٧٠.

(٤) أمالي المرزوقي ٥٢، وينظر: المزهر ٢/٧٠.

ويرى الفارسيُّ وابنُ جنّي أن تعديةَ نحو (قُلْتُه) مراجعة أصول، يقول الفارسيّ: «... ومما يقوّي ذلك أنَّهم قد اعتبروا الحركات التي هي أصولٌ في غير هذا الموضع، وإنْ لم تكن في اللفظ مستعملة فجعلوا الحكم لها. وذلك قولهم: عُدْت المريضَ، وقُلتُ الحقَّ؛ فعدَّوه إلى المفعول، وإن كان في اللفظ على (فعُلت)؛ لأنَّ الأصل: فعَلْتُ، ولولا أنَّ تلك الحركة مراعاة معتبرة لم يتعدَّ هذا النحو، ألا ترى أنّا لم نعلم شيئًا على (فعُل) جاء متعديًا إلى المفعول»[١].

ويقول ابن جني: «... لا يُنكر أن تراجعَ الأصول وتُقَرُّ أحكامُها بعد الانصراف عنها. ألا ترى إلى قولهم: صُغتُ الخاتمَ، وصُنْتُ الثوبَ عُدِّي كُلُّ واحدٍ منهما وهو فعُلت محافظةً على أصله الذي هو فعَلْت»[٢].

وتحوّلُ الأفعال عند إرادةِ المبالغة والتعجُّب إلى (فعُل) فيصير المتعدِّي قاصرًا، نحو ضَرُبَ الرَّجل، وفهُم بمعنى ما أضرَبَه وما أفهمَه، ويُقال: أَمُر إذا تُعُجِّب من إمرَتِهِ، ورَمُو إذا أجاد الرَّمي، وهذه أمثلةٌ لا تتصرَّف فلا يأتي منها المضارع؛ لمشابهتها بما فيها من المبالغة والمدح باب التعجُّب ونِعْم وبئس[٣].

واختلفوا فيه فمنهم من ذكر أنّه يجيءُ على قلّةٍ[٤]، ومنهم من جعله قياسيًا مطَّردًا[٥].

---

(١) الحجة ١٠٢/١-١٠٣، و يُنظر: المسائل العضديات ٤٥.

(٢) بقية الخاطريات ٥٩، و يُنظر: اللسان (عدل) .

(٣) يُنظر: الأصول ١١٥/١، شرح الكتاب للسيرافي ج٦/ل١٢٧، ١٦١، المسائل الحلبيات ١٣٥، والبصريات ٨٢٩/٢، نزهة الطرف ١١٠، شرح المفصل ١٢٩/٧، شرح الجُمل لابن عصفور ٥٨٩/١، شرح التسهيل ٤٣٦/٣، شرح عمدة الحافظ ٧٩٨/٢، شرح الشافية للرضي ٧٦/١، بغية الآمال ١٠٦، ١٠٨، المغني ٤٩٠، شفاء العليل ٨٤١/٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٥، شرح الأشموني ٢٣٢/٤.

(٤) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ج٦/ل١٢٧، شرح الشافية للرضي ٧٦/١.

(٥) يُنظر: شرح المفصل ١٢٩/٧، شرح التسهيل ٤٣٦/٣، شفاء العليل ٨٤١/٢.

٥- (فعُل يفعُل)

الباب الخامس من أبواب الثلاثي (فعُل يفعُل) بضمِّ العين فيهما، أَمَّا عن سبب تقديمه على باب (فعِل يفعِل) بكسرهما، فيقول أحدهم: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ قُدِّم هذا البابُ على باب (حسب) مع أنَّه يكون بناؤه متعديًا ولازمًا، ولم يكن من دعائم الأبواب أيضًا؟

قُلنا: قد عرَفت أنّ هذا الباب وإنْ لم يوجد فيه القياس الذي هو المقصود في الدعائم لكنَّه وُجِدَ فيه قياسُ جَبْرِ النُّقصَان، بخلاف الباب السادس فإنَّه مبنيٌّ على الشذوذ»[1].

ويقول الكفوي[2]: «قدَّمه على السادس؛ لكون الضمِّ أقوى وفوقيًّا، ولكثرتِهِ ولكونه على القياس»[3].

إذن فمضارع (فعُل) لا يجوز فيه إلا (يفعُل) بضمِّ العين قياسًا لا ينكسر، يقول ابن جني: «... وكذلك قولهم: إن كان الماضي على فعُل فالمضارع على يفعُل، فلو أنَّك على هذا سمعت ماضيًا على (فعُل) لقُلْت في مضارعه: يفعُل، وإن لم تسمع ذلك؛ كأن يسمع سامعٌ ضؤُل ولا يسمع مضارعه، فإنّه يقول فيه: يضؤُل، وإن لم يسمع ذلك، ولا يحتاج أن يتوقّف إلى أن يسمعه»[4].

وعلَّل الفارابيُّ الضمَّ في الماضي والمستقبل من هذا الباب بقوله: «وإنَّما ضُمَّ المستقبل من هذا، ولم يُخالَفْ به بناءُ الماضي؛ لأنَّه مقيَّد، وذلك أنّ الضمَّةَ جُعلت

---

(١) تلخيص الأساس ١٦.

(٢) محمد بن حميد الكفوي، عاش في المدينة المنورة، وتولّى قضاء القدس، وصنَّف كتبًا منها: حدائق الأزهار، وتوفي في القدس سنة ١١٦٨هـ. ينظر: إيضاح المكنون ١/٣، معجم المطبوعات العربية لسركيس ١٥٦٥.

(٣) شرح متن البناء ١٦.

(٤) الخصائص ٢/٤١.

دليلاً على الطبائع، فإذا كَسَرْت أو فتحت ذهب ذلك المعنى»[١]. وأخذه الحريريّ[٢].

٣ ويقول الخوارزميّ: «وأَمَّا الحرف الذي عليه مدارُ هذه المسألة فهو أنَّ الفعل إذا كان غريزيًّا غير محتملٍ للتفاوت في كلِّ كرَّةٍ فإنه لا يختلف فيه عينا الماضي والمضارع وذلك نحو باب الطبائع نحو شرُف يشرُف وكرُم يكرُم، وكذلك

٦ مطاوعات فعل وفاعل وفعلل، وهي التفعيل والتفاعل والتفعلل.

أمَّا إذا كان غير غريزيٍّ محتملاً للتفاوت فإنَّ عين الماضي فيه تُخالف عينَ المضارع، وذلك نحو كتب، وأكرم، وجرَّب، ودحرج»[٣].

٩ ويقول ابن مالك: «ولمّا كان فعُل في الغالب موضوعًا للغرائز كشجُع وجبُن وهي معانٍ ثابتةٍ في أصل الخلقة قلَّت الحاجة فيهما إلى غير الماضي، فاستُسْهِلَ كون حركة العينين واحدة، فلذلك كان مضارع فعُل: يفعُل»[٤].

١٢ ومنهم من قال: إنّ هذا الباب موضوعٌ للصفات اللازمةِ فاختيْر له في الماضي والمضارع حركةٌ لا تحصُل إلا بانضمام إحدى الشَّفتين إلى الأخرى رعايةً للتناسب بين بِنيةِ الألفاظ ومعانيها[٥].

١٥ والفتح والكسر مرفوضان في مستقبله إلاّ ما حكاه سيبويه في مضارع (كاد) -وليست التي للمقاربة- من قوله: «وقد قال بعض العرب: كُدْت تكاد فقال فعُلت تفعَل كما قال فعِلتُ أفعَل، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمَّة، وهذا قول

---

(١) ديوان الأدب ٢/٢٧٩، و يُنظر: ٣/٢٤٨.

(٢) يُنظر: دُرَّة الغوَّاص ١٤٢.

(٣) التخمير ٣/٣٣٤.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٣.

(٥) يُنظر: الممتع ١/١٧٣، شرح الشافية للرضي ١/١٣٧، شرح الشافية للجاربردي ١٤٦-١٤٧، شرح مختصر العزي ٣٤، الهمع ٣/٢٧٢، المناهل الصافية ١/٨٤، تدريج الأداني ٢٢، حاشية الرفاعي ١٥.

الخليل. وهو شاذٌّ من بابه كما أنَّ فضِل يفضُل شاذٌّ من بابه فكما شرِكت يفعِل يفعُل كذلك شرِكت يفعَل يفعُل...»[1]. وأكثرهم تابع سيبويه في القول بندرته وشذوذه؛ إذ لم يُسمع في مضارعه تكوْد[2].

ويقول الفرّاء: «أمَّا الذين ضمُّوا كُدْنا فإنَّهم أرادوا أن يُفرِّقوا بين فعل الكيْد من المكيدة في فعَل، وبين فعل الكيد في القرب، فقالوا: كُدْنا نفعل ذلك، وقالوا: كِدْنا القومَ من المكيدة، كما فرّقوا بينهما في يفعل فقالوا في الأوَّل: يكاد، وفي الثاني: يكيد»[3]. ووافقه ابنُ فلاح اليمني في أحد قوليْه[4].

وهناك من جعله من قبيلِ تركُّبِ اللغات أو تداخُلِها، يقول الثمانيني: «وقد ركَّبوا ماضيين على مستقبلٍ واحدٍ فقالوا: كِدت تكاد في المقاربة وكُدت تكاد، والأصل (كَيُدت) فحذفوا فتحةَ الكاف ونقلوا إليها ضمَّة الياء فسَكَنَتْ وقبلها ضَمَّةٌ فانقلبت واوًا ثُمَّ سقطت الواو لسكونها وسكون الدَّال بعدها، وبقيت الضمَّةُ قبلها تدُلُّ عليها فقالوا: كُدْت تكاد، فهذان ماضيان وهما (فعُل وفعِل) ومستقبلهما يفعَل»[5].

وقريبٌ منه ما رآه ابنُ مالك، وأضاف إليه قوله: «فأغناهم يكاد عن يكود كما أغناهم ترك عن ماضي يذر ويدع من غير ندور، مع عدم اتحاد المادّة، بل إغناء

---

(١) الكتاب ٤/٤٠، و يُنظر: ٤/٣٤٣.

(٢) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافيّ ج٥/ل٦٤، دقائق التصريف ٢٦١، المخصَّص ١٤/١٢٦، ١٥٤، نزهة الطرف ٩، شرح الفصيح للَّخمي ٥٥، البديع ٢/٥٧٩، شرح الشافية للرضي ١/١٣٨، ولليزدي ١/٩١، ولركن الدين ٤٥٩، النُّكت الحسان ٢٣٠.

(٣) أدب الكاتب ٣٧٣، و يُنظر: بغية الآمال ٨٠، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٧، المساعد ٢/٥٨٧.

(٤) يُنظر: المغني لابن فلاح ١١٤٧.

(٥) شرح التصريف ٤٤٢، و يُنظر: المنصف ١/٢٥٧، الخصائص ١/٢٥٢، اللُّباب ٢/٣٩٨، بغية الآمال ٨٠.

يكاد عن تكود مع كون المادّةِ واحدة أولى بالجواز»[1].

والذي يظهر أن التداخُل في (كُدت تكاد) لكونه جاء من الأبواب التالية:

١- كاد يكاد كودًا ومكادًا ومكادة من باب (عَلِمَ) واويًا ويائيًا أي: قارب. ٣

٢- كاد يكيد كيْدًا ومكيدة أي: مكَرَ، من باب (ضرَب).

٣- كاد يكود كودًا ومكادًا ومكادةً، من باب (نصَر). وذكر ابنُ دريد أنها يمانيّة[2]، وحكاها الأزهريُّ عن الليث[3]، وابن فلاح في المغني[4]، وابن أفلح[5] في منبت الألباب[6]، ونقل الأزهري عن ابن هشام: «قال المُوضِحُ في الحواشي: فإن احتُجَّ على أنّها يائية العين بقولهم: لا أفعله ولا كيْدًا قُلنا: معارضٌ بقولهم: ولا كودًا[7]، وجَعْلُ الواوِ أصلاً وسيلةٌ إلى مجيءِ الياء للتخفيف - انتهى»[5]. ٦ ٩

فمن قال: (كُدت أكاد) فقد أخذ الماضي من اللغة الثالثة والمستقبل من اللغة الأولى فتركّبت منهما لغة رابعةٌ، ولعلَّ هذا يدلُّ على أن (كُدت) محوَّلة إلى (فعُلت) وليست أصلاً فيه؛ إذ لا دليل على كونها (فعُل) فليست غريزةً ولا شبهها، ولا مرادًا بها التعجُّب، ولا يوجد مانعٌ من تحويلها فهي واوية، كما أن جَعْلَها على (فعُل) ١٢

---

(١) شرح التسهيل ٤٣٧/٣، وتابعه شرَّاح التسهيل، يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٧، المساعد ٥٨٧/٢، شفاء العليل ٨٤١/٢، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٦.

(٢) يُنظر: الجمهرة ٦٨٠/٢، الاشتقاق ٥٠٧.

(٣) التهذيب ٣٢٧/١٠، و يُنظر: بغية الآمال ٨٠.

(٤) يُنظر: ص١١٤٧.

(٥) أبو بكر مسلم بن عبد العزيز المعروف بابن أفلح النحوي الأديب، عالم بالعربية وفد عليه الأعلم الشنتمري في قرطبة وقرأ عليه الكتاب كاملا، وأدب الكاتب، وبعض الدواوين. توفي سنة ٤٣٣هـ. ينظر: الصّلة لابن بشكوال ٥٩١.

(٦) التصريح على التوضيح ٦٩٥/١.

(٧) حكى الأصمعي «لا أفعَلُ ذاك ولا كَوْداً ولا همًّا». يُنظر: المنصف ٢٥٧/١، شرح المفصل ٧٣/١٠.

أصلاً يُدخِلها في شذوذٍ آخر وهو أنّ (فعُل) يمتنع في الأجوف اليائي.

وحكى غير سيبويه: دُمْت تدامُ، ومُتَّ تمات، وجُدْت تجاد[1]. وحكى الزَّجاج عن العرب لَبُبْتَ تَلَبّ – بضمِّ العين في الماضي وفتحها في المستقبل[2].

والحديث عن (دام) كالحديث عن (كاد) ففيه لغتان: دام يدوم، ودام يدام، فمن قال: دُمت تدام أخذ الماضي من اللغة الأولى والمستقبل من الثانية، كما أنهم عكسوا فقالوا: دِمْت تدوم على (فعِل يفعُل)، يقول ابن منظور: «قال أبو الحسن: في هذه الكلمة نظرٌ، ذهب أهل اللغة في قولهم: دِمت تدوم إلى أنّها نادرة كمِت تموت، وفضِل يفضُل وحضِر يحضُر.

وذهب أبو بكر إلى أنّها متركِّبة، فقال: دُمت تدوم كقُلت تقول، ودِمت تدام كخِفت تخاف، ثمَّ تركّبت اللغتان، فظنَّ قومٌ أنّ تدوم على دِمْت، وتدام على دُمْت ذهابًا إلى الشُّذوذ وإيثارًا له، والوجه ما تقدَّم من أنّ تدام على دِمت، وتدوم على دُمْت، وما ذهبوا إليه من تشذيذ دِمت تدوم أخفّ مما ذهبوا إليه من تسوُّغ دُمت تدام؛ إذ الأُوْلى ذات نظائر، ولم يُعرف من هذه الأخيرة إلا كُدْت تكاد، وتركيب اللُّغتين باب واسعٌ ... فيحمله جُهَّال أهل اللغة على الشذوذ»[3].

وفي (مات) أيضًا لغتان: مات يموت، ومات يمات[4]، وتداخُل اللُّغتين فيه كسابقِهِ، ويمكن أن يكون هذا التداخُلُ في كل أجوف واويٍّ يأتي من بابي (نصر

---

(١) يُنظر: أفعال ابن القطَّاع ١/١١–١٢، بغية الآمال ٨٠، ٩٧، المزهر ٢/٣٧.

(٢) يُنظر: أفعال ابن القطَّاع ١/٩، أبنية الأسماء والأفعال له ٣٣٣، شرح الشافية لركن الدين ٤٥٩.

(٣) اللسان (دوم).

(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤١٥، أدب الكاتب ٣٧٣، ديوان الأدب ٣/٤١٢، المنصف ١/٢٥٦، شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٣٨، أفعال السرقسطي ١/٦١، اللُّباب ٢/٣٨٨، وذكر يونس في كتاب اللغات أن (يميت) لغة فيها. يُنظر: الغرر المثلثة ٣٥١، القاموس (م و ت)، شرح شواهد الشافية للبغدادي ٤/٥٨.

وعلِم)، نحو مال يمال لغة في مال يمول، ففي اللسان: «ومِلْت بعدنا تمال ومُلْت»[١].

٣ أمَّا (جاد) في نحو (جاد المتاع) فقيل: من باب قال، وقيل من باب قرُب[٢]، ولا تركيب عند مَنْ قال: جُدت تجاد؛ لعدم هذا المضارع في البابين.

وربَّما كان الضمُّ في ماضي هذه الأفعال اختيارًا لإحدى اللُّغتين اللَّتين نطقت

٦ بهما العرب فقالوا: كُدْت وكِدْت، حكاهما المطرِّز عن الفرّاء[٣]، ونُسِب الضمُّ لبني عُدَي[٤]، وتُقاسُ باقي الأفعال على (كاد).

ويكون الفتح في المستقبل من لغة طيِّئ، ففي اللسان: «مات يموت موتًا،

٩ ويمات الأخيرة طائية، قال[٥]:

بُنَيَّ يا سيدة البناتِ

عيشي ولا يُؤمن أن تماتي

١٢ وقال آخر[٦]:

يا ميَّ لا غَرْوَ ولا مَلاما

في الحُبِّ إنَّ الحُبَّ لن يداما

١٥ ويقول الفيروزآبادي: «وأكثر من يتكلم بيمات طيِّئ، على أنَّ سائر العرب

---

(١) اللسان (مول) ، ويُنظر: الجمهرة ١٢٧٥/٣، ديوان الأدب ٤١٣/٣.

(٢) يُنظر: المصباح المنير (ج و د) .

(٣) بغية الآمال ٨٠، ويُنظر: الجمهرة ١٠٦٠/٢، أفعال ابن القوطيَّة ٢٢٩، وأفعال السرقسطي ١٩٣/٢.

(٤) يُنظر: تهذيب اللغة ٣٢٧/١٠، اللسان (كود) .

(٥) اللسان (موت) ، و يُنظر: الجمهرة ١٣٠٧/٣-١٣٠٨، الخصائص ٣٨١/١، شرح الشافية للرضي ١٣٧/١، الغرر المثلثة ٣٥١.

(٦) ينظر الرجز في: الجمهرة ١٣٠٨/٣، الخصائص ٣٨٠/١، ٢٦٤/٢، اللسان (دوم) .

تَكلَّم بها قليلاً»(١).

وأنكر الفرّاءُ (يمات) سماعًا، فقد نقل عنه ابنُ زنجلة: «قال الفرّاءُ: مِتُّ مأخوذةٌ من (يمات) على (فعِل يفعَل) مثل سمِع يسمَع، وكان الأصل يَمْوَتُ، ثم نقلوا فتحةَ الواو إلى الميم، وقلبوا الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها فصارت (يمات)، إلاّ أنَّه لم يجئْ (يمات) في المستقبل، والعرب قد تستعمل الكلمةَ بلفظٍ ما ولا تقيس ما تصرَّف منها على ذلك القياس، من ذلك قولهم: (رأيت) هَمَزَتْهُ في الماضي ثمَّ أجمعوا على ترك الهمزة في المستقبل... فخالفوا بين لفظ الماضي والمستقبل، فكذلك خالفوا بين لفظ مِت وتموت، ولم يقولوا: تمات»(٢).

وكذلك كان موقف الفارسيّ من البيتين السابقين، يقول: «وقد أنشدَ بعضهم:

عيشي...

ولا أظنّه ثبْتًا، وكذلك شِعْرٌ آخر فيه (تدام) وهو عندي مثل الأوّل»(٣). ويقولُ ابن عصفور: «ومَنْ قال: مِتَّ بالكسر ودِمْت لم يستعمل لهما مضارعًا؛ بل اجتزأَ بمضارع مُتَّ ودُمت عنه»(٤).

المثَالُ

ويأتي هذا الباب من المثال الواوي، نحو وضُؤَ يوضُؤ، وتصحُّ فيه الواو، فلا تُحذف كما حُذِفت في (يَعِدُ)، ولا تُقْلَبُ إلى غيرها كما قُلبت في (يوجل) إلى الألف والياء(٥).

وعلّلوا عدم سقوطها، مع أنها وقعت بين ياءٍ وضمَّة، وهما ثقيلان، بعللٍ مختلفة:

---

(١) الغرر المثلثة ٣٥١، و يُنظر: الجمهرة ١٣٠٨/٣.

(٢) حُجَّة القراءات ١٧٩، و يُنظر: الدُّرّ المصون ٢٦٧/٣.

(٣) الحجة لأبي علي الفارسيّ ٩٣/٣.

(٤) الممتع ٤٤٣/٢-٤٤٤.

(٥) يُنظر: الجُمل ٤٠٨، المسائل الحلبيات ١٢٩، شرح الملوكي ٥٠-٥١.

١- يقول السيرافي: «إنّما أتمُّوا هذا الباب؛ لأنّه لزم طريقًا واحدًا لا يمكن فيه التغيير في وزنه فَلَمَّا لزمهم ذلك التزموا التمامَ فيه وهو أنّ باب وعد ووزن هو على فعَل، وفعَل يجيءُ مستقبله على يفعِل ويفعُل فاقتصروا على يفعِل منه لما ذكرنا من العِلّة، فكان اقتصارهم على يفعِل تغييرًا لما يوجبه القياس في مستقبل فعَل، فحملهم التغيير في ذلك أن حذفوا الواو أيضًا، وهو تغيير آخر لما فيه من الاستثقال فكأنّهم أتبعوا التغييرَ التغييرَ وهذا الطريق يسلكه سيبويه كثيرًا.

وَأَمَّا وسُم يوسُم فإنّه على فعُل، ويلزم مستقبل فعُل: يفعُل، فَلَمَّا لم يغيّر مستقبله الذي هو واجبٌ في الصحيح في مثل ظرُف وكرُم لم تُحذف الواو منه؛ لأنّ الأصل هو يفعُل فيه، وإن ثبتت الواو فَلَمَّا لم يغيِّر أحدُهما لم يغيِّر الآخر، ومما يقوِّي ذلك أن (فعُل) لا يأتي مستقبله - إذا كان في موضع عينه أو لامه حرفٌ من حروف الحلق - فيُجعل على (يفعَل) كما يُجعل ما كان ماضيه على فعَل»[1].

ونقل ابنُ جنّي عن شيخِه الفارسيّ نحوًا من هذا[2]، وكُلُّه مستفادٌ من سيبويه[3].

٢- ويقول ابن عصفور: «وإنّما لم يكن ثِقَلُ الواو بين الياء والضَمَّة كثِقلها بين الياء والكسرة؛ لأنّ الكسرة والياء مُنافرتان للواو، ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياءً وصُيِّرَ اللفظ بهما واحدًا، فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعةً بين شيئين يُنافرانها، وإذا وقعت بين ياءٍ وضمَّة كانت واقعةً بين مجانِسٍ ومنافر، فلذلك كان وقُوعُها بين ياءٍ وضَمّة أخفَّ من وقوعها بين ياءٍ وكسرة»[4]. وصاغ اللَّبْلِيّ هذه العِلّة بقوله: «... وقعت بين شيئين: أحدهما

---

(١) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٨٧، و يُنظر: المخصَّص ١٦٥/١٤، النُّكت للأعلم ١٠٥١/٢.

(٢) المنصف ٢٠٩/١، و يُنظر: الخصائص ٣٧٨/١.

(٣) يُنظر: الكتاب ٥٣/٤، شرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٤٤، شرح الشافية للرضي ١٢٩/١، بغية الآمال ٨٧.

(٤) الممتع ٤٢٨/٢، ٤٣٥، وأخذه ابن عصفور بتصرُّفٍ يسير عن ابن بابشاذ في شرح الجمل، يُنظر: ل١٣٤.

مخالف، والآخر موافق، فعادلت الموافقةُ المخالفةَ»[١].

٣- يقول الرضيّ معلّلاً عدم حذف الواو: «تطبيقًا للفظه بالمعنى، وذلك أنَّ معنى فعُل الغريزة الثابتة والطبيعة اللازمة، فلم يغيروا اللفظ أيضًا عن حاله، لمَّا كان مستحقُّ التغيير بالحذف فاءَ الكلمة، وهي بعيدة من موضع التغيير؛ إذ حقُّ التغيير أن يكون في آخر الكلمة أو فيما يجاورُ الآخرَ، فلذلك غُيِّر في طال يطول وسرُو يسرُو، وإن كان من باب فعُل أيضًا»[٢]. وسبقه إلى مثل هذا الفارابيُّ وابن يعيش[٣].

كما يأتي هذا الباب من المثال اليائي، نحو يسُر ييسُر، ويتُم ييتُم[٤]. ولم يعرفه ابن يعيش، حيث قال: «ولم يأتِ فعُل مضموم العين فيما أعلم»[٥].

الأَجْوَف

يأتي هذا الباب من الأجوف الواوي، نحو طال زيدٌ إذا أُريد به خِلاف القصر، والوصف منه طويل، أَمَّا الأجوف اليائي فرفضوا بناءه من فعُلَ لمّا كان يلزم منه قلب الياءِ واوًا في مضارعِه، وهو إخراجٌ للأخفِّ إلى الأثقل[٦].

وجاء منه فعل واحد وهو (هَيُؤَ) يقول الرضيّ: «بلى قد جاء في هذا الباب من الأجوف اليائي حرفٌ واحد وهو هَيُؤَ الرَّجُلُ أي: صار ذا هيئة، ولم تُقلب الياء في الماضي ألفًا إذ لو قُلبت لوجب إعلالُ المضارع بنقل حركتها إلى ما قبلها وقلبها

---

(١) بغية الآمال ٨٨.

(٢) شرح الشافية ١/١٣٠، ٣/٩٠.

(٣) يُنظر: ديوان الأدب ٣/٢٤٨، شرح الملوكي ٥١.

(٤) يُنظر: أفعال ابن القوطيَّة ١٦٢، شرح الشافية للرضي ١/١٢٩، بغية الآمال ٩٩.

(٥) شرح الملوكي ٥١.

(٦) يُنظر: الكتاب ٤/٣٤١، الأصول ٣/٢٧٨، شرح الكتاب للسيرافي ج٦/ل١٢٧، المسائل الحلبيات ١٣٢، شرح كتاب سيبويه للرُّماني ج٥/ل٢٤٥، المنصف ١/٢٤٤، أمالي المرزوقي ٥١، شرح الملوكي ٥٦، ٥٨.

واوًا؛ لأنَّ المضارع يتبع الماضي في الإعلال، فكنت تقول: هاءَ يهُوءُ، فيحصل الانتقال من الأخف إلى الأثقل»[١].

٣ وذكر ابن جني أنَّه محكيٌّ عن بعض الكوفيين، ورأيه فيه مخالف لرأي الرضيّ، يقول: «فوجهه أنَّه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم: قضُو الرَّجل، إذا جاد قضاؤه، ورمُو، إذا جاد رميُه، فكما بُنِي (فعُل) مما لامُه ياء كذلك خرج هذا على ٦ أصله في فعُل مما عينه ياءً، وعلَّتهما جميعًا أن هذا بناءٌ لا يتصرَّف... فَلَمَّا لم يتصرَّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفًا للباب»[٢].

وأخرجه ابن مالك، وأبو حيّان، وابن عقيل مخرج الشذوذ[٣].

٩ **النَّاقِص**

وبناءُ (فعُل) من الناقص يكون في الواوي، نحو سرُو يسرو، ويمتنع في اليائي؛ لأنَّه يلزم منه أن تنقلب الياءُ واوًا لأجل الضَمَّة، فيكون إتيانًا بثقيل بعد خفيف، ١٢ فاطُّرِح لذلك[٤].

إلاَّ أنَّه يجوز النَّقل إلى (فعُل) من معتلِّ اللام بالياء لقَصْدِ التعجُّب، كما هو الحال بالنسبةِ إلى الأجوف اليائي، يقول الرُّمَّاني: «وإنَّما يجوز على جهةِ العارض ١٥ الذي يُنقل فيه (فعَل) إلى (فعُل) للمدح أو المبالغة في الوصف كقولهم: لقضُو الرجل، ورمُو الغلام وإنَّما تنكب ذلك في موضع الأصل لئلا يخرج من الأخف إلى

---

(١) شرح الشافية ١/٧٦، وقد جاء في أفعال ابن القطَّاع ٣/٣٦٠: «وهاء يهوء ويهيئ هيئة حسنة»، وفي اللسان (هيأ) : «وقد هاء يهاء هيئةً ويهيءُ، قال اللحياني: وليست الأخيرة بالوجه... وقد هيُؤ». ومثله في القاموس (هـ ي أ) .

(٢) الخصائص ٢/٣٤٨.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٦، ارتشاف الضرب ١/١٥٣، التذييل والتكميل ٤/ل٢٤٧، المساعد ٢/٥٨٦.

(٤) يُنظر: الكتاب ٤/٣٨٢، المنصف ٢/١١٢، أمالي المرزوقي ٥١، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧١.

الأثقل في أمر اللازم»[١].

وجاء فعلٌ واحدٌ من النّاقص اليائي على (فعُل)، يقول الرضيّ: «وجاء من
٣ الناقص اليائي حرفٌ واحد متصرف، وهو بهُو الرجل يبهُو بمعنى (بهِي يبهَى) أي: صار بهيًّا، وإنّما لم تُقلب الضَّمَّةُ كسرةً لأجل الياء كما في الترامي بل قُلبت الياءُ واوًا لأجل الضَّمَّة؛ لأنَّ الأبنيةَ في الأفعال مراعاةٌ لا يخلط بعضها ببعض أبدًا؛ لأنَّ
٦ الفعلية إنَّما حصلت بسبب البِنْيَة والوزن...»[٢].

وذكر ابن مالك (نهُو) إذا كان ملازمًا للنُّهية وهي العقل[٣]. يقول الدَّمَاميني: «فإنْ قُلتَ: صحَّحوا (هَيُؤَ) لتَبيْنَ زِنَتُه، ولم يُصحِّحوا (نهُو) لتَبيْنَ مادَّتُه فلِمَ كان
٩ ذلك؟

قلتُ: لأنَّ اللامَ يُسْرِعُ إليها التغيير ما لا يُسْرِعُ إلى العين، فالصحيح فيها مستثقلٌ، ولأنَّها بصَدَدِ الوقفِ عليها، ولا تسكُنُ الياء بعد الضمِّ لإفراط الثِّقل»[٤].

١٢ **المضعّف**

منعوا مجيء المضعّف على (فعُل) لاستثقال الضَّمَّة مع التضعيف[٥]. وحكى

---

(١) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٢٦٣، و يُنظر: شرح التصريف للثمانيني ٤٥٧، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٨٩.

(٢) شرح الشافية ١/٧٦، و يُنظر: الأصول ٣/١٠٦، المسائل الحلبيات ١٣٤، شرح الملوكي ٦٠، اللسان (بها) ، القاموس المحيط (ب هـ و) .

(٣) شرح التسهيل ٣/٤٣٦، و يُنظر: اللسان (نهى) ، ارتشاف الضرب ١/١٥٣، التذييل والتكميل ٤/ل٢٤٧، المساعد ٢/٥٨٦، القاموس المحيط (ن هـ ي) .

(٤) تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٥.

(٥) يُنظر: الكتاب ٤/٣٧، المقتضب ١/١٩٩، ديوان الأدب ٣/١١٥، أفعال ابن القوطيَّة ص١، المسائل الحلبيات ١٤٠، المنصف ١/٢٤٠، أفعال السرقسطي ١/٥٧، ٥٩، أبنية الأسماء والأفعال ٣٣٣، الروض الأُنف ٢/٣٠٧، شرح الشافية للرضي ١/٧٧، شرح الجُمل لابن الفخّار ل٥٣١، بغية الآمال ١١٥، المزهر ٢/٧٨.

سيبويه عن يونس قولهم: لَبُبت تلَبُّ[1].

ورأى ابن قتيبة، والفارسيّ، والسرقسطي، والسغناقي أنَّها شاذَّة، ولا يعرف لها

٣ نظير[2]. ونقل ابن جني أن ثعلبًا سُئِل عنها فلم يعرفها[3].

والأكثر في كلامهم لبِبْت تلَبُّ[4]، قالت صفية بنت عبد المطلب، وسُئِلت لِمَ تضربُ ابنها الزبير؟ فقالت[5]:

٦ أضـرِبُـــــهُ لكي يَلَبّ

وكي يقـودَ ذا اللَّجَبْ

إلا أنَّه زيدت على هذا الفعل أفعالٌ أخرى جاءت علـى (فعُـل) مـن المضعَّـف،

٩ وهي:

١- شرُر يشُرُّ أي: صار شرِيْرًا، حكاه ابن جني عن قُطرب[6]. وأنكـر الرضـيّ ضمَّ العين منه وأثبت الفتح والكسر[7].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٣٧/٤، وما سبق من مصادر في التعليق (٢) .

(٢) يُنظر: أدب الكاتب ٣٦٣، ٣٦٩، المسائل الحلبيات ١٤٠، الأفعال ٥٧/١، النجاح ٢٣٧.

(٣) يُنظر: المنصف ٢٤٠/١.

(٤) قال ابن الأثير: هذه لغة أهل الحجاز، وأهل نجدٍ يقولون: لبَّ يَلِبُّ بوزن فـرّ يفِـر». يُنظـر: النهاية ٢٢٣/٤.

(٥) يُنظر: إصلاح المنطق ٢١٠، شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل٧٩، دقـائق التصريـف ١٨٥، المخصَّص ١٥٢/١٤، النُّكت للأعلـم الشـنتمري ١٠٤٥/٢، تهذيـب إصـلاح المنطـق ٤٨٨/١، أبنية ابن القطَّاع ٣٣٣، شرح الملوكي ٤٧، المنتخب الأكمل ٨٩٤.

(٦) يُنظر: المنصف ٢٤٠/١، المخصَّص ٧١/٣، أفعـال ابـن القطَّـاع ٢٠٦/٢، شرح الفصيح للَّخمي ٥٤، بغيـة الآمـال ١١٥، اللسـان (شـرر) ، التذييـل والتكميـل ج٤/ل٢٤٧، شـرح الجُمل لابن الفخَّار ٥٣١، المساعد ٥٨٦/٢، القاموس المحيط (شرّ) .

(٧) يُنظر: شرح الشافية ٧٨/١.

٢- عزُزت الشّاةُ تعزُّ أي: قلَّ لبنُها، ذكره ابن خالويه[1].

٣- دمُمت تدُمُّ، حكاه ابن جني[2]. ونقل نشوان الحميري عن يونس أنَّ الخليل قال: وليس في باب التضعيف شيءٌ على (فعُل يفعُل) غير هذا و(لبُب يلُبّ) إذا صار لبيبًا أي: عاقلاً[3]. وقال الرضيّ: «والمستعمل دمَمت بالفتح لا غير»[4].

٤- قلُلت، يقال: قلَّت المرأة أي: قصُرت فهي قليلة[5]. وأثبت ابن مالك قلَّ في القليل على (فعُل) كما قالوا: كثُر[6]، وأنكره الرضيّ وجعله على (فعَل)[7].

يقول ابن مالك بعد ذكر هذه الأفعال الخمسة: «ففعُل في هذه الأفعال شاذٌّ، وهو مع شذوذه مشروكٌ بفعِل في فعل اللبيب، وبفعَل في البواقي»[8].

٥- ذمُمْت تذُمُّ، حكاه الخليل[9].

٦- فكُكْت، والفكّة: حمقٌ مع استرخاء[10].

---

(١) ليس في كلام العرب ٧٤، وينظر: أفعال ابن القطّاع ١/٩، ٢/٣٨٤، بغية الآمال ١١٥، المزهر ٢/٧٨.

(٢) المنصف ١/٢٤٠، وينظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٦، اللسان (دمم) التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٧، القاموس المحيط (دمم) .

(٣) ينظر: شمس العلوم ٤/٢٠٠٦.

(٤) شرح الشافية ١/٧٧-٧٨.

(٥) يُنظر: أفعال السرقسطي ٢/٥٩، أفعال ابن القطّاع ٣/٤٩، تمهيد القواعد ج٣/ل٢٤٧.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٦.

(٧) يُنظر: شرح الشافية ١/٧٧-٧٨.

(٨) شرح التسهيل ٣/٤٣٦، وتابعه في ذلك شُرّاح التسهيل، يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٧، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٨٩، المساعد ٢/٥٨٦.

(٩) يُنظر: أفعال ابن القطّاع ١/٩، ٣٩٢، أبنية ابن القطّاع ٣٣٤، بغية الآمال ١١٥، القاموس المحيط (ذمم) ، تعليق الفرائد (القسم الثاني) ٥٩٥.

(١٠) يُنظر: المخصَّص ٣/٤٧، اللسان والقاموس (فكك).

٧- خفُفت(١). وأنكر ابن جني قياسيته، فقال: «ولا يجب من حيث كان خَفَّ فهو خفيف نقيض ثقُل فهو ثقيل أن يكون (فعُل) كما أنَّ ثَقُلَ كذلك؛ لأنَّ هذه مقايسة وقولهم: خفَفت أخِفّ مسموع، والسَّماع يُبطل القياس»(٢). وللسهيليِّ رأيٌ قريب منه ذكره حين تحدث عن الفعل (جلَّ)(٣).

٨- شدَّ الشيءُ فهو شديد، قال الميداني: والأصل شدُد(٤).

٩- حَبُبْت(٥).

١٠- مرَّ يمُرُّ مرارةً، ذكر الزَّمَخْشَرِيُّ أنَّه يحتمل أن يكون على (فعُل يفعُل)(٦).

وهكذا نرى أنَّ ما ذكره أحدهم قد فات الآخر أو أنكره، حتى أصحاب المعاجم لم يكونوا على يقينٍ من هذه الأفعال، ولهذا قال الأستاذ محمد عبد الخالق عُضيمة: «لو رجعنا إلى كتب اللغة في هذا الموضع لوجدنا فيها اضطرابًا في حصر هذه الألفاظ... فَلَمَّا تسلم دعوى ليس في اللغة إلا كذا وكذا»(٧).

---

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٣، المزهر ٢/٣٧.

(٢) المنصف ١/٢٤٠.

(٣) يُنظر: الروض الأُنُف ٢/٣٠٧.

(٤) نزهة الطرف ٩، وينظر: الملخّص لابن أبي الربيع ٤٥١.

(٥) يُنظر: أفعال السرقسطي ١/٣٤٣، أفعال ابن القطّاع ١/٢٤٣-٢٤٤، شرح الجُمل لابن الفخّار ل٥٣١، المفتاح ٣٩، اللسان (حبب) ، ارتشاف الضرب ١/١٥٣، القاموس المحيط (حب)، شرح مراح الأرواح لديكقوز ٨١، ويُنظر: المخصَّص ٣/٧١، ١٢/٢٤٣.

(٦) يُنظر: شرح الفصيح ١/٢٢٠.

(٧) المغني في تصريف الأفعال ١٦٩ (الهامش) .

٦- (فعِل يفعِل)

هذا هو سادسُ أبواب الثلاثي وآخرُها، وعلَّلوا تـأخيره فقـالوا: «قـد عرفـت أنَّ
٣ تأخير هذا الباب عن الباب الخامس لكونِهِ مبنيًّا على الشـذوذ، وبيانُـه أنّهـم لمّـا رأوا
أربعةَ نوادر من الأفعال الصحيحة مستعملةً بكسر العين فيهما، وهي... وثمانية نوادر
مـن المعتـل مسـتعملة أيضًـا كذلـك، وهـي... فـلا جَرَم وضعـوا لهـذه النـوادر بابًـا
٦ مستقلاً»[1].

فالشّذوذ والقِلَّةُ - هنا - هما الباعثان على جعله تاليًا للأبواب، وربَّمـا يُضـاف
إلـى ذلـك سـبب آخـر، وهـو أن هـذا البـاب مشبَّهٌ ببـابِ (فعُـل يفعُـل) كمـا يقـول
٩ سيبويه[2]، وفي هذا يقول الرُّمّاني: «ويجوز على الشذوذ (فعِـل يفعِـل) علـى التشـبيه
بقولهم: فعُل يفعُل بلزوم حركة العين في المضارع والماضي وذلك حسِـب يحسِـب
وبئِس يبئِس...»[3].

١٢ وهذا ما قصد إليه ابن جني، فقال: «فكما أنَّ فعُـل بابـه يفعُـل، كذلـك شبَّهوا
بعض فعِل به فكسروا عين مضارعه كما ضمُّـوا فـي ظرُف عيـن ماضيـه ومضارعـه،
فنعِم ينعِم في هذا محمولٌ على كرُم يكرُم»[4]. وتابعهم ابن يعيش[5].

١٥ وقد تباينت آراء الصرفيين في هذا الباب فأخرجـه بعضهـم مـن حيِّز الأبـواب،
كما هو الشأن بالنسبة إلـى الفـارابي الـذي يقـول: «والمكسـور العيـن فـي المـاضي
والمستقبل ليس من الأبواب؛ لقلّته ولأنّه ليس منه شيءٌ إلاّ وقد تجوز فيه لغةٌ أخرى،

---

(١) تلخيص الأساس ١٦، و يُنظر: أساس البناء ٥٧، روح الشروح (شرح للمقصود) للسيروي ١٣-١٤.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٥٤.

(٣) شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٣٨.

(٤) الخصائص ١/٣٧٩-٣٨٠.

(٥) يُنظر: شرح المفصل ٧/١٥٣، شرح الملوكي ٤٢.

فهو لا يتفرَّدُ بمذهبٍ تفرُّدَ غيره، إلاّ معتلّةُ»[١]. وقال بهذا الخوارزميُّ أيضًا[٢].

وذهب سيبويه[٣] - وتابعه كُرَاعُ النَّمل[٤]، وابن السرَّاج[٥]، والأنباريُّ[٦]، والزَّجَّاجيّ[٧]، والفارابيُّ[٨]، والسِّيرافيُّ[٩]، والزّبيديُّ[١٠]، والفارسيُّ[١١]، والرُّمَّانيُّ[١٢]، والجوهريُّ[١٣]، والصيمريُّ[١٤]، والمرزوقيُّ[١٥]، والثمانينيُّ[١٦]، وابنُ سيده[١٧]، وابنُ السِّيْد البَطَلْيوسيّ[١٨]، وابنُ الشجريّ[١٩]، وابنُ هشام اللخميّ[٢٠]،

٣

(١) ديوان الأدب ١٣٨/٢.

(٢) يُنظر: التخمير ٣٣٥/٣.

(٣) يُنظر: الكتاب ٣٩/٤-٤٠.

(٤) يُنظر: المنتخب ٥٦١/٢.

(٥) يُنظر: الأصول ٨٧/٣، ١٠٨.

(٦) يُنظر: شرح القصائد السبع ٢٤٤.

(٧) يُنظر: الجُمل ٣٩٨.

(٨) يُنظر: ديوان الأدب ٢٦٤/٣.

(٩) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٦٤.

(١٠) يُنظر: الاستدراك على سيبويه ١٩٩.

(١١) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٢٤، الحجة للقرّاء السبعة ٤٠٣/٢.

(١٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ج٤/ل١٣٨.

(١٣) يُنظر: الصحاح (حسب، نعم، بيس).

(١٤) يُنظر: التبصرة والتذكرة ٧٤٦/٢.

(١٥) يُنظر: أمالي المرزوقي ٤٣.

(١٦) يُنظر: شرح التصريف ٣٧٩، ٤٣١.

(١٧) يُنظر: المخصَّص ١٢٦/١٤، ١٥٣.

(١٨) يُنظر: الاقتضاب ٢٥٠/٢.

(١٩) يُنظر: أمالي ابن الشجري ١٥٦/٢.

(٢٠) يُنظر: شرح الفصيح ٤٩.

والعُكبريُّ[1]، والقبيصيُّ[2]، وابنُ يعيش[3]، وابـنُ عُصفـور[4]، وابـنُ مـالك[5]، وابـنُ الناظم[6]، واللَّبْلِيُّ[7]، وابنُ هشامٍ[8] - ذهبوا إلى شـذوذ مـا جـاء علـى (فعِـل يفعِـل) صحيحُه ومعتلُّه، وأنَّه محدودٌ في أفعالٍ معيَّنة. وذكـر ابـن بابشـاذ أن البـاب جميعَـه شاذٌّ عند البصريين[9].

ويبيِّن لنا ابنُ درستويه أسبابَ شذوذِ هذا الباب، فيقول: «فـالدليل علـى شـذوذ هذا مخالفتُه الاعتدال، وقلَّته في الكلام، وأنّ مصدره مفتوحُ العين، بمنزلة مصدر مـا انفتحَ عينُ مستقبله، وأنّه قد جاءت في بعضه لغاتٌ غير شاذَّةٍ، مثل حسِب يحسَـب، وأنَّ كسْرَ ماضيه ومستقبِله ليس دالاًّ على معنًى كما يـدُلُّ ضـمُّ المـاضي والمسـتقبل على معنًى معلوم، ولو كان أصلاً غيرَ شاذٍّ لكثُر في الكلام مع خفَّةِ الكسر، كما كثُر المضمومُ مع ثِقَلِه»[10].

وإذا كان القول بالشذوذ مقبولاً فيما ورد من الصحيح - على اعتبار أنَّ جميعَه جاء على القياس بالفتح - فما الحالُ بالنسبة إلى المعتل (المثال الواوي)؟

نقول: إن هذا الباب (فعِل يفعِل) يصبح واجبًا في أفعالٍ معتلَّةٍ، سيأتي ذكرهـا، ولذلك فإن بعض الصرفيين حين عرضوا للمعتلِّ توقَّفوا عن دعـوى الشـذوذ، ومضـوا

---

(١) يُنظر: اللُّباب ٢/٣٥٥.

(٢) يُنظر: التتمَّة في التصريف ٦٥.

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٧/١٥٣، شرح الملوكي ٤٢.

(٤) يُنظر: الممتع ١/١٧٦، ٢/٤٣٤.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٤-٢٢١٥، شرح التسهيل ٣/٤٣٨.

(٦) يُنظر: شرح لاميَّة الأفعال ٤٣.

(٧) يُنظر: بغية الآمال ٧٧، ٨٤.

(٨) يُنظر: نزهة الطرف ١٠٢.

(٩) يُنظر: شرح جمل الزجاجي ل١٢٢.

(١٠) تصحيح الفصيح ٥٦.

إلى تعليل كثرةِ مجيءِ (يفعِل) في المثال الواوي، فذكروا أنَّ سببَ ذلك كراهَتهم الجمعَ بين ياءٍ وواوٍ لو قالوا: وَلِيَ يَوْلَى، أو وثِق يوْثَق، فحملوه على بناءٍ تسقُط فيه الواو[1]. ٣

وأفاض ابنُ جني في تدعيم هذا التعليل بقوله: «ويؤكّد ذلك شيءٌ آخرُ، وهو أنّ جميعَ ما في كلامهم من (فعِل يفعِل) في الصحيح فيه لغتان: (يفعَل) وهو الأصل، و(يفعِل) أيضًا، نحو قولهم: حسِب يحسَب ويحسِب ... فهذا كلُّه فيه لغتان: ٦ إحداها الأصل وهي الفتح، والأُخرى لِضَرْبٍ من الاتساع وهي الكسر.

فاقتصارهم بما كانت فاؤه واوًا، في أكثر ما ذكرنا على (فعِل يفعِل) دلالةٌ على أنهم معنيُّون بالكسرة، وإنَّما عُنُوا بها لتُحذَفَ الواو. ٩

ألا ترى أن الياء أخْت الواو وقد أجازوا في مضارع (يَبِسَ ويئِس) الفتح والكسر جميعًا، ولم نَرهم فعلوا ذلك في (يرم ويرث) بل ألزموه الكسر حفاظًا على الكسرة التي عنها يجبُ حذفُ الواو المستثقلة»[2]. وقال ابنُ الحاجب: «كأنَّهم ١٢ كرهوا أنْ يفتحوا فيؤدِّي إلى استثقالٍ إن بقيت الواو وإعلالين إن حُذِفَت»[3].

وظاهرُ عبارة ابن الحاجب في الشافية أن الكسرَ مطَّرِدٌ في كلِّ مثالٍ واوي، يقول: «وإن كان على فعِل فُتِحَت عينه أو كُسِرت إن كان مثالاً»[4]. ١٥

واعترض عليه ابنُ الناظم فقال: «كلامٌ مبهمٌ وتقسيم غيرُ صحيح؛ لأنَّ المثالَ ما فاؤه واوٌ أو ياء، فإن كان على (فعِل) فاؤه ياءٌ لم يجئْ في عين مضارعه إلا الفتح،

---

(١) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل٨٧، وشرحه للرُّمانيّ ج٤/ل١٤٥، التبصرة والتذكرة ٢/٧٤٨، المخصَّص ١٦٦/١٤، شرح المفصل ١٥٣/٧، شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٥-٢٢١٦، شرح الشافية للرضي ١٣٥/١، وشرحها لركن الدين ٤٥٤-٤٥٥، وشرحها للجاربردي ١٤٤.

(٢) المنصف ٢٠٨/١.

(٣) شرح الشافية ل١٠، و يُنظر: شرح الشافية لركن الدين ٤٥٥.

(٤) ص٢٣.

نحو يَئِسَ ييأس[1] ويقِظ ييقَظ بالفتح لا غير، وإن كان واوًا فمنه ما لزِمَ الفتح في عين مضارعه على الأصل... ومنه ما لزِم الكسر توصُّلاً إلى التخفيف»[2].

٣ وكذلك اعترضه الرضيُّ، فقال: «وليس الكسر بمطّردٍ في كلِّ مثالٍ واوي أيضًا، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق بل ذلك محصورٌ فيما ذكرناه»[3].

ويقول زكريا الأنصاري[4]: «وقضيّةُ كلامه [أي: ابن الحاجب] أنَّ الكسر في ٦ المثال قياسيٌّ وفي غيره سماعي، وقضيَّةُ كلام غيره أنَّه سماعيٌّ فيهما وإن كان كثيرًا في المثال»[5].

ولكنَّ هذه الاعتراضات تسقط بمجرَّد النظر إلى تفسير ابنِ الحاجب للعبارة؛ إذ يقول: ٩ «وإنَّما جاء فعِل يفعِل في المتعدي وغيره قليلاً بشرط أن يكون معتل الفاء بالواو»[6].

وفسَّر نقره كار عبارة ابن الحاجب تفسيرًا حَسَنًا، فقال: «ومرادُه أنَّه لا يكسر عين مضارع (فعِل) إلاّ إذا كان مثالاً، وليس مراده أن كلَّ مثالٍ يكسر عين مضارعِهِ؛ ١٢ لمجيء (فعِل) من المثال مع أنَّه لا يُكسر العين في المضارع، نحو وجِل يوجل»[7].

والقول بشذوذ هذا الباب في الصحيح، ومجيئه في المعتلِّ هو أيضًا رأي ابن السكيت[8]،

---

(١) هذا المثال سُمع فيه (ييْئِس) بكسر العين في مضارعه.

(٢) بغية الطالب في الردِّ على تصريف ابن الحاجب ٢٥-٢٧.

(٣) شرح الشافية ١/١٣٦.

(٤) زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري عالم مشارك في علوم الشريعة والعربية والمنطق، له تصانيف كثيرة منها: حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح بدر الدين للألفية سمَّاها (الدرر السنيَّة) توفي سنة ٩٢٦هـ. ينظر: الكواكب السائرة ١/١٩٦، البدر الطالع ١/٢٥٢.

(٥) المناهج الكافية (ضمن مجموعة الشافية) ٢/٣٦، و يُنظر: حاشية الرفاعي على شرح اللاَّميَّة ١٦.

(٦) شرح الشافية للمصنِّف ل٦.

(٧) شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية) ٢/٣٦، و يُنظر: شرح الشافية لليزدي ١/٩٠، المناهل الصافية ١/٨٣.

(٨) إصلاح المنطق ٢١٦.

وابن قُتيبة[١]، والمبرِّد[٢]، وابن خالويه[٣]، والسرقسطي[٤]، والرضيّ[٥]، وأبي حيّان[٦]، وقره سنان[٧].

ومنهم من أثبت هذا الباب في الصحيح والمعتلّ دون تعرُّضٍ لمسألة الشذوذ كأبي عبيد[٨]، وابنِ القوطيّة[٩]، والجرجانيّ[١٠]، والدينوري[١١]، وابنِ القطّاع[١٢]، وابنِ الأثير[١٣]، والسَّخاويّ[١٤]، والخَفّافِ[١٥]، وابنِ بزيزةَ[١٦]، وعلمِ الدين اللّورقي[١٧]، والملكِ المؤيَّد[١٨]، والمُرْتَضى[١٩].

٣

---

(١) أدب الكاتب ٣٧٢.

(٢) يُنظر: الكامل ٣١٨/١، ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) يُنظر: ليس في كلام العرب ٤٥.

(٤) يُنظر: الأفعال ٦٠/١-٦١.

(٥) يُنظر: شرح الشافية ١٣٥/١.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب ١٥٤/١، النُّكت الحسان ٢٣٠، وأخذه السيوطي، يُنظر: المزهر ٣٧/٢.

(٧) يُنظر: الصافية ١٨٤.

(٨) يُنظر: الغريب المصنَّف ٦٠٦/٢.

(٩) يُنظر: الأفعال ص٣.

(١٠) يُنظر: المفتاح ٣٧-٣٨، كتاب في التصريف ٣٣، ٥٣.

(١١) ينظر: ثمار الصناعة ٥٢٨-٥٢٩.

(١٢) يُنظر: الأفعال ١٢/١.

(١٣) يُنظر: البديع ٥٧٥/٢.

(١٤) يُنظر: سفر السعادة ١٠٢٢/٢.

(١٥) يُنظر: المنتخب الأكمل ٨٩٤.

(١٦) يُنظر: شرح الجُمل (غاية الأمل) ل٢١٦.

(١٧) يُنظر: شرح المفصل (المحصل) ج٤/ل١٣٦.

(١٨) يُنظر: الكُنّاش ٥٩/٢.

(١٩) يُنظر: تاج علوم الأدب ل٢٣٠.

والمرتضى هو: أحمد بن يحيى بن مرتضى، من فقهاء الزيدية، من تصانيفه: الإكليل في النحو والتصريف، ومعيار العلوم في علم الأصول، والملل والنحل، وغيرها كثير. توفي سنة ٨٤٠هـ. ينظر: البدر الطالع ١٢٢/١، هدية العارفين ١٢٥/٥.

وحمله بعضهم على تداخُل اللُّغتين، ونُسب إلى سيبويه[١]، فمن قال: حسِب يحسِب فقد أخذ الماضي من قول مَن يقول: حسِب يحسَب، وأخذ المضارع من لغةِ من يقول: حسَب يحسِب[٢].

٣

وفي الأضداد لأبي بكر الأنباريّ: «وأخبرنا أبو العبّاس عن سلمة عن الفرّاء قال: قال الكسائي: أخذوا يحسِب - بكسر السين في المستقبل - عن قومٍ من العرب يقولون: حسَب يحسِب، فكأنَّ حسِب من لغتهم في أنفسهم، ويحسِب لغة لغيرهم سمعوها منهم فتكلموا بها، ولم يقع أصل البناء على (فعِل يفعِل). وقال الفرّاء: قوّى هذا الذي ذكره الكسائي عندي أني سمعت بعض العرب يقول: فضِل يفضُل»[٣].

٦

ولكنَّ القولَ بالتداخُل لا يصحُّ إلاّ حين يأتي الفعل من بابي (ضَرَب وعلِم) وهذا غير متحقّقٍ في الأفعال: يئِس، ونعِم، وبِيس!!.

٩

والأفعال التي جاءت على (فعِل يفعِل) منها الصحيح، ومنها المعتل، وذكروا من الصحيح خمسةً، هي: حسِب يحسِب (بمعنى ظنَّ)، ونعِم ينعِم، وبئِس يبئِس، وألحقوا بها من المثال اليائي (يبِس ييبِس)، ويئِس ييئِس، قال الفارسيّ: «ولا يجوز في (ييأس) هذا الذي بمعنى العلم الشذوذ الذي جاء في حسِب يحسِب، ويئِس ييأس؛ لأنَّ ذلك إنَّما جاء في (يئِس) الذي هو خلاف يرجو، والشذوذ حكمُه أن يُقْصَر على ما جاء فيه ولا يتعدَّى إلى غيره»[٤].

١٢

١٥

والفتح في مضارع هذه الأفعال أقيس، واختلفوا فيمن يكسر عين المضارع فيها، فأبو زيد ينسب الكسر إلى عُليا مضر، والفتح إلى سُفلاها[٥]، وقال به

١٨

---

(١) يُنظر: الأصول ٣/٨٧، اللسان (يأس) .

(٢) يُنظر: تصحيح الفصيح ١٩٢، والمزهر ١/٢٦٥.

(٣) ص١٠-١١، و يُنظر: المزهر ١/٤٠١-٤٠٢، ولتداخل اللغات حديثٌ سيأتي في الباب الثالث (إنْ شاء الله) .

(٤) الحجة ٤/٣٣٩.

(٥) يُنظر: النوادر ٥٥٧.

أبو عبيد[١]، وابن قُتيبة[٢].

وقال الأزهري: الكسر لغةُ أهلِ الحجاز والفتح لغة تميم[٣]. وتبعه أبو حيّان[٤].

٣ وجعل الزَّمَخْشَرِيُّ، والفيوميُّ الكسرَ فيهما من لغة بني كنانة[٥]، وذكر مكّي اللغتين دون نسبة[٦]. وليس بين هذه الأقوال تفاوت فهذه القبائل التي نُسِبَ إليها الكسر تقع ضِمن إقليم الحجاز.

٦ وهناك أفعالٌ أخرى على (فعِل يفعِل) من الصحيح (ويدخل فيه المضعَّف) وُجِدت مبثوثةً في كُتب العربية، وهي:

١- فضِل يفضِل، عن اللّحياني[٧].

٩ ٢- قنِط يقنِط، عن الأخفش، ويمكن أن يُقال: إنّه من تداخل اللّغات[٨].

---

(١) يُنظر: الغريب المصنَّف ٦٠٦/٢.

(٢) يُنظر: أدب الكاتب ٣٧٢، وكذا في اللسان (يأس) .

(٣) يُنظر: معاني القراءات ٨٩.

(٤) يُنظر: البحر المحيط ٣٢٨/٢، وكذلك ذكر السمين الحلبي، يُنظر: الدُّرّ المصون ٦١٩/٢.

(٥) يُنظر: شرح الفصيح ٢٦٣/١، المصباح المنير (حسب) .

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٨٤٢.

(٧) يُنظر: الجمهرة ١٢٨٩/٣، أفعال ابن القطّاع ١٢/١، أبنية الأفعال والأسماء ٣٢٨، بغية الآمال ٧٧، شرح الشافية لركن الدين ٤٤٧، ارتشاف الضرب ١٥٥/١، المصباح المنير (عرض)، المزهر ٣٨/٢.

(٨) لورود هذا الفعل بلغات مختلفة، وهي: قَنَط يقنِط كضرب، وقَنَط يقنُط كنصر، وقنِط يقنَط كعلِم، وقنُط يقنُط ككرُم. يُنظر: معاني القرآن للأخفش ٦٠٤/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣٨٤/٢، المحتسب ٥/٢، شرح الشافية للرضي ١٢٥/١، القاموس (قنط) .
وتركّب من اللغات السّابقة: قَنَط يقنَط بالفتح فيهما، وقنِط يقنِط كحسِب يحسِب، وقنِط يقنُط بكسر الأوّل وضمّ الثاني. يُنظر: الخصائص ٣٧٥/١، ٣٨٠، شرح الشافية للرضي ١٢٥/١، اللسان (قنط).



٣- عرِضت له الغول تعرِض: ظهرت، عن الأصمعي[١].

٤- قدِر يقدِر، عن قطرب، وهي لغة بعض ربيعة[٢].

٣ ٥- ضلِلت تضِل، لغة تميميّة[٣].

٦- نجد ينجِد، أي: عرِق، ذكر صاعد البغدادي أنّ النضر بن شُميل رواه[٤]، وحكاه ابن سيده عن أبي علي[٥].

٦ ٧- نَفِسَت تنفِس، عن اللحياني[٦].

٨- عمِد يعمِد ويعمَد[٧].

٩- حَبِبْت إحِب، يقول صاعد: «في لغة من قال أنت تِحِبّنا»[٨].

٩ ١٠- طمِع يطمِع، قرأ الأعرج[٩]، وعيسى بن عمر[١٠]، وابن محيصن[١١]: ﴿فيطمِعَ﴾[١٢] بكسر الميم، قال النّحاس: «أحسِب هذا غلطًا»[١٣]، وقال العكبري:

---

(١) ينظر: هامش (٧) من الصفحة السابقة.

(٢) يُنظر: أفعال ابن القطّاع ١/١٢، ٣/٤٠، بغية الآمال ٧٧، اللسان (قدر)، ارتشاف الضرب ١/١٥٥، المزهر ٢/٣٨.

(٣) يُنظر: المنتخب لكراع النمل ٢/٥٦١، أفعال ابن القطّاع ١/١٢، أبنية الأسماء والأفعال ٣٢٨، بغية الآمال ٧٧، اللسان (ضلل)، شرح الشافية لركن الدين ٤٤٧، ارتشاف الضرب ١/١٥٥، المزحر ٢/٣٧-٣٨.

(٤) الفصوص ٢/٩٠، وينظر: شرح الفصيح للّخمي ٤٩.

(٥) يُنظر: المخصَّص ١٤/١٥٤.

(٦) يُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ١/٢٦٣.

(٧) يُنظر: البحر المحيط ٢/٣٢٨.

(٨) الفصوص ٢/٩٠.

(٩) يُنظر: مختصر شواذّ ابن خالويه ١٢٠، الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٧٧.

(١٠) يُنظر: البحر المحيط ٧/٢٣٠.

(١١) يُنظر: الإتحاف ٢/٣٧٥.

(١٢) سورة الأحزاب من الآية ٣٢.

(١٣) إعراب القرآن ٣/٣١٣.



«... وماضيه طمَع بفتحها وهي لغة»[1]، وفي هذا السِّياق يقول أحد الباحثين: «وقد جهدت أن أجدَ هذه الصيغة في معجمات اللُّغة فلم أوفَّق، إلاَّ أن هذا لا يعني عدم الاعتراف بها، بل يجب أن نُقرَّ بأن هناك لغةً هي: طمِع يطمِع؛ لأنَّ القراءة وردت بها، على أن كتب اللغة أهملتها»[2]!!.

ويقول البنَّا: «وهو شاذٌّ حيث توافق الماضي والمضارع في الكسر»[3].

١١- طَعِم يطعِم قُرِئ ﴿وهو يَطْعِمُ﴾، يقول العكبري: «والأشبه أن يكون لغةً في: طَعِم يطعَم»[4].

١٢- كَلَّ يكِلُّ، نقل اللَّبْليُّ أنه يُقال في ماضيه: كلِلْتُ[5].

ومن الأجوف:

١، ٢- طاح وتاه، نقل سيبويه عن شيخه الخليل أنهما على (فعِل يفعِل)[6]؛ لقولهم: طوَّحت وتوَّهت، وهو أطوح منه وأتوه، فهما واويَّان ولا يجوز أن يكونا على (فعَل) لأنَّ ما كانت عينُه واوًا يلزم في مستقبِله (يفعُل) كقال يقول، فَلَمَّا رأينا مستقبلهما على (يفعِل) علمنا أنّ ماضيهما على (فعِل) ويدُلُّ على ذلك قولهم: طِحت وتِهت، ولو كانا على (فعَل) لنُقِلا إلى (فعُلت) فصحَّ حينئذٍ أنهما على (فعِل) مثل (خاف)، ومستقبلهما مثل (يحسِب)، والأصل فيهما (طوِح يطوِح، وتوِه يتوِه) قُلبت الواو في الماضي ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع نُقِلت حركة

---

(١) إعراب الشواذّ ٢/٣٠٩-٣١٠.

(٢) عيسى بن عمر الثقفي نحوه من خلال قراءاته، لصباح السّالم ص٢١٧، ويبدو أنَّه لم يطَّلع على كلام العكبري.

(٣) الإتحاف ٢/٣٧٥.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٤، وينظر: إعراب القراءات الشواذّ ١/٤٧٠.

(٥) يُنظر: تحفة المجد الصريح ١٠٦.

(٦) الكتاب ٤/٣٤٤، و يُنظر: المخصَّص ١٤/١٢٦، البارع ١٤٤.

العين إلى الفاء، فسَكنت الواوُ إثْرَ كسرةٍ فقُلِبَت ياءً[١].

وتابع الخليلَ في هذا السيرافيُّ[٢]، والفارسيُّ[٣]، وابنُ هشام اللّخمي[٤]، وابنُ يعيش[٥]، وعلمُ الدين اللّورقي[٦]، والرضيُّ[٧]، واللّبْلِيُّ[٨]، واليزديُّ[٩].

ومن العرب من يقول: طيّحت وتيّهت[١٠]، فيكون (طاح وتاه) مثل باع يبيع على (فعَل يفعِل)[١١]، وسَمِعَ عيسى بنُ عمر رؤبةَ يُنشد[١٢]:

تُيِّهَ في تِيهِ المتيَّهين

ورجَّحه ابنُ جني بقوله: «فالأظهر أن يكون طاح يطيح وتاه يتيه من الياء، ويجوز أن يكون من الواو كما ذهب إليه الخليل»[١٣].

---

(١) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافيّ ج٦/ل١٥٨، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٥، شرح الملوكي ٥٥، شرح الشافية للرضي ١/١٢٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ج٦/ل١٥٨.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات ١٣١-١٣٢.

(٤) يُنظر: شرح الفصيح ٥٠.

(٥) يُنظر: شرح الملوكي ٥٥-٥٦.

(٦) يُنظر: شرح المفصل ج٤/ل١٣٦.

(٧) يُنظر: شرح الشافية ١/١٢٧.

(٨) يُنظر: بغية الآمال ١٠٢-١٠٤.

(٩) يُنظر: شرح الشافية ١/٨٦-٨٧.

(١٠) يُنظر: الغريب المصنَّف ٢/٦٢١، أفعال السرقسطي ٣/٢٧٨، اللسان (طوح، توه) وما سيأتي في الهامش التالي.

(١١) يُنظر: الكتاب ٤/٣٤٤، شرحه للرُّمانيّ ج٥/ل٢٤٦، المنصف ١/٢٦٢، دقائق التصريف ٢٦١-٢٦٢، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٥، النُّكت للأعلم الشنتمري ٢/١١٨٩، التخمير ٤/٣٨٦، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٤٢٨، شرح المفصل ١٠/٧١.

(١٢) يُنظر: المنصف ١/٢٦٢، دقائق التصريف ٢٦١، وهو غير موجود في الديوان.

(١٣) يُنظر: المنصف ١/٢٦٤.

وقال ابن سيده متحدثًا عن طاف يطيف: «ولا أحملُهُ على ما ذهب إليه الخليل في طاح يطيح قياسًا عليه؛ لأنَّ باب باع يبيع واسع كبير، وباب طاح يطيح قليل لا يكاد يوجد له أختٌ إلا تاه يتيه في لغة من قال: توّهته. وحكى أبو زيد: ماهت الرّكية تميه، وهو من الواو، فهي ثالثة لطاح وتاه على قول الخليل»[1].

وذهب ابنُ بابشاذ وابن الحاجب إلى أنَّ (طاح وتاه) على (فعَل يفعِل) مما عينه واوٌ جاءَا شاذّين[2].

٣- آن يئين، ذهب سيبويه وآخرون إلى أنّه على (فعِل يفعِل) وإنَّما حُكِم عليه بذلك؛ لأنَّ معناه: حان يحين فهو من الأوان، فلو كان ماضيه على (فعَل) بفتح العين لكان مضارعه (يؤون) كقال يقول؛ لأنَّ ذوات الواو من الأجوف لا يأتي مضارعها على (يفعِل) بالكسر[3].

وحكى أبو زيد أنّه يُقال: آن الشيءُ أيْنًا[4]، فظاهره أنّه يائيٌّ كباع يبيع، ويقوّي هذا أنهم قلبوه فقالوا: أنى يأني أنيًا[5]. قال الشاعر[6]:

ألمَّا يئِنْ لي أن تُجَلّى عَمَايتي وأُقصِرَ عن ليلى بلَى قد أَنَى لِيَا

---

(١) شرح مشكل شعر المتنبي ١٧٨-١٧٩، و يُنظر: اللسان (طوح) .

(٢) يُنظر: شرح الجُمل لابن بابشاذ ل ١٣١، الشافية ٢٣، وشرحها للمصنّف ل١٠.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٤٣٥، لحن العوام للزبيدي ٣٣٣، طبقات النحويين واللغويين له ص٢٨١، شرح الكتاب للرُّمانيّ ٥/ل٢٤٦، الاقتضاب لابن السِّيد ٢/٢٥١، المدخل إلى تقويم اللسان للَّخمي ٢١٣، شرح الشافية للرضي ١/١٢٧، ١٣٦، وشرحها لركن الدين ٤٥١.

(٤) كتاب الهمز ٢٩، و يُنظر: أفعال السرقسطي ١/١١٨، و أفعال ابن القطّاع ١/٥٧، الاقتضاب ٢/٢٥٨، اللسان (أين) .

(٥) يُنظر: الجمهرة (أني) ٢/١٠٩١، الكامل ١/٣٢٩، ما اتفق لفظه واختلف معناه للشجري ٢٩٥، الروض الأُنف ١/١٤٨، بغية الآمال ١٠٢-١٠٣، الأشباه والنظائر ٣/٢٠٨.

(٦) البيت بلا نسبة في: اللسان (أين) ، المصباح المنير (آن) ؛ و يُنظر: شرح المفضليات للأنّباري ٤.

فجمع بين اللغتين. قال ابن السِّيد: «وهذه نقطةٌ من ألفاظ التصريف المشكلة»[1].

٣ وما كان على (فعِل يفعِل) من المثال الواويِّ فإن من النُّحاة مَنْ فرَّق بين ما يجب كسر مضارعه، وما يجوز في مضارعه الكسرُ، والفتحُ على القياس[2].

والذي تبيَّن لي خلال تتبُّع موادِّه في المعاجم وكتب اللغة أنَّه ينبغي تقسيم هذه

٦ الأفعال إلى أنواعٍ أربعةٍ[3]، وهي:

١- ما يتعيَّن في مستقبله الكسر اتفاقًا، وأفعاله: وثِق يثِق، وورِث يرِث، وورِمَ يرِم إذا انتفخ، أو الأنّف شمخَ كِبْرًا، ووَرِيَ المخُّ يري إذا اكتنز من السِّمَن، ووفِق

٩ يفِق أي: حسُن عن اللحياني[4]، ومِق يمِق أي: أحبَّ، ووليَ يلِي من الوِلاية والإمارة[5].

ووجِد يجِد أي: حزِن[6]، وورِك يرِك أي: اضطجع[7]، ووعِق يعِق أي:

---

(١) الاقتضاب ٢/٢٥١.

(٢) يُنظر: أفعال ابن القطّاع ١٣/١، أبنية الأسماء والأفعال ٣٢٨، شرح الكافية الشافية ٤/٢٢١٤-٢٢١٥، شرح التسهيل ٤٣٨/٣، شرح الشافية للرضي ١/١٣٥-١٣٦، بغية الآمال ٨٤-٨٥، التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٨، ارتشاف الضرب ١/١٥٤، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٠، حاشية ابن جماعة ١٨٣-١٨٤.

(٣) ملحوظتان: ١- بعضٌ من هذه الأفعال جاءت على (فعُل يفعُل) ولا علاقة لهذا بتقسيمنا.
٢- وقفتُ ـ ولله الحمد ـ على أفعالٍ من باب (فعِل يفعِل) لم أجد أحداً ذكرها من قبل، وهي: (وجِع، ورِه، وعِر، وهِيَ) وستأتي في أماكنها من التقسيم.

(٤) يُنظر: اللسان (وفق) .

(٥) تنظر هذه الأفعال في: إصلاح المنطق ٢١٦، أدب الكاتب ٣٧٢، المنتخب لكراع النمل ٢/٥٦١، أفعال ابن القوطيَّة ص٣، ديوان الأدب ٣/٢٦٤، المسائل الحلبيات ١٢٧-١٢٨، التبصرة والتذكرة ٧٤٨.

(٦) يُنظر: الكتاب ٤/٥٤، القاموس (وجد) ، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٦٤.

(٧) يُنظر: القاموس (ورك) ، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٦٤.

عَجِل(١)، ووقِه يَقِه أي: سَمِعَ وأطاع(٢)، ووكِم يكِم أي: اغتمَّ واكترب(٣).

ووطِئ يطأ، ووسِع يسَع بالنظر إلى الأصل فيهما، فأصل مضارعهما (يوطِئ ويوسِع) حُذفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، وفُتح لكون اللام حرفَ حلقٍ، فسقوطُ الواوِ دليلٌ على أنهما على (يفعِل) ولا اعتداد بالفتحةِ لعروضها(٤). ٣

وزاد ابن جني: وعِم يعِم(٥).

٢- ما جاء مستقبله بالكسر، والفتح على القياس، أفعاله: ورِع يرِع، وفي لغة يَوْرَع(٦)، أي: صار ذا وَرَعٍ، وحكى أبو زيد (وزِع يزِع) والأجود (يزَع) والفتح ٦

(١) يُنظر: القاموس (وعق) ، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٦٤، وهو في اللسان من باب وعد. يُنظر: اللسان (وعق) .

(٢) يُنظر: اللسان والقاموس (وقه)، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٦٥.

(٣) يُنظر: القاموس (وكم) ، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٦٥، وذكر ابن منظور في ماضيه الفتح والكسر. يُنظر: اللسان (وكم) .

(٤) يُنظر: الكتاب ٥٤/٤، الكامل ٣٦٦/١، أفعال ابن القوطيَّة ٣، شرح الكتاب للسيرافي ج٥/ل١١٧، المسائل الحلبيات ١٢٨، المنصف ٢٠٧/١، أمالي ابن الشجري ١٥٦/٢، الاقتضاب ٢٥١/٢، شرح الشافية للمصنِّف ل٦١، شرح المفصل للّورقي ج٤/ل١٣٦، الممتع ١٧٧/١، شرح الشافية للرضي ١٣٦/١، بغية الآمال ٨٣.

(٥) الذي في المنصف (وغِم يغم) بغين معجمة ولعلّه تصحيف، و ينظر (وعِم يعم) في: شرح الفصيح للَّخمي ٥٠، شرح المفصل للّورقي ج٤/ل١٣٦، الممتع ١٧٦/١، شرح الشافية للرضي ١٣٦/١، وشرحها لركن الدين ٤٥٠، و التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٨، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٠، المساعد ٥٨٨/٢، خاتمة المصباح المنير ٣٥٤، المزهر ٣٧/٢.
وأنكر الفرّاء والأصمعيُّ أن يكون العرب قد نطقوا بماضيه، وقولهم: عِم صباحاً الأصل فيه (نعِم ينعِم) ثم حذفوا النون لمَّا أمروا ولا يُقاس عليه. يُنظر: شرح المعلقات للأنّباري ٢٤٤، وشرحها للنحاس ١٠٢/١، ٧/٢، وفي اللسان والقاموس أن ماضيه جاء بالفتح والكسر.

(٦) يُنظر: الكتاب ٥٤/٤، شرح الشافية للرضي ١٣٦/١، بغية الآمال ٨٥.

والكسر من غير ثبوت الواو[1]، ووحِمت الحُبلى تحِم وتَوحم إذا اشتهت مَـأكلاً[2]، ووغِر صدره ووحِر أي: توقّد غيظًا أو حزنًا، ومضارعهما: يغِر ويحِر، ويوغر ويوحَر أكثر وأجود[3]، ووجِع يجِع ويوجَع، وعن الأزهري أن الكسر قبيـح[4]، ووهِـل يهِـل ويوهَل إذا اشتدَّ فزعُه أو نَسِيَ[5]، ووره يره ويَوْرَه أي: حمُق[6].

٣- ما جاء ماضيه بفتح العين وكسرها، ومستقبله كذلك أي: من بـابي (فعَـل يفعِل، وفعِل يفعَل)، ثمَّ جاءت فيه لغـة ثالثـة بكسـر العيـن فـي المـاضي والمسـتقبل، وأفعاله: وبَق يبِق، ووبِق يوبَق، ووبق يبق أي: هلَك[7]، ووله يلِـه، وولِـه يولَـه، وولِـه يلِه[8]، وولَغ يلَـغ[9]، وولِغ يولَغ[10]، ووَلَغَ يلَغ، ويلِغ عـن اللحيـاني[11]، وولَـع يلَـعُ،

---

(١) يُنظر: أفعال ابن القطّاع ١/١٣، وأبنيـة الأسـماء والأفعـال ٣٢٨، بغيـة الآمـال ٨٥، وذكـر النووي أن الدّماميني ذكره في شرح الكافي. يُنظر: تدريج الأداني ٢١.

(٢) يُنظر: القاموس (وحم) ، شرح اللاّميَّة لبحرق ٦٤.

(٣) يُنظر: الكتاب ٤/٥٤، أبنية ابن القطّاع ٣٢٨، شرح الشافية للرضي ١/١٣٦، ولركن الدين ٤٥٢، اللسان (وحر، ووغر) .

(٤) يُنظر: اللسان (وجع) .

(٥) يُنظر: شرح التسهيل ٣/٤٣٨، ارتشاف الضرب ١/١٥٥، وينظر: شرح ديوان المفضليات للأنباري ٧٣٨.

(٦) يُنظر: اللسان والقاموس (وره) .

(٧) يُنظر: اللسان والقاموس (وبق) .

(٨) يُنظر: اللسان والقاموس (وله) .

(٩) بكسر العين، وفتحها لحـرف الحلـق (كيـدَع ويعِـد) ، وكذلـك فـي مضـارع (فعِـل) مـع إسقاط الواو، وتُنظر اللغـات فـي: الجمهـرة ٢/٩٦٢، إسـفار الفصيـح ١/٣٤١، أفعـال ابـن القطّاع ١/١٣، اللسان والقاموس (ولغ)، المزهر ٢/٣٧.

(١٠) نقله الفارسيّ وابن القطّاع عن أبي زيد. يُنظر: البارع ٤٠٢، المسائل الحلبيات ١٢٨، أبنية الأسماء والأفعال ٣٢٨، ونقل عنه السرقسطي أنّه يجعله من باب (وسِـع يسـع) يُنظـر: الأفعال ٤/٢٧٤.

(١١) يُنظر: اللسان (ولغ) والكسر في مضارع (ولَغ) و(ولِغ) محكيٌّ عن اللحياني.

ووَلِعَ يَوْلَع(١)، وحكى أبو زيد: ولِع يلِع، ويولَع أجود(٢)، ووصَب يصِب أي: واظب وثابر على الأمر، ووَصِب يوصَب، ووصِب يَصِب بكسرهما عن كُراع(٣)، ونسبَها ابن القطّاع لبني تميم(٤)، وقال ركن الدين الاستراباذي: «من اللغة المتداخلة»(٥).

ووَهَنَ يَهِن أي: ضعُف، وحكى ابن دريد: يَوْهَن(٦)، ونقل ابنُ سيده عن أبي عليٍّ الفارسيّ(٧)، والنحاسُ عن أبي حاتم(٨)، والفيوميُّ عن أبي زيد(٩) (وَهِنَ يهِن) بكسرهما.

ووَرَى الزَّندُ يَري أي: أخرج ناره، ووَرِيَ يَوْرَى، ووَرِيَ يَرِي(١٠)، ووهَم يهِم، ووَهِمَ يَوْهَم، ووَهِمَ يَهِم عن المبرِّد(١١)، وقال الرضيّ: «ويجوز أن يكون وهِمْت أهِم - بكسرهما - من التداخل»(١٢).

٤- ما جاء ماضيه مفتوح العين ومكسورها، ومستقبله بالكسر فقط، فهو من

---

(١) يُنظر: اللسان والقاموس (ولع).

(٢) يُنظر: أبنية الأسماء والأفعال ٣٢٨، بغية الآمال ٨٥، والذي في النوادر: «وأنشد أبو زيد...:

وَلِعْ بالذي تهوى التّلاد فإنّهُإذا مُتَّ كان المال نهباً مقسَّما

قال الرياشي أنشده أبو زيد (وَلَعْ بالذي ...) بفتح اللام، وسمعت غيره يقول: (ولِع) بالكسر ... كأنّه من ولَع يلِع، أو ولِع يلَع مثل وسِع يسَع». يُنظر: ص٥٧٥-٥٧٦.

(٣) يُنظر: المنتخب من غريب كلام العرب ٥٦١/٢، بغية الآمال ٨٥، اللسان (وصب) .

(٤) يُنظر: الأفعال ٢٩١/٣.

(٥) شرح الشافية ٤٤٨.

(٦) يُنظر: الجمهرة ٩٩٦/٢ (وهن) ، أفعال ابن القطّاع ١٣/١.

(٧) المخصَّص ١٦٥/١٤، و يُنظر: اللسان والقاموس (وهن) .

(٨) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١١/١.

(٩) يُنظر: المصباح المنير (وهن) .

(١٠) يُنظر: اللسان (ورى) ، وذكر الفيروزآبادي اللغة الأولى والثالثة. يُنظر: القاموس (ورى) .

(١١) يُنظر: الكامل ٣١٨/١، وشرح الفصيح للّخمي ٥٠، اللسان والقاموس (وهم) .

(١٢) شرح الشافية ١٣٦/١.

بابيْ (فعَل يفعِل) و(فعِل يفعِل)، وأفعاله: وعَر الطريـقُ، ووَعِـرَ يَعِر عـن اللحيـاني[١]، ووَهَى السِّقاءُ يهِي: ضعُف، ووَهِيَ يَهِي[٢].

(١) يُنظر: اللسان (وعر) .

(٢) يُنظر: اللسان (وهي) .

التَّفْريعُ في أبنيةِ الثُّلاثيِّ

ليسَ في العربيةِ فِعْلٌ ماضٍ أصلُ بنائه (فَعْلَ) بسكون العين، يقول ابنُ جني: «فجميعُ الأفعالِ الثلاثية الماضية لا تكون عينُ الفعل منها إلاّ متحرِّكةً، وإنْ سَكَنَتْ فلِعِلَّة دخلتها وأصلُها الحركة»[1].

ولم يُبْنَ الماضي على (فَعْلَ)؛ لأنَّه لمّا كان يتّصِلُ به ضمير الفاعل، فتُسكَّنُ اللام لذلك فسيلتقي ساكنان، وهذا ممتنع[2]. ولأنَّه مؤدٍّ إلى التباس أوزان الثلاثي ببعضها[3].

فإنْ قِيْل: فما القولُ فيما جاء على (فَعْلَ) من الأبنية؟

فالجواب: أنَّه يتفرَّعُ من بنائَيْ (فَعِلَ وفَعُل) بكسر العين وضمِّها، صِيَغ مختصَّة ببعض القبائل العربيةِ، وإليك هذه التفريعات.

١- **(فَعِلَ)** ويتفرَّعُ منها:

أ - (فَعْلَ) بإسكان العين، نحو (عَلْمَ) مخفَّفٌ من (عَلِمَ)، وهي لغة بكر بن وائل وأُناس كثير من تميم كما يقول سيبويه[4].

والغرضُ من هذا التسكين هو التخفيف، حيث كرهوا الانتقالَ من الخفيف (فتحة الفاء) إلى ما هو أثقل منه (كسرة العين) في بناءٍ مبنيٍّ على الخفَّةِ وهو الثلاثي[5].

---

(١) المنصف ١/٢٣، و يُنظر: ٢/١٢٥، شرح الشافية للرضي ٣/٨٨، توضيح المقاصد ٥/٢٢٣، المساعد ٥/٥٨٥.

(٢) يُنظر: المناهل الصافية ١/٥٦.

(٣) يُنظر: الصفوة الصفية ١/١٧١.

(٤) الكتاب ٤/١١٣، و يُنظر: الأصول ٣/١٥٨، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢٨، المحتسب ١/٢٥٥، ٢/٦٦، ٢٨٧، المخصَّص ١٤/٢٢٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١١٤، اللامات للزجاجي ٩، المسائل الحلبيات ١٢٦، ما اتفق لفظه واختلف معناه ١٧٣، شرح الشافية للرضي ١/٤٢.

ومن شواهد التفريع قراءة: ﴿وَسْعَ كرسيه﴾[1] قُرِئ بفتح الواو وإسكان السِّيْن[2].

ومن شواهده أيضًا قول الأخطل[3]:

٣ فإن أهجُهُ يضجَر كما ضَجْرَ بازلٌ من الأُدْمِ دَبْرَت صفحتاه وغاربُه

أراد: ضَجِرَ، ودَبِرَت.

ومنه أيضًا قول القطامي[4]:

٦ إذا هَدَرَتْ شقاشِقُهُ ونَشْبَت له الأظفار تُرْكَ له الهِدارُ

أراد: نَشِبَت، وتُرِك.

ومنه قول أبي النجم[5]:

٩ قد خَفْيَ أو شُبِّهَ بالخَفِيِّ

أراد: خَفِيَ.

ومنه قول الأخطل[6]:

١٢ فأدبرَ يَحْدُوها كأنَّ زِمَاله زِمَالُ شروبٍ وَجْعَ منه الأباجلا

يريد: وَجِعَ.

وقوله أيضًا[7]:

---

(١) سورة البقرة من الآية ٢٥٥.

(٢) يُنظر: إعراب القراءات الشواذّ ١/٢٦٦، البحر المحيط ٢/٢٧٩.

(٣) الديوان ، إصلاح المنطق ٣٦، الكامل ٢/١٣٢، الأصول ٣/١٥٨، الفصوص ٣/١٢٣.

(٤) الديوان ١٤٥، رسالة الصاهل والشاحج ٤٤٠، تهذيب إصلاح المنطق ١/١٢٢، الإنصاف ١/١٢٤، المشوف المعلم ٢/٧٤٤.

(٥) ينظر: الفريدة في شرح القصيدة ٥٠.

(٦) ديوانه ٢/٧٠٤.

(٧) ديوانه ٢/٧٧٠.

إذا غَشْيَ حِسْيًا مالحِساء دَرَتْ له   صوادِرُ يتلون القطا وقوارِبُ

وقول أبي النَّجم(١):

٣   حتى إذا ما رَضْيَ من كمالها

يريد: رضِيَ.

وقول الآخر(٢):

٦   وأحفظُ من أخي ما حَفْظَ منّي   ويكفيني البلاء إذا بَلَوْتُ

أراد: حَفِظَ.

وقول الآخر(٣):

٩   ولكنّني لم أَجْدَرِ من ذلكم بُدًّا

ومن المنفصِلِ ما شُبِّه بالمتَّصِلِ، أنشد أبو زيد قول العُذافر الكِندي(٤):

قالت سُليمى اشتَرْ لَنا سويقا

١٢   فإنّ (تَرِلَ) بوزن (عَلِمَ) وخُفِّف، وأنشدوا(٥):

فاحذَرْ ولا تكتَرْ كَرِيًّا أعوجا

لأنَّ (تَرِكَ) بوزن (عَلِمَ) فخُفِّف، وأنشدوا(٦):

١٥   ومن يتّقْ فإن الله مَعْهُ   ورِزْقُ اللهِ مؤتابٌ وغاد

---

(١) ديوانه ٢٥٠، وينظر: رسالة الصاهل والشاحج ٦٦٦.

(٢) يُنظر: دقائق التصريف ٢٠٧، الضرورة للقزاز القيرواني ١١٠.

(٣) يُنظر: الخصائص ٢/٣٣٣، ٣٣٩.

(٤) يُنظر: النوادر ١٧٠، المنتخب لكراع ٢/٧١٩، الحجة للفارسي ٢/٧٩، الخصائص ٢/٣٤٠، الأشباه والنظائر ١/٦٣.

(٥) يُنظر: الخصائص ٢/٣٤٠، الأشباه والنظائر ١/٦٣.

(٦) يُنظر: الخصائص ١/٣٠٦، ٢/٣٣٩، الصاحبي ٢٨، اللسان (أوب) .

فإن (تَقِ فَـ) بوزن (عَلِمَ) وخفّف.

ومما جاء على (فَعْلَ) مخفّفًا (لَيْسَ) أصلها: لَيِسَ؛ لأنَّ أبنية الأفعال (فعَل) بفتح العين، و(فعُل) بضمّها، و(فعِل) بكسرها، فممتنع أن يكون (فعَل) لأنَّ العين من المفتوح لا تُسكّن لخفّتها، ولأنّه لو كان على (فعَل) لقُلِبت ياؤه ألفًا وقيل: لاس؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

ولم يكن على (فعُل) لأنَّ الأجوفَ اليائيَّ ممتنع في هذا البناء إلاّ ما شذَّ، فبقيَ أن يكون على (فعِل) وكان قياسُهُ أن تُقلب الياءُ منه ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، إلاّ أنَّه لمّا كان لا يتصرَّف خولِفَ بلفظه لفظَ الأفعال فخُفِّفَ بتسكين عينه، كما قالوا في صَيِدَ: صَيْد، ولزِمَ هذا التّسكين في (لَيْسَ) لمَّا شابَهَ الحروف وصار في اللفظِ مثل (لَيْتَ) [(١)].

على أن السيرافي جعل عدمَ الإعلال هنا شاذًّا[(٢)]، وجعل الفارسيُّ تحريك عين (لَيْسَ) من الأصول المرفوضة[(٣)].

ب – (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، وهذا التفريعُ إحدى اللُّغاتِ الأربع المطّرِدَة في كل اسمٍ أو فعلٍ ثلاثيٍّ عينه مكسورة وهي حرف حلق[(٤)]، واللغات هي:

---

(١) يُنظر: اللامات للزجاجي ١٠، شرح كتاب سيبويه للرُّمانيّ ج٥/ل٢٤٦، ٢٩١، المنصف ٢٥٨/١، التبصرة والتذكرة ٨٧٧/٢، شرح عيون كتاب سيبويه للمجريطي ٢٩٨، شرح التصريف للثمانيني ٤٣٩، شرح اللُّمع للواسطي ٤٠، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٣٠٨-٣١٤، شرح المفصل ١١٢/٧، ٧٥/١٠، الإيضاح في شرح المفصل ٤٣٢/٢، شرح الجزولية للأُبّذي مج٢/٩٥٠، الممتع ٤٤٠/٢، إيجاز التعريف لابن إياز ٢١، شرح الشافية للرضي ٤٢/١، البسيط في شرح الجُمل ٧٥٣/٢، المغني ٢٩٠، الكوكب الدُّري للأسنوي ٣١٠، شرح مختصر العزي ١١٨.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ج٥/ل١١٦.

(٣) يُنظر: المسائل الحلبيات ٢٢٥.

(٤) يشترك غير الحلقي مع الحلقي في لغتين (فَعْل) و(فِعْل).

الأصلُ المذكور، نحـو (شَـهِدَ)، وإِتْبَـاعُ الفـاء العيـن (شِـهِد)، والتسـكينُ مـن الأصل (شَهْد)، والتسكينُ من الإتباع (شِهْد)[١].

٣ وعليه قول الأخطل[٢]:

إذا غاب عنّا غاب عنّا فُراتُنا   وإنْ شِهْد أجدى فضْلُه وجداولُه

ونُسِبت هذه اللغة لتميم[٣]، وقال الخضراويُّ[٤]: وهي لغة بكر بن وائل وكثير من تميم[٥].

٦ وحكى قطرب هذه اللغة في المبني للمجهول، نحـو ضِـرْبَ زيـدٌ، والجمهـور يمنعه[٦]. وأجازه الفارسي[٧]، وابن مالك على أنَّه للتخفيف[٨].

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/١٠٧، معـاني القـرآن للأخفـش ١/١٤٩، ٢/٤٦١، المقتضـب ٢/١٤٠، الأصـول ١/١٣٠، المسـائل الحلبيـات ١٢٦، شـرح كتـاب سـيبويه للرُّمـانيّ ج٤/ل١٦٩، المحتسب ١/٣٥٦، مشكل إعراب القرآن لمكي ١٤١، ٣٠٤، ثمار الصناعة ١٤٩، ٥٨٨، شرح عيون الإعراب للمجاشـعي ٨٣، أمـالي ابـن الشـجري ٢/٤١٨-٤١٩، شـرح الجُمـل لابن خـروف ٢/٥٩٣، ترشيح العلـل ١٠٦، شـرح المفصـل لابـن يعيـش ٧/١٢٨، شـرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣/٩٠٣، الملخص لابن أبي الربيع ٤٤٤، الكافي في الإفصاح له ٣/٦٨١، شرح الكافية للقوّاس ٢/٥٩١، خزانة الأدب ٩/٣٧٦.

(٢) الديـوان ١/٣٤٨، الكتـاب ٤/١١٦، شـرح أبياتـه للنحـاس ١٨٦، شـرح كتـاب سـيبويه للرُّمانيّ ج٤/ل١٦٩.

(٣) يُنظر: المخصَّص ١٤/٢١٤، تحصيل عين الذهب للأعلم ٢/٢٥٩، ارتشاف الضرب ٣/١٣٤٠.

(٤) أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ولد سنة ٥٧٥هـ، وصنَّف فصل المقـال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والتقييـد علـى الممتـع لابـن عصفـور وغيرهـا. توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٧، هدية العارفين ٢/١٢٤.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٨، شرح التسهيل للمرادي ج٢/ل٩٠، التصريح ٢/٣٤٠.

(٦) يُنظر: دقائق التصريف ٢٠٧، المحتسب ١/٣٤٦، شرح الشَّافية لـلرَّضي ١/٤٢، ارتشـاف الضرب ٣/١٣٤١، المساعد ١/٤٠٣، التصريح ٢/٣٤٠.

(٧) ينظر: الحجَّة ٢/٧٩.

(٨) يُنظر: شرح التسهيل ٢/١٣٢، تعليق الفرائد ٤/٢٦٧.

ج - (فِعِلَ) بكسر الفاء والعين، وهي إحدى اللغات الأربع كما سبق، نحو (شِهِد)، وجُعِل ما قبل الحلقيِّ تابعًا له في الحركة - مع أنَّ حقَّ الحلقيِّ أن يفتح نفسَه إن كان عينًا، ويفتح ما قبلَه إن كان لامًا - كراهيةَ أن يلتبسَ (فَعِل) بـ(فَعَل)، ولأنَّه يؤدِّي في الأسماء إلى ما ليس في كلامهم، نحو شِعِير فلو فُتِح لصار إلى (فَعَيل) وهو مما رفضوه.

والكسر في هذه الأمثلة غير مستثقلٍ فهو قريبٌ من الفتح؛ لقُرْبِ مخرجِ الياءِ من مخرج الألف[1].

ونقل سيبويه عن الأخفش الأكبر (أبو الخطاب) أنَّها لغةُ هذيل[2]، وسيبويه نسبَها لتميم[3]. ويمكن أن تكون شائعة عند أهل نجدٍ، يقول ابنُ منظور: «وحكى ابنُ الأعرابي: ذِهِبَ قال: وهذا عندنا مطّردٌ إذا كان ثانيهِ حرفًا من حروف الحلق، وكان الفعلُ مكسورَ الثاني، وذلك في لغةِ بني تميم، وسَمِعَه ابنُ الأعرابي فظنَّهُ غير مطَّردٍ في لغتهم، فلذلك حكَاه»[4]. وفي موضعٍ آخر يُثبت ابنُ منظورٍ هذه اللغة لعامَّةِ قَيْسٍ وتميمٍ وأسَد[5].

٢- فَعُلَ: ويكون التفريع فيه على وجهين:

أ - تسكين عينه، كقولهم في كرُمَ: كرْمَ، وقد وردَ في بعض آي من القرآن الكريم في قراءات شاذَّةٍ، كما في قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾[6] قرأ أبو السَّمَّال العدوي بإسكان السين من (حَسُنَ)[7].

(١) يُنظر: الكتاب ٤/١٠٨، المخصَّص ١٤/٢١٣، شرح الشافية للرضي ١/٤٠.
(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٤٤٠، و يُنظر: الكشف لمكي بن أبي طالب ١/٣١٦.
(٣) يُنظر: الكتاب ٤/١٠٧-١٠٨، وتابعه الرضيّ في شرح الشافية ١/٤٠.
(٤) اللسان (ذهب).
(٥) يُنظر: اللسان (مخض)، التكملة للصاغاني ٤/٩١، التاج (مخض).
(٦) سورة النساء من الآية ٦٩.
(٧) يُنظر: مختصر شواذّ ابن خالويه ٣٣، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٩، البحر المحيط ٣/٢٨٩.

وفي قوله تعالى: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رَحُبَتْ﴾[1] قرأ زيدُ بن علي بإسكان الحاء من (رَحُبت)[2]. وفي قوله تعالى: ﴿بَعُدَت عليهم﴾[3] قُرِئ بسكون العين[4]، وفي قوله تعالى: ﴿كَبُرتْ كلمةً تخرُجُ﴾[5] قُرِئَ بسكون الباء من (كَبُرَت)[6].

وشاهد التَّخفيفِ من الشِّعر قول زُغبةَ أو مالكٍ بن زُغْبة الباهلي[7]:

أَنَوْرًا سَرْعَ ماذا يا فَرُوقُ   وحَبْلُ الوصلِ منتكثٌ حَذِيْقُ

أراد: سَرُعَ فخفّف.

وربما كان منه قول عمران بن حطَّان[8]:

من الأزد إنّ الأزدَ أكرمُ مَعْشرٍ   أتوني فقالوا من ربيعة أو مُضَرْ

ذكر المبرِّد أنَّه يُنْشَد:

(يمانِيَةٌ قَرْبوا إذا نُسِبَ البَشَرْ)

أراد: قَرُبُوا[9].

ب – نقلُ ضَمَّةِ العين إلى الفاء فيما أُريدَ به المدح أو التعجُّب، فيصير (فُعْـلَ) وإن

---

(١) سورة التوبة من الآية ٢٥.

(٢) يُنظر: إعراب القراءات الشواذّ ٦١٢/١، البحر المحيط ٢٤/٥.

(٣) سورة التوبة من الآية ٤٢.

(٤) يُنظر: إعراب القراءات الشواذّ ٦١٧/١.

(٥) سورة الكهف من الآية ٥.

(٦) يُنظر: البحر المحيط ٩٧/٦ ونسبها لتميم.

(٧) يُنظر: إصلاح المنطق ٣٥، الألفاظ لابن السكيت ٢١٨، المحتسب ١٨٢/١، الفصوص ١٢٢/٣، بغية الآمال ١١٦، اللسان (نور، سرع، حذق) ، المغني ٢٩٧.

(٨) شعر الخوارج ٢٤.

(٩) يُنظر: الكامل ١٣٢/٢.

شِئْتَ تركتَ أوَّله على حاله وسكّنت وسطه[١]. ونسبها أبو حيّان لبعض بني قيس[٢].

وقُرِئ في قوله تعالى: ﴿وحُسْنُ مآبٍ﴾[٣] قُرِئَ (وحُسْنَ مآبٌ) بفتح النون، ورفعِ (مآب)، والأصل: حَسُنَ نُقِلَت الضَّمَّةُ إلى الحاء[٤].

وعليه قول امرئ القيس:

قعدتُ له وصحبتي بين ضارجٍ   وبين العُذَيْبِ بُعْدَ ما متأملي

أصله: بَعُدَ، ويجوز فيه (بَعْدَ) بتسكين عينه[٥].

ومنه قول سهم بن حنظلة الغنوي[٦]:

لم يمنعِ الناسُ منّي ما أردتُ وما   أُعطيهمُ ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا

أصله: حَسُنَ.

وقول الشاعر[٧]:

حُسْنَ فِعْلاً لقاء ذي الثروة المُمَـ   ـلَّق بالبشر والعطاء الجزيل

---

(١) يُنظر: الفصوص ٣/١٢١، الروض الأُنُف ٣/٣٥٩، المشوف المعلم ٢/٧٤٢، شرح المفصل ٧/١٢٩، شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٣/٩١٠، بغية الآمال ١١٦، ارتشاف الضرب ٤/٢٠٦٣.

(٢) يُنظر: البحر المحيط ٣/٢٨٩.

(٣) سورة الرعد من الآية ٢٩.

(٤) يُنظر: مختصر شواذّ ابن خالويه ٧١، إعراب الشواذّ ١/٧٢٧، التبيان للعكبري ٢/٧٥٨.

(٥) يُنظر: شرح المعلقات للنحاس ١/٤٦، ولابن الأنباريّ ١٠٢، شرح الشافية للرضي ١/٧٧، الخزانة ٩/٤٢٤.

(٦) يُنظر: إصلاح المنطق ٣٥، الحجة للفارسي ٢/٩٧، الخصائص ٣/٤٠، الفصوص ٣/١٢٣، أفعال السرقسطي ١/٣٦٦، الروض الأُنُف ٣/٣٦٠، بغية الآمال ١١٧، تذكرة النُّحاة ٥٩٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨، تعليق الفرائد ٧/٢٠٠.

ومنه قول الأخطل[١]:

فقلتُ اقتلوها عنكمُ بمزاجِها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقتلُ

٣ أصله: حبُبَ، ثم نُقِلت الضَّمَّةُ من العين إلى الفاء، وأُدغِمت الباءُ في الباء، فقيل: حُبَّ[٢]. ويجوز حذف الضَّمَّةِ دون نقلها فيُصبح (حَبَّ).

ومنه أيضًا قول ساعدةَ بن جُؤَيّة الهُذلي[٣]:

٦ هجَرَتْ غضوبُ وحُبَّ من يتجنَّبُ وعَدَتْ عوادٍ دون وَلْيِكَ تشعَبُ

ويحتملُه قول الشاعر[٤]:

بكَتْ عيني وحُقَّ لها بكاها وما يُغنِي البكاءُ ولا العويلُ

٩ فإن لم يكن مدحًا أو ذمًّا أو تعجّبًا كان الضمُّ أو التخفيف، ولم يكن النّقل.

٣- فُعِلَ: المبني للمجهول، ويكون التفريع فيه بإسكان عينه، كما في قوله تعالى: ﴿ولُعِنُوا بما قالوا﴾[٥] قرأ أبو السَّمَّال بسكون العين[٦]. وفي قوله تعالى:

١٢ ﴿جزاءً لمن كان كُفِر﴾[٧] قرأ مَسْلَمةُ بن محارب بسكون الفاء[٨].

---

(١) ديوانه ١٩/١، الأصول ١١٦/١، التبصرة والتذكرة ٢٨١/١، شرح الشافية للرضي ٤٣/١.

(٢) يُنظر: المقتضب ٣٩٦/١، أسرار العربية ١٠٨، خزانة الأدب ٤٢٨/٩.

(٣) يُنظر: نوادر أبي زيد ١١٦، شرح أشعار الهذليين ١٠٩٧/٣، الفصوص ١٢١/٣، شرح المفصل ١٣٨/٧، بغية الآمال ١١٦، تذكرة النُّحاة ٥٩٩.

(٤) البيت في ديوان كعب بن مالك ٢٥٢، ونُسِبَ لحسان، و يُنظر: أدب الكاتب ٢٣٦، المنصف ٤٠/٣، الروض الأُنُف ٣٥٩/٣، المنتخب الأكمل ٨٩٥، بغية الآمال ١١٦.

(٥) سورة المائدة من الآية ٦٤.

(٦) يُنظر: مختصر شواذّ ابن خالويه ٤٠، إعراب الشواذّ ٤٥١/١، البحر المحيط ٥٢٣/٣.

(٧) سورة القمر من الآية ١٤.

(٨) يُنظر: مختصر شواذّ ابن خالويه ١٤٨، إعراب الشواذّ ٥٢٩/٢، البحر المحيط ١٧٨/٨.

وقال الأخطل[١]:

جزاءَ يوسف إحسانًا ومغفرةً ‏ ‏ ‏ ‏ أو مثلما جُزْيَ هارونُ وداود

٣ وقال أيضًا[٢]:

نوائم كُسيّت بعد عُرْيٍ وأُلبست ‏ ‏ ‏ ‏ برانِس كدْرًا لم تُعَنِّ الغوازلا

وقال القطامي[٣]:

٦ ألم يُخْزِ التفرُّقُ جُنْدَ كِسرى ‏ ‏ ‏ ‏ ونُفْخُوا في مدائِنِهم فطاروا

وقال الشاعر[٤]:

فإنَّ النبيذَ الصَّرْدَ إن شُرْبَ وحدَه ‏ ‏ ‏ ‏ على غير شيءٍ أحرقَ الكَبْدَ جُوْعُها

٩ وقال الشاعر[٥]:

ألا يا ليتها لُدْغَت ‏ ‏ ‏ ‏ وأُدْعَى كَيْمَ ذي أَرْقي

وقال الشاعر[٦]:

١٢ عهدي به قد كُسْيَ ثمَّت لم يَزَلْ ‏ ‏ ‏ ‏ بـدارِ يزيـدَ طاعمًـــــا يتأجَّلُ

وقال معبد بن قُرط العبدي يهجو أمَّه[٧]:

تلتهِمُ الوسْقَ مشدودًا أشِظَّته ‏ ‏ ‏ ‏ كأنّما وجهُها قد سُفْعَ بالنارِ

---

(١) ديوانه ١/٩٧.

(٢) ديوانه ٢/٧٠١.

(٣) ديوانه ١٤٣، ويُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ج٥/ل١١٩، دقائق التصريف ١٧، ٢٠٧، المخصَّص ١٤/٢٢٠، الإنصاف ١/١٢٥، المشوف المعلم ٢/٧٤٤.

(٤) رسالة الصاهل والشاحج ٤٤٠.

(٥) المصدر نفسه ٤٨٦.

(٦) يُنظر: الألفاظ لابن السكِّيت ٢٠٧، اللسان (أجل) .

(٧) يُنظر: العققة والبررة (ضمن نوادر المخطوطات) ٢/٣٩٢.

وقال أبو النجم العجلي[١]:

لو عُصْرَ منه البَانُ والمسك انعَصَرْ

٣ وقال أيضًا[٢]:

رُجْمَ به الشيطان في هوائِهِ

وقال أيضًا[٣]:

٦ خليفةٌ نُصْرَ على العِدَاةِ

وفي أمثال العرب: «لم يُحْرَم من فُصْدَ لـه»[٤]. وذكـر الخفّـاف أنَّ هـذه اللغة فاشيةٌ في تغلب بن وائل[٥].

٩ ٤- فَعَلَ: مفتوح العين، ولا تفريع فيه؛ لخفَّة الفتحةِ، يقول سيبويه: «وأَمَّا ما توالت فيـه الفتحتـانِ فإنهم لا يُسكِّنون منه؛ لأنَّ الفتحَ أخفُّ عليهم من الضمِّ والكسر»[٦].

وتابع سيبويه فـي هـذا الأخفـش الأصغر[٧]، وابـن قتيبـة[٨]، والمـبرِّد[٩]، وابـنُ

---

(١) ديوانه ٨٥، و يُنظر: الكتـاب ١١٤/٤، إصـلاح المنطـق ٣٦، اشـتقاق أسـماء الله ١٤٥، الإفصاح للفارقي ٣٥٣، الاقتضاب ٤٠٥/٣، شرح الجُمل لابن عصفور ٢٢٧/٢.

(٢) ديوانه ٣٣، و يُنظر: دقائق التصريف ٢٠٧، إصلاح المنطق ٣٦، الإنصاف ١٢٥/١.

(٣) يُنظر: دقائق التصريف ٢٠٧.

(٤) يُنظر: الأمثال للسدوسي ٥٠، جمهرة العسكري ١٦٠/٢، ومعناه أنَّ الرَّجُـلَ كـان يضيـفُ الرَّجُلَ في شدَّةِ الزَّمان، فلا يكون عنده ما يَقْرِيهِ، ويشـحُّ أن ينحرَ راحلتَـه، فيفصِدُهـا، فـإذا خرج الدَّمُ سخّنه للضَّيف إلى أن يجمُد ويقوى فيطعمه إيّاه، يُستعمل فيمن طلـب أمراً فنـالَ بعضه. يُنظر: سر الصناعة ٥٠/١، اللسان (فصد) . و ينظـر أيضـا: الكتـاب ١١٤/٤، شـرح الشافية للرضي ٤٣/١.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل ج٤/ل٢٤٨، الارتشاف ١٣٤٠/٣.

(٦) الكتاب ١١٥/٤.

(٧) يُنظر: نوادر أبي زيد ٥٧٧.

(٨) يُنظر: أدب الكاتب ٤٣٢.

(٩) يُنظر: المقتضب ١١٧/١، الكامل ١٣٢/٢.

السرَّاج[١]، والزَّجَّاجيُّ[٢]، والمرزوقي[٣]، وابن يعيش[٤]، والشَّلوبين[٥]، وابن إياز[٦].

ونقل ابن منظورٍ أن إسكان العين من المفتوح مذهب الكوفيين، وأنهم استظهروا بقول الأخطل[٧]:

وما كُلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ صفقه   براجعِ ما قد فاتَهُ برِدَادِ

أراد: سَلَفَ فخفَّفَ المفتوح وهو شاذٌّ عند البصريين. ورأى فيه ابنُ جنّي وجهًا آخر فقال: «... وهو أن يكون مخفّفًا من (فعِل) مكسور العين، ولكنّه فِعْلٌ غير مستعمل إلاّ أنّه في تقدير الاستعمال وإن لم يُنطق به... فكأنّهم استغنوا بسَلَفَ هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكّن.

وإذا كانوا قد جاءوا بجموعٍ لم ينطقوا لها بآحاد، مع أنّ الجمع لا يكون إلاّ عن واحد، فأن يُستغنى بفعْلٍ عن فِعْلٍ من لفظه ومعناه - وليس بينهما إلاّ فتحةُ عين هذا وكسرة عين ذاك - أجدر.

وأرى أنّهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور لخفَّةِ الفتحة، فهذا ما يحتمله القياس، وهو أحسن من أن تُحمَلَ الكلمةُ على الشُّذوذ ما وجدتَ لها ضربًا من

---

(١) يُنظر: الأصول ١٥٨/٣.

(٢) يُنظر: اللامات ٩.

(٣) ينظر: أمالي المرزوقي ٥٤.

(٤) يُنظر: شرح المفصل ١٥٢/٧.

(٥) يُنظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤١٩/١، ٩٠٣/٣.

(٦) يُنظر: إيجاز التعريف ١٩.

وابن إياز هو: الحسين بن بدر بن إياز، كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، من تصانيفه: شرح فصول ابن معطٍ، والإسعاف في الخلاف، وشرح الضروري لابن مالك. ينظر: بغية الوعاة ٥٣٢/١.

(٧) اللسان (سلف) و ينظر البيت في: ديوانه ١٧٤/١، أدب الكاتب ٤٣٢، معجم البلدان ٩٧/٤ (شطره الأول)، شرح المفصل ١٥٢/٧، شرح الشافية للرضي ٤٤/١، وغيرها.

القياس...»(١).

وهذا رأيٌ تكلّفَهُ ابن جني كما يقول البغدادي(٢)، ولأنّه متكلّفٌ فقد تراجع ابن جني عنه، حيث عقّب على قول تأبط شرًّا:

وأدخلُ وَجْرَهُ أمشي بكفّي حُسامُ الحدِّ ماضي الشفرتين

يقول: «أسكن جيم (وَجَرَه) فإمّا أن تكونَ لغةً فيه، وإمّا أن يكون أسكَنَ المفتوح كقوله في الفعل:

وما كل مبتاع...(٣)

ونقل ابن الخبّازِ عن أبي سعيدٍ السِّيرافي إجازةَ إسكان المفتوح العين(٤)، يقول أبو سعيد السيرافي: «ومن ذلك: حذفهم الفتحة من عين (فَعَلَ) كقولهم في: هَـرَبَ: هَرْبَ، وفي طَلَبَ: طَلْبَ، قال الراجز، أنشَدَه الأصمعي:

إذا تسدَّاها طِلابًا غَلْسَا

أراد: غَلَسَا. وليس ذلك وجه الكلام؛ لأنَّ الفتحة غير مستثقلةٍ، وإنّما يفعلون مثل ذلك في الضَّمَّةِ والكسرة، كقولهم في فَخِذَ: فَخْذَ.. ولا يقولون في جَبَلَ: جَبْلَ، ولكنَّهم قد يضطرون فيفتحون الساكن كما تقدَّم ذِكْرُنا له من قولهم في خَفْقَ: خَفَقَ، وفي حَشْكَ: حَشَكَ، فَلَمَّا زادوا هذه الفتحة على الساكن، والسكون أخف من الفتح، كان حذف الفتحة أجدر؛ لأنَّهم يُحِلُّونه بالحذف محلاًّ له هو أخف من محلِّه»(٥).

---

(١) المنصف ١/٢١-٢٢، و يُنظر: المحتسب ١/٦٢.

(٢) يُنظر: شرح شواهد الشافية ١٨.

(٣) الخاطريات ١٨١-١٨٢، و يُنظر: الخصائص ٢/٣٣٨، المحتسب ١/٢٤٩.

(٤) يُنظر: الفريدة في شرح القصيدة ٥٠.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢/١٦٧، و يُنظر: ضرورة الشعر ١١٨.

ومن تسكين المفتوح قول الشاعر[١]:

وقالوا ترابيٌّ فقُلت صدقتُمُ   أبي من ترابٍ خَلْقَه الله آدمُ

٣ أراد خَلَقَه.

وقولِ الآخر[٢]:

قَطْعَ عمروٌ ساعِدَي وَهَبٍ   وعلا بالعضب يافوخَــهُ

٦ أراد: قَطَعَ.

وقول الآخر[٣]:

أبو زياد عُتْبَةُ لا رَجْعَ إلى المعادِ

٩ أراد: رَجَعَ.

وقول موسى بن جابر الحنفي[٤]:

لو كان يحيى تَرْكَ عقبا لقد ضَرَبَتْ   بذي حســامٍ رقيقِ الشفرتين يَدُ

١٢ أراد: تَرَكَ.

وقال الراجز[٥]:

وَرْدَ عليه طالب الحاجات

١٥ أراد: وَرَدَ.

---

(١) ينسب إلى بعض الشيعة و ينظر في: عبث الوليد ٢٢٥، رسالة الغفران ١٧٦، ما يجوز للشاعر من الضرورة للقزاز ١٠٩، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٤، إيجاز التعريف في علم التصريف ١٩، ارتشاف الضرب ٥/٢٤٠٦، الهمع ٣/٢٤٥ (شطره الثاني) .

(٢) يُنظر: دقائق التصريف ١٧.

(٣) يُنظر: المنتخب لكراع النمل ٢/٧١٦.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه ٢/٧١٨.

(٥) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ٤٣٩.

وقرأ أبو السَّمَّال: ﴿حتى يحكِّمُوك فيما شَجْرَ بينهم﴾[1] (شَجْرَ) بإسكان الجيم[2].

٣ وقرأ أبو السَّمَّال: ﴿فما وهَنوا﴾[3] (وَهْنُوا) بإسكان الهاء[4]. وجعله أبو البقاء العكبري، وأبو حيّان من تسكين المكسور[5].

وقالوا: ما خَلْقَ اللهُ مثله، بإسكان اللام[6].

٦ ومن تسكين المفتوح اسمًا قول الشاعر[7]:

أُوْطِنت وطْنًا لم يكن من وطني

يريد: وَطَنًا.

٩ وقول أبي خراش الهذلي[8]:

ولحم امرئٍ لم تطعَمِ الطّيْر مثلَه ... عَشِيَّةَ أمسَى لا يُبِيْنُ من البَكْمِ

يريد: البَكَم. وقول ذي الرُّمة[9]:

---

(١) سورة النساء من الآية ٤.

(٢) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١، إعراب القراءات الشواذّ ٣٩٣/١، البحر المحيط ٢٨٤/٣.

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٤٦.

(٤) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١١/١، البحر ٧٤/٣.

(٥) يُنظر: إعراب الشواذّ ٣٥٠/١، البحر المحيط ٧٤/٣.

(٦) يُنظر: المزهر ٨٦/٢.

(٧) يُنظر: الضرائر للآلوسي ١١٧.

(٨) يُنظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٥، شرح شواهد الشافية للبغدادي ١٨/٤.

(٩) يُنظر: الديوان ١٣٣٧/٢، أسرار العربية ٣٥٤، شرح المفصل ٢٨/٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٥.

أبتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ من أحشاء قلبه خُفُوقًا ورَفْضَاتِ الهوى في المفاصل

يريد: ورفَضَات. وقول الآخر[١]:

٣ ولكن نَظْراتٍ بعينٍ مريضةٍ أولاك اللواتي قد مثلن بها مثلا

يريد: نظَرات، وقول الآخر[٢]:

حَيٍّ ديار الحيِّ قَفْر البَلْد

٦ يريد: البَلَد، وقول منصور بن مسحاج[٣]:

فطاف كما طاف المصدِّق وسطها يُخيَّر منها في البوازل والسُّدْس

يريد: السُّدَس. وغيرها من الشواهد[٢]، وهي شواهد سُكِّن فيها عين الاسم، ٩ والتخفيف في الفعل أولى؛ لأنَّه أثقلُ من الاسم[٤].

وبَعْدُ، فهذه الشواهد وغيرها ربّما دلَّت على أن تسكين المفتوح جائز فالسكون أخفُّ من الفتح، ولهذا فإن بعضَ العلماءِ يجعلُ الحذفَ من المفتوح ١٢ كالحذفِ من المضموم والمكسورِ، يقول الصفَّار: «ومن الحذف تسكينُ عين (فَعَل) المفتوحة تشبيهًا بالعين المضمومة والمكسورة...»[٥].

وابن عصفور يرى أنَّ الحذفَ من المفتوح مبالغةٌ في التخفيف[٦]، ويقول ١٥ النَّحاسُ عمّا يسكّن استخفافًا: «وأكثر ما يُفعل ذلك في المضموم والمكسور، وهو في المفتوح قليل»[٧].

---

(١) يُنظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٦، ارتشاف الضرب ٢٤٠٦/٥.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ٥٠٤/٢.

(٣) يُنظر: عبث الوليد ٢٢٥، ضرائر الشعر لابن عصفور ٨٦-٨٧.

(٤) يُنظر: المسائل البغداديات ٥٤٣، أفعال السرقسطي ٢١٦/٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه (السِّفْر الأوَّل) ٥٠٣/٢.

(٦) يُنظر: ضرائر الشعر ٨٤.

(٧) شرح أبيات سيبويه ١٨٦.

وللدكتور/ أحمد الجندي رأيٌ خالفَ فيهِ سيبويه ومن تبعه في قضية تسكين المفتوح أبانَ عنه بقوله: «وأرى أنَّ سيبويه ومن تبعه من علماء العربية قد جانبهم الصواب فقد خَفّفَ المفتوحَ بعضُ القُرَّاء، أقولُ: وهم على حقٍّ؛ إذ السُّكون أخفّ من الفتح؛ لأنَّه يختصر المقاطع ويوفِّرُ المجهودَ»[١].

على أنَّه يرى أن التفريعَ مرحلةٌ متطورةٌ للصيغ الأصليَّةِ المتحرِّكة وهو خاص بقبائل شرقي الجزيرة العربية، أَمَّا الأصل فكان لقبائل الحجاز[٤].

وسبقه إلى القول بأنَّها مرحلة متطورة الدكتور/ عبد الله الحسيني، الذي يرى أنَّ قضيةَ التفريع ليست قويَّةً في الدراسات النحويَّة والصرفيّة، وكل ما في الأمر أنَّها أوزان خاصَّةٌ للتميميين ليست كأوزان الحجازيين[٢].

(١) يُنظر: بين الأصول والفروع ١٢٧، من مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ع٤.

(٢) يُنظر: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ٣١٧-٣١٨.

ب / جهود اللغويين في تحديد الأبواب

لم يتفرَّدِ الصرفيون بحديثهم عن الفعل، فقد قاسمهم الجُهدَ والبحث علماءُ اللغة في بعض القضايا التي كانت موضع التقاء، ومن بينها ضبط حركة الثلاثي.

٣ ولا نعجب أنَّ من الآراء التي ستَرِدُ -إن شاء الله- ما جاء في كتب نحوية أو صرفية، وذلك أنَّ إيرادنا لها في معرض الحديث عن الجانب اللغوي؛ لأنَّها تمسُّ الموضوع من الناحية اللغوية.

٦ كما أودُّ أن أشيرَ إلى أنَّ البحث قد تناول بالدرس بعض الكتب التي خُصِّصَت لدراسة بعض القضايا العامَّة، أو كانت حافلةً بكثير من الموضوعات، وكان الاهتمام أثناء الدراسةِ منصبًّا على ما يتعلَّق بموضوعِ البحث وتركِ ما سواه.

٩ أمَّا ما يخصُّ جهودَ اللغويين في تحديد الأبواب؛ فإنَّهم قد بذلوا جهدهم ما أطاقوا على صعيد هذه الأفعال؛ فنَفَذوا إلى حقائق كثيرة، أبانت أو أعانت على الإبانة كثيرًا، مما يثير فينا الإعجابَ بهذا الجهد الذي لا يغضُّ منه بعض جوانب

١٢ القصور اليسيرة، وكانت لهم وسائل وطرائق متعدِّدة أعانتهم على ضبط عين الثلاثي، ومنها:

١- الضبط بالحركة

شاع هذا النَّوع من الضَّبط في كثيرٍ من المصنَّفَات والمعاجم، وهو أسلوبٌ يُعاب عليه إمكانية الخطأ أو السهو من الكاتب أو المؤلِّف؛ هذا عند وضع الحركة، أمَّا عند النصِّ عليها كقولهم مثلاً: بفتح الماضي وكسر المستقبل، فإنها عمليّة لا تخلو من الإطالة والتكرار الذي ربّما ضاق به المفتش عن فعلٍ من الأفعال، كالذي نجده مثلاً عند القالي، يقول: «هَوَتِ الريحُ تهوِي هَوِيًّا[1] بفتح الواو في الماضي، وكسرها في المستقبل، وفتح الهاء وكسر الواو وشدِّ الياء في المصدر ... قال أبو زيد: ويقال: هَوِيَ يهوَى هَوًى بكسر الواو في الماضي وفتحها في المستقبل والمصدر، إذا أحبّ ... وقال الأصمعيُّ: هوَيت أهوِي هُوِيًّا بفتح الواو في الماضي وكسرها في المستقبل، وضمِّ الهاءِ وكسرِ الواو وشدِّ الياء في المصدر أي: سقطت أسفل»[2].

---

(١) مما شذَّ فجاء على (فَعول) مصدرًا للثلاثي. يُنظر: خاتمة المصباح المنير ٣٥٩، وما سيأتي ص ١٩٢.

(٢) البارع ١٦٦-١٦٧، ويُنظر: (غرب) ٣٠٧، (غبن) ٣٣٨، (وغر) ٤١٥، طغى) ٤٢٤، (شجر) ٦٠٦.

٣- التنظير بالمشهور

ومن وسائلهم أيضًا التنظير بالمثال المشهور الذي لا يحتمل أكثر من وجه،
٣ وكانت البداية ومضاتٍ عابرةً ليست بذات بالٍ كالذي نجده عند الأخفش[١]، وأبي زيد[٢]، والأصمعي[٣]، وابن السكيت[٤]، والبندنيجي[٥]، وابن درستويه[٦]، والهروي[٧]، والتبريزي[٨]، وابن السِّيْد[٩]، وابن الشجري[١٠]، ونشوان الحميري[١١]،
٦ وعبد اللطيف البغدادي[١٢].

---

(١) يُنظر: معاني القرآن ٢/٤٦٧، ٦٠٣.

(٢) يُنظر: النوادر ٤٧٣، ٥١٦.

(٣) يُنظر: فعل وأفعل ٤٩٤.

(٤) يُنظر: إصلاح المنطق ٢١٤، ٢١٦، الألفاظ ٢٠٢.

(٥) يُنظر: التقفية ٢١٣، ٦١٢، ٦١٧.

والبندنيجي هو: أبو بِشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي، أديب عارف باللغة، فارسي الأصل أخذ عن ابن السكِّيت والرياشي، وصنّف: التقفية ومعاني الشعر. توفي سنة ٢٨٤هـ. ينظر: معجم الأدباء ٢٠/٥٦، فوات الوفيات ٤/٣٣٦.

(٦) يُنظر: تصحيح الفصيح ٤٠، ٤١، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٠.

(٧) يُنظر: إسفار الفصيح ١/٣٢٤، ٣٧١، ٣٧٧، ٤٠٢.

(٨) يُنظر: تهذيب إصلاح المنطق ١/٥٠٢.

(٩) يُنظر: الاقتضاب ٢/٢١٨.

(١٠) ما اتفق لفظه واختلف معناه ٣١٦.

(١١) يُنظر: شمس العلوم ٢/٧٣٢.

(١٢) يُنظر: ذيل فصيح ثعلب ١٠.

وعبد اللطيف البغدادي هو ابن يوسف بن محمد بن علي البغدادي، يُعرف بابن اللَّباد، من فلاسفة الإسلام وأحد المكثرين في التأليف، وله مصنفات في الحكمة وعلم النفس، والطب، والتاريخ، واللغة والأدب، توفي في بغداد سنة ٦٢٩هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/١٩٣، فوات الوفيات ٢/١٧، بغية الوعاة ٢/١٠٦.

واستخدمه بشكلٍ أوسع -أفاد منه مَنْ جاء بعده- الصاغاني، وإليك هذا النص لترى مدى تأثُّر الخالفين به: «ورخَفَ العجينُ يرخُفُ -مثال نصر ينصُر- ورخِفَ يرخَف -مثال سَمِعَ يسمَعُ- ورخُف يرخُف -مثال كرُم يكرُم- ومصدر الأوَّل رخْفٌ، ومصدر الثاني رخَفٌ بالتحريك، ومصدر الثالث رخَافة ورُخُوفة إذا استرخى»[1].

ثمَّ أخذ الأمر طورًا جديدًا ليصبح منهجًا متَّبعًا، وطريقةً مميِّزة عند الفيوميّ في (المصباح المنير) إذا ما قُورن باستخدامه القليل جدًّا للضبط بالحركة في مقابل المثال المشهور[2].

وقد بيَّن هذا في مقدمته التي يقول فيها: «وقيَّدت ما يُحتاج إلى تقييده بألفاظٍ مشهورة البناء ... وفي الأفعال مثل ضرب يضرب، أو من باب قتل، وشِبه ذلك، لكن إن ذُكر المصدر مع مثالٍ دَخَلَ في التمثيل، وإلاَّ فلا، مُعْتَبِرًا فيه الأصول مقدِّمًا الفاء ثم العين»[3].

ومن هنا رأيناه يلتفت التفاتةً حسنةً عند تنظيره بالمشهور، فحين يكون في الفعل أكثر من وجهٍ فإنَّه يراعي توافق حركتي عين المضارع، وتوافق المصادر من مثل قوله: «هبَّت الريح هبوبًا من باب قَعَد: هاجت، و(هبَّ) من نومهِ (هبًّا) من باب قتل: استيقظ، و(هبَّ) السّيف (يهِبُّ) من باب ضرب هِبَّةً»[4].

وكان يربط بين الفعلين في اللفظ والمعنى، كقوله: «وسحُق المكان فهو سحيق مثل بعُد -بالضمِّ فهو بعيد- وزنًا ومعنًى»[5].

---

(١) العباب (رخف) ٢٠٥، ويُنظر: (ملأ) ١٦٩/١، (موأ) ١٧٢، (نوأ) ١٨٥، (ثقف) ٤٧، (دلف) ١٨٩، (كتف) ٢٨.

(٢) المصباح المنير (نزه، نضب، نهم، هجع، هدأ، يرع، يمق).

(٣) السابق ص٥ (المقدِّمة).

(٤) يُنظر: المصباح المنير (هب).

(٥) ينظر أيضًا: (كرُه، مرح، وضَبرَ).

واتخذ الفيروزآبادي هذا الطريق في معجمه (القـاموس المحيـط) وإنْ لـم يُشِـرْ إليها بشكلٍ واضح؛ إذِ اكتفى بقولـه: «... وإذا ذكـرت المصـدر مطلقًـا أو المـاضي بدون الآتي ولا مانع فالفعل على مثال كتب، وإذا ذكرت آتِيَـهُ بـلا تقييـدٍ فهـو علـى مثالِ ضرب»[١].

وأودُّ هنا أن أقيّد بعض الملحوظات على منهج الفيروزآبادي:

١- أنَّ أمثلته المشهورة تختلف باختلاف المعنى مراعيًا المصادر كما سبق أن لاحظنا عند الفيوميّ، كقوله: «وأنِـيَ كسَـمِعَ - وتـأنّى واسـتأنى: تثبَّـت. وأنَـى أُنِيًّـا كجثَى جُثيًّا، ورضِيَ رضًى فهو أَنِيٌّ: تأخّر وأبطأ».

٢- لم يلتزم في كل الأفعـال التنظير بالمثـال، فكـان أحيانًـا يضبـط بالحركـة خصوصًا إذا جاء الفعل من بـابي (فعَـل يفعُـل ويفعِـل)، وأحيانًـا يسـتعمل الطريقتيـن معًا[٢].

٣- يترك أحيانًا التنظير بالمثال المشهور في بعض الأنْـواع حيـن يكـون رسـم المضارع دافعًا للّبْـس كمـا فـي المضعّـف (أجَّ يئِجُّ ويَـؤُجُّ) أو المهمـوز (هنـأ يهنـأ ويهنِئ)، أو الأجوف مثل (باع، وقال).

(١) يُنظر: القاموس المحيط (المقدّمة) ٦٩.

(٢) يُنظر مثلاً: (أجر، أحن، أدم).

٣- التنظير بالضدّ أو المرادف

للتضاد والترادف أثرهما في ضبط حركة عين الأفعال الثلاثيَّة، فقد كان للعرب بهما اعتناء، وأدرك اللغويون ذلك فجاء مثلاً برِئ، ولبِسَ، وعُمْتُ أعوم[1]، ويئِسَ بمعنى علِم[2]، وحَزُنَ[3] على مثال أضدادها: مرِض، وعَرِيَ، وغُصت، وجَهِلَ، وسهُلَ.

يقول السهيلي: «... ليتقابل اللفظان كما تقابل المعنيان، وكثيرًا ما تفعل العرب ذلك، تُوازن ما بين اللفظين إذا كان معناهما متضادَّين، ألا ترى أن (علِم) على وزن (جهِل)، و(روِيَ) على وزن (عطِش)، وشرُف فهو شريف على وزن وضُع فهو وضيع، وهذا أكثر في كلامهم من أن يُحصى»[4].

وربَّما استدلوا على وزن الفعل بمعرفة وزن ضدِّه كالفعل (طال يطول فهو طويل) الدليل على أنَّه (فعُل) قولهم في ضدِّه: قصُر يقصُر فهو قصير[5].

وكانت مراعاة الضدِّ سببًا في ترجيح بناءٍ على آخر، جاء في الحجة للفارسي[6]: «قال أبو الحسن: طهَرت المرأةُ، قال: وقال بعضهم: طهُرت ... والقول في ذلك: أنّ طهَرت -بفتح العين- أقيسُ؛ لأنَّها خلاف طمَثت، فينبغي أن يكون على بِناءِ ما خَالَفَه، مثل: عطِش ورَوِيَ ونحو ذلك».

أَمَّا التنظير بالمرادف فمن أمثلته قولهم: نذِرت القومَ إذا علمتُ بهم على وزن

(١) تنظر على الترتيب في: تصحيح الفصيح ٥٧، ١١٥، ١١٩.

(٢) يُنظر: الحجة للفارسي ٤/٤٣٨.

(٣) يُنظر: اللسان (حزن).

(٤) نتائج الفكر ٩٠.

(٥) يُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ١/٣٣٩.

(٦) ٢/٣٢١-٣٢٢، وينظر: البحر ٢/١٦٨.

(علِم) لأنَّه بمعناه[1]، وكذلك: مَلِلْت أمَلُّ بمعنى سئِمت أسأم[1]، وقالوا: فقِهت الحديث أُخرِجَ على بناء علِمت وفهِمت، ومَنْ قال: فقَهت ألحقه ببناء دَرَيت وشعَرت[2].

وقال ابن برِّي: «لأنَّ نقيض الشيءِ يتنزل منزلة نظيره في كثيرٍ من الأوزان ... ومما جاء على وِزان نظيره قولهم: الحَرْد؛ لأنَّه على وزان القَصْد، والحرَد؛ لأنه على وزان نظيره وهو الغَضَب، يقال: حَرِدَ يحرِد حَرْدًا كما يُقال: قصَد يقصِد قصْدًا، ويُقال: حرِدَ حرَدًا كما قالوا: غضِب يغضَب غضَبًا ... وقالوا: فاد يفيد جاء على وزان ماس يميس إذا تبختر، وقالوا: فاد يفود على وزان نظيره وهو مات يموت»[3].

(١) يُنظر: تصحيح الفصيح ١١٧، ١١٩.

(٢) يُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ١/١٣٣.

(٣) يُنظر: اللسان (وسط).

٤- رَبْطُ الفِعْلِ بالسِّياق

ومما اعتمدوه في إلحاقهم لفعلٍ من الأفعال ببابه ورود الفعل في سياقه الخاص، سواء أكان ذلك السِّياق آيةً، أم حديثًا، أم شِعرًا، أم نثرًا، وهو كثير في كتب اللُّغة ولكنّه لم يشمل جميع الأفعال وليْتَه كان.

ووجدناهم يسرعون إلى الربط بين الفِعْل وسياقه كلّما أسعفتهم بذلك الشواهد، ولو أردنا التمثيل على ذلك لقلنا مثلاً: الفعل (حرق) يأتي من بابي (فعَل يفعُل ويفعِل) وقد جاء في بيتٍ واحد بالروايتين، وهو قول عامر بن شقيق الضبي:

رأيناهم غداة بنو خبيب   نيوبُهم علينا يحرِقُونا

قال الفارابي: أنشده الفرّاء عن المفضَّل بالكسر[١]. ورواية اللسان بالضمِّ[٢].

والفعل (بلت) يأتي على (بلَت يبلِت) و(بلِت يبلَت) والذي دلَّ على ذلك قول الشنفرى:

كأنَّ لها في الأرضِ نِسْيًا تقصُّه   على أمِّها، وإنْ تُحدِّثك تَبْلَتِ

يروى بالكسر وبالفتح في مضارعه[٣].

والفعل (صاك) روى أبو عبيد عن أبي عمرو في مضارعه (يصيك ويصوك) قال الشاعر:

سقى الله خودًا طَفلةً ذات بهجةٍ   يصوك بكفيها الخضابُ ويلبق

ويُروى يصيك[٤].

---

(١) يُنظر: ديوان الأدب ٢/١٢٣.

(٢) ينظر: اللسان (حرق).

(٣) يُنظر: المفضليات ١٠٩، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٥٨، أدب الكاتب ٣٨٢، اللسان (بلت).

(٤) يُنظر: أفعال السرقسطي ٣/٤٢٨-٤٢٩، اللسان (صوك، صيك).

فمجيء الرواية بشيءٍ يتبعه إلحاق ذاك الفعل بباب، وإجازة وجهٍ من الوجوه مرهون كذلك بالسياق الذي يرد فيه كما في الفعل (نمى) حين منع الأصمعي أن يكون مضارعه على (ينمو) إلى جوار (ينمي)[١]. وأجازه غيره مستدلين بأن البيت التالي يُروى بالروايتين:

يا حُبَّ ليلى لا تَغَيَّرْ وازدَدِ وانْمِ كما ينمي الخضابُ في اليد[٢]

ويُروى (ينمو)[٣].

ومثله قول عبدِ قَيس بن خفاف:

لحَيْنَهم لَحْيَ العصا فطردنَهُم إلى سنةٍ جِرذَانُها لم تَحَلَّمِ

ويروى: لَحوْنهم لحو العصا[٤].

وجعلوا ورود البيت في سياقه دليل الثبوت خصوصًا إذا خالف أصلاً مطّردًا كالفعل (شطَّ) فهو من المضعَّف اللازم وقياس مستقبله أن يكون على (يفعِل) بكسر العين، ولكنَّ المروي عنهم هو الضم، يقول الفارسيّ: وَأَمَّا بناءُ المضارع من شطّت دارُه فتشُطُّ كذا رواه محمد بن يزيد، عن التوزيِّ، عن أبي عبيدة، وأنشد لابن أبي ربيعة:

تشُطُّ غدًا دارُ جيراننا ولَلدَّار بَعْدَ غدٍ أبعدُ[٥]

وكذا رواه الأصمعي[٦].

---

(١) يُنظر: فعل وأفعل ٥١٩.

(٢) يُنظر: شرح ديوان المفضليات ٥٥٧، أفعال السرقسطي ١٧٢/٣.

(٣) يُنظر: الإفصاح للفارقي ١٣٠، تحفة المجد الصريح ١٢، اللسان (نمو).

(٤) ينظر: شرح ديوان المفضليات ٧٥٤-٧٥٥.

(٥) ديوانه ٩٠، وينظر: المسائل العضديات ١٤٤.

(٦) يُنظر: فعل وأفعل ٥٠٢.

٥- ربط الفِعْل بالمصْدَرِ والمشتقات الأخرى

وجد علماءُ اللغة أنفسهم أمام الكثير من مصادر الثلاثي المجرَّد فأطلق بعضُهم القولَ بأنها سماعيّة[١].

ونقل أبو حيّان عن أبي زيد البلخي من كتابه (المختصر في علم العربية) أنَّ مصادر الفعل الثلاثي لا تُدرك إلا بالسَّماع، قال: لكثرةِ ما يقع فيها من الاختلاف، ولأنَّها لم تجئْ على جهةٍ يُمكن فيها القياس، قالوا: ذهب يذهب ذهابًا فجعلوا المصدر على وزن فعَال، ثم قالوا: قطع يقطع قطْعًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعْلٍ[٢].

وقال أبو القاسم بن جودي[٣]: فعَلَ وفعِلَ وفعُلَ إنّما تؤخَذُ سماعًا، وكذا مصادرها؛ لأنَّها جاءت سِمَةً لهذه الأوزان[٤].

ويُعلّل المبرِّد عدم خضوعها لسلطان القياس بقوله: «... وذلك أنَّ مجازها مجازُ الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس.

وإنَّما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجَرَتْ على قياسٍ واحد؛ لأنَّ الفعل منها لا يختلف، والثلاثة مختلفة أفعالُها الماضية والمضارعة، فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مَجْرى سائر الأسماء»[٥].

ومن أراد الوقوف على أوزانها الكثيرة فلينظر ما فعل ابن القطَّاع الذي أحصى ما يزيد

---

(١) يُنظر: أفعال ابن القوطيَّة ص٢، الواضح ٧٥، أفعال السرقسطي ٦٢/١، شرح الفصيح للزمخشري ٢٥٦/١، المزهر ٩٥/٢.

(٢) يُنظر: النُّكت الحسان ٢١٣، تذكرة النُّحاة ٥٥.

(٣) هو: خلف بن فتح بن جودي القيسي، نحويٌّ مقرئ حافظٌ محدِّث، من أهل يابرة وسكن قرطبة، صنَّف (الناهج في شرح ما أشكل من الجمل للزجاجي) وتوفي سنة ٤٣٤هـ. يُنظر: بغية الوعاة ٥٥٦/١.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ٤٩١/٢، الهمع ٢٨٢/٣.

(٥) المقتضب ١٢٤/٢، ويُنظر: شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش ٤٣/٦.

على تسعين مصدرًا للثلاثي المجرَّد أودعها كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر)[١].

وتقفُنا الإشارات على شواهد لتعدُّد المصادر في فعلٍ واحد، ومن ذلك قول السيوطيِّ: «ليس في كلامهم مصدرٌ على عشرة ألفاظ إلا مصدرٌ واحد، وهو: لقيتُ زيدًا لِقاءً، ولِقاءَةً، ولُقًى، ولَقْيًا، ولُقْيًا، ولَقِيًّا، ولَقْيَةً، ولِقْيانًا، ولُقيانًا، ولِقيانة»[٢].

والمعجب حقًّا أنهم إزاء هذا الوضع المتداخل استطاعوا استظهار بعض الأقيسة في مصادر الثلاثي وما تصرَّف منها في محاولتهم لاستصفاء القواعد التي تضبطها، يقول النيلي[٣]: «... لأنَّ معرفةَ مصادرِ الثلاثي تؤخذُ من اللُّغة؛ لكثرةِ اختلافها ودخول بعضها على بعض، فمعرفتها من اللغة أبلغُ من معرفتها من النّحو، لكنَّ حاصلَ أمرِ النَّحويِّ أن يُبيِّن أنَّ المثالَ الفلاني من الفعل يكثرُ في مصدر البناء الفُلاني ويقِلُّ مع غيره، أمَّا الحصر فلا سبيل له عليه إلا من اللُّغة»[٤].

وأتاح لهم النظر المستأني أن استقامت لهم بعض الضوابط، ولا عبرةَ حينئذ بالجزئيات الشّاردة، أو الأمثلة النّافرة، فإنّما يُعوَّلُ على الغالب الكثير، يقول سيبويه معلقًا على مجيءِ بعض أبنية المصادر: «فإنّما هذا الأقلُّ نوادرُ، تُحفظ عن العربِ ولا يُقاس عليها، ولكنَّ الأكثر يُقاس عليه»[٥].

وتنبَّهوا إلى قضية المصادر المعنويَّةِ إمعانًا في الضَّبط، وخروجًا بالمصادر من دائرة الاضطراب، يقول سيبويه: «وجاءوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَالٍ، وذلك: الصِّرام، والجِزار، والجِداد، والقِطاع، والحِصاد.

وربَّما دخلت اللُّغة في بعض هذا فكان فيه فِعَال وفُعال، فإذا أرادوا الفَعْل على

---

(١) يُنظر: من صفحة ٣٧٠ إلى صفحة ٣٧٧، وينظر: شرح التسهيل ٣/٤٦٨-٤٧١.

(٢) المزهر ٢/٨٣، وينظر: أفعال السرقسطي ٢/٤٣٢-٤٣٣، اللسان (لقي).

(٣) هو: تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله الطائي البغدادي، له شرحٌ على الكافية سمّاه (التُّحفة الشافية). يُنظر: بغية الوعاة ١/٤١٠، تاريخ الأدب العربي ٥/٣٢٤.

(٤) الصفوة الصفية ٢/٥٢١، ويُنظر: شرح الألفية للقوّاس ٢/١٢٩٤.

(٥) الكتاب ٤/٨.

فعَلت قالوا: حَصَدته حصْدًا، وقطعتُه قطعًا، إنَّما تريدُ العملَ لا انتهاء الغاية»[١].

حتى إنَّ ما أتى لمعنًى يُقدَّم على المقيس، يقول سيبويه: «وقالوا: ضربها الفحلُ ضِرابًا كالنّكاح، والقياس ضرْبًا، ولا يقولونه كما لا يقولون نكْحًا وهو القياس»[٢]. ويقول الفرّاء: «إذا كان الفعلُ في معنى الذّهاب والمجيء مضطربا فلا تهابنَّ الفَعلان في مصدره، مثل: غلَت القِدر غليانًا، وخفق القلبُ خفقانًا»[٣]. ويقول الرضيّ: «قوله[٤]: (الغالب في فعَل اللاّزم على فُعُول) ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعْدُ من الأصوات والأدواء والاضطراب؛ فالأولى بنا أوَّلاً أن لا نُعيِّن الأبواب من فعَل وفعِل وفعُل، ولا المتعدِّي واللازم، بل نقول: الغالب في الحِرَفِ وشبهها من أيِّ بابٍ كانت الفِعالة ... والغالب في الشِّرَادِ والهياج وشبهه الفِعال ...»[٥].

وإذا ما عُدنا للحديث عن جهودهم في مضمار القول بقياسية بعض المصادر، ومحاولة ربطها بأبنية الثلاثي نجدُ أن سيبويه، والأخفش، والجمهور ذهبوا إلى أن قياسَ مصدر (فعَلَ) المتعدِّي على (فَعْلٍ)، واللاّزم منه على (فُعُول)[٦].

(١) المصدر السابق ١٢/٤.

(٢) المصدر السابق ٩/٤.

(٣) ديوان الأدب ١٢٢/٢.

(٤) أي: ابن الحاجب.

(٥) شرح الشافية ١٥٣/١.

(٦) يُنظر: الكتاب ٥/٤، ٩، المقتضب ١٢٧/٢، الموجز لابن السَّرَّاج ١٣٠-١٣١، الجمل ٣٨٣، تفسير رسالة أدب الكاتب ١٢٤، ديوان الأدب ١٣٩/٢، شرح الكتاب للرُّمانيّ ج٤/ل١٢٨، شرح الفصيح للمرزوقي ٩، ١٢، ١٨-١٩، الفصول الخمسون ٢٥٩-٢٦٠، التتمَّة ٢١٨، ٢٢٠، شرح المفصل ٤٤/٦-٤٧، المقرب ٤٨٦-٤٨٧، شرح التسهيل ٤٧١/٣، شرح الكافية الشافية ٢٢٢٤/٤، شرح الألفية لابن الناظم ٤٣٤، شرح لاميَّة الأفعال له ١٢٥-١٢٦، شرح الشافية للرضي ١٥٦/١، أوضح المسالك ٢٢٣/٣، شرح الألفية لابن عقيل ١٢٣/٢، المساعد ٦٢٢/٢، شرح الألفية للمكودي ١٦٧، الفرائد الجديدة ٧٩٧/٢.

قال الأصمعي: الغَرور الذي يغُرُّك، والغُرور -بالضمِّ- الأباطيل، كأنَّها جمع (غَرٍّ) مصدر غَرَرتُه غَرًّا، قال: وهو أحسن من أن يُجعل غَرَرت غُرورًا؛ لأنَّ المتعدِّي من الأفعال لا تكاد تقع مصادرها على فُعول إلاَّ شاذًّا[1].

وأشار الزَّمَخْشَرِيّ إلى أنَّه يُفرَّق بالمصدر بين المتعدِّي واللازم إذا كانا بلفظٍ واحد، يقول: «وخسأتُ الكلبَ أبعدتُه أخسؤُه خَسْئًا فخسأ، وخسأ هو بنفسه خُسُوءًا: بعُد، وهو خاسِئ ... وهذا من الباب الذي لا يتميز اللازم من المتعدِّي إلا بالمصدر، ومثله رجَع فلانٌ رجوعًا، ورجعته أنا رَجْعًا، وصدَّ صدودًا، وصَدَدته أنا صدًّا، ومثله كثير»[2].

وحكى الفارسي أن للشاعر أن يأتي لكلِّ (فَعَلَ) بـ(فَعْلٍ) وإن لم يُسمع[3].

وتوقَّفَ السيرافيُّ[4]، وابنُ الأثير[5]، والمطرّزي[6]، وابنُ الحاجب[7]، والرازيُّ[8]، وأبو البقاء الكفوي[9] عن دعوى القياس فيها، واكتفوا بقولهم إنّه يكثر، أو يغلب، أو يطّرد، ولم يجعلوه قياسًا[10].

وللفرّاء في هذا رأيٌ تُنوقل بعبارات مختلفةٍ ربّما لفّها الغموض،

(١) اللسان (غرر).

(٢) يُنظر: شرح الفصيح ٧٢/١، ٢٠٦.

(٣) ينظر: اللسان (وفى).

(٤) يُنظر: شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٦٤-٦٥.

(٥) يُنظر: البديع ٤٤٩/٢-٤٥٣.

(٦) ينظر: المُغْرِب ٤٢٦/٢.

(٧) يُنظر: الإيضاح في شَرْح المُفَصَّل ٦٢٧/١، الشافية ٢٦.

(٨) يُنظر: مختار الصحاح ٢-٣.

(٩) يُنظر: الكليات (القسم الرابع /٢٠٣).
والكفوي هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ولد في (كفا) بالقرم سنة ١٠٢٨هـ وفيها نشأ وأخذ العلم، وتفقه في المذهب الحنفي، وعيِّن قاضيا في الآستانة ثم القدس، توفي سنة ١٠٩٤هـ. ينظر: هدية العارفين ٢٢٩/٥، إيضاح المكنون ٣٨٠/٢.

(١٠) يُنظر: منهج السالك لأبي حيّان ٣٤٢.

نقل عنه ثعلبٌ: «وقال الفرّاء: إذا لم يُسمع في المصدر شيءٌ يشترك في الفَعْل والفُعُول»[1].

فالعبارة مطلقة لم تقيِّد أحد المصدرين بالمتعدِّي والآخر باللاّزم، بل أجازتهما عند عدم السماع، وهو المفهوم من العبارة كما نقلها الفارابيُّ، وابن الحاجب، وإنْ أضافا أنَّه يجعل (الفَعْل) لأهل الحجاز، و(الفُعُول) لأهل نجد[2].

ووجدنا ابنَ القوطية[3]، والمؤدِّب[4]، والفيوميّ[5]، والسيوطيّ[6]، ينقلون عن الفرّاء إجازة هذين المصدرين في المتعدِّي مما كان على (فعَل).

ومما يَلفت النظر أن الفارابيَّ[7]، والمؤدب[8]، والحميريّ[9] نقلوا عن الفرّاء تخصيص بابي (فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل) بهذين المصدرين. وهذا يجعلنا نتساءل عن الباب الثالث (فعَل يفعَل) أيدخل في القياس الذي ذكره الجمهور عامًّا في بناء (فعَل) الماضي المفتوح؟ أم لا؟. يقول ابن السراج: «وقد جاء في مصادر (فعَل يفعَل) منها: فَعَالة: فَصَاحة، وفِعالة: نِكاءة، وفُعال: سُؤال»[10].

وإذا انتقلنا إلى باب (فعِل يفعَل) وجدناهم يجعلون قياس مصدر اللازم منه على

---

(١) مجالس ثعلب ٢٢٧/١، ويُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ٨٤/١.

(٢) يُنظر: ديوان الأدب ١٣٩/٢، الشافية ٢٦، شرحها للنيسابوري ٧٤.

(٣) يُنظر: الأفعال ص٢.

(٤) يُنظر: دقائق التصريف ٤٤.

(٥) يُنظر: المصباح المنير (الخاتمة) ٣٥٧.

(٦) يُنظر: المزهر ٩٥/٢.

(٧) يُنظر: ديوان الأدب ١٣٩/٢.

(٨) يُنظر: دقائق التصريف ٤٤.

(٩) يُنظر: شمس العلوم ٩٧/١ (المقدمة).

(١٠) الموجز ١٣١، وينظر: شرح المفصل ٤٥/٦.

(فَعَلٍ)[1].

وقيَّد ابن الحاج[2] مجيءَ (فَعَلٍ) مصدرًا لـ(فَعِـلَ) غير المتعـدِّي بـإذا لـم يكـن عملاً ولا علاجًا، واسم الفـاعل منـه علـى فَعِـلٍ، أو أفعـل، أو فَعْـلان كعمِـيَ عمًـى، وحَبِطَ حَبَطًا.

أما إذا كان علاجًا أو عملاً واسم الفاعل منه على (فـاعل) فمصـدره (الفُعُـول) مثل (فَعَلَ)، نحو: قدِمَ قدومًا، ولصِقَ به لُصُوقًا[3].

وقياس مصدر المتعدِّي على (فَعْـلٍ)[4]، وقيّـده ابـن مـالك بدلالتِـهِ علـى عمـلٍ بالفَـمِ كلَقِمَ لَقْمًا، وسَرِطَ سَرْطًا[5].

ويجعلون قياس مصدر باب (فعُل يفعُل) بضمِّهما على فَعالة في الأغلـب[6]. وقـال بعضهم: يكثُر في مصدره (فَعالٌ)، و(فَعَالة)، و(فُعْل) والباقي يُحفـظ ولا يقـاس عليـه[7].

(١) يُنظر: الكامل ١/١٦٧، ١٩٥، تفسير رسالة أدب الكـاتب للزجـاجي ١٢٤، ديـوان الأدب ٢/٢٥٥، الصحاح (لبث) ١/٢٩١، شـرح الفصيـح للمرزوقـي ٢٠، المخصَّـص ١٤/١٣٢، شرح الفصيح للزمخشـري ٢/٤٨٨، التخمـير ٣/٧٣، شَـرْح المُفَصَّـل لابـن يعيـش ٦/٤٦، شرح الشافية للرضي ١/١٥٦، اللسان (ضحك)، أوضـح المسـالك ٣/٢٣٦، شـرح الألفيـة لابن عقيل ٢/١٢٣، الفرائد الجديدة ٢/٧٩٧.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، قرأ على الشـلوبين، ولـه علـى كتـاب سـيبويه إملاء واختصار، وشرح الإيضاح، ومختصر خصائص ابن جنـيّ، ونقـد علـى المقـرب لابـن عصفور، توفي سنة ٦٧٤هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٣٥٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٩٢، حاشية الصبّان على الأشموني ٢/٣٠٩-٣١٠.

(٤) يُنظر: تصحيح الفصيح ٦١، ديوان الأدب ٢/٢٥٥، دقـائق التصريـف ٤٩، شـرح الفصيـح للمرزوقي ٢٠، تحفة المجد الصريح ١٤٨، شرح الشافية للرضي ١/١٥٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٧١.

(٦) يُنظر: الكتاب ٤/٢٨، الأصول ٣/٩٨، التتمَّة ٢٢٤.

(٧) يُنظر: المخصَّص ١٤/١٤٧، التاج (ملح، قبل).

وذهب الزجاجي[١]، وابن عصفور[٢] إلى أنّه يلزم في مصدره (فُعْل) وقد يأتي على غيره.

٣ ومما يدُلُّ على أنّهم كانوا معنيين بتحديد المصادر، وربطها بالأبواب إخراجهم ما خالفَ المطّرِد أو المقيس بعبارات تفيد الحصر، وتعطي انطباعًا بالاطمئنان لما وصلوا إليه؛ نظرًا لقلّة هذا الذي خولف به.

٦ جاء في اللسان: «وقبلتُه قَبُولاً -بفتح القاف- وهو مصدر شاذٌّ، وحكى اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء: القَبول -بالفتح- مصدر، قال: ولم أسمع غيره. قال ابن بري: وقد جاء الوَضوء، والطَّهور، والوَلوع، والوَقود، وعِدَّتها مع القَبول ٩ خمسة»[٣].

وقال السرقسطي معلقًا على مجيءِ (أرْطًا) مصدرًا لـ(أَرِطَ): «هذا نادر خارجٌ عن الباب.

١٢ وإنَّما القياس المطّرد أن يكون على البناء الذي يأتي في الأدواء وجميع هذا الباب يأتي على (فعِل فعَلاً) نحو: رَمِثت الإبل رَمَثًا ... وكذا جميع الباب»[٤].

ومنه أيضًا بقِر الرجلُ يبقَر بَقَرًا وبَقْرًا، وهو أن يَحْسِر فلا يكاد يبصر، قال ١٥ الأزهري: وقد أنكر أبو الهيثم فيما أخبرني عنه المنذري (بَقْرًا) بسكون القاف، وقال: القياس بَقَرًا على فَعَلاً؛ لأنّه لازم غير واقع[٥].

---

(١) يُنظر: الجُمل ٣٨٥.

(٢) يُنظر: المقرب ٤٨٩.

(٣) اللسان (قبل)، ويُنظر: الكتاب ٤/٤٢، المحتسب ٢/٢٠٠، دقائق التصريف ٥١، المخصَّص ١٤/١٥٥، نظام الغريب للربعي ٢٤٣، شرح الفصيح للزمخشري ١/١١٠، ٢/٤٠٧، ٤١٥، ٤١٨، الشوارد في اللغة للصاغاني ١٦٨-١٦٩، العباب (وضأ) ١/١٩١، المقرب ٤٨٩، خاتمة المصباح ٣٥٩.

(٤) الأفعال ١/٧٢.

(٥) يُنظر: اللسان (بقر).

وقريبٌ منه ما نقله أبو عبيد القاسم بن سلاّم عن السُّكريِّ في باب (مصادر الأفعال بالجسد من الضَّرْب وغيره)، يقول: «والمصدر من هذا كلّه فَعَلْته فعْلاً بجزم العين إلا الطَّحَل وحده فإنّه بفتح الطاء والحاء»[1].

وإليك هذه القصة التي كان القياس فيها على المصدر سببًا في مجانبة الصواب، جاء في إعراب القرآن للنحاس[2] «قال أبو حاتم: وسمعت يعقوب يذكر (كدَأَب) -بفتح الهمزة- وقال لي وأنا غُلَيِّم: على أي شيءٍ يجوز كدَأَبِ؟ فقلت: أظنُّهُ من دَئِبَ يَدْأَبُ دَأَبًا. فقبل ذلك منّي، وتعجّب من جودةِ تقديري على صِغَري، ولا أدري أيُقال ذلك أم لا؟

قال أبو جعفر: هذا القول خطأٌ لا يُقال البتة: دَئِبَ، وإنّما يُقال: دَأَبَ يَدْأَبُ دُؤُوْبًا ودَأْبًا، هكذا حكى النحويون منهم الفرّاء، حكى في كتاب المصادر كما قال:

كَدَأْبِكَ من أُمِّ الحويرثِ قَبْلَها   وجارتها أمِّ الرَّبَابِ بمأسَلِ

فأما الدَّأَب فإنّه يجوزُ كما يُقال: شَعْرٌ وشَعَرٌ، ونهْرٌ ونَهَـرٌ؛ لأنَّ فيه حرفًا من حروف الحلق».

وإذا عُدنا للحديث عن أبنية المصادر فإننا نرى اللغويين على وَعْيٍ بما ندر أو قلّ، ومن ذلك قول الفارابيِّ: «وقد جاء على فَعِيل، وهو نَزْرٌ جدًّا، وهو من مصادر (فعَل يفعِل) وهو من قولك: خبَّ الفرسُ خبيبًا، وذَمَلَ البعير ذميلاً»[3].

ويقول أيضًا واصفًا أحد أبنية المصادر بالقلّة، وعلّة ذلك: «وفيه أيضًا في المعتل منه: الهُدَى والسُّرى، وهذا البناء قليل، وذلك أنّه من أبنية الجمع»[4].

وقال ابن خالويه: ليس في كلام العرب فعَل يفعَل فِعْلاً إلا سَحَر يسحَر

---

(١) الغريب المصنّف ٣/٦٨٥، وينظر: نوادر أبي زيد ٥١٩-٥٢٠.

(٢) ١/٣٥٩، والبيت لامرئ القيس.

(٣) ديوان الأدب ٢/١٤١.

(٤) ديوان الأدب ٢/١٨٩، وينظر: شَرْح المُفَصَّل ٦/٤٦.

سِحْرًا[١]، وزادوا: فعَل يفعَل فِعْلاً[٢].

وقال كُرَاع النَّمل: «وليس في الكلام مصدرٌ على الفَعِل إلاّ قولهم: ضَحِك ضحِكًا، وكذَب كذِبًا، وحَلَف حَلِفًا، وسَرَق سَرِقًا، وخنَق خَنِقًا، وحَبَق حَبِقًا، وضَرَط ضَرِطًا، وخَضَف خَضِفًا، ولعِب لَعِبًا»[٣]. ونقل المؤدب سببَ قلّة هذا المصدر فقال: «وإنَّما عزَّ لأنَّ الفَعِلَ أكثر ما يكون وصفًا للمذكر فتجنَّبوا الفَعِلَ في المصادر لئلا تشبه الهَرِم، والعَجِل، والفَطِن هذا قول الفرّاء رحمه الله»[٤].

وقال كراعٌ أيضًا: «وليس في المصادر على مثال فعِلت مفعَلة إلاّ: حمِدت محمَدة، وحسِبت محسَبة، وحمِيت مَحْمَية»[٥].

ويقول الأزهريُّ عن الفعل (عَمِلَ): لم يجئْ فعِلت أفعَل فَعَلاً متعديًا إلاّ في هذا الحرف، وفي قولهم: هبِلته أمُّه هبَلا، وإلا فسائر الكلام يجيءُ على (فَعْلٍ) ساكن العين ...»[٦].

وفي المزهر[٧]: «ليس في كلامهم فعَل فعَلاً إلاّ: طلَب طلَبًا، ورقص رقَصًا، وطرَد طرَدًا، وجلَب جلَبًا، وسلَب سلَبًا، ورفَض رفَضًا؛ ستة أحرفٍ جاء الماضي والمصدر مفتوحين».

---

(١) يُنظر: ليس في كلام العرب ٣١.

(٢) يُنظر: الجمهرة ٩٣٧/٢ (فعل)، التاج (سحر).

(٣) المنتخب من غريب كلام العرب ٥٦١/٢، ويُنظر: ليس في كلام العرب ٣٠٤، معالم الكتابة ١٩٩، اللسان (ضحك)، التاج (كذب).

(٤) دقائق التصريف ٥٧، ويُنظر: ديوان الأدب ١٤٢/٢، ٢٥٦.

(٥) المنتخب من غريب كلام العرب ٥٦٠/٢، ويُنظر: تحفة المجد الصريح ٢٠١، شرح الشافية للرضي ١٧٠/١، ١٧٢.

(٦) تهذيب اللغة (عمل) ٤٢١/٢.

(٧) ٧٩/٢، ويُنظر: الغريب المصنَّف ٦٨٨/٣، ديوان الأدب ١٨٩/٢، شرح الفصيح للزمخشري ٢٦٨/١، اللسان (رقص).

وانتهى الأمر بابن درستويه إلى يقينٍ بقياسية المصادر، يقول: «والمصادر كثيرة التصاريف جدًّا، وأمثلتها مختلفة، وقياسها غامض، وعِلَلُها خفيَّة، والمفتشون عنها قليلون، والصبرُ عليها معدوم؛ فلذلك توهَّم أهلُ اللغة أنَّها تأتي على غير قياس؛ لأنَّهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غَوْرها»[١].

وضرب على ذلك بمثال، يقول: «فمن ذلك قوله: وجدتُ المالَ، وهو فِعْلٌ مستعملٌ في وجوهٍ مختلفة، ولفظ ماضيهِ ومستقبله في كلِّ وجهٍ من وجوهِهِ -مع اختلافها في المعنى- على لفظٍ واحد، ولكنَّ مصادرها مختلفة مع اتفاق أمثلةِ الفعل، وذلك لِعِلَلٍ أوجبتهُ ... وإنّما خُولِفَ بين مصادره؛ للفرق بين معانيه التي وصفنا، فمن ذلك قولهم في مصدر وجدتُ الضَّالَّةَ: الوِجدان، على بناء الفِعلان؛ لأنَّه مثال ضِدِّه وهو النِّشدان، يُقال: نشدت الضَّالة -إذا طلبتها وسألت عنها- نِشدانًا، فَلَمَّا وجدوها قالوا: وجدتها وِجدانًا، فَلَمَّا صار مصدره موافقًا لبناء النِّشدان، استُدِلَّ على أنّ وَجَدت ههنا إنّما هو للضَّالة خاصَّة.

ومن ذلك قولهم: وجدت وَجْدًا في الحُزن على وزن فَعْلٍ؛ لأنّه مثل نظيره في المعنى وهو الغَمُّ والهَمُّ والكرْب، وصار ذلك فرقًا بينه وبين الوِجدان ... وكذلك قولهم: وجدتُ على الرجل موجِدةً بوزن المعتِبة؛ لأنَّ قولك: وجدتُ عليه وعتبت عليه بمعنًى، فصار خروج مصدره على مثال نظيره، فرقًا بينه وبين غيره، ودليلاً على المقصود بالفعل، ولذلك عُدِّيَ إلى المفعول بعلى، كما عُدِّيَ به عتبت.

ولذلك قالوا في اليسار والغِنى: وجدت المالَ وُجدًا ووِجْدًا -بالضم والكسر- وجِدَةً، فالجِدَةُ على قياسِ: وَعَدته عِدَةً ... بحذف الواو من صدره، وهو أصلٌ مطّرد في جميع هذا الباب ... وَأَمَّا الوُجْد بالضمِّ فقد خُصَّ به مصدر الغِنى واليسار، كما قال الله عز وجلَّ: ﴿من وُجْدِكُم﴾[٢] وهو على مثال اليُسر والوُسْع ...»[٣].

(١) تصحيح الفصيح ١٨٨.

(٢) سورة الطلاق من الآية ٦.

(٣) تصحيح الفصيح ١٨٧-١٨٨، وينظر: المحتسب ٢/١٣٩-١٤٠.

وهذا ملحظ دقيقٌ لابن درستويه فتّقَه لديه إيغاله في القياس، فعسى أن يصحَّ له بعد هذا غيرُه من الأمثلة، فيستوسقَ أمرُ المصادر، وتنسجمَ فلا ينبو منها شيء، وتكتمل ملامحُ صورةٍ أوشكت قسَماتُها أن تضيع.

ولم يغب عن اللغويين أن الأوصاف من الثلاثي تختلف من بناءٍ إلى آخر، فعقدوا صِلَةً بينهما، وكان قياس اسم الفاعل من (فَعَل) لازمًا ومتعديًا، و(فعِلَ) متعديًا على وزن (فاعل)، كضارب، وذاهب، وشارب؛ وعلَّلَ الزجاجيّ مخالفة القياس في نحو (مات زيد فهو ميِّت) ولم يقولوا: مائت، فعدلوا عنه لمَّا لم يكن فاعِلاً للموت في الحقيقة، فلم يكن مثل (قائم)، ولو جاء على (فاعلٍ) لم يكن ممتنعًا[١].

ومثله مما جاء على غير قياس قولهم: أشيب من شابَ؛ لأنَّ هذا النعت إنَّما يكون في باب (فعِل يفعَل) ولا فعلاء له[٢].

ومما خُولف به القياس قولهم: حريص من (حَرَصَ)[٣]، وشيخ، وطيِّب، وعفيف من شاخ، وطاب، وعفّ[٤]. وفاح الوادي فهو أفيح إذا اتّسع، وبلج الحقُّ فهو أبلج، وعزب الرجل فهو أعزب[٥].

وجعلوا قياس الوصف من (فَعِلَ) اللاَّزم على (فَعِلٍ) نحو حذِرَ يحذَر فهو حذِرٌ[٦].

---

(١) يُنظر: اشتقاق أسماء الله ص١٣٩، وينظر: المغرب للمطرزي ٤٢٦/٢.

(٢) يُنظر: ديوان الأدب ١٨٩/٢، اللسان (شيب)، وما سيأتي في (هـ) ٦.

(٣) ينظر: ديوان الأدب ١٨٩/٢، شرح الفصيح للمرزوقي ١٣، الشافية ٢٥.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٤/٣، شرح الألفية لابن عقيل ١٣٦/٢، الفرائد الجديدة ٨٠٦/٢.

(٥) ينظر: خاتمة المصباح المنير ٣٥٥.

(٦) يُنظر: تأويل مشكل القرآن ٣٧٤، الكامل ١٦٧/١، ١٩٥، مجالس ثعلب ٤٠٠/٢، المسائل العضديات ١٢٨، الحجة للفارسي ٣٣٥/٣، أفعال السرقسطي ٦٣/١، شرح الفصيح للمرزوقي ٢٠، أفعال ابن القطّاع ٢٣/١، مجمع الأمثال ٢٩/٢، شرح الشافية للرضي ٧٣/١، المصباح المنير (ملح).

وقياس الوصف من (فعُلَ) أن يكون على (فعيل)، نحو كرُم وشرُف فهو كريم وشريف[١]، فإن جاء (فعيل) من (فعَل) و(فعِل) كانا قاصرين ولا يتعدّيان -كما قال ابن هشام- نحو ذلَّ وقَويَ[٢].

وجاءت أحرفٌ نوادر على فعُل فهو فاعل على اختلاف فيها، ومنها: عقُرت المرأةُ فهي عاقر، وفرُه البرذونُ فهو فاره، ومكُث فهو ماكث، وفحُش فهو فاحش، وفرُضت البقرة -إذا كبُرت- فهي فارض[٣].

وردَّها الأصمعيُّ سوى (فرُه فهو فاره)[٤]. وتابعه أبو حاتم السجستاني، ونقل أبو جعفر النحَّاسُ عن قطرب أنَّه حكى فيه (فرِه يفرَه فهو فاره وفرِهٌ) مثل حذِرٌ[٥].

ورام أبو عليّ الفارسيّ تعليلَ خروجِ الوصف على (فاعل) واحتجَّ لمن ضمَّ الكاف في قوله تعالى: ﴿فمكُث غير بعيد﴾[٦] بأن اسم الفاعل: إذا كان للحال أو الاستقبال فإنه يُبنى على مثال (فاعل) كقولهم من (فَعِلَ): بعيرُك صائدٌ غدًا، ولو لم يَقُلْ: غدًا، لقال: صَيِدٌ.

ومما يؤكّدُهُ قوله تعالى: ﴿إن أصحاب الجنَّة اليوم في شُغُل فاكهون﴾[٧] فقد

---

(١) يُنظر: الكامل ١/٣١٠، ٢/٨، علل النحو للورّاق ٢٩٦، ٥٦٧، الموجز لابن السراج ١٣٢، اشتقاق أسماء الله للزجاجي ٤٠، ٩٦، شرح القصائد التسع للنحاس ٢/١٥٤، ١٦٨، الروض الأنف ١/١٢٩، شرح الملوكي ٥٤، ارتشاف الضرب ٢/٥١١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/١٧٣.

(٣) يُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ١/١٢٠.

(٤) يُنظر: الحجة لابن زنجلة ٥٢٥.

(٥) يُنظر: إعراب القرآن ٣/٢٠٣.

(٦) سورة النمل من الآية ٢٢.

(٧) سورة يس الآية ٥٥.

جاء اسم الفاعل من (فكُه) على (فاعل) لمَّا أُريد حكاية الحال[1].

ودحض ابنُ الشجريِّ حُجَّته الأُولى بأنَّ (صَيِدَ) ليس من أفعال الغرائز؛ لأنَّ الصَّيَدَ داءٌ يصيبُ الإبل.

وقال عن الثاني[2]: «وهذا احتجاجٌ عندي في غير موضعِهِ؛ لأنَّ قوله لا يجوزُ أن يكون مأخوذًا من قولهم: فكُه يفكُه؛ لأنَّ فكُه مأخوذٌ من الفُكاهة، والفُكاهة هي المُزاح ... وإذا لم يكن (فاكهون) من الفُكاهة بَطَلَ الاحتجاج به؛ لأنَّه ليس من أفعال الغرائز، وإنَّما وجب أن لا يكون من الفُكاهة لأمرين: أحدهما أنَّ الجنَّةَ دارُ جدٍّ لا دارُ هَزْلٍ ومَزْح، والآخر أنَّه مأخوذ من الفاكهة وفعله (فكِه يفكَه فهو فاكهٌ) مثل شرِب يشرَب فهو شارب. ويدلُّ على هذا القول قوله تعالى: ﴿وأَصحابُ اليمين ما أَصحابُ اليمين ۝ في سِدْرٍ مخضود ۝ وطلحٍ منضود ۝ وظلٍّ ممدود ۝ وماءٍ مسكوب ۝ وفاكهةٍ كثيرة﴾[3] وقوله: ﴿فيهما فاكهةٌ ونخلٌ ورُمَّان﴾[4]».

والفارسي يقصد أنه إذا أريد باسم الفاعل الحدوث حالاً أو مستقبلاً بُني على (فاعل) حتى وإنْ لم يكن ماضيه على (فَعَلَ) نحو (حاذر) من (حَذِرَ)، واستشهد بقول العبَّاس بن مرداس:

وإني حاذرٌ أنمي سلاحي ... إلى أوصال ذيَّالٍ صنيع

كأنه يريد: متحذِّرٌ عند اللقاء[5].

وقد سبقه إلى شيءٍ من ذلك الفرَّاء الذي فرَّق بين (حَذِرٍ) و(حاذر) فقال:

---

(١) يُنظر: الحجة ٥/٣٨١.

(٢) ما اتفق لفظه واختلف معناه ٢١٨-٢١٩.

(٣) سورة الواقعة من الآية ٢٧ إلى الآية ٣٢.

(٤) سورة الرحمن الآية ٦٨.

(٥) ينظر: الحجة ٥/٣٥٩.

«وكأنَّ الحاذر الذي يحذرك الآن، وكأنَّ الحذِرَ: المخلوق حذِرًا لا تلقاه إلاّ حذِرًا»[(١)].

٣ وقال في موضعٍ آخر: «... والعرب تقول لمن لم يَمُت: إنك ميِّت عن قليل ومائت، ولا يقولون للميّت الذي قد مات: هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال، ولا يُجاوز به الاستقبال.

٦ وكذلك يُقال: هذا سيّد قومه اليوم، فإذا أخبرت أنّه يكون سيّدهم عن قليل قلت: هذا سائد قومه عن قليل وسيِّد، وكذلك الطمع ... وهذا الباب كلُّه في العربية على ما وُصِفَ لك»[(٢)].

٩ وذهب إليه من المتأخرين ابنُ عصفور[(٣)]، وابن مالك[(٤)]، وأبو حيان[(٥)]، والشاطبي[(٦)]، فأجازوا صوغ (فاعل) من (فعِل وفعُل) إذا قُصِدَ به الحدوث لا الثبوت، فيقال: حاسنٌ، وفارحٌ، وظارفٌ، وثاقلٌ الآن أو غدًا.

١٢ ومنع السيرافي[(٧)]، والنَّحاس[(٨)]، وابنُ خالويه[(٩)]، وابنُ جنيٍّ[(١٠)]، وابن الخبَّاز[(١١)]، وغيرُهم[(١٢)] مجيءَ اسم الفاعل من (فعُل) على (فاعل) وعَدُّوا كلَّ ما

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٨٠.

(٢) السابق ٢/٢٣٢.

(٣) ينظر: المقرب ٤٩٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٨.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٥١١.

(٦) ينظر: التصريح ٣/٣٤٦، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٣٢١، ٣/٣.

(٧) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٧١.

(٨) يُنظر: إعراب القرآن ٣/٢٠٣.

(٩) يُنظر: ليس في كلام العرب ١٢٠.

(١٠) يُنظر: الخصائص ١/٣٧٥.

(١١) يُنظر: الفريدة في شرح القصيدة ١١٢.

ورد منه لغاتٍ متداخلة، على أن في الفِعل لغتين (فعَل وفعُل) فيكـون (فـاعل) جاريًـا على (فعَل)، يقول ابن جني: «ومما عدُّوه شاذًّا ما ذكروه من فعُل فهـو فـاعل، نحـو طهُر فهو طاهر، وشعُر فهو شاعر، وحمُض فهو حامض، وعقُرت المرأة فهـي عـاقِر؛ ولذلك نظائر كثيرة.

واعلم أنّ أكثرَ ذلك وعامَّتَه إنَّما هو لغات تداخلت فتركَّبت ...»[1].

وذكر أيضًا أنهم وإن استغنوا بـ(فاعلٍ) عن (فعيلٍ) فإنَّه في أنفسهم، وعلى بـالٍ من تصوُّرهم يدُلُّ على ذلك تكسيرهـم لشاعرٍ: شعراء لمّا كان فاعل هنا واقعًـا موقـع (فعيل) كُسِّر تكسيره؛ ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادتـه، وأنـه مغـنٍ عنـه، وبـدل منه[2].

ولا أدري هل ستستقيم باقي الأمثلة لابـن جنـي فـي اسـتدلاله بتكسـيرها علـى فُعَلاء؟

وإذا كان ابن جنـيّ قـد أثبـت لهـذه الأوصـاف التداخـل هنـا فـإنَّ كلامـه فـي المنصف يختلف عمَّا هنا في بعض الأفعال؛ إذ جعل مجيئها علـى (فـاعل) مـن إرادة النسب، يقول: «فأمّا قولهم: طهُرت المرأة فهي طاهر، وعقُرت فهي عـاقر، وطلُقـت فهي طالق، فليست هـذه الأحـرف ونحوهـا جارية علـى الفعـل، وإنَّمـا هـي بمعنـى النسب، كما تقول: حائض وطامث.

ألا تراهم قالوا: دارعٌ، ونابلٌ، وتامرٌ، ولابنٌ، ولا يقولون: دَرَعَ، ولا تَمـرَ، ولا لَبَنَ؛ لأنَّه ليس بجارٍ على الفعل، إنَّما هو بمعنى ذو كذا»[3].

(١٢) يُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ٣٠٦/١، تحفة المجد الصريح ٣٣٢، ارتشاف الضـرب ٥١١/٢، المصباح المنير (الخاتمة) ٣٥٥، المزهر ٨١/٢.

(١) يُنظر: الخصائص ٣٧٥/١.

(٢) يُنظر: الخصائص ٣٨١/١.

(٣) المنصف ٢٣٧/١، وينظر: اللسان (عقر)، وإنكاره أن العـرب لـم يقولـوا: دَرَعَ، ولا تَمـرَ، ولا لَبَنَ غير صحيح فقد قالوها جميعها، تنظر في موادِّها من اللسان والقاموس.

ومَنْ تأمَّل فضل تأمُّل فإنَّه واجدٌ ولا ريبَ ما ينبــئُ عـن عنـايتهم بربـطِ الأفعـال بهذه الأوصاف، ففي نوادر أبي زيد[(١)]: «وقالوا: قد لقَس الناسَ يلقِســهم لَقْسًـا وهـو رجل لَقِسٌ ... قال أبو الحسن: أمَّا قول أبي زيد لقَس يلقِس لقْسًا وهو لقِسٌ فلسـتُ أنكِرُه، وهو يجوز على وجهٍ غامضٍ في العربية، والباب فيه أن يُقال: لقَس يلقِس فهو لاقِسٌ مثل ضرب يضرِب فهو ضارب، وهذا مطّرد في فَعَل. وحِفظي عـن غـير أبـي زيد وهو شبيهٌ بالإجماع، وهو القياس لقِسَ يلقَس لَقَسًا فهو لقِسٌ مثل بطِر يبطَر بطَرًا فهو بَطِرٌ».

وفي النوادر أيضًا[(٢)]: «ويقال: قد غمِقَـت عينـي غمَقًـا إذا نَدِيَـت ... قـال أبـو حاتم: غمُقَتْ، وكُلُّ ما ابتلَّ فقد غمُق برفع الميم. قال أبو الحسـن: هـذا الـذي قـال أبو حاتم غلطٌ، والصواب الأوَّل لأنه يُقال: غمِقت غَمَقًا فهي غَمِقَة مثل فرِقَـت فرَقًـا فهي فَرِقَةٌ، وبطِرت بطَرًا فهي بَطِرَةٌ، وهذا مطّردٌ في الباب، ولو كان كما قال لقالوا: فهي غميْقَة، أو غَمْقَة».

وقال ابن درستويه: «وكذلك يقولون: صلُح بضمِّ اللاَّم، ولو كان ذلك صوابًا، لجاء اسمُ الفاعل منهما على فعيل، مثل: فسيد وصليح، مثل ظريف وكريم ...»[(٣)].

قال اللَّبْلِيّ: وهذا الذي أنكره ابن درستويه من أنَّه لا يقال: صلُح -بضمِّ اللام- قد حكيناه عن الأئمة، وإنكاره أيضًا أن اسم الفاعل منه لم يأتِ على فعيـل -فيُقـال: صليح- ليس بصحيح، حكى ابن الأعرابي في نوادره، ونقلتـه مـن خـطِّ الآمـدي أنّـه يُقال: فاسد وفسيد، وصالح وصليح»[(٤)].

(١) النوادر ٥٢١.

(٢) النوادر ٥٦٩.

(٣) تصحيح الفصيح ٤٢.

(٤) تحفة المجد الصريح ٣٤.

ووجَّه ابن جنيّ قراءة يحيى، والأعمش، وطلحة بن مصرِّف: ﴿من القَنِطِين﴾[(١)] بتوجيهين، الثاني منهما أنه قد يكون من (قَنِطَ)، ويكون ﴿القانطين﴾ من (قَنَطَ)[(٢)].

٣ وعند حديث السهيلي عن قوله تعالى: ﴿يومٌ عَسِرٌ﴾[(٣)]، قال: وفيه أيضًا ﴿عسير﴾[(٤)]، والمعنى متقارب، فمن قال عسُر يعسُر قال: عسير، ومن قال: عسِر يعسَر قال في الاسم: عَسِرٌ وأعسَر، مثل حَمِقٌ وأحمق[(٥)].

٦ وبيَّن ابن الأثير أن اسم الفاعل من (فَعَلَ) على (فاعل) ولا يقع فيه اختلاف، ومن (فعُل) على (فعيل) لا يختلف إلاَّ ما شذَّ، أمَّا (فَعِلَ) فيقع في اسم فاعله الاختلاف استحسانًا واستقباحًا؛ لأنَّ له ثلاثة أوزان هي: فاعلٌ، وفَعِلٌ، وفَعْلان،

٩ تقول منه: حَمِدَ فهو حامِد وحَمِدٌ وحمدان، وقد جاء على وزنه فَرِحَ زيدٌ فهو فَرِحٌ -وهو الأحسن، وهو الذي في القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون﴾[(٦)]- ولا يحسن أن يقال: فارح، ولا فرحان وإن كان جائزًا، لكن فرحان

١٢ أحسن من فارح، وجاءت (فارح) في شعر بعض شعراء الحماسة في باب المراثي:

فما أنا من حُزْنٍ وإنْ جلَّ جازعٌ ولا بسرورٍ بعد موتك فارحُ[(٧)]

وهذا غير حَسَن، وإنْ جاز استعماله، وعلى نحوٍ منه يقال: غَضِبَ وهو

١٥ غضبان، ولا يقال: غضِبٌ وإن كان جائزًا، ولكننا بصدد استعمال الحسن والأحسن

---

(١) من الآية ٥٥ من سورة الحجر.

(٢) ينظر: المحتسب ٢/٤-٥.

(٣) سورة القمر من الآية ٨.

(٤) سورة المدثر من الآية ٩.

(٥) الروض الأُنُف ٤/١٣٣، وينظر: الاقتضاب ٢٠/٢١٨.

(٦) سورة المؤمنون من الآية ٥٣، والروم من الآية ٣٢.

(٧) البيت لأشجع السُّلَمي، وقيل للبراء بن ربعي الفقعسي. ينظر: شرح الحماسة للأعلم الشنتمري ١/٤٧٤، خزانة الأدب ١/٢٩٥.

لا بصدد استعمال الجائز وغير الجائز[١]. ويقول الأعلم الشنتمري: «وأُجري الجازع والفارح في البناء مجرى ما يتعدّى من باب (فعِلَ) والقياس: جزِعٌ وفرِحٌ؛ لأنهما غير متعديين، وقد جاء ذلك في أفعال محفوظة كضاحك ونائم، وقد قيل: أَلِمَ فهو آلـم، وسَلِسَ فهو سالس، والمعروف أَلِمٌ وسلِسٌ»[٢].

ونُقِل عن الكِسَائِيّ أنَّ كل ما كان الوصف منه على (أفعل وفعـلاء) -من غير ذوات التضعيف- فإنَّه يُقال منه: فعِلَ يفعَل، نحو: عرِج يعرَج، إلا ستة أفعـال فإنهـا على (فَعِلَ وفعُل) وهي: سمِر، وأدِم، وحمِق، وخرِق، ورعِن، وعجِف[٣].

وحكى الزّجاج عن الفرّاء أنّه قال: قد سـمعت نَعْسـان مـن أعرابي مـن عَنَزة، قـال: ولكنّـي لا أشـتهيه، قـال اللَّبْلِـيّ: لأنَّ (فَعْـلان) بابـه أن يجـيء مـن فعِـل يفعَـل كقولهم: غضِب يغضَب فهو غضبان، ورجِلَ فهو رجلان[٤]، وقـال عنـه المرزوقـي: «كأنَّهم حملوه على وسْنان وليس بمرتضًى»[٥].

ويبنى المصدر الميمي مـن بـاب (فعَـل يفعِـل) الصحيح علـى (مفعَـل) بـالفتح للتخفيف، واسـما الزمـان والمكـان علـى (مفعِـل) بالكسـر إمـا للفـرق[٦]، وإمَّـا لأنَّ المضارع مكسور فأجري الاسم عليه[٧]، هذا هو القياس ولذلك لم يذكر ابـن سيده

---

(١) المثل السائر ١/٤٣٠-٤٣١ بتصرف، ويُنظر: صبح الأعشى ٢/٢٤٩.

(٢) شرح الحماسة ١/٤٧٤، وينظر: خاتمة المصباح المنير ٣٥٥.

(٣) يُنظر: الغريب المصنَّـف ٢/٦٠٧، إصـلاح المنصـق ٢١٦، ديوان الأدب ٢/١٩٠، ٢٧٠، الفصوص ٤/٤٤-٤٥، عبث الوليد ١٨٢، أفعال ابـن القطـاع ١/٢١، شـرح الفصيح لابـن هشـام اللَّخمـي ٧٦، معـالم الكتابـة ١٩٨، اللسـان (خـرق، عجـف)، شـرح مـراح الأرواح لديكقوز ٦٨.

(٤) تحفة المجد الصريح ٥٨-٥٩، وينظر: اللسان (نعر).

(٥) شرح الفصيح ١٢.

(٦) ينظر: كشف المشكل ٢/٣١٧.

(٧) يُنظر: الأفعال لابن القطّاع ١/١٦، التوطئة ٣٧٦.

في المحكم إلا ما شذَّ مما هو مقصور على السماع[١]، فقد شذَّ من المصادر: مرجِع، ومعذِرة، ومغفِرة، ومعرِفة، ومعتِبة، ومعجِزة، ومظلِمة، ومذِمَّة، وعِلْقُ مَضِنَّة، وجاء الفتح في الخمسة الأخيرة على القياس، وجاء بالفتح والضمِّ: ميسُرة، وجاء بالتثليث: مقدُرة، وأرضٌ مهلُكة[٢].

وشذَّ في المكان: مدِبٌّ، ومزِلَّة، وأرض مضِلَّة، وسمع فيها الكسر على القياس[٣].

والمثال الواوي يبنى الثلاثة: المصدر واسمي الزمان والمكان على (مفعِل) إذا ذهبت واوه في المضارع سواء أكانت عينه مفتوحة أم مكسورة؛ لأنَّه يلزمه الاعتلال بحذف الواو ويلزم مستقبله (يفعِل)[٤] فيقال: موعِد، وشذَّ من الأوَّل: موضَع حكاه الكوفيُّون[٥] وموقَعة بالفتح، وجاء فيهما الكسر على القياس[٦] وموهَب[٧]. ومن

---

(١) يُنظر: المحكم (المقدمة) ص١١، والمخصَّص ١٤/١٩٣.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٨٩، أمالي اليزيدي ٥٨، أفعال ابن القوطيَّة ٤، المخصص ١٤/٢٠٢، شرح الشافية للرضي ١/١٧٢، ١٨٢، شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٦٦، ولبحرق ٢٠٧، ٢١١، المزهر ٢/٩٦-٩٧، رسالة في المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان للصبّان ٢٨٧-٢٨٩.

(٣) يُنظر: أفعال ابن القوطيَّة ٤، شرح الشافية للرضي ١/١٧٢، شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٦٣-١٦٤، تذكرة النحاة ٥٢١.

(٤) يُنظر: الكتاب ٤/٩٢-٩٣، الأصول ٣/١٤٧، التبصرة والتذكرة ٢/٧٨٠، أمالي المرزوقي ٥٩، تذكرة النحاة ٥٢٢.

(٥) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٥٠، إصلاح المنطق ٢٢٠، الفصوص ٤/٤٧، شرح الشافية للرضي ١/١٨٥، الكناش ١/٣٥١-٣٥٢، اللسان (وزن).

(٦) يُنظر: شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٦٦، ولبحرق ٢٠٨، ورسالة في المصدر الميمي للصبان ٢٩٥.

(٧) يُنظر: الأصول ٣/١٤٧، أمالي المرزوقي ٥٩، المخصص ١٤/١٩٧، الإنصاف ١/٣٩٧، معجم البلدان ٢/٤٥، ٥/٢٢١، ٢٢٥، تذكرة النحاة ٥٢٢، القاموس (ورق)، المزهر ٢/١١١.

الثاني: موكَل[٣] اسم رجُل أو موضع، وموحد[٣]، ومورق[١] اسم رجل، وموزن[٢] اسم موضع الشام، قال كثيّر:

٣ بالخير أبلجُ من سِقاية راهبٍ ... تُجلَى بموزَن مُشرقًا تمثالها[٣]

وموظَب[٤] موضع قرب مكة، قال خِداش بن زهير:

كذبتُ عليكم أوعِدُوني وعلّلوا ... بيَ الأرضَ والأقوامَ قِردانَ مَوْظَبا[٥]

٦ وموألة[٦]، ومحسَبة[٧].

والأجوف اليائي الأكثر فتح العين من المصدر، وكسرها في اسمي الزمان والمكان، وأوجب القاسم ابن الأنباريّ الفتح في المصدر والكسر في الاسم[٨]، ٩ ونقل الجوهريّ شذوذ (المسِير) في مصدر (سار)[٩]، ونقل الرضيّ شذوذَ: المحيض، والمقيل، والمجيء، والمبيت، والمشيب، والمبيت، والمزيد، والمصير،

---

(١) يُنظر: سر الصناعة ٤٢٧/١، الإنصاف ٣٩٧/١، معجم البلدان ٤٥/٢، ٢٢١/٥، ٢٢٥، المقرب ٤٩٣، اللسان (وضع)، القاموس (ورق)، المزهر ١١١/٢.

(٢) يُنظر: معجم البلدان ٤٥/٢، ٢٢١/٥، ٢٢٥، المقرَّب ٤٩٣، اللسان (وزن)، القاموس (ورق)، المزهر ١١١/٢.

(٣) يُنظر: معجم ما استعجم ١٢٧٨/٤، اللسان (وزن).

(٤) يُنظر: سر الصناعة ٤٢٧/١، معجم البلدان ٤٥/٢، ٢٢١/٥، ٢٢٥، المقرب ٤٩٣، اللسان (وظب)، القاموس (وظب، ورق)، المزهر ١١١/٢.

(٥) يُنظر: إصلاح المنطق ٢٩٣، الصاحبي ٥٩، معجم ما استعجم ١٢٧٩/٤، اللسان (وظب)، المزهر ٦٧/١، التاج (وظب).

(٦) يُنظر: الكتاب ٩٣/٤.

(٧) يُنظر: شرح اللاّميَّة لابن الناظم ١٦٥، شرح الشافية للرضي ١٧٢/١.

(٨) ينظر: شرح ديوان المفضليات ٧.

(٩) يُنظر: الصحاح (سير) ٦٩١/٢، أمالي المرزوقي ٥٩.

والمعيشة[١]، وزاد الأخفش (مكيل) في مصدر (كال يكيل)، ووصفه ابن منظور بالشذوذ؛ لأنَّ القياس (مكال) وهو منقول أيضًا[٢].

ومنهم من لم يرَ ذلك قياسًا، ويتوقَّف فيه على السماع[٣].

ويرى بعضهم أنهما قد يتعاقبان فيوضع كل واحد منهما موضع الآخر، يقول ابن السكيت: «ولو فتحتهما جميعًا أو كسرتهما في المصدر والاسم لجازَ، تقول العرب: المعاش والمعيش، والمعاب والمعيب، والمسار والمسير»[٤].

ونقل ابن القوطية أن من العلماء من يجيز الفتح والكسر فيهما مصادرَ كنَّ أو أسماءً، نحو الممال والمميل، والمغاب والمغيب[٥]، وخصَّ المطرِّزي جواز الفتح والكسر بالمصدر، أمَّا الزمان والمكان فبالكسر ليس غير[٦].

والناقص واللفيف بنوعيه القياس أيضًا فتح العين (مفعَل) في المصدر واسمي الزمان والمكان فرُّوا من الكسر إلى الفتح لخفَّته[٧] قالوا: مرمى، ومهوَى، وموعَى، وعلَّل صاعد البغدادي امتناع كسر العين هنا بأنَّ الياء والواو تذهبان في السكون للتنوين الذي يلحق، فردُّوها إلى الألف؛ إذ كانت لا تسقط في السكون[٨].

وشذَّ من المصدر: معصِية، ومرزِية، ومأوِية، بالكسر في الجميع[٩]، يقول

---

(١) شرح الشافية ١/١٧٣، وينظر: اللسان (جيأ)، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٢١٤.

(٢) يُنظر: معاني القرآن ١/٣٦٨-٣٦٩، اللسان (سير، كيل).

(٣) يُنظر: أفعال ابن القوطيَّة ٤، شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٧٤، ارتشاف الضرب ٢/٥٠١، تذكرة النحاة ٥٢٢.

(٤) إصلاح المنطق ٢٢٠.

(٥) الأفعال ٥، ويُنظر: الفصوص ٤/٤٦، تذكرة النحاة ٥٢٢، المزهر ٢/٩٨.

(٦) يُنظر: المغرب ٢/٤٢٩.

(٧) يُنظر: الكتاب ٤/٩٢، ويُنظر: الأصول ٣/١٤٥، التبصرة والتذكرة ٢/٧٨١.

(٨) ينظر: الفصوص ٤/٤٦.

(٩) يُنظر: شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٦٨، رسالة في المصدر الميمي للصبان ٢٩٠.

سيبويه: «ولا يجيء مكسورًا أبدا بغير الهاء»[(١)].

وقال ابن السراج: «وربما ألحقوا الهاء ...»[(٢)]، ويقول ابن السِّيد: «وأكثر ما
٣ يجيء هذا المثال بالهاء»[(٣)].

وشذَّ في المكان اسمين لم يأت غيرهما: مأوِي الإبل بالكسر، ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس[(٤)]، ومأقِي العين كلاهما عن الفرّاء[(٥)]
٦ ووافقه ابن عصفور في الثاني[(٦)]، وذكر الفارسيُّ[(٧)] والجوهريُّ[(٨)]، والمرزوقيُّ[(٩)]، وابنُ القطَّاع[(١٠)]، وغيرهم[(١١)] أنَّه (فَعْلِي) فالميم أصلية والياء زائدة لغير الإلحاق عند الفارسيّ وتابعه المرزوقي وابن بري فهي
٩ كزيادة الواو في تُرقوة[(١٢)]، وقال الباقون بأن الياء زائدة للإلحاق بمفعِل على التشبيه، ولهذا جمع على مآقٍ ولا نظير له.

وما كان على (فعَل يفعُل) فقياس المصدر واسمي الزمان والمكان منه على
١٢ (مفعَل) حملوه محمل (يفعَل) إذ لم يكن في الكلام (مفعُل) فألزموه الفتح

---

(١) الكتاب ٤/٩٢.

(٢) الموجز ١٣٨، ويُنظر: المخصَّص ١٤/١٩٣، خاتمة المصباح المنير ٣٦٠.

(٣) الاقتضاب ٢/٣١٣.

(٤) يُنظر: شَرْح المُفَصَّل ٦/١٠٩، وخاتمة المصباح المنير ٣٦٠.

(٥) يُنظر: إصلاح المنطق ٢٢٢، الفصوص ٤/٤٥-٤٦، الاقتضاب ٢/٣١٣، وينظر: (مأوي) في المبهج ٤٢.

(٦) يُنظر: الممتع ١/٩٢ فما بعدها.

(٧) يُنظر: المسائل البغداديات ١٢٢.

(٨) يُنظر: الصحاح (مأق) ٤/١٥٥٣.

(٩) يُنظر: شرح الحماسة ٤/١٨٣٥، أمالي المرزوقي ١٤٢.

(١٠) يُنظر: الأفعال ١/١٦، أبنية الأسماء والأفعال له ١٧٧، خاتمة المصباح المنير ٣٦٠.

(١١) يُنظر: الاقتضاب ٢/٣١٣، رسالة في المصدر الميمي للصبان ٢٩١.

(١٢) يُنظر: أمالي المرزوقي ١٤٣، اللسان (مأق) وما سبق في هـ (٧) من هذه الصفحة.

لخفَّته(١)، فقالوا: مقعَد، ومردّ، ومقال، ومغزَى، وشذّ في المصدر: مرفِق، ومطلِع، والكسر في الثاني لغة تميمية، والحجازيون يفتحون على القياس(٢).

٣ وشذّت في المكان ألفاظ بالكسر(٣)، وهي: مشرِق، ومغرِب، ومنبِت، ومسقِط، ومطلِع، ومظِنَّة، ومجزِر، ومسجِد، ومفرِق، ومنسِك، ومسكِن، ومحشِر، ومحِل، وسُمع في الستة الأخيرة الفتح على القياس(٤)، وذكر أبو عبيد أنَّه

٦ قد يجوز النصب فيها جميعها(٥). وجعل ابن قتيبة الكسر علامة للاسم، وربما فتحه بعض العرب في الاسم ولزموا القياس(٦).

أمَّا أبو علي الفارسيّ فيبين سنن العرب في بناء (مفعل) باختلاف حركة عين

٩ المضارع، ويشير إلى أن الكسر في بعض الأمثلة إنَّما كان بالحمل على (يفعِل) لأنَّها أخت (يفعُل)، يقول: «اعلم أن مذهب العرب في الأماكن والأزمنة كأنَّهم يبنونها من لفظٍ مستقبل فقالوا فيما كان المستقبل منه (يفعِل): المفعِل للزمان والمكان

١٢ كقولهم: المحبِس والمجلِس والمضرِب، وقالوا فيما المستقبل منه (يفعَل): مفعَل، فيقال في المكان من قتل يقتل: مقتَل، ومن قعد يقعُد: مقعَد، غير أنهم عدلوا عن

---

(١) يُنظر: الكتاب ٩٠/٤، الكامل ٣٨٣/١، الأصول ١٤٢/٣، التبصرة والتذكرة ٧٧٩/٢، مشكل إعراب القرآن ٨٣٠، المغرب للمطرزي ٤٢٩/٢، شرح الشافية للرضي ١٨١/١، تذكرة النحاة ٥٢١، المزهر ٩٧/٢، شرح اللامية لبحرق ٢٠٤.

(٢) يُنظر: الكتاب ٩٠/٤، المخصَّص ١٩٤/١٤، الموجز لابن السراج ١٣٩، خاتمة المصباح المنير ص٣٥٩، المغرب ٤٢٧/٢.

(٣) يُنظر: الغريب المصنَّف ٥٦٤/٢، شرح ديوان المفضليات للأنباري ٧، المقرَّب ٤٩٢، شرح الشافية للرضي ١٧٢/١، اللسان (طلع)، تذكرة النحاة ٥٢١، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٢٠٩-٢١٠، التاج (جزر، حبس، قبر، نبت).

(٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية ٢٢٤٦/٤، شرح الشافية للرضي ١٨١/١، المساعد ٦٣٤/٢، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٢٠٥-٢٠٧.

(٥) الغريب المصنَّف ٥٦٤/٢، وينظر: ديوان الأدب ١٩٠/٢، كشف المشكل ٣١٨/٢.

(٦) أدب الكاتب ٤٤٥، وينظر: الفصوص ٤٥/٤.

هذا؛ لأنَّه ليس في الكلام (مفعُل) إلا بالهـاء كقولـك: ميسُرة ... فعدلـوا إلـى أحـد اللفظين الآخرين وهما مفعِل أو مفعَل فاختاروا مفعَلا؛ لأنَّ الفتح أخف وقد جاء عـن العرب أحد عشر حرفًا على مفعِل في المكـان ... كـأنَّهم حملوا يفعُل على يفعِل لأنَّهما أخوَان»[1].

ومجيء الكسر في هذه الأمثلة عند الفارابي يدل على مرحلة كانت أفعالها تُنْطَق بالكسر ثم أميتت، يقـول: «ونـرى أنَّـه إنَّمـا جـاءت هـذه الحروف بالكسـر؛ لأنَّهـا كـانت فـي الأصـل علـى لغتيـن، فبُنِيَـت هـذه الأسماء على إحداهما، ثم أميتت تلك اللغة وبقي ما بُني عليها كهيئتـه، والعرب قد تُميت الشيء حتى يكون مهمـلا لا يجـوز أن ينطـق بـه»[2]. ونقل المؤدِّب مثله عن سيبويه[3].

وجاء بتثليث العين: مشرُقة، ومقبُرة[4].

وقياس باب (فعَل يفعَل) الفتح في الصيغ الثـلاث أيضًا، نحـو: مصنع ومرتع، وشذَّ منه: مجمِع اسما للمكان[5]، ومزرُعة مثلثة العين[6].

ومثله بـاب (فعِل يفعَل) فيقـال: مطمَع، ومشـَمّ، ومخـاف، ومحيـا، وشـذَّ فـي المصدر: علاه المكبِر أي: الكِبَر، والمحمِدة بالكسر، ومحمِية من حَمِيَ، أي: أنِـفَ[7]،

(١) يُنظر: المخصَّص ١٤/١٩٤-١٩٥، وهو قريب مما في التكملة ٥٣٣-٥٣٦.

(٢) ديوان الأدب ٢/١٩٠، ويُنظر: خاتمة المصباح المنير ٣٦٠.

(٣) ينظر: دقائق التصريف ١٢٥.

(٤) ينظر: أمالي اليزيدي ٥٨، شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٧٠.

(٥) يُنظر: ديوان الأدب ٢/١٩٠، الفصـوص ٤،٤٥، الشـوارد للصاغـاني ٢٠٩، شـرح اللاَّميَّـة لابن الناظم ١٦٣، وشرحها لبحرق ٢٠٥.

(٦) يُنظر: أمالي اليزيدي ٥٨، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٢١٣.

(٧) يُنظر: الأصول ٣/١٤٢، شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٦٨، رسالة في المصدر الميمي ٢٩٠.

ومأرُبة بالكسر والضم، وجاء فيها الفتح على القياس[١].

أَمَّا المثال من هذا الباب فأكثر العرب يكسرون مطلقًا[٢]، وأجاز بعضهم فيه الوجهين فإن أُريد المصدر فُتح فيقال: موجَل، وإن أريد الزمان أو المكان كسر فيقال: موجِل[٣] وربما عكسوا، قال المتنخّل الهذلي:

فأصبح العِينُ رُكُودًا على الـ أوشاز أن يرسخن في الموحِل

يُروى بالوجهين[٤]. وذكر ابن القوطية أن طيِّئًا تقول هذه البِنْيَة كلها بالفتح، ولطيِّئ توسع في اللغات[٥].

---

(١) يُنظر: إصلاح المنطق ٢٢١، أدب الكاتب ٤٤٥، الأصول ١٤٢/٣، الموجز لابن السراج ١٣٨، الفصوص ٤٧/٤، شرح اللاَّميَّة لابن الناظم ١٧٠، خاتمة المصباح المنير ٣٦٠، شرح اللاَّميَّة لبحرق ٢١١، المزهر ٩٧/٢.

(٢) يُنظر: الكتاب ٩٣/٤، إصلاح المنطق ٢٢٠، شرح الكتاب للرماني ج٤/ل١٦٢، المخصص ١٩٦/٤-١٩٧، شرح الشافية للرضي ١٧٠/١، خاتمة المصباح المنير ٣٦٠.

(٣) يُنظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١١٤٤/٣، اللسان (وعد)، ارتشاف الضرب ٥٠٢/٢، الكناش ٣٥١/١-٣٥٢.

(٤) يُنظر: أدب الكاتب ٤٤٦، الصحاح (وحل) ١٨٤١/٥، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٨٢.

(٥) الأفعال ٥، ويُنظر: التسهيل ٢٠٨، شرح الشافية للرضي ١٧٠/١، ١٨٥، المزهر ٩٨/٢.

٦- التنقيةُ والتصويب اللُّغَوي

منذ القرون الأولى أخذ الاهتمام بالمحافظة على العربية الفصحى، وتنقيتها مما قد يعلق بها من أوضار، أو يصيبها من أسقام مع تتابع السنين وكرِّ الدهور، والابتعاد عن مراضع الفصاحة زمانًا ومكانًا، ومن مظاهر هذه المحافظة العناية التي وجهها اللغويون لضبط حركة العين من الأفعال الثلاثية (ماضيها ومستقبلها) -والتي سيكون تركيزنا عليها دون سواها- وكان حديثهم عن هذا الضبط داخلاً في دراساتهم التي خصَّصوها للَّحن بمعناه العام، أو ما يُقابلها من الدراسات التي تناولت الفصيح، أو المستوى العالي، أو اللغة النموذجيَّة.

والذي يسترعي الانتباه بدايةً أنَّ حكمهم على كلمةٍ ما بأنها لحنٌ أو خطأٌ لم يكن موضع اتفاقٍ وإجماع، يُوجِّهه ويؤثِّر فيه اختلافُ المعايير التي اعتمدها اللغويون في موقفهم من اللغات المتنوعة، فهذا الأصمعيُّ لُغَويٌّ عُرِف عنه ولعه بالجيِّد المشهور يتنخَّلُ الأفصح ويستصفيه، جاء في مراتب النحويين: «... لأنَّ الأصمعيَّ كان يُضيِّق ولا يجوِّز إلاّ أفصح اللغات، ويلجُّ في ذلك ويمْحَك»(١).

ويظهر مثل هذا فيما نقله ابن السكيت : «الأصمعي يقال: ذأى البقل يذأى بلغةِ أهل الحجاز، ويقول أهلُ نجد: ذوَى وهو يذوِي ذويًّا، قال: وقولهم: ذَوِيَ خطأٌ، وحكاها أبو عبيدة عن يونس»(٢).

وفي أدب الكاتب: «وأجَن الماءُ يأجِن، ولا يقال: أجِن يأجَن. هذا قول الأصمعي، وقال أبو زيد: قد قِيلت»(٣).

ولم يَعرفِ الأصمعيُّ (عَسِيت) بالكسر، وقال: وقد ذكره بعض القراء، وهو

---

(١) ص٧٣، ويُنظر: ص٨٤ منه.

(٢) القلب والإبدال ٥٦-٥٧، ويُنظر: إصلاح المنطق ١٩٠، أمالي القالي ٢/١٦٦، الصحاح (ذوى) ٦/٢٣٤٧.

(٣) ص٣٠٨، ويُنظر: شرح الفصيح للزمخشري ١/٣٤.

خطأ[١].

فهل وثِق الأصمعي بالمرويِّ حتى يدَّعي أنَّه لم يوجد إلا كذا وكذا؟! أم أنَّه كان يقف موقفًا مضادًّا من الاتساع الكمِّي في الرواية والاعتداد بالمنقول الذي انعكس سلبًا فأصاب المادَّة بالتناقض أو التحيُّر.

وعلينا أن نلاحظ -فيما سلف- أن بعض البصريين أجازوا ما منعه الأصمعيُّ، وكأنَّهم لم يرتضوا منه هذه الشّدة والعُسْرة؛ ليقينهم أن العربية أشملُ وأعمُّ من أن يلحَّن أو يُخطَّأ فيها حُذَاقِيٌّ فتِيقُ اللسان، نقل ابن هشام اللَّخمي: «ومَنِ اتَّسع في كلام العرب ولغاتها لم يكدْ يلحِّن أحدًا، ولذلك قال أبو الخطَّاب عبد الحميد بن عبد المجيد[٢]: أنحى الناس من لم يُلحِّن أحدًا، وقال الخليل (رحمه الله): لغة العرب أكثر من أن يُلحَّن متكلِّم. وروى الفرّاء أنَّ الكِسَائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحدٌ يلحن إلا القليل»[٣].

وما قالوه لا يمكن أن يُؤخذ على إطلاقه عند الفرّاء الذي وقف موقفًا لا يصل إلى ما نهجه الأصمعي، ولكنَّه لا يدع الأمور دون تقييد، يقول: «واعلم أن كثيرًا مما نهيتك عن الكلام به من شاذِّ اللُّغات ومُسْتَكره الكلام لو توسَّعتُ بإجازته لرخَّصْتُ لك أن تقول: رأيتُ رجلان، ولقلت: أردت عن تقول ذاك، ولكن وضعْنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار، فلا تلتفت إلى من قال: يجوز فإنَّا قد سمعناه، إلاّ أنّا نُجيزُ للأعرابي الذي لا يتخيَّر، ولا نُجيزُ لأهل الحضَر ...»[٤].

فكأنَّه يرى أنَّ إجازة كلِّ مسموع من شأنه أن يُوقعَ في متَّسعٍ طويل، ومُضطربٍ عريضٍ، وأُفقٍ رَحْبٍ لا تستقرُّ حدوده.

---

(١) يُنظر: تحفة المجد الصريح ٣٧ فما بعدها.

(٢) هو الأخفش الأكبر.

(٣) المدخل إلى تقويم اللسان ٢٨.

(٤) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي ص٥، ويُنظر: تقويم اللسان ٥٧-٥٨.

وإذا كُنَّا رأينا البصريين يختلفون فإن الكوفيين لم يكونوا بمنأًى عن مثل هذا، ففي تحفة المجد الصريح: «وحكى المطرِّز بسنده عن الفرّاء أنّه قال: سمعتُ الكسائي يقول لرجلٍ: إيّاك ويَجَفُّ فإنها لُكنةٌ. قال ثعلب: هذا قول الكسائي وحده، والناسُ كلُّهم يقولون: يجِفُّ ويجَفّ، والأُولى أفصحهما»[1].

واتسعت دائرة الخلاف لتشمل لغويين آخرين، جاء في نوادر أبي زيد: «ومَجَلت تمجُل مجلاً. أبو حاتم: مجِلت تمجَل، ومجَلت تمجُل ... الأصمعي قال: سمعتُ أبا عمرو يقول: مجَلت فقال الأخفش: مجِلَت.

وقال الرياشي: مجِلت ونفِطَت أيضًا والأول جائز ... قال أبو الحسن: القياس عند أهل العربية وهو شائع في كلام العرب أيضًا أن يقول: مجِلت يده تمجَل مَجَلاً كما يُقال: نَفِطَت يده ... وإن قلت: مجَلت تمجُل مجْلاً كما قِيل: نفَطت تنفِط نفْطًا جاز وليس في جودة ما ذكرنا آنفًا وفصاحته»[2].

ومن مُجمل هذه النقول نرى أنَّ الأفصحَ في نظرِ كلٍّ منهم لم يكن واضح المعالم، فما يلحّنه أحدهم يصوِّبه الآخر، فلم يتّفقوا على مقياسٍ واحد في عمليّة الانتقاء والاختيار؛ نظرًا لكثرة المنقول والمسموع.

وقرين ما نحن فيه اختلافُ تفسيرهم لظاهرةِ اللحن كُلٌّ حسب ما عَلِمَ، وسوف أجتزئُ بضرب مُثُلٍ ولا أعدِّدها، فالفعل (خمَد) يذكر ابن قتيبة[3]، وابن درستويه[4]، والزُّبيدي[5] أنَّ العامة تكسر عينه، ويذكر الزَّمَخْشَرِيّ أن العامة تقول: خمِد وخمُد[6].

---

(١) تحفة المجد الصريح ١٠٠-١٠١، ويُنظر: الغريب المصنَّف ٦٠٨/٢.

(٢) ص٤٧٣.

(٣) يُنظر: أدب الكاتب ٣٠٨.

(٤) يُنظر: تصحيح الفصيح ٤٧.

(٥) يُنظر: لحن العوام ٣٣٦.

(٦) يُنظر: شرح الفصيح ٢٤/١.

أمّا الفعل (هلَك) فإنّ ابن درستويه يقول: إن العامة يفتحون اللام في مستقبله، وهو خطأٌ؛ لأنَّ حرف الحلقِ وقع فاءً لا عينًا أو لامًا[١]. وذُكر مثله في تقويم اللسان[٢].

ويقول الصّقلي إنّ العامة يقولون: يهلُك -بضمِّ اللام- في مستقبله[٣]، والزُّبيدي والزَّمَخْشَرِيّ على أن العامّة تكسِر العين من الماضي في لغةٍ ضعيفة[٤].

والفعل (نعَس) يذكر ابن درستويه أنَّ العامة تضمُّ العين منه[٥]، ونقل ابن الجوزي أنَّ لغة العامة بناءُ الفعل للمجهول (نُعِسَ)[٦].

ولا يمكن هنا أن نطَّرح دورَ المكان والزمان فالمظاهر اللحنية تختلف من بيئة إلى أخرى، ومن عصرٍ إلى آخر، يقول ابن مكّيّ الصّقليّ: «لأنَّ كلَّ من ألَّف كتابًا في هذا المعنى، فإنَّما نبَّه فيه على غلط أهل عصره وبلده، وأهل البلدان مختلفون في أغاليطهم»[٧].

ويدلُّ على ذلك أيضًا أن الزُّبيدي حين ألَّف كتابه (لحن العوام) بيَّن في مقدمته أنّه رأى كتاب (لحن العامة) لأبي حاتم السجستانيِّ وأبدى عليه بعض الملحوظات، ثم قال: «ورأيت كثيرًا من اللَّحن الذي نسبَهُ إلى أهل المشرق قد سَلِمت عامَّتُنا من مواقعتِهِ، ونطقَتْ بوجهِ الصواب فيه، كقولهم: وَدَّ ... ثم نظرتُ في المستعمل من الكلام في زماننا وبأُفُقِنا، فألفيتُ جُملاً لم يذكرها أبو حاتم ولا غيره من اللغويين فيما نبَّهوا إليه، ودلُّوا عليه، مما قد أفسَدَتْهُ العامَّة عندنا، فأحالوا لفظَه أو وضعوه غير

(١) يُنظر: تصحيح الفصيح ٤٩.

(٢) يُنظر: ص ١٨٧-١٨٨.

(٣) تثقيف اللسان ١١٤، وينظر: أدب الكاتب ٣٠٩.

(٤) يُنظر: لحن العوام ٣٣٧، شرح الفصيح ١/٢٧، تحفة المجد الصريح ٨٥.

(٥) يُنظر: تصحيح الفصيح ٤٥.

(٦) يُنظر: تقويم اللسان ١٧٨.

(٧) يُنظر: مقدمة تثقيف اللسان ص ١٧.

موضعِهِ، وتابعهم على ذلك أكثرُ الخاصَّة»[١].

حتى أبناء البيئة الواحدة تختلف عندهم مظاهر اللحن فقد ذكر ابن مكي الصقلي أن الزُّبيدي حكى كثيرا مما يغلط فيه أهل قرطبة، وقد سَلِمَ منه أهل صقلية[٢].

أمَّا عامل الزَّمن فإننا في القرن الثاني مثلاً نجد الكسائي ينقل لنا صورًا لما يتكلم به العامَّة فنجدهم يُماثلون بين حركتي عين المضعَّف الثلاثي حين يفتحون العين من وَدَّ، وشمَّ، وغصَّ، وصمَّ، ومسَّ، وبرَّ[٣].

وفي القرن الثالث ينقل ابن قتيبة أنهم يكسرون العين من المضعَّف في الفعل كَلَّ[٤]، ويُحوِّلون صيغة المبني للمجهول إلى صيغة المبني للمعلوم[٥]. ونقل الجواليقي[٦]، وابن الجوزي[٧] عكس ذلك بتحويل (فعِل وفعُل) إلى بناءِ ما لم يُسَمَّ فاعله. ويشير الحريري إلى مثلِ هذا في المستقبل فقالوا: تُكرَم في مستقبل كرُم[٨].

وظهرت في أواخر القرن الرابع وأوائل الخامس انحرافات في ضبط عين الفعل أشار إليها ابن مكي الصقلي لم يسبق أن رأيناها من قبل، كتحويلهم (فعُل) إلى (فعِل) في الفعل: نجُب[٩]، وعكسه وهو تحويل (فعِل) إلى (فعُل) في الفعل: نكِد[١٠]، ونقل

(١) يُنظر: مقدمة لحن العوام ص٦١-٦٢.

(٢) يُنظر: مقدمة تثقيف اللسان ص١٨.

(٣) يُنظر: ما تلحن فيه العامة ١٠٦-١٠٧.

(٤) يُنظر: أدب الكاتب ٣٠٨.

(٥) السابق ٣١٠.

(٦) يُنظر: تكملة إصلاح ما تغلط في العامة ٦١.

(٧) يُنظر: تقويم اللسان ١٣٠-١٣١، ١٣٤، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٤.

(٨) يُنظر: دُرَّة الغوَّاص ١٤٢.

(٩) يُنظر: تثقيف اللسان ١١٣.

(١٠) السابق ١١٤.

للأفعال من باب إلى آخر كقولهم: خرَبت تخرَبُ والصواب: خرِبت تخرَب[١]، وقولهم: قدِم يقدِم ومرِض يمرِض بكسر العين منهما، والصواب فتح المستقبل منهما[٢].

٣ ولكن أكثر صور اللحن رأيناها تستمرُّ في مختلف البيئات والأزمنة وإن اختلفت الأمثلة والكلمات التي كانت موضع التصويب[٣].

ولا نَبْعَدُ إذا قلنا إنَّ الخلاف المذهبي بين المدارس آنذاك قد ظهر أثره في ٦ اختلاف الأفعال، ومن أمثلة ذلك ما قاله الزَّمَخْشَرِيّ عند شرحه لقول ثعلب: وغلَت القِدرُ تغلِي، يقول: «وكثيرٌ من البصريين يقولون: غَلِيَت، قال أبو الأسود الدؤلي:

ولا أقول لقدر القومِ قد غَلِيَتْ ولا أقول لباب الدار مغلوق[٤]

٩ هكذا قال الزَّمَخْشَرِيّ، ويرى التبريزيُّ، واللَّبْلِيُّ أنَّه أخبرَ أنَّه فصيح لا يلحن[٥].

ونكشف عن الخلاف المذهبي في قول ابن قتيبة: «والبصريون يقولون: حَمَض الخلُّ، وطلَقت المرأة لا غير، وحلَم الرَّجُلُ في نومه بفتح اللام ...»[٦].

١٢ وعلّق عليه ابن السِّيد البطليوسي بقوله: «هذا يدُلُّ على أن الكوفيين يُجيزون الفتح والضمَّ، وإذا كان كذلك فلا وجهَ لإدخال ذلك في لحنِ العامة، ومع ذلك فقد حكاه يونس، وهو من جملة البصريين»[٧].

١٥ ويستبينُ مثل هذا الخلاف فيما نقلَه اللَّبْلِيّ، يقول: «قال ثعلب: قلتُ لابن

---

(١) تثقيف اللسان ١١٢.

(٢) السابق ١١٥.

(٣) يُنظر: مثلا: أدب الكاتب ٣٠٩، الفصيح ٢٦٩، تصحيح الفصيح ٩١، تثقيف اللسان ١١٤-١١٥، دُرَّة الغوَّاص ٩٠، ١١٦، ١٢٤، تقويم اللسان ٢٧، ٩٩، ١٤٣، ١٤٥، ١٨٧.

(٤) الديوان ١١٩، شرح الفصيح للزمخشري ١/٣٥.

(٥) يُنظر: تهذيب إصلاح المنطق ١/٤٥٤، تحفة المجد الصريح ١٢٨.

(٦) أدب الكاتب ٣٠٨، وينظر أيضًا: ص٣٧٢.

(٧) الاقتضاب ٢/٢١٥.

الأعرابيِّ أتقول: عجِزت بكسر الجيم من العجْز؟ قال: لا، إنَّما أقول: عجَزتُ بفتح الجيم من العجْز، وعجِزت من العجيزةِ، وعجَّزت المرأة من العجوز.

٣ قال المطرِّز: وأخبرنا ثعلب عن أبي نصر عن الأصمعي قال: عجَزتُ أعجِزُ، وعجِزت أعجَز، وكلاهما من العجْز.

قال أبو جعفر: وحكى أيضًا أبو حاتم في تقويم المفسَد عن أبي زيد: عجِز بالكسر، وقال: إنّها لغة لبعض قيس، وحكاها ابن التيّاني أيضًا، واللحياني في نوادره، وقال: إنها لغة رديئة ...»[1].

ففي هذا النصّ أجاز البصريَّان (الأصمعي وأبو زيد) ما منعه الكوفيّان (ابنُ الأعرابي واللحياني) مع أن المعلومَ توسُّع الكوفيين في الرواية واللغات، ويبدو أن حُمَّى العصبية بين القبيلين قد أفضتْ إلى ذلك.

وإذا ما انتقلنا للحديث عن جهود اللغويين في هذا الميدان فإن أوَّل ما يقابلنا كتاب (ما تلحن فيه العامة) للكسائي -إن صحَّت نسبته إليه- وفي أوَّلِ مادَّةٍ من مواد الكتاب: «تقول حرَصْت بفلان بفتح الراء. قال الله عز وجل: ﴿وما أكثر الناس ولو حرَصت بمؤمنين﴾[2] ولا تقول: تحرَص بفتح الراء ...»[3].

١٥ وتابع حديثه عن ضبط عين الماضي الثلاثي في الأفعال: نَقِمَ، ونَفِدَ، وعجِزَ[4]. ومن المضعَّف: ودَّ، وشمَّ، وعضَّ، وغضَّ، وصمَّ، ومسَّ، وبرَّ[5]، ونصَّ على أنَّها جميعها مكسورة العين، وساق شواهد من الشعر على بعضٍ منها.

---

(١) تحفة المجد الصريح ٧١.

(٢) سورة يوسف من الآية ١٠٣.

(٣) ما تلحن فيه العامة ٩٩.

(٤) السابق ١٠٠.

(٥) السابق ١٠٦-١٠٨.

وأشار إلى مجيء الفعل من بابين باتفاق المعنى، وأنَّ أحدهما الفصيح، يقول: «ويُقال: عاث في البلاد وعثا إذا أفسد، وعثِي يعثَى بكسر عين الماضي وفتح المستقبل وهو أفصح»(١). وأشار إلى مجيئه من بابين باختلاف المعنى، يقول: «يُقال: قد نقَه فلانٌ من المرض بفتح القاف، ونقِهت الحديث إذا فهمته بكسر القاف ...»(٢).

ومن رمى في هذا المضمار بسهمٍ وافرٍ يعقوب بن السكيت صاحب (إصلاح المنطق) الذي يُعَدُّ من أفضل ما أُلِّف في بابه، ولم نجد فيما بعده كبير جُهْدٍ، فأوفى على الغايةِ أو كاد، ولهذا كان صدى صوته قويًا في آثار الخالفين.

وهو كسابقه لا يخضع لتنظيمٍ، أو ترتيب بعينه قصد إليه، وعقد للثلاثي أبوابًا، هي: باب (ما يُغلط فيه يُتكلَّم فيه بالياءِ وإنَّما هو بالواو)(٣) وجُلُّه مخصَّص للحديث عن الناقص الواوي، يذكر الماضي والمضارع، مع إشارات في بعض الأفعال إلى وجود لغاتٍ أخرى كالفعل (حنا، وعزا، وحزا، ودنا).

ثم أورد باب (ما جاءَ على فعَلت بالفتح مما تكسره العامَّة أو تضمُّه، وقد يجيءُ في بعضه لغةٌ إلاّ أن الفصيح الفتح)(٤). وطريقته فيه أن يذكر الماضي والمضارع ولا يميز الأفعال حسب مستقبلاتها، ولم يفرِّق بين الأفعال الصحيحة والمعتلَّة، وأدمج الحديث عن (فعَلت) باتفاق المعنى واختلافه، وأدخل في الباب أفعالاً على (فعَلت وفعِلت) باختلاف المعنى.

وعقد بعد ذلك بابًا عنوانه (ما جاء مفتوحًا فيكون له معنًى فإذا كُسِر كان له معنًى آخر)(٥) ويذكر فيه الماضي والمضارع، والمصدر كثيرًا، وهو كالسَّابق في

---

(١) ما تلحن فيه العامة ١٣٦.

(٢) السابق ١٢٦.

(٣) يُنظر: إصلاح المنطق ١٨٥-١٨٧.

(٤) يُنظر: السابق ١٨٨-١٩٠.

(٥) يُنظر: السابق ١٩٠-٢٠٦.

عدم تمييزه بين الأبواب باختلاف مستقبلاتها، وعدم تفريقه بين السَّالم والمعتلّ، وساق عددًا من الشواهد على ضبط بعض الأفعال(١).

٣ وربَّما ذَكَر في المضارع لغتين كما في الفعل (قَمَر) ضبط مضارعه بضمٍّ العين، ثم ذكر أن كسرَها لغة(٢).

ثم أتبعه بباب (ما جاء على فعَلت وفعِلت بمعنى)(٣) وكان يذكر الماضي ٦ والمضارع، والمصدر أحيانًا، ونصَّ في عدد من الأفعال على أنَّ (فعِل) من هذا الباب لغةٌ، ويعني بذلك أنّ (فعَل) بالفتح هي الفصيحة. وألحق به الحديث عمَّا جاء على (فعَل) فكان الأفصح، وجاء بالضمِّ على (فعُل)، وأكثره عن الفرّاء(٤).

٩ وأردفه بباب (ما جاء على فعِلت وكان الفصيح الأكثر ومن العرب مَنْ يفتح)(٥) ويذكر الماضي والمضارع، وقد أخذه عن كثيرٍ من الرواة بصريين وكوفيين -وربّما يفسِّر هذا بغداديته- فأكثر الأخذ فيه عن أبي عبيدة والفرّاء، ثم الكسائي، ثم ١٢ الأصمعي، وأبي زيد، ثم أبي عمرو بن العلاء، ثم ابن الأعرابي والأحمر. والتزم في هذا الباب بما خصَّصه له إلاّ في فعلين ذكر مجيئهما على فعَل، وفعِل، وفعُل، وهما (سخَى، وسرى)(٦). وطريقته في عدم التمييز بين الأفعال بحسب مستقبلاتها، وعدم ١٥ التفريق بين الصحيح والسالم والمضعَّف واحدة كما سلف قبلاً، ولعل مردَّ ذلك إلى كثرةِ النقول التي لم يتمكّن معها من سَلْكِ الأفعالِ في داخل الأبواب، كما أنَّه كان معنيًّا بضبط الماضي كما يظهر من عنوانات الأبواب.

١٨ ومن الكتب التي اهتمَّتْ بجانب التصويب اللغوي (أدب الكاتب) لابن قتيبة،

---

(١) يُنظر: إصلاح المنطق ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٥.

(٢) السابق ٢٠١.

(٣) السابق ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) السابق ٢٠٧.

(٥) السابق ٢١٠-٢١٥.

(٦) السابق ٢١٤.

وعقد لذلك أبوابًا جعلها ضمن كتاب (تقويم اللسان) وهي: (باب ما جاء على فعِلت بكسر العين والعامّة تقوله على فعَلت بفتحها)[١] وأخذ أكثر هذا الباب من ابن السكيت[٢]، وكان الغالب أن يذكر الماضي والمضارع، والمصدر، والتزم بما عَنْوَن به إلاّ في الفعل (جرع) فذكر فيه لغتين: فتح العين وكسرها[٣].

ثم ذكر بعد هذا الباب (باب ما جاء على فعَلت بفتح العين والعامَّة تقوله على فعِلت بكسرها)[٤] وجُلُّه مستفادٌ من ابن السكيت أيضًا[٥].

ثم باب (باب ما جاء على فعَلت بفتح العين والعامَّة تقوله على فعُلت بضمها)[٦] وأخذ أكثره عن ابن السكيت، والفرق أنّ ابن قتيبة جعلهما -هو والذي قبله- بابَيْن، وهما عند ابن السكيت باب واحد[٧].

ووجَّه ابن قتيبة جزءًا من عنايته بعين المستقبل مخصّصًا ثلاثةَ أبوابٍ أولُها لما جاء على يفعُل -بضمِّ العين- مما يُغيَّر، وثانيهما لما جاء على يفعِل -بكسر العين- مما يُغيَّر، وثالثها لما جاء على يفعَل -بفتح العين- مما يُغيَّر[٨]. ولكنَّه لم يذكر لنا التغيير الذي أراده.

وتعقَّبه ابن السيد البطليوسي في أبواب الماضي والمستقبل حاكيًا في بعض الأفعال لغاتٍ تجاوزها ابن قتيبة[٩]، ومستدركًا عليه في مواضع سها عنها فاضطرب قوله، وإليك شيئًا منها:

---

(١) يُنظر: أدب الكاتب ٣٠٧.

(٢) قارن بما في إصلاح المنطق ٢٠٨، ٢١٠.

(٣) يُنظر: أدب الكاتب ٣٠٧.

(٤) السابق ٣٠٨.

(٥) قارن بما في إصلاح المنطق ١٨٨-١٩٠.

(٦) يُنظر: أدب الكاتب ٣٠٩.

(٧) يُنظر: إصلاح المنطق ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٧.

(٨) يُنظر: أدب الكاتب ٣٠٩-٣١٠.

(٩) يُنظر: الاقتضاب ٢/٢١٤-٢١٨.

١- ذكر ابنُ قتيبة -في باب ما جاء على يفعِل بكسر العين، مما يغير- الفعلَ (أَبَق يأبِق)[٥]، قال ابن السيد: «قد حكى بعد هذا في باب (فعَل يفعِل ويفعُل) أنه يُقال: أبق يأبِق ويأبُق، ونَسِيَ ما قاله هاهنا»[١].

٢- ذكر ابن قتيبة في باب ما جاء على يفعَل -بفتح العين- مما يُغَيِّر الفعلَ (شمَّ يشمُّ)[١]، قال ابن السيد: «أمَّا شمَّ يشمُّ فقد ذُكر بعد هذا في باب فعَل يفعَل ويفعُل: شمَّ يشَمُّ ويشُمُّ، ونَسِيَ ذلك في هذا الموضع. وله في هذه اللفظة غلطٌ آخر ...»[٢].

واشتُهر في ميدان التنقية اللغوية كتابٌ أُلِّف في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ونال شهرةً واسعةً باتباعه نمطًا تعليميًا سهلا أتاح له صيتًا وذيوعًا كبيرين، فكان مادَّة خصبةً لسلسلة من الدراسات تناولته بالشرح، والتصحيح، والتتميم، وهذا الكتاب هو (فصيح ثعلب) الذي أبانَ في مقدمته أنه اختار فصيح الكلام فمنه ما فيه لغةٌ واحدةٌ والناسُ على خلافها فأخبر بالصواب، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر فاختار الأفصح، ومنه ما فيه لغتان استُعملتا ولم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبر بهما[٣].

وبدأ بباب (فعَلت بفتح العين)[٤] وكان يذكر الماضي والمضارع، وأحيانًا يذكر المصدر، دون فصلٍ للأبواب حسب مستقبلاتها، ثم أعقبه بباب (فعِلت بكسر العين)[٥] وصنيعه فيه كسابقه.

ثم عقد بابًا لفعِلت وفعَلت باختلاف المعنى[٦] ويذكر فيه الماضي والمضارع، وربّما المصدر.

أمَّا الدراسات التي دارت حول الفصيح فإنها تنوَّعت فابن درستويه مثلاً كان معنيًّا ببيان الوجه الآخر لعملية الاختيار التي قام بها ثعلب، فبيَّن السَّبب الذي من

---

(١) يُنظر: الاقتضاب ٢/٢١٧، أدب الكاتب ٣٦٨.

(٢) يُنظر: الاقتضاب ٢/٢١٨، أدب الكاتب ٣٧٠.

(٣) يُنظر: مقدمة الفصيح ٢٦٠.

(٤) السابق ٢٦٠-٢٦٢.

(٥) السابق ٢٦٢-٢٦٥.

(٦) السابق ٢٧١-٢٧٣.

أجله ذكر أمثلةَ (الفصيح) كحديثه عن الفعل (ذوَى يذوِي) يقول: «وإنّما ذكـره لأنَّ العامّة تقول فيه: ذَوِيَ يذوَى ...»[١] ومثله الأفعال (غوَى، وخمَد، وعجَز، وحرَص، ونقَم، وغدَرَ، وعمَد، وكلَّ)[٢] فالعامّة تكسر عين الماضي وتفتح المستقبل. ٣

وعكسوا ففتحوا الماضي وكسروا المستقبل كالفعلين (مسَّ يمس)[٣]، و(سفِد يسفَد)[٤]. أمَّا الأفعال: (فسَد، وعثَر، ونفَر، ونعَس، ولغَب، وسهَم)[٥] فإنَّ العامّة تضمُّ عين الماضي منها. ٦

والفعلين (غبط، وهلك) ذكرهما لأنَّ العامّة تفتح العين من مستقبلهما[٦]. والأفعال (وقع، وذهَل، وشتَم، وشحَب، وأجَن، وغلَى، وغَثَى، وكسَب)[٧] العامة تكسر العين منها. والفعل (رعَف) العامَّة تبنيه على (فُعِل) على ما لم يُسَمَّ فاعله[٨]. ٩

وبيَّن نوع المخالفة في الباب الثاني، وهي أن العامّة يُخطئون فيفتحون العين من: (بلِع، وسرِط، وزرِد، ولقِم، وجرِع، وعضَّ، وزكِن، ونهِك، ودهِم، وبَرَّ، وجَشِمَ، وفجِئَ)[٩]. ١٢

ومن الأفعال ما يُخطئون فيه فيفتحون الماضي ويضمُّون المستقبل كشَمَّ ومصَّ[١٠]. ولم يسلِّم له اللَّبْلِيّ بما ذكر في عددٍ من الأفعال، وحشّد نقولاً كثيرةً ١٥

(١) تصحيح الفصيح ٤٠.

(٢) تنظر على الترتيب في الصفحات: ٤١، ٤٧-٤٨، ٥١.

(٣) يُنظر: تصحيح الفصيح ٦١-٦٢.

(٤) السابق ٦٨.

(٥) تنظر على الترتيب في الصفحات: ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٢.

(٦) يُنظر: تصحيح الفصيح ٤٦، ٤٩.

(٧) تنظر على الترتيب في الصفحات: ٤٣، ٤٦، ٥١، ٥٣، ٥٤.

(٨) يُنظر: تصحيح الفصيح ٤٤.

(٩) تنظر على الترتيب في تصحيح الفصيح ص٥٩، ٦٠-٦٢، ٦٥-٦٩.

(١٠) يُنظر: تصحيح الفصيح ٦٣.

يُدعِّم بها رأيَه، وأجاز كثيرًا مما نسبه ابن درستويه للعامَّة[١].

والملاحَظُ أنَّ شُرَّاح الفصيح لم يوافقوا ثعلبًا في كلِّ ما ذكر فحين نصَّ على
وجهٍ واحد في مستقبل بعض الأفعال ذكروا آخر إلى جوار الأوَّل[٢].

وتارةً يذكرون مجيء الفعلِ من بابٍ آخر، كقول الزَّمَخْشَرِيّ: «قوله: خطِف الشيءَ يخطَفه خطفًا، وخطَفَه يخطِفه لغةٌ معروفة»[٣].

وربَّما أوردوا لغةً أخرى في الماضي غير التي ذكرها ثعلب[٤]، كما أنَّهم ذكروا مستقبلات أفعال ماضيةٍ أهمل ثعلبٌ ذكرها وجُلُّها في بابي (فعلت بغير ألف) وباب (فعلت وأفعلت باختلاف المعنى) حيث وجدنا شارحًا كالهروي يذكر مستقبل الأفعال الواردة في هذين البابين جميعًا ضابطًا حركة عينه بالحركة[٥]. وذكر بعضًا منها الزَّمَخْشَرِيّ[٦]، واللَّبْلِيّ[٧].

وأخذوا على ثعلب بعض المآخذ، ومنها:

---

(١) يُنظر: تحفة المجد الصريح ٣٢، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٥، ١٦٣، ١٧٣، ١٨٨، ٢١٤.

(٢) يُنظر: تصحيح الفصيح ٣٥، ٣٧، ٣٩، إسفار الفصيح ١/٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٥-٣٣٧، ٣٨٩، ٤١٦، ٤٣٤، شرح الفصيح للزمخشري ١/١٣، ١٩، ٢٥، ٢٨-٢٩، ٢٦٨، شرح الفصيح لابن هشام اللَّخمي ٤٨، ٥١-٥٣، ٥٥، ٥٧، تحفة المجد الصريح ٢٤، ٤٥، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٧٦، ٨٠، ٩٥، ٩٨، ٩٩-١٠٠، ١٠٤، ١١٠، ١٣٥-١٣٦، ٣٧٨.

(٣) شرح الفصيح ١/٦٠، ويُنظر: تصحيح الفصيح ٣٧، تحفة المجد الصريح ٤٥، ٦٢، ٧٧، ١٤٥، ١٧٥، ٢٠٦، ٣٣١، ٣٥٣، ٣٦٤.

(٤) يُنظر: شرح الزَّمَخْشَرِيّ ١/١٣٣، شرح اللَّخمي ٥٨-٦٢، تحفة المجد الصريح ١٤٣، ١٨٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٨، ٢٦٩.

(٥) يُنظر: إسفار الفصيح ١/٣٣١-٣٣٢، ٣٣٥، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٧-٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٧، ٤١٩-٤٢١، ٤٢٧-٤٦٦، ٢/٩٢٢-٩٢٤، ٩٢٧-٩٢٨، ٩٤٠-٩٤٢.

(٦) يُنظر: شرح الفصيح ١/٥٣، ٩٢-٩٣، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٧، ١٦١، ١٧٣، ١٩٩، ٢٠٩، ٢١١.

(٧) يُنظر: تحفة المجد الصريح ٢٢٦-٢٢٨، ٢٣٨، ٣٩٦، ٤١٥، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٣-٤٤٤، ٤٦٢.

١- ما ذكره علي بن حمزة البصري[١]، وابن هشام اللخمي من أن ثعلبًا شرط أنّه إذا كان في الشيء لغتان أخبَر بهما، ولم يلتزم بما شرطه في الفعلين (ذوى، ونمى) بل نكبَ في الأوّل عن لغةٍ أفصح من التي ذكرها، وهي لغة أهل الحجاز (ذأى يذأى)، وسكت في (نمى ينمي) عن مستقبلٍ هو في فصاحته كينمي وهو (ينمو) بالواو[٢].

وردَّ اللَّبْلِيُّ عليهما ما قالاه مؤيِّدًا صاحبَ الفصيح في مقابل دعواهما، وساقَ نقولاً كثيرةً كما هي عادته[٣].

٢- في قول ثعلب (أنهكه السلطان عقوبةً) أَخَذَ عليه ابن درستويه، والهرويُّ إيراده الفعلَ (أنهك) في باب (فعِل) وهو رباعي حقّه أن يذكر في باب (أفعل)[٤].

وأنكر علي بن حمزة البصري، وابن هشام اللخمي استعماله ثُلاثيًّا بهذا المعنى، والصواب أن يقول: نهِكه السلطان عقوبة[٥]. وردّه اللَّبْلِيّ بأنَّ الهمزة فيه للنقل، والنقل لا يَفْتَقر إلى السَّماع عند كثيرٍ من النحويين[٦].

٣- في قول ثعلب: (عُمت في الماء وعِمت إلى اللَّبن، وقوله: عُجْت إليكم وما عِجت بكلامه) أُخذ عليه إيرادهما في باب (فعَلت وفعِلت) باتفاق الحروف واختلاف المعنى مع أنَّ الماضي منهما على (فعَل) منقولاً إلى (فعُل وفعِل)، كما أنّها

---

(١) علي بن حمزة البصري، أديب لغوي ناقد، من تصانيفه: الغريب المصنف، وردود على جماعة من أهل اللغة كابن دريد، والأصمعي، وابن الأعرابي، وابن ولّاد، وغيرهم. توفي بصقلية سنة ٣٧٥هـ. ينظر: معجم الأدباء ١٣/٢٠٨، بغية الوعاة ٢/١٦٥.

(٢) يُنظر: التنبيهات على أغاليط الرواة ١٧٧-١٧٨، شرح الفصيح ٤٨.

(٣) يُنظر: تحفة المجد الصريح ١٢-١٥، ٢٢-٢٤.

(٤) يُنظر: تصحيح الفصيح ٦٥، إسفار الفصيح ١/٣٥٤.

(٥) يُنظر: التنبيهات ١٧٨-١٧٩، شرح الفصيح ٥٩-٦٠.

(٦) يُنظر: تحفة المجد الصريح ١٧٤.



لم تتماثل في الحروف فـ(عُمت وعُجت) واويَّان، وعِمْت وعِجْت) يائيّان[1].

وخلط في مستقبل الفعل (عِمت إلى اللبن أعيم وأعام) فإنهما -أي المستقبلان- لا يجوزان إلاّ أن يكون في (عِمت) لغتان (فعِلت وفعَلت) بكسر العين وفتحها، وكان ينبغي أن يُنبِّه إلى ذلك[2].

٣

(١) يُنظر: تصحيح الفصيح ١١٢-١١٣، إسفار الفصيح ١/٤٢٣-٤٢٦، شرح الفصيح للّخمي ٧٧-٧٨.

(٢) يُنظر: تصحيح الفصيح ١١٣، تحفة المجد الصريح ٤١٢-٤١٣، ومَنْ أراد مزيدًا من هذه المآخذ فليُنظر: إسفار الفصيح ١/٣٤١، ٣٤٧، ٣٥٤-٣٥٦، ٣٩٧، تحفة المجد الصريح ٣٧، ١٠٨، ١١٥، ١٨١، ٢٤٣، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٨٣، ٣٩٤.



٧- البحث عن تعَدُّدِ الأَوْجُه

لم تَخْلُ كتب اللغويين الأوائل من إشاراتٍ إلى تعدُّد الأوجه في الأفعال الثلاثية، وأعني بذلك مجيءَ الفعل على بناءين أو أكثر في الماضي، أو مجيئه من بابين أو أكثر في المستقبل باتفاق المعنى فيهما أو اختلافه.

وهو لا يخصُّ نوعًا بعينه من الأفعال، وما كان من اختلافٍ في المبنى واتفاقٍ في المعنى فهو ناشئٌ من اختلاف اللهجات في بعض مظاهرها الصوتيَّة أو اللفظية، ولا يجوز أن تكون لغة قبيلة واحدة، يقول السرقسطي عن الفعل (جنح): «وفي مستقبله ثلاث لغات: يجنَح، ويجنُح، ويجنِح، الفتح لتميم، والضمُّ لقيس، والكسر لغيرهم»[1].

وفرضت طبيعة التأليف أن تكون الإشارات يسيرةً أحيانًا مثلما نجده عند الفرّاء[2]، والأخفش[3]، وأبي زيد[4]، وابن السكيت[5]، والزجاج[6]، وأبي بكر ابن الأنباريّ[7] من إشارة إلى تناوب صيغتي (فعِل وفعُل) في بعض الأفعال المسموعة.

وأشار قطرب[8]، والفرّاء[9]، والزجاج[6] إلى مجيء (فعَل وفعِل). وألمح ابن السكيت[10]، وابن دريد[11] إلى جملةٍ مما جاء على (فعَل وفعُل).

---

(١) الأفعال ٢/٢٨٧.
(٢) يُنظر: معاني القرآن ١/٣٨٢.
(٣) يُنظر: معاني القرآن ١/٤٣٣.
(٤) يُنظر: النوادر ٥٥٦.
(٥) يُنظر: الألفاظ ١٢٢، ١٤٨.
(٦) يُنظر: فعلت وأفعل ١٦٠.
(٧) يُنظر: شرح ديوان المفضليات ٢٢١، ٣٧٢.
(٨) يُنظر: الأزمنة ٤٠.
(٩) يُنظر: معاني القرآن ٢/١٧.
(١٠) يُنظر: إصلاح المنطق ١٨٩، ٢٠٧.
(١١) يُنظر: الجمهرة ٣/١٢٤٩-١٢٥٠.

ووجَّهوا شيئا من اهتمامهم -بتعدُّد الأوجه- إلى مستقبلات الأفعال فذكروا مجيءَ مستقبل (فعَل) على (يفعُل ويفعِل) باتفاق المعنى[(١)]. ومجيء الفعل من بابين -وحركة عين الماضي منهما مختلفة- باتفاق المعنى[(٢)]، وباختلافه[(٣)].

وأخذ الأمر طابَع التنظيم والترتيب وفق مقتضيات التأليف حين بدأ التأليفُ المعجميُّ للمعاني، ويمثل البدايات فيه أبو عبيد القاسم بن سلام الذي سلَك هذه الأفعال -التي تعددت فيها الأوجه- في أبواب، وبدأ بباب (فعِلت وفعَلت)[(٤)]، ثم باب (يفعِل ويفعُل)[(٥)]، ثم باب (يفعِل ويفعُل ويفعَل) من الحلقي[(٦)]، وهو في هذا الباب لا يعني أنَّ جميع الأفعال التي ساقها تجوز فيها الأوجه الثلاثة، وإنَّما ذكر ما يجوز فيه وجهان وثلاثة، وجعل العنوان شاملاً لها.

(١) يُنظر: الأزمنة لقطرب ٤٠، الفرق له ٧٧، ٧٩، ١٥٧، معاني القرآن للفراء ١/١٧٤، ٢/٣٥١، ٤٠٣، ٣/٣٧، ١٤١، مجاز القرآن ١/٢٢٧، ٢/١٠٠، معاني القرآن للأخفش ٢/٥٣٠، ٦٣٠، ٦٣٩، النوادر ٥٥٧، ٥٦١، الاشتقاق للأصمعي ٥٦٨، الألفاظ لابن السكيت ٥١، ٩٣، ١٢٩، ٤١٤، التقفية ٣١٠، ٦٣٠، المنجَّد ١٣٧، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٩، الجمهرة (أبواب النوادر) ٣/١٢٧٤، ١٢٩١، شرح ديوان المفضليات ١٤٣، ٥٥٧، ما اتفق لفظه واختلف معناه للشجري ٩١، ١٥٥، ٢٥٠، ٣١٦.

(٢) يُنظر: الفرق لقطرب ٨٢، ٩٠، ١٠٢، ١٦٠، مجاز القرآن ١/٣٥٣، معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٩-٢١٠، ٣٥٣، ٣٦٩، ٤١٩، ٢/٤٩٠، ٥١٤، ٥٣٠، الإبل للأصمعي ٨٢، الألفاظ لابن السكيت ١٠٤، ٤٤٤، شرح ديوان المفضليات ٢٧، ٥٥٨، شرح المعلقات للنحاس ١/٣٠، ٢/١٤٧.

(٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء ٢/٧٨، ٣/٢٠٩، النوادر ٥٦٣، خلق الإنسان للأصمعي ١٨٦، ٢٢٨، والإبل له ٦٧، ١٢٢، الألفاظ ١٥٧، ١٩٥، التقفية ١٨٧، ١٩٢، المنجَّد ٣٤٩، الاشتقاق لابن دريد ٢١٢، ٢٩١، شرح ديوان المفضليات ٢٦٢، ٣٧٣، شرح المعلقات للنحاس ١/١٢٥، ٢/٦٨.

(٤) يُنظر: الغريب المصنَّف ٢/٥٨٥-٥٨٦.

(٥) الغريب المصنَّف ٢/٦٠١-٦٠٣.

(٦) السابق ٢/٦٠٣-٦٠٥.

ثم باب (يفعَل ويفعُل) مـن ذوات اليـاء والـواو[١]، وأفعـال البـاب مـن النـاقص الـواوي حلقـي العيـن. وبـاب (فعِـل يفعَـل، وفعَـل يفعِـل)[٢] باتفـاق المعنـى، وبـاب (اختـلاف الأفعـال بـاختلاف المعنـى)[٣] جمـع فيـه بيـن الثلاثـي المجـرَّد والمزيـد، وتعدَّدت الأبنية المختلفة فمنها المعتلَّة، والصحيحة، ومنها ما كان على (فعَل وفعِـل) و(فعُل وفعِل)، ومنها ما الاختلاف في المضـارع كـالفعل (نضـح)، ومنهـا مـا كـان الفرق بتغيير حرف من الحروف كالفعلين أجن وأسن، ومنها ما كان التغيـير بـالقلب المكاني كالفعل لقم ولمق.

وسار ابن قتيبة في رِكابِهِ ولكن بشكلٍ موسَّع، وتنظيم أدق فخصَّصَ جزءًا مـن حديثه عن الأبنية للحديث عن تعدُّد الأوجه في الثلاثي المجرَّد، بادئًا بالماضي وأفرد لـه عِـدَّة أبـواب، هـي: بـاب (فعَلـت وفعُلـت بمعنًـى)[٤]، وبـــاب (فعِلـت وفعُلـت بمعنًى)[٦].

ثم باب (فعَل يفعُل ويفعِـل)[٥]، وسـاق فيـه أمثلـةً مـن الصحيـح، والمضعَّـف، والمعتل. ثم بـاب (فعَـل يفعُـل ويفعَـل)[٦] مـن الحلقـي العيـن أو الـلام، وأمثلتـه مـن الصحيح، والنَّاقص الواوي. ثم باب (فعَل يفعَل ويفعِل)[٧] من الحلقي أيضًا، ثم بـاب (فعِل يفعَل ويفعِل)[٨].

وضمَّن كراعُ النمل كتابه (المنتخـب مـن غريـب كـلام العـرب) بابًـا للأفعـال

---

(١) الغريب المصنف ٢/٦٠٥-٦٠٦.

(٢) السابق ٢/٦٠٧-٦٠٩.

(٣) السابق ٢/٦٠٩-٦١٦.

(٤) يُنظر: أدب الكاتب ٣٦٧.

(٥) يُنظر: أدب الكاتب ٣٦٧-٣٧٠.

(٦) السابق ٣٧٠.

(٧) السابق ٣٧١-٣٧٢.

(٨) السابق ٣٧٢.

اعتمد فيه اعتمادًا واضحًا على أبي عبيد، ولم يكن له جهدٌ يذكر، بل إنّه أهمل عناوين الأبواب، وقدَّم وأخَّر، وخلَط بعض الأبواب ببعض حين نقل من مواضعَ متفرقةٍ[١].

وعُنِي ابن سيده في المخصَّص بتعدُّد الأوجه في الأفعال فعقد بابًا لفَعَلت وفعِلت باتفاق المعنى، صرَّح فيه بالأخذ عن ابن السكيت، وأبي عبيد[٢].

ثمَّ بابًا لما جاء على (فعَل وفعُل) والفتح أفصح[٣]، ثم بابًا (لفعِل وفعُل) باتفاق المعنى[٤].

أَمَّا المستقبل الثلاثي فقد تناوله في غير موضعٍ كحديثه عن الأفعال التي يعتقب عليها (يفعِل ويفعُل) مما كان على (فعَل)[٥]. وباب ما جاء على (يفعَل ويفعِل) الحلقي[٦]. ثم باب ما جاء على (يفعَل ويفعُل) من الحلقيِّ معتلِّ اللامِ بالواو[٧].

وأدرك علماءُ اللغةِ أنَّ الفعل قد يأتي على جميع أبنية الثلاثي، وهو ما يُسمَّى بـ(المثلَّث) في كلماتٍ متطابقةٍ من حيث الصيغة الصرفية (حروفًا وترتيبًا) متباينة الدلالة تبعا لاختلاف حركة العين -وهذا في المثلَّث المختلف المعنى- وعليه فإنّ الحركاتِ لم توضع اعتباطًا، بل بها تمتاز الملتبسات، وتفترق المعاني.

أَمَّا المثلَّث المتفق المعنى فلا يَعْدُو أن يكون عمليَّةَ سَرْدٍ للأفعال دون ربطها بشيءٍ، وليس لها من غايةٍ إلاّ التَّوسعة في الألفاظ، والتدليل على غنى اللُّغة وثرائها، وربَّما سوَّوا في المثلَّث بين أوجهٍ تختلف في درجةِ فصاحتها.

---

(١) يُنظر: المنتخب ٢/٥٥٠-٥٥٧، ويُقارن بما في الغريب المصنَّف ٢/٦٠١-٦٠٩، ٦١٩-٦٢١.

(٢) يُنظر: المخصَّص ١٥/٥٧-٦٢.

(٣) السابق ١٥/٦٢.

(٤) السابق ١٥/٦٨.

(٥) السابق ١٤/١٢٣-١٢٤، ١٥/٦٤-٦٨.

(٦) السابق ١٤/١٢٥، ٢٠٨-٢٠٩.

(٧) السابق ١٤/٢١٢.

وجاء تنبيههم على المثلَّث في مواضع مفرَّقة من كتبهم[١]، يقول الأخفش: «ومن قال: كفَل؛ قال: يكفُل، ومن قال: كفِل قال: يكفَل، وَأَمَّا كفُل فلم أسمعها وقد ذُكرت»[٢].

٣

وكان لقطرب فضلُ السَّبق والرِّيادة حين خصَّ هذا النَّوعَ بمؤلَّف مُسْتَقِلٍّ، ولكن شأنه شأنُ البدايات غالبًا فقد فاته الكثير مما استدرك فيما بعد، فهو كما يقول عنه ابن السِّيد: «... ولعمري إنَّه لمنزع مستطرف لا نعلم أنَّه سبقَه إليه قبله مصنِّف، غير أنَّه كتابٌ يدُلُّ على ضيق عَطَنِ مؤلِّفِهِ وقِلَّةِ مادَّة مصنِّفِه»[٣].

٦

وأكثرُ موادِّه من الأسماء، وأورد فعلين ماضيين جاءا مُثَلَّثين باختلاف المعنى[٤].

٩

ثمَّ ألَّف في المثلَّث القزَّازُ القيرواني كتابًا وصل إلينا منه جزءٌ شغلت الأفعال الثلاثية الباب الأخير منه، يقول: «وهذا بابٌ أفردته لما جاءَ من الأفعال على فعَل

---

(١) يُنظر: شيءٌ من المثلث بنوعيه في: الغريب المصنَّف ٢/٦٠٤، ٣/٦٦٣، الألفاظ لابن السكيت ١٤٥، إصلاح المنطق ٢٠٧، ٢١٤، التقفية ١١١، ٣٧٧، المنتخب ٢/٥٥٣-٥٥٤، ٥٥٦، الجمهرة (أبواب النوادر) ٣/١٢٩٥، ١٢٩٧، شرح ديوان المفضليات ٥٢٤، وشرح القصائد السبع للأنَّباري ٥٨٤، الأفعال لابن القوطيَّة ٢٠، ٢١، ٢٨، ٤٩، ٧٤، ١١٢، ١٩٢، ١٩٨، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٩٨، تهذيب اللغة (ذكا ١٠/٣٣٧، سرا ١٣/٥٣، يسحى ٥/١٦٩، يصبغ ٨/٢٨، ينبع ٣/٨)، أساس البلاغة (خ م ص، ذ ك ى، س خ ن، س ر و، و ق ح، ش ح ح، ق ن ط، و ر ع، ي س ر)، شرح الفصيح للزمخشري ١/١٤٧-١٥٠، ٢/٦٣٣، شرح الفصيح لابن هشام اللَّخمي ٧٢، تحفة المجد الصريح ٣٢، ٤٧-٤٨، ٥١، ٦١، ١٠٠، ١٢٣-١٢٤، ١٣٦، ١٧٥، ٣٠٤، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٨٨-٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٧، ثلاثيات الأفعال وزوائده ٧٧، ٨٢، ٨٨، المصباح (بذا، برأ، دمَّ، رعف، كدر، كفل، كمل، وعر، نتن).

(٢) معاني القرآن ١/٤٠٤.

(٣) المثلث ١/٢٩٧.

(٤) يُنظر: مثلثات قطرب ٣٤، ٤١.

وفعِل وفعُل على لفظٍ واحد، وهو يدخل في جملة هذا الكتاب ضمن ذلك»[١].

وجمع فيه اثنين وعشرين فعلاً من المثلَّث المختلف المعنى[٢]، مرتِّبًا موادَّه على الطريقة المغربية مبتدئًا بالمفتوح العين، ثمَّ المكسور، ثمَّ المضموم، واعتذر عن عدم ذكر شيء من المثلَّث في حرف الياء بقوله: «ولم أجد في الياء شيئًا أذكره من المثلث»[٣].

وتلاه ابن السيد البَطَلْيَوسي فألَّف (المثلّث)، وهو كسابقه مرتَّب على الطريقة المغربية، وعقد لكلِّ حرفٍ بابين أحدهما للمثلث المتفق، والثاني للمختلف المعاني، وكان يبدأ بالمفتوح، ثم المكسور، ثم المضموم. وبلغ مجموع موادِّه -من الأفعال المتفقة المعنى المثلثة العين- واحدًا وعشرين فعلاً، ومن المختلف ستةً وخمسين فعلاً.

وإذا كان القزاز قد اعتذر عن عدم إيراد شيء من المثلث في حرف الياء فإنّ ابن السِّيْد لم يرَ بأسًا في جعله للمضارع من الأفعال، يقول: «ولم نجد في حرف الياء تثليثًا يوافق ما التزمناه من رُتْبَةِ هذا الكتاب، فجعلناه أفعالاً مضارعة بلفظ الغيبة ليكمل بذلك عدد الحروف»[٤]. ووجدنا هذا الصنيع يتكرَّر عند المتأخرين الذين ألَّفوا في المثلث.

وألَّف ابن مالك في المثلَّث كتابه الإعلام (المنظوم) وأورد فيه من المثلث المتفق سبعة وثلاثين فعلاً ماضيًا، ومن المثلث المختلف خمسةً وسبعين ومائة فعلٍ.

ثمَّ أتْبَع هذا الكتاب بآخر على سبيل التتميم، وسمَّاه: (إكمال الإعلام بتثليث الكلام) وجعل الفصل الثالث من القسم الأوَّل (المتفق) جعله لما ثُلِّث عينه من

(١) أوراق من كتاب المثلث ٣٠٥.

(٢) السابق ٣٠٥-٣١٥.

(٣) السابق ٣٠٣.

(٤) المثلث ٢/٤٧٩.

الأفعال، وأورد فيه اثنين وستين فِعلاً ماضيًا ومضارعًا، مرتِّبًا الأفعال على حروف المعجم بحسب أوائلها فثوانيها، مفتتحًا بالمفتوح فالمكسور فالمضموم[١]. والغريب أنّه أسقط من الإكمال أفعالاً ذكرها في الإعلام، وهي: خزن، وسخا، ونبع، ووعر[٢].

وأفرد القسم الثاني للحديث عن المثلث المختلف المعنى ولم يفرِّق بين الأسماء والأفعال، وهذا القِسم مدار الكتاب وعليه المعوَّل، وتجلّى فيه ابن مالك بالمقارنة مع من ألّفوا في المثلث فكان أرفعهم رايةً، وقام فيه بالفرض والنَّفَل، وبلغ مجموع ما فيه من الأفعال ماضيها ومضارعها ثلاثة عشر وثلاثمائة فعل (٣١٣).

وتتبَّع البعليُّ كتاب شيخه ابن مالك (الإكمال) فصنع كتابًا في المثلث المتفق المعنى، وقسّمه إلى أربعة فصول؛ ثالثُها لما ثُلِّث عينه من الأفعال.

واستدرك فيه على ابن مالك أربعين فعلا، وجمعَ موادَّ الكتابين[٣]، محافظًا على ترتيب ابن مالك[٤]، وعزا ما لم يكن من كتاب ابن مالك إلى قائله، وأكثره عن ابن سيده، وابن القطّاع، واللَّبْلِيّ[٥].

ثم ألّف الفيروزآبادي كتابه (الغرر المثلثة والدرر المبثثة) وجعله قسمين أولهما للمتفق المعاني[٦]، والثاني للمختلف[٧]، مرتِّبًا الموادَّ على حروف المعجم بحسب أوائلها فثوانيها، ولم يفصل بين الأسماء والأفعال، ويُعَدُّ كتابُه أغزر المؤلّفات في المثلث المتفق، واعتمد فيه كثيرًا على البعليّ.

---

(١) يُنظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام ١/٢١-٢٧.

(٢) يُنظر: الإعلام ١٣-١٤.

(٣) أخلَّ البعليُّ بالفعل (بهت) وقد أورده ابن مالك. يُنظر: الإكمال ١/٢٢.

(٤) يؤخذ عليه تقديم الفِعل (أنس) على (أمت). يُنظر: المثلّث ذو المعنى الواحد ١٥١.

(٥) يُنظر: المثلّث ذو المعنى الواحد ١٥١-١٦٢.

(٦) يُنظر: الغرر المثلّثة ٢٥٩-٣٥٤.

(٧) السابق ٣٥٥-٥٤٠.

ومما يحسب للفيروزآبادي إتيانُه في القسم الثاني (المختلف) بأفعالٍ خلَت منها جميع كتب المثلث، وكذلك في المتفق لا سيما في الأفعال المضارعة، ظاهَرَةً على ذلك الاستقصاء والغوص في ثنايا المعاجم وكتب اللغة.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ من الأفعال ما يُثلَّث ماضيه ومستقبله باتفاق المعنى، كالأفعال: دمَّ يدم، ذكى يذكى، علن يعلن، فسد يفسد، كدر يكدر، كفد يكفد، كفل يكفل، كمل يكمل، نبع ينبع، نبغ ينبغ، نحل ينحل، يمن ييمن[١].

أمَّا ما ثُلِّث ماضيه ومستقبله من المختلف المعنى، فمنه: أرب يأرب، جدر يجدر، جدل يجدل، جزل يجزل، حرق يحرق، حرم يحرم، حزم يحزم، حسر يحسر، خرق يخرق، صرم يصرم، صفق يصفق، ضرب يضرب، طرف يطرف، عبل يعبل، عجز يعجز، عدل يعدل، عرض يعرض، عرف يعرف، عرم يعرم، عزّ يعزّ، عفر يعفر، عقر يعقر، عقل يعقل، عقم يعقم، علم يعلم، غرض يغرض، قشب يقشب، لبّ يلب[٤].

فالمضارع المفتوح للماضي المكسور، والمضارع المكسور للماضي المفتوح، والمضموم للمضموم. إلا في بعض أفعالٍ أتت من (فعَل يفعُل ويفعِل)، وهي: جدَل، وحرق، وصرم، وعجَز، وعرض، وعرف، وعرم، وعزّ (ضمُّ مضارعه في المتعدي وكسره في اللازم)، ولبَّ[٢].

ومن المتفق يأتي من (فعَل يفعُل ويفعِل): أجن[٣]، وعلن[٤]، ولغى[٥]، ونتن[٦]. وهذا يعني مجيءَ الفعل من أربعةِ أبواب، علمًا بأن هذا ليس مقصورًا على المثلّث -

---

(١) تنظر هذه الأفعال في ترتيبها من: الإكمال، والغرر المثلثة.

(٢) تنظر هذه الأفعال فيما أوله ياء من الإكمال.

(٣) يُنظر: القاموس (أجن).

(٤) يُنظر: الغرر المثلثة ٣٤٨-٣٤٩.

(٥) يُنظر: الغرر المثلثة ٣٥٠.

(٦) يُنظر: الغرر المثلثة ٣٣٥، المصباح (نتن).

وإن كان أغلبه منه- فقد وُجدت أفعالٌ قليلة جاءت من أربعة أبوابٍ من غير المثلث، ومنها: مخَض، ونخَر، ونحَت تأتي مثلثة الآتي، ومن باب فعِل يفعَل[١]. وولـغ يـأتي من باب نفع، ووعد، وورث، ووجل[٢].

٣

---

(١) تنظر هذه الأفعال في موادّها من اللسان والقاموس.

(٢) يُنظر: المصباح المنير (ولغ).

٨- أبنية الأفعال

سارت جهود اللغويين في اتجاهٍ آخر، وفي مرحلةٍ تالية لمرحلة الاستقراء والجمع، حيث عمد المؤلفون إلى محاولة حصر الألفاظ تحت أبنيتها وأوزانها، ومن ذلك الأفعال بتنزيلها على أبوابها.

وبدأ هذا النوع من التأليف مختلطًا بين صيغتي (فعل وأفعل) وأوَّل ما وصلنا في هذا الموضوع كتاب (فعل وأفعل) للأصمعي ولم يكن للكتاب منهج ينتظم موادّه، وربّما كان سبب ذلك أن أبا حاتم السجستاني أثبته رواية بحسب ما أخذه عن الأصمعي، وفي الأفعال الثلاثية كان يذكر المضارع من بعضها[١].

ثم أعقبه الزجاج بكتاب في الموضوع نفسه، وهو مبوَّب على حروف المعجم فأوّلُ بابٍ فيه باب (الباء) وآخرُ بابٍ فيه (ما أوّله الهمزة).

وفي (فعلت وأفعلت) يذكرهما في كلِّ حرفٍ مبتدئًا بالمتفق ومثنّيًا بالمختلف، ثم باب لما اُختير فيه (أفعلت) ورتّبه على حروف المعجم. ثم باب ما تُكلِّم فيه بفعلت دون أفعلت[٢]، وكان ينصّ على مضارع بعض الأفعال ضابطًا بالحركة[٣]. ويذكر مجيء الفعل من بابين[٤].

وفي مرحلةٍ متطورة لهذا النوع من التأليف نجد كتاب (الأفعال) لابن القوطية، الذي قسَّم كتابه إلى ثلاثة أقسام، هي: فعَل وأفعل، والرباعي، والأفعال الثلاثية الخاصة[٥].

---

(١) يُنظر: ص٤٧٠، ٤٧٦-٤٧٨، ٤٨٠-٤٨١، ٤٨٤-٤٨٩، ٤٩١-٤٩٩، ٥٠١-٥٠٢، وغيرها.

(٢) يُنظر: ١٤٧-١٦١.

(٣) يُنظر: ١٤٨، ١٥٠-١٥٦.

(٤) يُنظر: ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٠.

(٥) يُنظر: الأفعال ١٧٦.

وجعل كلَّ حرف من حروف المعجم مستقلاً ساردًا تحته الأفعال التي تبدأ بهذا الحرف، واتّبع في ترتيبه للحروف نظامًا غريبًا يجري على الترتيب المخرجي مع وضع الحروف المتشابهة في الصورة متتالية على النحو التالي: الهمزة، الهاء، العين، الغين، الخاء، الحاء، الجيم، القاف، الكاف، السين، الشين، الصاد، الضاد، اللام، الراء، النون، الطاء، الظاء، الذال، الدال، الباء، التاء، الثاء، الزاي، الفاء، الميم، الواو، الياء.

وليست هناك ضرورةٌ ملجئةٌ إلى هذا التغيير فلا ضير لو أنّه تابع الخليل، أو سيبويه، أو المغاربة في ترتيبهم، خصوصًا وأنه لم يلتزم ردّ المتشابه إلى بعضه بتفريقه بين القاف والفاء، والراء، والزاي.

ثم رتّب الأفعال داخل حروفها كالتالي: المضاعف، ثم الصحيح[1]، ثم المهموز، ثم المعتل[2] غير ملتفت إلى الحرف الأوّل الذي عُقِد الباب باسمه، مستوفيًا أوزان الماضي التي يأتي عليها الفعل في كلِّ نوع، ويذكر ما فيه وجهان وثلاثة، مفرِّقًا بين المختلف المعنى والمتفق، كلُّ هذا في (فعل وأفعل)، وفي الثلاثية خاصَّة.

ولم تكن له طريقة تُنظِّم الأفعال فساقها سوقًا عشوائيًا دون مراعاة ثوانيها وثوالثها، وذِكْرُه مضارع الأفعال قليل جدًا؛ منها أفعالٌ من الحلقي جاء في مستقبلها وجهان: الفتح والضمُّ أو الكسر[3]. وبعضها من الأجوف المحتمل للواوية أو اليائية[4]، ومنها المضعّف[5].

ومن الأعمال الدائرة في فَلَك ابن القوطية كتابُ تلميذه السرقسطي (الأفعال) وغايته من تأليفه إصلاح شيءٍ ممّا اعتور كتاب شيخه، وأوضح ذلك بقوله: «...

(١) أدخل المعتل المصحَّح في الصحيح، يُنظر: الأفعال: غَيِدَ وغَبِيَ ١٩٨، صَحِيَ ٢٤٣.

(٢) يقدِّم الواوي على اليائي.

(٣) يُنظر: (سحا) ٧٥، (هنأ) ١٨٥، (شحا) ٢٤٠، (لاع) ٢٥١، (باه) ٢٨٣، (ماه) ١٤٩.

(٤) يُنظر: (كاد) ٢٢٩، (عار) ٢٥.

(٥) يُنظر: (خسّ) ٣١، (حرَّ) ٣٧، (حلَّ) ٣٩.

ولكنّه (رحمه الله) قصد في هذا الكتاب مقصدَ الغاية في الاختصار حتّى أخلَّ ذلك بتبيُّن كثيرٍ مما جُلِبَ من الأفعال.

٣ ونجتلب من ذلك مثالاً مما وقع في الكتاب نحو قوله: عقَل الرجلُ عقلاً: راجعه عقلُه بعد شيء أذهبه، والصبيُّ عقلاً أذكا بعد الصِّبا، والبعير: شددته بالعقال، والظِّل: إذا قام قائم الظهيرة ... والكتابُ كلُّه مبنيٌّ على هذه الرُّتبة فتعسَّر من هذه الجهة على

٦ الطالب، وصَعُبَ على الدارس إلا من أفرغ فيه التدبير، وأجهد فكرته، وأتعبَ استطاعته، فأعمل الفكرة مع كلِّ لفظٍ في الرجوع إلى الأصل الأوَّل، فصار الكتابُ بذلك مخالفًا لما بين أيدينا من كتب اللغة، وما عهدناه من التواليف القديمة»[١].

٩ ومن أعمال الإصلاح التي التمس السرقسطي صنعها أن غيَّر ترتيب الكتاب على مخارج الحروف ترتيبًا يقترب من ترتيب سيبويه[٢]، على النحو التالي: أ، هـ، ع، ح، خ، غ، ق، ك، ض، ج، ش، ل، ر، ن، ط، د، ت، ص، ز، س، ظ، ذ، ث،

١٢ ف، ب، م، و، ي.

وجعل تحت كلِّ حرفٍ من الحروف السابقة أربعةَ أقسام:

١- فعَل وأفعل بمعنًى واحد.

١٥ ٢- فعل وأفعل باختلاف المعنى.

٣- الثلاثي المفرد.

٤- الرباعي وما جاوزه بالزيادة.

١٨ وفي كلِّ قسم من الأربعةِ أربعةُ أقسامٍ (المضاعف، الصحيح، المهموز، المعتل) بالنظر إلى ما سوى الحرف الأوَّل، ولا تخفى متابعته في هذا لابن القوطية، وإيراد هذه الأقسام محكوم بوجود أفعالٍ منها.

---

(١) يُنظر: مقدمة أفعال السرقسطي ٥٣/١.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤٣١/٤.

وتتمثل الإضافة المهمَّة التي حققها السرقسطي في أنَّه توسَّع في الشرح بذكْرِ معانٍ جديدة للأفعال، وذِكْرِ أفعالٍ أهمل ابن القوطية ذِكْرَها وكان في كلِّ ذلك يقول: (وقال أبو عثمان) أو (وقال سعيد)، ونصَّ كثيرًا على أن ما يذكره خلا منه كتاب ابن القوطية، بقوله: «ومن هذا الباب مما لم يقع في الكتاب»[1]. فإذا انتهى نبَّه إلى عودته لنصِّ ابن القوطية بقوله: رَجْعٌ.

ومما يقدَّر له أيضًا حشده لكثيرٍ من الشواهد، فكتابه حافلٌ بعددٍ وافِر، وأفعال ابن القوطية مفتقر إليها فشواهده قليلة.

وكان السرقسطيُّ كثيرًا ما ينُصُّ على مستقبل الأفعال[2] وهذا مما قلَّ عن ابن القوطية كما سلف، واجتهد السرقسطي في طلب بغيته تلك في منابعها بتعيينه من أخذ عنهم من العلماء كأبي زيد، والأصمعي، وأبي عبيدة، وابن دريد[3].

أمَّا ما يتعلق بالترتيب فقد كانت له مَزِيَّةُ جَمْعِ الأنَّواع المختلفة تحتَ كلِّ حرفٍ بدلاً من التقسيم الذي سنَّه ابن القوطية، وإنْ كان يؤخذ عليه اتباع الترتيب الصوتي وفيه من المشقَّة ما فيه لمن لا يعرف هذا الترتيب، ولم يستطع التخلُّص من كثرة التفريعات واختلاف الأنَّواع تحت كلِّ قِسم وهو ما ورثه عن شيخه، ولم يراعِ

---

(١) يُنظر: الأفعال ١/١٦٢، ٢٩٣، ٤٠٥، ٤١١، ٥٠١، ٢/٣١، ١٠٨، ١٨١، ١٩٠، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٧٧، ٤٥٣، ٣/٧٦، ٢٠٣، ٢٦٩، ٣٢٤، ٣٣٥، ٤٢٤، ٤٦٥، ٤٧٣، ٥٤٠، ٦٠٠، وغيرها.

(٢) يُنظر: الأفعال ١/٦٦، ٧٤، ٧٦، ٨٣، ٩١، ٩٣، ٩٤، ١٠٩، ١٣٥، ١٤٥، ١٧٧، ١٨٤، ٢١٦، ٢٣٧، ٣٩٣، ٤٠١، ٢/٢٦، ١١٨، ١٨٤، ٢٦٦، ٣/٤٩، ٥٢، ٧٠، ٧٨، ٨٩، ١٢٨، ١٥٦، ١٩٥، ٢٢٠، ٢٧٥، ٣٢٩، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٤٥، ٤٧٢، ٦٣١، وغيرها.

(٣) يُنظر: الأفعال ١/٨٥، ٩٠، ٩٦، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٩، ٢١٣، ٢٣٢، ٢٦١، ٢٧٦، ٣٨٩، ٤٠٣، ٢/٣٤، ٥٣، ١١٢، ١٦٦، ١٨٥، ٢٢٨، ٢٥٥، ٢٦٤، ٣٣٨، ٤٥٤، ٣/٢٦، ٥٢، ٥٧، ٧٥، ٧٧، ٨٤، ٨٧، ٩٩، ١٤٤، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٦، ٣١٨، ٣٢٦، ٣٣٦، ٥٠٨، ٥٤٥، وغيرها.

الحروف الثواني والثوالث في الترتيب وهذا ربّما قلّل من الإفادة من هذا الكتاب بطريقةٍ سهلةٍ لا عناءَ فيها.

٣ ومن المؤلّفات المتّصِلَةِ بسبب إلى أفعال ابن القوطية كتاب (الأفعال) لابن القطّاع، ودافعه إلى تأليفه هو ما دفع السرقسطي، ولكنّه بسطَ القول على مواضع الخلل من كتاب ابن القوطية وأنّه صار إلى ميدانٍ وعرِ المرامِ ربّما اعتاص على ٦ طالبه، وسأترك المجال لابن القطّاع لنرى ما يقول: «... سألتني أراك الله السُّول، وبلّغك المأمول، أن ألخّص لك ما انغلق وبعُد، وأخلّص لك ما عَسُر وانعقد من كتاب أبنية الأفعال ... وهذا الكتاب في غاية الجودة والإحسان، لو كان ذا ترتيب ٩ وبيان لكنْ لم يرتبه على الكمال. وقد اجتهدتُ في ترتيبه وتهذيبه بَعْدُ وسمّيتُه تهذيب كتاب الأفعال؛ لأنّه قد أربى فيه على كلِّ ما أُلِّف في معانيه، إلاّ أنّه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية وما دخل عليها من الهمزة ولم يستوعب ذلك، وترك نحوًا ١٢ مما ذكر، وخلَط في التبويب، وقدّم وأخّر في الترتيب، وجعل الثلاثيَّ باتفاق معنى في أبواب، وباختلاف معنى في أبواب ... فأتعب النّاظر، وأنصبَ الخاطر، وصار الطالبُ للحرف يجده متفرقًا في الكتاب في عدّة أبواب»[1].

١٥ وتحدث ابن القطّاع عن منهجه وماذا أضاف بقوله: «فرددتُ كُلَّ فعلٍ إلى مثله، وقرنتُ كلَّ شكلٍ بشكلِهِ، ورتّبتُه خلاف ترتيبه، وهذّبتُه خلاف تهذيبه، وذكرتُ ما أغفله من الأفعال الثلاثية ... وأثبتّها على حروف المعجم[2] حتى لا ١٨ يحتاج الناظر أن يخرج إلاّ وقد استوعب جميع الأفعال على التمام والكمال، وأعلمتُ على ما أورده بحرف (القاف) وعلى ما أوردتُه أنا بحرف (العين) ليُعرف بذلك ما أورده وما أوردتُ، وما ترك وما زِدْتُ»[3].

٢١ وتابع ابنُ القطّاع ابنَ القوطيّة في أقسامه وإن خالفه في الترتيب، فجعل الأقسام

---

(١) يُنظر: الأفعال ١/٦-٧ (المقدمة).

(٢) قدّم الواو على الهاء.

(٣) يُنظر: الأفعال ١/٧-٨ (المقدمة).

التالية تحت كلِّ حرف:

١- (فعل وأفعل) من الثلاثي الصحيح بمعنًى واحد، وبمعنى مختلف، وأدخل فيه ما ذكره ابن القوطيّة تحت أبواب (فعل وأفعل) بنوعيه وفعل فقط فألغى بذلك التقسيم الرئيس لابن القوطية، وألغى التقسيمات الفرعية التي جعلها ابن القوطيّة في الثلاثي خاصة، وهي ما جاء على فعَل، وفعَل وفعِل، وفعِل وفعُل إلخ ...

٣

وسأضرب مثالاً على ذلك للإيضاح، فإنّ ابن القوطيّة أورد الفعل (جدى) في ثلاثة مواضع من كتابه، أولُها في حرف الجيم فيما جاء على (فعل وأفعل) بمعنًى واحد، وهو معتلٌّ بالواو في لامه[1]. وأورده مرّة أخرى في الحرف نفسه وبالمعنى نفسه ومعنًى آخر وأورد عليه شاهدًا[2]. ثمّ أعاد الكلام بنصِّه في الثلاثي[3].

٦

٩

وجاء ابن القطّاع فذكر ما سبق في مكان واحدٍ[4].

٢- باب الثنائي المضاعف، وجعله للمجرَّدةِ وللمزيدة بهمزة.

٣- باب المهموز، ومراده منه مهموز العين واللام من الثلاثي المجرَّدِ، أو المزيدِ بهمزة.

١٢

٤- باب المعتل بأنواعه الثلاثي، والمزيد بهمزة.

وكانت عنايةُ ابن القطّاع -كما هو الحال عند ابن القوطيّة- عند حديثه عن الثلاثيّ المجرَّدِ بصيغة الماضي، وقليلاً ما رأيناه يذكر المستقبل[5].

١٥

وتابعه أيضًا في الإقلال من الشواهد، وفي عدم الاعتداد بثواني

(١) يُنظر: الأفعال ٤٨.

(٢) السابق ٥٢.

(٣) السابق ٢١٩.

(٤) يُنظر: أفعال ابن القطّاع ١/١٨٧-١٨٨.

(٥) يُنظر: ١/١٢٠، ٢٤٩، ٣١٣، ٣١٦، ٢/٥٦، ٨٥، ١٠٠-١٠١، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٦٢، ٣٣٦، ٣٨٥، ٤٠٠، ٤٦٧، ٣/٤٠، ٤٢، ٩٩، ١٤٢، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣٠١، ٣١٩.

الأفعال وثوالثها، فأورد الأفعال كما جاءت عند ابن القوطيّة، وكان الأولى به أن يراعي الثواني والثوالث لا سيما وقد أحسن حين رتّبَ الكتاب هجائيًّا، وكان من نتيجة إهماله لها أنّه وقع في التكرار حين رأيناه يُعيد الكلامَ على فعلٍ مرتين[١].

ووقع في خطإٍ أكبر حين توهّم أنّه استدركَ أفعالاً على ابن القوطيّة، والأمرُ في حقيقته ليس كذلك، وسوف أكتفي ببعض الأمثلة ثم أمضي لطيَّتي، ومنها: (أرَط)[٢]، (أزَب)[٣]، (بخَر)[٤]، (حذَف)[٥]، (حنَج)[٦]، (ختَم)[٧]، (خزَر)[٨]، (دحَض)[٩].

وبقي أن أُشير إلى أن كتاب ابن القطّاع يمثّل إضافةً قيّمة، وتبرزُ هذه القيمة من خلال الأبنية التي رفدت عمل ابن القوطيّة[١٠]، وكذلك المعاني، وكلُّهم يسعى بشغفٍ متّصلٍ، وحماسة لا تنفد وصولاً بهذا النوع من التأليف إلى قُصارى مراتبه.

وعلى جانبٍ كبير من الأهمية في قضية تنزيل الأفعال على أبوابها يأتي (ديوان الأدب) للفارابيّ، الذي ألَّفَهُ بطريقةٍ جديدةٍ لم نُلْفِها عند من سبقوه فكان أبا عذرتها، وقد شرح في مقدمة ديوانه منهجَه وخطته في الترتيب، والتبويب، وعَرْضِ المادة

---

(١) يُنظر: الأفعال (بغز) ١/٨٠، ٩١، (ثوى) ١/١٤٢، ١٤٤، (جمر) ١/١٥٧، ١٧٦، (حبض) ١/٢٢٢، ٢٤٠.

(٢) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ١٧٩، وأفعال ابن القطّاع ١/٤٤، ٦٣.

(٣) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ١٦٣، وأفعال ابن القطّاع ١/٣٥، ٥٢.

(٤) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ٢٨١، وأفعال ابن القطّاع ١/٨٧، ٩١.

(٥) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ٢٠٨، وأفعال ابن القطّاع ١/٢٢٧، ٢٤٠.

(٦) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ٣٧، وأفعال ابن القطّاع ١/٢٠٤، ٢٣٩.

(٧) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ٢٠١، وأفعال ابن القطّاع ١/٢٩٨، ٣١٢.

(٨) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ٢٠٢، وأفعال ابن القطّاع ١/٣٠٢، ٣٠٩.

(٩) يُنظر: أفعال ابن القوطيّة ١٢٣، وأفعال ابن القطّاع ١/٣٣٨، ٣٤٥.

(١٠) يُنظر: مثلاً: ١/١٧٤، ٢٢٧، ٢٣٩، ٣١١-٣١٢، ٣٢٧، ٣٤١، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٨٨، ٣٩١، ٢/٥٠، ٣/١٩٣.

اللُّغوية بقولـه: «ورتَّبـتُ كـلَّ كلمـةٍ فجعلتُهـا أولـى بموضعهـا ممـا يقدُمها ويعقبهـا ليجدها المرتادُ لها في بُقعةٍ رابضةٍ من غير نصٍّ مطيَّةٍ، أو إدآب نفْس.

وجعلتُهُ ستةَ كُتُب: أولهنَّ: كتاب السَّالم، والثاني: كتاب المضاعف، والثالث: كتـاب المثـال، والرابـع: كتـاب ذوات الثلاثـة، والخـامس: كتـاب ذوات الأربعـة، والسادس: كتاب الهمز»[1].

وعالج أبواب الثلاثي بطريقةٍ أغنتهُ عـن ضبـط الفعـل بالمثـال، أو بـالنصِّ على حركة عينه، وتخلَّص بهذا مما وقع في معاجم اللغـة مـن إهمـال النـصِّ علـى البـاب الذي يندرج الفعل تحته أحيانًا، أو الخطأ الذي قد يقع بتغيير الحركة من الضـمِّ إلـى الكسر أو نحوه، فتمكن من السيطرة على جميع الأفعال التي حواها ديوانه بإدخالها تحت أبوابها.

وتتمثَّل هذه الطريقة في أنَّه كان يُعَنْونُ بذكر الماضي والمضارع مبتدئًـا ببـاب (فعَل يفعُل) بفتح العين من الماضي وضمِّها في المستقبل، ثم باب (فعَل يفعِـل)، ثـم باب (فعَل يفعَل)، ثم باب (فعُل يفعُل) ثم باب (فعِل يفعِـل) إنْ وُجـدت منـه أفعـال، وهو ينصُّ على حركة العين فـي المـاضي والمستقبل مـن كـلِّ بـاب، ويتكـرَّرُ ذِكْـرُ الأبواب في كلِّ كتابٍ مـن الكتـب الستةِ التي اعتمدهـا فـي التقسيم: السَّالم، ثـمَّ المضاعف، ثم المثال إلخ ...

وفي ترتيبه للأفعال داخل الأبواب أتى بنظامٍ مبتكـرٍ أيضًـا، وهـو نظـام (البـاب والفصل) معتمدًا الحرف الأخير من الكلمة وأولها وثانيها، وسـاهمت طريقـة البـاب والفصل في إعفائه من وصف حروف الكلمة بـالنصِّ علـى المهمـل منهـا والمعجـم، وعدد نقاط المعجم، ومكان النَّقْط كما كان شائعًا في عصره.

وكثيرًا ما يعبِّر بالمصدر قصْدًا للإيجـاز بـدلاً مـن أن يذكـر الفعـل والمصـدر، فيكتفي بالثـاني؛ لأنَّ صـوْغَ الفعـل حينئـذ سـيكون يسيرًا مـا دام أنَّ بابـه معـروف.

---

(١) يُنظر: ديوان الأدب (المقدمة) ١/٧٤-٧٥.

وأحيانًا يُعبِّر بالفعل ويترك المصدر، أو يعبر بالوصف خصوصًا فيما جاء الوصف منه على أفعل[١].

٣ ولكنَّ البحثَ في (ديوان الأدب) عن فعلٍ ما يتطلَّب أولاً معرفة نوعه هل هو من السالم، أم المهموز، أم المضعف؟ وهذا يقتضي أن يكون المطالع فيه ذا معرفةٍ صرفيَّةٍ بهذه الأنَّواع، ودُرْبَةٍ يفرّق بها بين المعتل الواوي واليائي؛ ليبحث عنه في ٦ بابه، ثم إذا عرف ذلك لزِمَه استعراضُ أبواب الثلاثي تحت كلِّ كتاب على اعتبار أنَّه لا يعرف بابه، فهو لا يُسْعِفُ الباحث المتعجّل أو غير المتخصص، وهذه مشكلات أمكن التغلُّب عليها في عصرنا الحاضر بعد تحقيق الكتاب، ووضع فهارس رُتبت ٩ فيها المواد ترتيبًا هجائيًا.

ويؤخذ عليه في تطبيقه لمنهج الكتاب أنَّه قد يكون في الفعل لغةٌ أخرى فيذكر كلاً منهما في بابها دون أن يشير إلى الأخرى، كقوله في باب (فعَل يفعُل): «نَحَبُ ١٢ الشجرةِ: قَشْرُها»[٢] وأعاده -دون ربطٍ بينهما- في باب (فعَل يفعِل)[٣]، ومثله الأفعال: طمث[٤]، خلج[٥]، عثر[٦]، قتر[٧]، برض[٨]، أبق[٩].

وربّما كان في الفعل لغتان فيذكر إحداهما في موضع، والاثنتين في الآخر،

---

(١) يُنظر: ديوان الأدب ٢/٢٥٨-٢٧٠، ٤/٩٦-٩٧.

(٢) يُنظر: ديوان الأدب ٢/١٠١، ١٤٦.

(٣) السابق ٢/١٠٢، ١٤٨.

(٤) السابق ٢/١٠٢، ١٤٨.

(٥) السابق ٢/١٠٣، ١٤٩.

(٦) السابق ٢/١١١، ١٥٧.

(٧) السابق ٢/١١١، ١٥٨.

(٨) السابق ٢/١١٧، ١٦٥.

(٩) السابق ٤/١٩٨، ٢٠٢.

كقوله: «تلد المال، من التَّالد»[1] في باب (فعَل يفعُل)، وأعاد الكلام عليها في بـاب (فعَل يفعِل) فقال: «يُقال: تلد المال يتلِدُ ويتلُد من التَّالد»[7]. ومثله الأفعال: عذر[2]، عرض[3]، فضل[4]، شدَّ[5]، علَّ[6].

ووجدناه يعيدُ الكلام نفسَه بذكر الفعل في بابين، كقولـه: «ويقـال حـرَق نابـه يحرِق ويحرُق، وقرأ علـي بـن أبـي طـالب (رضـي اللـه عنـه): ﴿لَنحرُقَنَّهُ﴾[7] قـال: لَنَبْرُدَنَّهُ»[8].

وكان الأجدى أن يجعل بابًا لما جاء على (فعَل يفعُل ويفعِل) حتى لا يقع فـي مثل هذه الازدواجية، وحتى يتخلَّص من التكرار.

ونرى اضطرابًا وخلطًا في وضع الفروع داخل الكتب التي عيَّنهـا، وذلـك فيما اجتمع فيه من الأفعال صفتان فأورد في (المهمـوز) بـاب فعـل يفعُـل: مهمـوز الفـاء (أخـذ)، والمضـاعف (أبَّ)، والأجـوف (آب)، والنـاقص (أتـى)، ومهمـــوز العجــز أجوف (باءَ).

وأورد في باب (فعَل يفعِل) المهموز: مهموز الفاء (أدَب)، والمضاعف (أثَّ)، والأجوف (آد)، والناقص (أتى)، ومهموز العين (زأر)، ومهمـوز العيـن مثـال (وأد)، ومهموز العين لفيف (وأى)، ومهموز العين ناقص (صـأى)، ومهمـوز العجـز (هنـأ)، ومهموز العجز أجوف (جاء).

(١) ديوان الأدب ١/١٠٤، ١٥١.

(٢) السابق ٢/١١١، ١٥٧.

(٣) السابق ٢/١١١، ١٦٧.

(٤) السابق ٢/١٣٠، ٢٤٩.

(٥) السابق ٢/١٢٠، ١٣٩.

(٦) السابق ٣/١٣١، ١٤٣.

(٧) سورة طه من الآية ٩٧.

(٨) ديوان الأدب ٢/١٢٣، ١٧٥.

وكان يلزمه أن يجري تعديلاً بإدخال هذه الأفعال في أبوابها حسب أسبقية الكتاب، فيجعل المضعَّف في بابه حتى ولو كان مهموزًا أو مثالاً، ويجعل المثال والأجوف والناقص في أبوابها دون نظرٍ إلى الهمز، وهكذا ...

واقتفى نشوانُ الحميريُّ أثَرَ الفارابي بتأليفه كتاب (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) وذكر الغرض من تأليفه وهو أنَّه رأى ما صُنِّف من الكتب في ضبط الأبنية فمنها ما كان حارسًا للنُّقَط، ومنها حارسٌ بالحركات بأمثلة مقدَّرةٍ وأوزان مذكورة، ولم يأتِ أحدٌ بتصنيفٍ يحرس النُّقَط والحركات، فحَمَلَه ذلك على تأليف كتابه[1].

أمَّا نظام الكتاب فقد أوضحه بقوله: «وجعلت فيه لكلِّ حرفٍ من حروف المعجم كتابًا، ثم جعلتُ له ولكلِّ حرفٍ من حروف المعجم بابًا، ثم جعلتُ كلَّ بابٍ من تلك الأبواب شطرين: أسماءً وأفعالاً، ثم جعلت لكلِّ كلمةٍ من تلك الأسماء والأفعال وزنًا ومثالاً»[1].

وفي قِسْم الأفعال يبدأ بالثلاثي المجرَّد، ويرتِّب الأبواب على النَّحو التالي: (فعَل يفعُل)، (فعَل يفعِل)، (فعَل يفعَل)، (فعِلَ يفعَل)، (فعُل يفعُل).

وفي كلِّ بابٍ كان يبدأ بالمضاعف، ثمَّ يرتِّب الأفعال حسب أوائلها فثوانيها، فمثلاً في حرف الهمزة يقول:

- (باب الهمزة وما بعدها من الحروف في المضاعف).
- (باب الهمزة والباء وما بعدها).
- (باب الهمزة والتاء وما بعدها). وهكذا ...

ويكتفي بذكر الماضي، ونادرًا ما يذكر المستقبل[2]، إلاَّ إذا كان في مستقبله

---

(١) يُنظر: شمس العلوم (المقدمة) ١/٣٤.

(٢) يُنظر: السابق ١/٣٠٧، ٤/٢٠٤٥، ٢١٠٢، ٧/٤٣٩٥.

لغتان[١].

ويُعبِّر أحيانًا بالمصدر ولا يذكر الفعل[٢]. وإذا جاءت في المضارع لغتان أشار
٣ إلى أنَّ إحداهما لغة، ويُورد كلاًّ منهما في بابها كثاخ يثوخ، وفي باب (فعَل يفعِل)
قال: «وثاخت تثيخ لغة في تثوخ[٣].

ويُؤخذ عليه ما أُخذ على الفارابيِّ من ذكره لفعلٍ في بابين[٤]، أو أكثر[٥] دون
٦ أن يُشير إلى ذلك.

وجُملةُ القول أن الشَّبَهَ بادٍ والصِّلَةَ منعقدة بين ديوان الأدب وشمس العلوم من
حيث المادة اللغوية التي تكاد تتفق، وكذلك النظام والفكرة حتى ولو أغفل
٩ الحميري الإشارة إلى ذلك، هذا إذا أخرجنا -من المقارنة بين مادَّتي الكتاب- كلَّ
ما ليس له صِلَةٌ بالعمل المعجميِّ، فإنَّ الحميريَّ عدا اختصاص المعجم اللغوي،
وجاوز حدود التأليف فيه فكان كتابه دائرة معارف متنوعة من علوم القرآن، إلى
١٢ الحديث، إلى التاريخ، والفقه، والفلك، والنحو والصرف، والعروض، ومصطلح
الحديث وغيرها.

---

(١) يُنظر: شمس العلوم ١/١٩٣، ٣٥٠، ٢/٧٥٥، ٥/٣٢٠٧، ٣٢٣٠، ٦/٣٩٩٨، ٧/٤٣١٠، ٤٣٧٣، ٤٦٠٩.

(٢) يُنظر: شمس العلوم ٣/١٧٠٨، ١٧٢٦، ١٨١٠، ١٨١٢-١٨١٣، ٤/٢١٠٢، ٦/٣٥٨٥-٣٥٨٦، ٣٩٨٥.

(٣) السابق ٢/٩١١، ٩١٧، ويُنظر أيضًا: ٢/٩٦٠-٩٦١، ١٢١٩، ١٢٣٤، ٣/١٣٣٧، ١٧٤٦، ٥/٢٧٤١، ٢٨٦٣، ٣٠٦٣، ٣٣٠١.

(٤) يُنظر: شمس العلوم (بتك) ١/٤٢٠، (بعل) ١/٥٧٤، (بغر) ١/٥٨٦، (بلت) ١/٦٢٥، (بهت) ١/٦٤٩، ٦٥١، (حجل) ٣/١٣٥٢، (حشر) ٣/١٤٥٧-١٤٥٨، (حصب) ٣/١٤٧٢، (عذل) ٧/٤٤٣٨-٤٤٣٩، (عزف) ٧/٤٥١٨.

(٥) يُنظر: شمس العلوم (صلح) ٦/٣٨٠٦-٣٨١٠، (ضلع) ٦/٣٩٩١، (طرف) ٧/٤٠٩٧-٤٠٩٩، (ظهر) ٧/٤٢٦٠، (عبل) ٧/٤٣٤٤-٤٣٤٦، (عسر) ٧/٤٥٣٧-٤٥٤٠.

وإن كانت المزيَّة لشمس العلوم بسهولته، ودقَّته، وإحكامِهِ فاستدرك بذلك شيئًا مما رأيناه عند الفارابي من كثرة التقسيم والتفريعات، وتغيير الترتيب إلى ترتيب هجائي، كلٌّ هذه جاءت متوافقةً مع الهدف الذي ارتاد الحميريُّ تحصيله، بقوله: «... ويُدْرِكُ الطالبُ فيه ملتمَسَهُ سريعًا بلا كدِّ مطيَّةٍ غريزيةٍ، ولا إتعاب خاطرٍ ولا رويَّةٍ، ولا طلب شيخٍ يقرأ عليه، ولا مفيدٍ يفتقر في ذلك إليه»[1].

ومما يجري في السياق ذاتِه بتنزيل الأفعال على الأبواب (مقدّمةُ الأدب) للزمخشري، الذي تميَّز بكثير من الاختصار؛ حيث اقتصر فيه على ذكر الفعل الماضي، والمستقبل أحيانًا، وكان يذكر اختلاف المصادر لاختلاف المعاني، وخلا من الشواهد وذِكْر لغات القبائل، وجعله مؤلِّفُه على خمسة أقسامٍ[2]، هي:

١- في الأسماء.
٢- في الأفعال.
٣- في الحروف.
٤- في تصريف الأسماء.
٥- في تصريف الأفعال.

وفي قسم (الأفعال) اتّبع نظام الأبنية: الثلاثي المجرَّد، ثم المزيد، ثم الرباعيّ، وفي القسم الخاص بالثلاثي المجرَّد خالف الزَّمَخْشَرِيُّ -من غير أن يُبدي سببًا- الترتيبَ المتعارف عليه والمشهور عند أهل اللغة عند ذكرهم للأبواب الستّة، فكانت عنده كما يلي:

١- باب (فعَل يفعِل)[3].
٢- باب (فعَل يفعُل)[4].

---

(١) يُنظر: شمس العلوم (المقدمة) ٣٤/١.

(٢) ينظر: مقدمة الأدب ل٣.

(٣) السابق ل٥٩-ل٩٠.

(٤) السابق ل٩٠-ل١٢٠.

٣- باب (فعِل يفعَل)[١].

٤- باب (فعَل يفعَل)[٢].

٥- باب (فعِل يفعِل)[٣].

٦- باب (فعُل يفعُل)[٤].

أمَّا ترتيبه للأفعال داخل الأبواب فكان على النحو التالي[٥]:

١- الصحيح (ومعه المهموز).

٢- المضاعف، وذكر في باب (فعِل يفعَل) دون غيره (المضاعف من معتل الواو).

٣- المعتل الفاء بالواو.

٤- المعتل الفاء بالياء.

٥- المعتل العين.

٦- المعتل اللام.

٧- المعتل الفاء واللام.

٨- المعتل العين واللام.

واتّبع في ترتيب المواد داخل الأنواع ترتيب الصحاح (حسب الحرف الأخير فالأوَّل والثاني)، وباستقراء مادَّة الكتاب نخرج بالملحوظات التالية:

١- لا ينصُّ على مستقبل الفعل إذا لم يكن فيه إلاَّ وجه واحد ووَرَدَ في الباب المعَنون له، أمَّا إذا جاء من أكثر من باب، فإنَّه يذكر اختلاف المضارع، نحو قوله:

---

(١) السابق ١٢٠-ل١٤٠.

(٢) السابق ل١٤١-ل١٤٩.

(٣) السابق ل١٤٩.

(٤) السابق ل١٥٠-ل١٥٧.

(٥) ورود هذه الأنواع جميعها ليس بلازمٍ في كلِّ بابٍ كما هو معلوم، وبعضها خاصٌّ ببابٍ دون آخر.

«عَـرَضَ لـه أمـرٌ يعـرِض ويعـرُض عروضًـا، وعـرِض يعـرَض عرَضًـا، وهـي العارضـة والعوارض، وعرضَ العودَ على الإناء يعرِض ويعرُض، وعرَض لـه الشـيءَ عرضًـا»[١].

٣ فهو بالمعنى الأوَّل من ثلاثة أبواب، وبالمعنى الثاني مـن بـابين نـصَّ علـى مضارعـه منهما، وبالمعنى الأخير من باب (فعَل يفعِل) فلـم ينـصَّ على مضارعـه لـوروده فـي بابه، ولعدم ما يشاركه.

٦ ٢- يظهر أنَّ ذكره لفعلٍ من الأفعال في بـابٍ يـأتي بنـاءً علـى أسـبقيَّة البـاب، حسب ترتيبه لها، وهذا ما يفسِّر لنا عدم إعادته في الأبواب الأخرى التي يأتي منهـا؛ حيث يكتفي بذكره في الباب الذي ورد فيه أوّلاً ولا يُعيد ذِكْـره فـي البـاب الآخـر، ٩ كقوله: «رأف يرؤف، ويرأف، ورئف يرأف، ورؤُف يرؤف رأفةً»[٢] أورده في باب (فعَل يفعُل) ولم يُعِدْ ذكره في الأبواب الأخرى، وتنظر الأفعال: خمص، وصبغ[٣].

ولم يمنعه كون الفعل من بابٍ آخـر متـأخِّرٍ أكـثر فصاحـة مـن مراعـاة أسـبقية ١٢ الباب كما في الفعل (خوَى) حيث ذكره في باب (فعَل يفعِل) مع أنَّ الأفصح كسـر ماضيه وفتح مستقبله، يقول: «خَوَت المرأةُ تخوِي خيًّا وخواءً، وخويت مثله تخـوَى خوًى، وهو الفصيح»[٤]. ومثله الفعل (ذوى)[٥] .

١٥ وحين يختلف المعْنى يذكر كلاًّ في بابه كالفعل (طمَث) حيث أورده في باب (فعَل يفعِل) فقال: طمثَ المرأةَ يطمِث ويطمُـث طمثًـا[٦]. وذكـره بمعنـى آخـر فـي باب (فعَل يفعُل) فقال: طمثت المرأةُ تطمُث، وطمِثت تطمَث[٧].

---

(١) ينظر: مقدمة الأدب ل٦٤.

(٢) السابق ل١٠٠.

(٣) تُنظر على الترتيب في مقدمة الأدب ل٩٨، ١٠٠.

(٤) ينظر: مقدمة الأدب ل٨٩.

(٥) السابق ل٩٠.

(٦) السابق ل٦٠.

(٧) السابق ل٩٢.

٣- لا يشير إلى الشذوذ الموجود في بعض الأفعال، كقوله: «وَجَدَ الشيءَ يجِدُهُ ويجُدُه وجودًا ووِجدانًا، ووَجَدَ عليه يجد ويجُدُ موجِدةً»[1]، وكذا أغفل الإشارة إلى ما في (يأبى) و(يذر) من شذوذ[2]، ولم يذكر سوى هذه الثلاثة في كتابه.

٤- لا يكتفي عند ذكره لمجيء فعلٍ من الأفعال على بناء (فعُل) بالماضي بل كثيرًا ما ينصُّ على المستقبل مع أنه قياسيٌّ لا يختلف.

٥- ذكر في باب (فعِل يفعِل) سبعة أفعال من معتل الفاء، وهي: ورِث، وورِع، ووثِق، ووهِيَ، ووَمِقَ، ووَرِمَ، ووَلِيَ[3].

وجعل (وطِئَ، ووَسِعَ) في باب (فعِل يفعَل)[4]، أمَّا وَهِمَ في الحساب، ووَلِهَت المرأةُ، ويئس، وأَيِس، وَيَبِسَ فذكر في مضارع كُلٍّ منها الفتح والكسر وجاء بها في باب (فعِل يفعَل)[5]، والفعل (وَبق) أورده في باب (فعَل يفعِل) ذاكرًا فيه ثلاثة أوجه (وبَق يَبِق، ووبِق يَوْبَق، ووبِق يَبِق)[6].

ولم يذكر من الصحيح في باب (فعِل يفعِل) إلاَّ (حَسِبَ)[7] وأورده في باب (فعِل يفعَل) مع (يحسَب) المفتوح.

---

(١) مقدمة الأدب ل٧٩.

(٢) السابق ل١٤٩.

(٣) ينظر: مقدمة الأدب ل١٤٩.

(٤) السابق ل١٣٦.

(٥) السابق ل١٣٦-١٣٧.

(٦) السابق ل٨١.

(٧) السابق ل١٢١، ويُراعى أنه ذكر (أَيِسَ) مقلوب (يئس) وسبق مع المعتل.

ج/ آراء المحدَثين في الأبواب الثلاثية والأوزان

١- أبواب الثلاثي

- بين القياس والسماع -

تناول عددٌ من الباحثين المحدثين أبـوابَ الثلاثـيِّ مـن زوايـا متعـدِّدة وجِهـاتٍ مختلفة، فبعضهم قصَروا القول أو أجملوه ولـم يسعَوا إلى بيـانٍ وتفصيـل، فـأراحوا أنفسهم ولم يكلِّفوها عناء الأقاويل، وأوصدوا باب الجدل والمحاجَّـة حيـن حكمـوا بسماعية هذه الأبواب، ومنهم الشيخ/ أحمد الحملاوي الذي رأى أن كـون الثلاثي على وزنٍ معين من الأوزان الستةِ لا يُعتمد في معرفتـه على قـاعدةٍ، غـير أنّـه يُمكـن تقريبه بمراعاة بعض الضوابط، ويجـب فيـه مراعـاة صـورة المـاضي والمضـارع معًـا لتخالفهما، بخلاف المزيد الذي تُراعى فيه صورة الماضي فقط[١].

وكذلك الشيخ/ مصطفى الغلاييني والمعلِّم/ رشيد الشرتوني أثبتا أنَّ كـلَّ الأوزان سماعيّةٌ، إلا ما اطَّرد منها، ولا سبيل إلى معرفتها إلاّ بالرجوع إلى كتب اللغة[٢].

وقريبٌ منه ما ذكره كامل السيِّد شاهين، وعنده أنَّ القواعد الأغلبيَّة التي وصل إليها العلماء بالتقصِّي والتتبُّع يرجِع إليها المحتاج المُعْجِل، ويطمئـن بهـا مـن يطمئـن إلى جواز القياس في اللغة[٣].

ويتفق معهم محمد الخضر حسين في بناء (فَعَـلَ) الـذي يُتوقَّـف فـي مضارعـه على المسموع، ويتَّجِهُ بالبنائين الآخرين وجهـةً قياسية بإثـارة التسـاؤل التـالي: هـل تستدل بالمضارع على الماضي، أم بالماضي على المضارع؟

وأجاب بأن تنظُر في وجه التَّلازُم بين المـاضي والمضـارع، فـإن كـان بينهمـا تلازمٌ ولو على وجه الأغلبيَّة الكافيـة لتقريـر القواعـد فلـك أن تقيسَـه، كـالتلازم بيـن

---

(١) يُنظر: شذا العرف ٣٥.

(٢) يُنظر: جامع الدروس العربية ١/٢٢٢-٢٢٣، مبادئ العربية في الصرف والنحو ١٣.

(٣) يُنظر: الرائد الحديث في تصريف الأفعال ٣٤، ٤٤.

(فَعِلَ) غير الحلقي العين أو اللام و(يفعَل) مفتوح العين، فإذا سمعتهم ينطقون بمضارع هذا النوع ولم تسمع ماضيَه فلك أن تقيسه على مثال حَذِرَ يحذَر.

فإن كان اللزوم من ناحيةٍ واحدةٍ كمجيءِ الماضي على (فعُل) فإنَّ مضارعه لا يكون إلاّ على وزن (يفعُل) فعندئذٍ يصحُّ الاستدلال بالماضي على المضارع ولا يصحُّ العكس؛ لأنَّ وزن (يفعُل) لا يختصُّ بالماضي المضموم بل يأتي للمفتوح أيضًا كنصر.

فإذا سمعت ماضيًا مضموم العين ولم تسمع مضارعه فلك أن تقيسه على أمثاله، ويظهر من رأيه استبعاد باب (حسِب) أو الباب السَّادس[1].

وشعر آخرون أنهم بإزاء قضيَّةٍ شائكةٍ فأجالوا الفِكرَ برؤًى منها ما خلَّف وراءه نتيجة عظيمة الأثر كشفت أمدًا من آمادها، ومنها آراءٌ ضعيفةٌ خبَطَ فيها أصحابها بلا بيِّنةٍ فالخطَلُ يُطِلُّ منها، وفسادها ظاهر.

وإذا جرى الأمرُ على ما وصفتُ فسوف أعرِض لهذه الآراء التي دارَ أكثرُها حول محاولة بيانِ مشكلة الثلاثي: أين تكمُن؟ وما سببها؟ والحلول الملائمة لهذه القضية.

أ- أين المشكلة:

إذا كان كثير من الباحثين قد استشكلوا أبواب الثلاثي فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى خير الله ظاهر الشويري الذي نفى عنها مظاهر الاضطراب والشذوذ من خلال عرضه الآتي:

١- فعُل

وقسمه إلى ثلاث طوائف:

---

(١) يُنظر: القياس في اللغة العربية ٥٤-٥٦.

١- ما دلّ على ما هو لصاحبه بالخلقة ظاهرًا غير لون، وليس لصاحبه يـدٌ فـي وجوده أو زواله، نحو (حسُن).

٢- ما دلّ على ما هو لصاحبه في الطبيعة خصلة كامنة، وليس لصاحبها قـدرة على كفّها، نحو (شجُع وجبُن).

٣- ما دلّ على ما هو لصاحبه في الطبع خصلـة كامنـة، تظهـر عنـد المقتضى ولصاحبها قدرة على كفّها، نحو (بخُل وسمُح).

وما يجري مجرى الغرائز يَؤُول إلى أربع طوائف:

١- المَلَكات النفسانية كشعُر.

٢- الكيفيات العارضة حسية كسخُن، ومعنوية كطهُر.

٣- الأفعال الدالّة على الطعوم الأصلية كحمُض وملُح.

٤- ما دلّ على صفة نسبية ثابتة من حيث المكان كبعُد، أو الزمان كقرُب.

- أورد بعض الأفعال استدلالاً بالمصدر كدسُم، وعفُص في الطعوم.
- أطلق ما قيّده أصحاب المعاجم من أنّه لا يقال: حدُث إلا مع قدُم فأجازهـا استدلالاً بالمصدر أيضًا.
- منع مجيء الأجوف والناقص والمضعّـف علـى (فَعُـل) مطلقًـا ومـا يذكـره النُّحاة من نحو هَيُؤَ وقضُو وشرُر فإنّما هو من قبيل التحويل لإفادة حصـول الملكة، والأصل فيها جميعا (فعِل) بكسـر العيـن فـي المضعّـف والنـاقص، و(فعَل) بفتحها للأجوف.

٢- فَعِلَ

وقسّمه إلى ستِّ طوائف:

١- أفعال العوارض الداخلية والجسمية، نحو فرِح، مرِض.

٢- أفعال المدارك الداخلية وأضدادها، نحو فهِم ونسِيَ.

٣- أفعال الحلى والألوان والعيوب كبلِج وعرِج ... ويلحق بها أفعال آفات الأعضاء كهتَمت سِنَّهُ، فإذا أسندته للعضو قلت: (هَتِمَت سِنُّه) وقِس عليه.

٤- أفعال الأعضاء العاملة إلى الداخل كسمِع وبلِع وزرِد ...

٥- الأفعال الدالة على بقاءٍ أو فناءٍ كبقِي وفنِيَ.

٦- الأفعال الشديدة المعاني في هذا الباب، وهي التي سمَّوْها باب (حسِب) ويقصد بشدة المعاني أنَّها مع كونها عوارض فهي بالغة التشبث بأصحابها مبلغ أفعال السجايا ومن ثمَّ كُسِرت عين مضارعها للدلالة على الشَّبه بها.

وهنا ثلاث ملحوظات:

- يجري الإعلال في هذا الباب إلاّ في عين الأجوف من أفعال الحُلَى والألوان، ويجري الإدغام في المضاعف إلاّ في الأفعال الجارية مجرى الغرائز كلحِحَتْ عينه وأَلِلَ السِّقاء، وامتنع الإعلال والإدغام محافظةً على بنائها الخاص للدلالة على معناها الخاص، ولا شذوذ في شيء منها.
- من أفعال الطائفة السادسة خمسة صحيحة يجوز في مستقبلها الكسر والفتح، وإنَّما جاز لخفّتهِ، وعدم كون فائها واوًا.
- يلحق يطأ ويسع بالأفعال الشديدة التي حذفت منها الواو كما تحذف في (يَعِدُ) ثم فُتِحت لحرف الحلق.

٣- فَعَلَ (الأفعال الخارجيّة)

وتقسم إلى خمس طوائف خاصة، وأصل عام:

١، ٢- الأجوف والناقص الواويّان وكلاهما مضموم العين في المضارع كقام ودعا.

٣، ٤- الأجوف والناقص اليائيّان وكلاهما بكسر عين مضارعه كباع ورمى.

٥- ما عينه أو لامه حرف حلقيٌّ وهو متعدٍّ كمنع، أو قاصر موقّت كخضع، فيفتحان ماضيا ومضارعا.

٦- الأصل العام وهو كل فعل ليس من الطوائف الخمس فيجوز في مضارعه الوجهان ينطق بهما على الاستخفاف[1].

أَمَّا من أحسُّوا فيها إشكالاً فمنهم: حسن الشريف الذي يرى أن من الموضوعات التي هي بحاجة إلى التبسيط، ووضع القواعد المنظِّمة لها مسألة الثلاثيِّ، يقول: «كذلك يجب تحديد أوزان المجرَّد الثلاثي تحديدًا يُجنِّبنا اللَّحن في القراءة؛ لأنَّ المحدَّدَ من هذه الأوزان غير كافٍ، ولأنَّه ليست هناك قواعد واضحة، أو غير واضحةٍ لضبط قراءة الأفعال الثلاثية المجرّدة.

خذ مثلا هذه الحروف الثلاثة (ع س ف) ومنها تتكون كلمةُ (عسف) فهل تستطيع بعد أن تكون قد قرأت النحو من أوّل الكفراوي إلى آخر الأشموني مارًّا بابن مالك وابن عقيل أن تجدَ قاعدةً تعينُك على قراءة هذه الكلمة قراءة صحيحة؟ لا. بل إنَّك لتحار في قراءتها فلا تدري أهي عسَف أم عسِف أم عسُف، والمصيبة أن الآجرومية التي وُضعت لضبط القراءة لا تُسعفك في حديثك ولا تأخذ بيدك لتهديك إلى القراءة السليمة بل تُحيلك إلى السَّماع.

وعجيب أن تكون الأفعال: نصر، وضرب، وفتح على وزنٍ واحدٍ في الماضي وأن يختلف مضارع كُلٍّ منها عن الآخَرَيْن فتقول: ضَرب يضرِب، ونصَر ينصُر، وفتَح يفتَح. فهل لا يحسُن أن نضع ضوابط لتلك الاختلافات بدلا من أن نعتمد فيها على السماع»[2].

ولا يخفَى أنَّه هوَّل القضية وبالغ في وصفها، وغفل عن إدراك شيءٍ ولو يسيرًا من قواعدها التي سبقت عند الصرفيين، وتولّى الرَّد عليه إدوار مرقص ووسم قوله في

---

(١) يُنظر: رسالة اللُّمع النواجم ص٢٣-٢٩.

(٢) يُنظر: مقال بعنوان (تبسيط قواعد اللغة العربية) مجلة الهلال ١٩٣٨م ص١١١٤.

الفقرة الخاصّة بالفعل (عسف) بأنها تحامل، ثم قال: «... فهل سهوت عن أن السَّماعيَّات في كلِّ اللغات هكذا شأنها تؤخذ بالنقل والرواية الوثيقة عن أصحاب اللغة الأوَّلين، وأماكنُ البحث عنها أفواهُ العارفين، وبطونُ المعجمات، ولكن مما يُخفف خطبها أن معظمها يصبح بطول التداول والاستعمال معروفًا عند المتوسطي العلم، فضلاً عمَّن فوقهم، وحركة عين المجرَّد الثلاثي عندنا تُحسب إجمالاً من هذا النوع السَّماعي. فما بالك استنكرتها كلَّ هذا الاستنكار، وغضضت الطرف عما هو أصعب وأفظع منها بكثيرٍ في غير العربية»[١].

ثم يمضي إدوار في بيان ما أغفله الشريف من صعوبةٍ في الفرنسية التي ذكرها مقارنًا بينها وبين العربية، فقال: «وتصريف الأفعال في الفرنسوية يشِذُّ عن قواعده العامة نحو ٢٠٠ فعلٍ كلها كثيرة الاستعمال، وأمَّا تصريف الأفعال عندنا فلا تعترضه هذه العقبات، وإنَّما يُعدَّل بعضها بتأثير الإعلال ... فالبون شاسع بينها وبين شذوذ مائتي فعلٍ عند الفرنسويين في كثيرٍ من صيغها»[١].

والمشكلة لدى الأستاذ جبر ضومط نابعةٌ من التضييق الذي لا حاجة إليه، ويرى أنَّ التوسعة بإجازة وجهٍ آخر غير المسموع لا ضيرَ فيها، واستطرد بذكر رواية السيوطي في المزهر من أن عُليا هوازن وهُذيل لا يُفرِّقون بين ضمٍّ وكسر عين المضارع من (فعَل) ثم قال: «وأنا أعجب من بعضهم على علمهم واتساع مطالعاتهم كيف يُضيِّقون على أنفسهم وعلى غيرهم في هذه الحركة فيُنكرون على من يقول: يضرُب بالضمِّ، أو ينصِرُ بالكسر أشدَّ النكير كأنّه قال ما يقرُب من الكفر»[٢].

ونقول له: إن التوسُّع في مثل الأمثلة التي ذكرها غير ممكن؛ لأنَّها من المشاهير التي لا يُتعدَّى بها المسموع عن العرب.

---

(١) يُنظر: مقال بعنوان: (بشأن قواعد العربية) مجلة المشرق، سنة ١٩٣٩م ص٦.

(٢) يُنظر: مقال بعنوان: (مواد كليّة في النحو واللغة) مجلة المقتطف، سنة ١٩٢٧م ص١٥٢.

ويتفق الدكتور/ أحمد الجواري[١] والدكتور/ أحمد علم الدين الجندي[٢]، والدكتور/ مصطفى النحاس[٣]، والطيِّب البكوش[٤] ، ومحمد خليل الباشا[٥] على أن مشكلة الثلاثي تكاد تنحصر في البابين الأوَّل والثاني (نصر وضرب)، وبعبارةٍ أُخرى في الأفعال التي ماضيها على (فعَل) بفتح العين من الصحيح.

ويرجح الدكتور/ الجواري باب (نصر) على (ضرب) في غير المسموع اعتمادًا على أنَّ ضمَّ عين المضارع يكون في بابين، والكسر لا يَرِدُ مستقلاًّ إلاّ في بابٍ واحد، وأنَّ الضمَّ في المضاعف هو الأعمُّ الأغلب.

وَأَمَّا القول بأن الضمَّ ثقيل والكسر خفيف فلا يصحّ التسليم به مطلقًا، كما أن الاستكثار من الكسر لخفّته -ولو سلّمنا به- غير قائم على الاستعمال؛ لأنَّ الضمَّ علامة الرفع في الإعراب أكثر وأسْيَر فيكون في الفاعل ونائبه، وفي المبتدأ والخبر وتوابعها، والكسر يكون في المضاف إليه والمجرور بحرف الجرِّ، ولِثِقَلِ الكسرِ في أسماء بعينها يُعدل عنه إلى الفتح ...[٦].

وعلى النقيض منه الدكتور/ أحمد الجندي الذي يميل إلى أن يكون باب (ضرب) قياسًا في (فعَل) ما دام بهذه الكثرة في التراث بناءً على الإحصاءات وفي

---

(١) يُنظر: بحث بعنوان: (ضبط عين المضارع الثلاثي) مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٤ مج٣٤، سنة ١٤٠٣هـ ص١١.

(٢) يُنظر: بحث بعنوان: (ثلاثة مصطلحات في دراسة اللهجة) مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، ع٦، سنة ١٤٠٣هـ، ص٩٢.

(٣) يُنظر: بحث بعنوان (عين المضارع بين الصيغة والدلالة) نُشر ضمن بحوثٍ في اللغة والأدب ص٢٠٥.

(٤) يُنظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص٨٨.

(٥) يُنظر: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٣، مج٥٧، شوّال ١٤٠٢هـ، ص٤٧٣-٤٧٤.

(٦) يُنظر: ضبط عين المضارع الثلاثي ١٤-١٥.

ذلك توحيد للقضايا المتفرّقة، وتيسير لقواعد اللغة، وإكمال لنقصٍ في المعجم، فتنمو المادّة اللغوية وتساير التطور الاجتماعي.

٣ وقد أقام هذا القياس مسترشدًا بآراء السَّلف، وبالإحصاء، وبالإحساس اللغوي الذي يهدي إلى استنباط أقيسة جديدة، فلا تكون عملية الاختيار خاصّة بالصدر الأوَّل وإنَّما تُعطى للموثوق بهم من العلماء المحدَثين[1].

٦ أمَّا الطيب البكوش فقد أوجبَ إخراج باب (فعَل يفعَل) لأنَّه مقيَّدٌ بوجود حرفٍ حلقيٍّ فلا إشكال فيه، والحركتان الطبيعيتان هما الضَّمَّة والكسرة واضطراب اللغة في هاتين الحركتين، وانعدام قاعدة الاختيار بينهما داخلٌ في منطق اللُّغة، ٩ ومظهرٌ من مظاهر نظامها الصرفي، وليس شذوذًا أو اضطرابًا اعتباطيًا[2].

ونظر الدكتور/ إبراهيم أنيس لمشكلة الثلاثي نظرةً مختلفة فليست في شيءٍ مما ذُكر عند من سبقوه، ولكنَّها موجودة في الأفعال المشتركة بين أكثر من باب، ١٢ وجاءت إحصائيتها في القاموس حوالي (١٣٠٠) فعلٍ، ورأيه أنَّه إذا كان الاختلاف في المعنى كبيرًا وهو الأغلب، فيمكن أن يكون أحدهما قد مرَّ بتطوراتٍ صوتيةٍ ترتَّب عليها الاشتراك في اللفظ.

١٥ وعدُّه من المشترك اللفظي تعسُّف لعدم وضوح العلاقة بين المعنيين، ولم يفطن لذلك أصحاب المعاجم فجمعوا كلماتٍ تتفق لفظًا وتفترق في المعنى افتراقًا كبيرًا بحيث لا نكاد نشعر بأيِّ ارتباطٍ بين المعنيين فكيف نتصوَّر أن انتقال الفعل (أصل) ١٨ من باب (فرِح) إلى باب (كرُم) غيَّرَ المعنى من أسِن الماء وتغيَّرت رائحته إلى أن يُصبح المرءُ حسيبًا.

ولهذا تُترك الأفعال التي تختلف اختلافًا بيِّنًا، وينظر إليها على أنَّها تنحدر من ٢١ ينابيع مختلفة.

---

(١) يُنظر: ثلاثة مصطلحات في دراسة اللهجة ٩٢-٩٣.

(٢) يُنظر: التصريف العربي ٨٨، ١٧٨.

وحين تكون علاقةٌ بين المعنيين كما في الفعل (عرف) من باب (ضرب) بمعنى المعرفة، ومن باب (فرِح) بمعنى العَرف وطيب الرائحة، فالمبرِّر لاختلاف الفعل هو التغيير الطفيف في المعنى، ومثل هذا يمكن أن يُقال في كلِّ باب (كرُم) فانتقال الفعل من التعدّي إلى اللزوم، أو من الاختيار إلى الإجبار كافٍ لاختلاف الأبواب[1].

وربّما كان ما ذكره الدكتور/ أنيس هو الباعث للدكتور/ أحمد الجندي الذي وجّه لومه إلى اللغويين حين لم يبحثوا في المعنى أوّلاً فعند مجيء فعلٍ من بابين كان عليهم أن يفتشوا عن الباب الأصلي لهذه المادّة والفرعي، وهل الأصلي يتساوى مع الفرعي في المعنى أو يزيد أو ينحرف معناه قليلاً أو كثيرًا[2].

أمَّا موقف الدكتور/ محمد ضاري حمادي من (المختلف المبنى المختلف المعنى) فإنَّ على مستعمل اللغة أن يعرف كلَّ فعلٍ ومعناه سواء أكان الاختلاف الدلالي بعيدًا أم قريبًا؛ لأنَّها كلماتٌ مستقلّةٌ حكمها حكم غيرها من الكلمات التي يلزم معرفة صورتها وما يقابلها من دلالة، والبحث في الأصول القديمة للألفاظ وما كانت عليه إنّما يقوم على الظن والافتراض[3].

ب- أسباب المشكلة:

١- يمثل اختلاف اللهجات السَّبب الرئيس في مسألة الثلاثي، وإليه يعود أمرُ اضطراب الأوزان، وقد تبيَّن هذا الدكتور/ إبراهيم أنيس الذي يرى أن الأبواب الستة التي اعترف بها الصرفيون لا تكاد تخضع لقاعدة واحدة، ولا يُعقَلُ نِسْبَتها للُّغةِ الموحَّدة اللغة النموذجية التي نزل بها القرآن الكريم، وجاءت بها الآثار الأدبية

---

(١) يُنظر: بحث (أبواب الثلاثي) مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ج٨، ١٩٥٥، ص١٧٨-١٧٩.

(٢) يُنظر: بحث (دراسة في حركة عين الكلمة الثلاثية) مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ج٢٩، ١٩٧٢، ص١٧٥.

(٣) يُنظر: بحث (الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيته) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج٣٦، ج١، ص١٩٤-١٩٥.

الجاهلية، ويظهر أن الرواة قد تلقّنوها من لهجات عربيـة متباينـة خضعـت كـلٌ منهـا لقاعدة خاصّة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس.

ويؤيِّد هذه الرُّؤية باللهجات الحديثة التي تخضع لقـاعدةٍ واضحـة فـي اشـتقاق المضارع من الماضي، وكذلك اللغات السامية كالعبرية فإن الكثرة الغالبة من أفعالها على (فعَل) المفتوح، وأحيانًا على (فعِل) ويندر أن يكون على (فعُل) ومضارع الأوَّل مضموم، والآخَرَين مفتوح ولا يشذُّ عن هذا إلا بضعة أفعال[1].

ثم ينتقل الدكتور/ أنيـس إلـى الحديـث عـن كـثرة الاشـتراك بيـن بـابي (نصـر وضرب) وأن القدماء قرَّروا أنَّه من الممكن نقلُ الفعل من أحدِ البابين إلـى الآخـر إلاّ عند وجود سماع ينصُّ على أحدهما.

ويرى أن الحقَّ هو نِسبة كلٍّ منهما إلى بيئةٍ لغوية تُخالف الأخرى فلا يُعقل أن يُنطق الفعل في البيئة الواحدة على الوجهين، أو أنَّ بعض أفـراد البيئـة الواحـدة كـانوا ينطقون أفعالاً على باب (ضرب) وآخريـن ينطقونهـا نفسَـها مـن بـاب (نصـر)؛ لأنَّ شرط اللهجة في البيئة الواحدة الانسجام والاطراد.

وعلى هذا يمكن أن ننسـب بـاب (ضـرب) إلـى البيئـة الحجازيـة التـي آثـرت الكسر في كثيرٍ من التغييرات الصوتية، وأن ننسِب باب (نصر) إلى البيئة البدوية التـي آثرت الضـمَّ.

ولكنّه عاد وأثبت إمكانية أن يكونا من بيئةٍ واحـدة للصلَـةِ الوثيقـة بيـن الكسـر والضمِّ من الناحية الصوتية، وقد يُستأنس لهذا بالأفعال القرآنية التي جـاءت مشـتركةً بين البابين، أو الأفعال التـي جـاءت فـي القـرآن الكريـم مـن بـاب (نصـر) وذكـرت المعاجم أنَّها من باب (ضرب)[2].

---

(١) يُنظر: بحث بعنوان (أبواب الثلاثي) في مجلة مجمع اللغة العربية بالقـاهرة، ١٩٥٥م، ج٨، ص١٧٢-١٧٣.

(٢) يُنظر: السابق ص١٧٩-١٨٠، ومقالة له بعنوان (منهج الإحصاء في البحث اللغوي) مجلـة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، مج١، ع٢، كانون الأوَّل ١٩٦٩م، ص٣٠-٣١.

ويلتقي معه الدكتور/ نهاد الموسى على أن التعقيد أو التشعُّب الذي يعتري هذه المسألة مردُّه في كثير من الأمر إلى اختلاف اللهجات.

٣ ولكنّه خلال عرضه لبعض الأمثلة التي تعدَّدت فيها أوجه حركة العين -لاحظ أن ما ذكره الدكتور/ أنيس من إيثار أهل نجد ضمَّ عين مضارع (فعَل)، وإيثار الحجازيين كسرها لا يستقيم له فهُناك أفعال تشغب ما أطلقه الدكتور/ أنيس نُسب ٦ فيها الكسر إلى أهل نجد كالفعلين (رضع، وضل)[1]، وأُخرى نُسب الضمُّ فيها لأهل الحجاز كالفعل (برأ)[2].

ولاحظ أيضًا أن لغة قبيلة طيِّئ أسهمت في توقُّف اطراد قاعدة المغايرة فكان ٩ لها قياسٌ خاصٌّ فتفتح ما قبل الياء الواقعة لامًا للفعل المكسور ما قبلها وتجعلها ألفًا، فتقول في (لَقِيَ): لَقَى ... وقد رفد هذا القياس الخاص بابَ (فتح) بأمثلة أخرى من المعتل، وأسهم قياس الطائيين في إضعاف جانب القياس في باب (فعِل) من جهةٍ، ١٢ وتوسيع مدى الاحتكام إلى السماع فيه من جهة أخرى[2].

ولم يكن التنوع الحادث في أضرب الثلاثي وتغايُر حركة عينه ليرتدَّ إلاّ إلى اختلاف اللهجات، وهو لا ينُمُّ عن ثراءِ اللغة وغناها بقدر ما ينُمُّ عن فوضى الرواة ١٥ في التقاط الروايات، وولوعهم بجمع الصيغ النادرات كما يقول الدكتور/ صبحي الصالح[3].

ويرى الدكتور/ إبراهيم السامرائي أن نظرة في كتب اللغة تؤدي إلى الاعتقاد ١٨ بأن الأفعال لم تكن مستقرَّةً لا سيما في القرن الأوَّل الهجري، ولم يتم لها الاستقرار إلاّ بعد تثبيت قواعد اللغة خصوصًا الأفعال التي يكثر تداولها في التخاطب والكتابة.

---

(١) تنظر هذه الأفعال في موادّها من لسان العرب.

(٢) يُنظر: مقالة بعنوان (اللهجات العربية والوجوه الصرفية) مجلة اللسان العربي، مج١٢، ج١، ص١٥٦-١٥٧.

(٣) يُنظر: دراسات في فقه اللغة ٨٢-٨٤، ٣٣٦.

وهذا التردُّد في معرفة الأوزان وضبطها قد تـمَّ فـي لغـة القـرآن بـالرغم مـن أن كتب اللغة ظلّت تذكر مختلف اللغات في الأفعال التي اختلفوا فيها[1].

٢- ويبدو أنّ مـن الأسـباب التـي تقـفُ وراءَ مشـكلة الثلاثـي فـي نظـر بعـض الباحثين هو عملية التطور التاريخي للأفعال، والأمر فيه يبقى فـي نطـاق الظـنِّ، فهـي افتراضات لم تصل إلى حدِّ المسلَّم المقطوع بصحَّته.

فخليل السكاكيني يرى أن صيغة المضارع هي صيغة المـاضي؛ لأنَّهـا مـأخوذة من المصدر مثلها، فكان يجب ألاَّ يكون اختلافٌ بيـن الصيغتيـن فـي حركـة العيـن، ولكن مع كرور الزّمان وتلاعُب اللسان وقع الاختلاف بينهما فكـانت أبـوابُ الفعلِ الثلاثي ستةً، ويدُلُّ على ذلك أمران:

١ – أنَّ الأبوابَ الثلاثـةَ (نصـر، وضـرب، وعلـم) أكـثرُ اسـتعمالاً فهـي عُرضـةٌ لتلاعب اللسان.

٢- أنّ الفعل الواحد قد يجيء على بابين أو أكثر من هذه الأبواب، فلـو كـان هناك سببٌ طبيعيٌّ، أو قصد اعتباري لما جاز ذلك.

وعدمُ وجود قياس يُعتمد عليه في الأفعال الثلاثيَّة يمثّل حالةً في اللغة لا تنطبق على مذهب النشوءِ والارتقاء، وذلك أنَّ الأفعال الثلاثيَّةَ مرَّت بدوريـن ووقفـت عنـد الدور الثالث.

أمَّا الدور الأوَّل فهو الذي كانت فيه صيغتا الماضي والمضارع متشابهتين، أمَّـا الدور الثاني فهو الدور الذي وقع فيه الاختـلاف بينهمـا، أمَّـا الـدور الثـالث فهـو أن يختصَّ كلُّ بابٍ بمعنًى أو معنيين أو أكـثر كاختصـاص بـاب (علِـم) بمـا يـدلُّ على عيب، والأفعال التي تدُلُّ على غرائز يجيءُ أكثرها مـن بـاب (كـرُم)، والأفعـال التـي عينها أو لامُها حلقية يجيء أكثرها على باب (فعَل يفعَل) بفتحهما، وباب (حَسِـبَ)

(١) يُنظر: التطور اللغوي التاريخي ٧١.

أغلب ما يجيء عليه الأفعال المبدوءة بواوٍ مثل ورِث ووِلِي ... ولكن جاء التدوين فوقف في وجه الدور الثالث[١].

٣ وفي تقسيمه للأدوار جعل الثالث منها -وهو الدور الذي لم يكتمل- دور اختصاص الأفعال بالمعاني ولكنّه أقحم الحديث عن الحلقي ومجيئه من باب (فتح)، ومعلوم أنَّ مجيئه من هذا الباب ليس معنويًّا، ولكنّه لسببٍ صوتيّ.

٦ وكذلك ما قاله عن باب (حسب) فالعلاقة بين أفعاله كونها من المعتل الفاء بالواو وليست علاقة معنوية.

وبحث الشيخ عبد الله العلايلي هذه المسألة بحثًا جادًّا مستفيضًا فربط موضوع حركة عين الفعل بظاهرة الأفعال الثلاثية عمومًا التي لم تخلُ من الفوضى ٩ والاضطراب وعدم التّساوُق؛ لكونها أقدمَ ما عرف العربي[٢].

ومردُّ ذلك عنده إلى قضية التطور التي أشار إليها قبله -ولكن بشكل مختلف- ١٢ خليل السكاكيني، يقول العلايلي: «فإنّ الثلاثي وليد الأزمان المتباعدة في القِدَم، ووليد أطوار الفطرة، الأمر الذي يجعل كيانه ساذجًا.

ولكنَّ العربيَّ في عهد رُقِيِّهِ جنح إلى التنقيح فيها حتى تأخذ سبيل الاستقرار، ١٥ كما هو الحالُ في المزيدات، غير أنَّه لم ينتهِ بها على الوجه الأكمل، فبقيت الأفعال بين متجاذَبٍ من دور التنقيح والقديم، أدى إلى مثارٍ من الاضطراب الواضح»[٣].

وعنده أنّ الحركات في الأفعال التي هي الأبواب السّتّة تعود إلى عهد صوتي ١٨ كانت الحركة فيه تُنطق حرفًا[٤]، ثم في دور الاستقرار قصد العربي أن يثبت الأفعال

---

(١) يُنظر: مطالعات في اللغة والأدب ٢٧-٢٨.

(٢) يُنظر: مقدمة لدرس لغة العرب ١٣، ١٦٨، ٢١٤.

(٣) يُنظر: السابق ١٩٢، وتهذيب المقدمة اللغوية ١١٤.

(٤) ومثّل له بالفعلين (يراع وينبُوع) فالأول ماضٍ متخلّف، والثاني مضارع متخلّف، وهما يُعبِّران عن صورة الأفعال في العهد الصوتي. يُنظر: المقدمة ١٨٥، وتهذيبها ١٠٤.

على صورة آلية يكون الماضي فيها مفتوحًا أبدًا والمضارع مكسورًا، أي: على باب (ضرب) أمَّا باقي الأبواب فهي تصريفية فقط ويُلجأ إليها لحاجات معنوية، وهي مثال على عدم الاستقرار اللغوي ولو مهَّدت الظروفُ للُّغة السَّبيلَ لاستقرَّت على الوجه الذي فرضه[1].

ولقد بقيت الاختلافات بين أبواب الماضي والمضارع والظّنُّ أن هذه الأبواب أثريّة، وكان اختلافها ذا مفهومٍ عند العرب الأقدمين.

ونجحت العربية في عهد الإصلاح والتهذيب عندما حاولت التخلُّص من الاختلاف في الأبواب، نجحت كثيرًا في أبواب، وبصورة محدودة في أخرى، وكان أكبر نجاحها في باب (فعُل يفعِل) وباب (فعِل يفعُل) وباب (فعِل يفعِل) أمَّا الأوَّلان فنجحت فيهما نجاحًا مطلقًا؛ لأنَّ المحاولة كانت أقدم.

وبصورةٍ تكاد تكون مطلقة في الثالث، وبقي باب رابع وهو باب (فعَل يفعُل) لم يتأثر كثيرًا بالتهذيب.

وضرب مثالاً على عملية التطور بالفعل (وهل) حيث نُقل إلى باب (فعِل يفعَل) وعُدَّ أصليًّا فيه، وجاء قليلاً من باب (حسِب) من غير حذف الواو (وهِل يوْهِل) معتمدًا على نصٍّ للفيومي في (خاتمة المصباح) ذكر فيه خمسةَ أفعالٍ جاءت من بابي (حسِب وعلِم) من غير حذف الواو في لغة عُقيل، وقارنه بالفعل (وثِق يثِق) من الباب نفسه محذوف الواو، وهذه درجة أرقى جاء فيها الفعل من بابٍ مماتٍ مع الإعلال، وظهر له أن العربي فكَّر بتوحيد الأبواب قبل تمام عمل الإعلال.

واستنتج من كُلِّ ما سبق أمورًا، وهي:

١- أنّ الصور التي عليها الفعل على اختلافه مهذَّبة سُبِقت بصورٍ أميتت وآخرها ارتقاءً الأمر، ثم استقرّ في أنَّه يتبع المضارع.

---

(١) يُنظر: مقدمة لدرس لغة العرب ١٦٨-١٦٩، ٢٤٢ هامش (١)، وتهذيب المقدمة اللغوية ٨٩-٩٠، ١٨٢.

٢- أنّ تهذيب الأفعال سبق التحلّل من الصوتيّة.

٣- أنّ توحيد أبواب الأفعال متأخّر عن التحلُّلِ من الصوتيّةِ.

٣ ٤- أنّ الإعلال متأخّر في الطبع العربي عن توحيد أبواب الأفعال، ويكون أيضًا آخر أعمال التطوُّر فيما وقع فيه[1].

ويؤكّد الدكتور/ صبحي الصالح أنّ العربي قصد منذ استعماله الأوّلي للأفعال

٦ إلى صورٍ تطّرد في الفعل الثلاثي، وصور تطّرد في عين المضارع، ولو لم تتكاثر عوامل التطور وتتضافر على العربية تكاثرها وتضافرها على جميع اللُّغات لحُفظت لنا في الثلاثي صورة (فعَل) وحدها مثلاً، وصِين لنا في عين المضارع شكلُها بالفتح

٩ مثلاً في صيغة (يفعَل) فقط من غير حاجةٍ إلى تلك الصيغ المعضلة التي تغايرت معانيها -بصورة أغلبية- بتغاير أضربها وصيغها المقترحات[2].

٣- ويرى الطيب البكوش أن الخلل الموجود في نظام التقابل الحركي في

١٢ الفعل العربي يرجع إلى نظامِ الحركات العربية ذاتِه؛ إذ هو نظامٌ ثلاثي (الفتحة والكسرة والضَمَّة) فلا يمكن التقابل بين الحركات بصفةِ تامةٍ ومتوازيةٍ، ولذلك نجد أن التقابل التجاوري (المخالفة) يقع بين الفتحةِ والكسرةِ، وتبقى الضَّمَّة في الغالِب

١٥ وحدها[3].

ج- مقترحات الحل:

تجرَّد نفرٌ من الباحثين لمشكلة الثلاثي ووضعوا لها الحلولَ المختلفة التماسًا

١٨ لشاكلة الصواب، وجلاءً لما يكتنف الموضوع من غموض، ومنهم من وفّق إلى كشفِ شيءٍ من القِناع -الذي خيِّل لبعضهم أزليًّا- فعمِد إلى تفصيل الأحكام، ولم

---

(١) يُنظر: مقدمة لدرس لغة العرب ١٨٥-١٨٦، تهذيب المقدمة اللغوية ١٠٥-١٠٦.

(٢) يُنظر: دراسات في فقه اللغة ٣٣٦-٣٣٧.

(٣) يُنظر: التصريف العربي ١٨٣.

يقِف عند حدِّ الصورة، وإنَّما تجاوزها إلى التغلغُل فيما وراءها، حاشدًا طاقاتِه آملاً أن تقوى على استظهار ما أمكن من عوامل الضبط والاستقرار لهذه القضية.

٣ وإذا سلَّمنا بقضايا مهمَّة كقضية التطوُّر، والنقل من بيئات مختلفة، وأزمنة متباعدة –وكلُّها عوامل لا رَيْبَ أنَّها شكَّلت عقباتٍ في طريق الاستقرار المنشود– فإنَّ ما سنراهُ من حلولٍ معتمدٌ في مجمله على التوفيق بين أجزاء المادَّة، أو الاتكاءِ

٦ على الجانب الدّلالي أو المعنوي، أو إقصاء بعض الأوزان، وغيرها من الحلول التي ستطالعنا إن شاء الله.

وهي جهودٌ حظُّها من النجاح حظُّ صاحبها من المقدرة والتمكُّن من زِمام

٩ اللغة، والرغبة في التفوُّق والتعليل الذي من شأنِه أن يعتدلَ أو يلتوي، ولنا بعد ذلك أن نرضاها أو نأباها، وغايتنا المرومة من هذه الحلول نهجًا مقرِّبًا واضحًا يبتعد عن التأويل المتعسِّف، والجدل الزائف، والاختيار الجائر من الأمثلة، وصولاً إلى أقومِ

١٢ الطرقِ في معالجة شئون هذه المسألة.

وكان من الباحثين من قدّم أكثر من مقترح أو حلّ، حتى إنه ليظهر بينهما تناقض أو تضاد، ولكن تُقبل على أن يكون أحدهما بديلاً للآخر في حالِ عدم إيفائه

١٥ بالغرض منه، وسنحاول أن نعرِض كلَّ رأيٍ في مكانه.

أولاً: المعنى وأثره في تحديد الأبواب:

ابتغى الشيخ/ عبد الله العلايلي الإفادة من أوجهٍ جديدة لم يتطرّق لها القدماء

١٨ في مباحثهم يجعلها أساسًا للتفريق بين الأفعال؛ ليبني عليها قاعدةً ثابتةً تكون صالحةً في تأليف معجم جديد، وسعى إلى التفريق بين الأفعال تبعًا للمعاني، وإليك نظريته كما جاءت في مقدمة معجمه (المعجم) بعنوان (قاعدة الأفعال)، يقول: «درج

٢١ المعجميون على الخلط بين أبواب التصريف الستة خلطًا كبيرًا، بينما اتضحت لي حقيقة في كتاب «مقدمة» وهي:

أنّ التصريف بمعنى التلبُّس بحركة الفعل في الزَّمن الخاص يخضع دائمًا لبابٍ

٢٤ واحد هو الثاني أي: باب ضَرب يضرِب، [أَمَّا] الأبواب الخمسة الأخرى فلإفادة

معنًى زائد ... فإذا أردت الدلالة على التفوقية أو التركُّب، فوق الدلالة على التلبُّس بالحالة الفعلية تنقُل الفعل إلى الباب الأوَّل أي: باب نصر ينصُر، ولذا طرده اللغويون في معرض المفاخرة والمغالبة الموضوع في هذه الصيغة (قامرته فقمرتُه فأنا أقمُره)، وعليه فكل ما يصاغ تصريفًا من الباب الأوَّل يُراد به أن الشخص تلبَّس بالحال الفعلية وزيادةً على التلبُّس تفوّق فيها ... وإذا أردت الدلالة على التفلُّت والانسراح تنقل الفعل إلى الباب الثالث أي: باب فتح يفتح، ولا تُلْقِ بالاً إلى ما اشترطه اللغويون من أنّ هذا الباب خاصٌّ بما كان عينه أو لامه حرف حلق، فهو تقدير واهن، ولذا حاروا في تعليل ما شذَّ حيرةً كبيرة ... وإذا أردت الدلالة على التغيُّر خلوًّا وامتلاءً، وجودًا وعدمًا، تنقلُ الفعلَ إلى الباب الرابع أي: باب علِم يعلم وجهِل يجهل ... وإذا أردت الدلالة على الرسوخ والطبع تنقل الفعل إلى الباب الخامس أي: باب حسُن يحسُن وكرُم يكرُم ... وإذا أردت الدلالة على التجزُّؤ والتقسُّم تنقل الفعل إلى الباب السادس أي: باب ورث يرث، وتبعًا لهذا التمييز بين الأبواب كان لا بُدَّ من التمييز بين المصادر.

وقُصارى القول: أنّ ما نُلحُّ به هنا هو القول بقياسية الأفعال تبعًا للقصد، وهذا الإلحاح لا يتعدّى دائرة الثلاثي المجرَّد، وَأَمَّا الأمر في دائرة الثلاثي المزيد فقد قرَّر قياسيته نفرٌ غير قليل من أئمة اللغويين في القديم ...»[1].

أَمَّا دعواه أن العربي قصد أن يطرد الأفعال المضارعة على الكسر فالدليل عليه كما يقول: «... شيوع الكسر كحركةٍ أصليّة، فهي في التقاء الساكنين، وفي الابتداء بالساكن تكون على لزوم أو أرجحية، ولقد أدرك الصرفيون هذا واختلفوا في أيّهما الأصل الباب الأوَّل أو الثاني، وعلى هذه الملاحظة بنى الإملائيون القدامى قاعدة (الكسر يغلب غيره)، وردَّ المحقّقون الرفع على المجاورة ... بينما الجرُّ على المجاورة شائعٌ مشهور في الضرورات بلا خُلْفٍ فيه، كما أن الإتباع بالكسر كثيرٌ في الموازين، ونادر بغيره كما في تنضُب -ضرب من الشجر تألفه الحرباء- ولذا

---

(١) المعجم ص٧.

نعتمد الكسر اعتمادًا لا تردُّد فيه، بدليل غلبته في المزيد الذي هو بلا ريب من عمل الأدوار الأرقى، ولنُعْطِ صورةً من الاستقرار المفروض في الأفعال للإيضاح.

٣ (الماضي) يكون على وزن (فعَل) مطلقًا إلاّ لحاجة معنوية فيُنقل قياسًا إلى بابي طَرِبَ وكرُم.

و(المضارع) يكون على وزن (يفعِل) مطلقًا إلا للحاجة المذكورة. وهذا في غير الحلقي فيكون من باب فتح مطلقًا، والأمر يتبع المضارع. ٦

وعليه فكلُّ ماضٍ بالفتح مطلقًا، وكُلُّ مضارع بالكسر مطلقًا، وكلُّ حلقِيٍّ بفتحهما مطلقًا، وما بقي على غير ذلك فأثريات، وليس معنى هذا أنّا ندعو إلى خرق حرمةِ النَّص فإنَّ ما مضت به المعاجم يُتقيَّد به إذا كان محَلَّ وِفاق، فإن اختلف فيه فالراجح الكسر»[1]. ٩

وكانت آراء العلايلي الآنفة الذكر موضع نقاشٍ ومحاورة فهذا الأستاذ/ منصور أبو صالح يُنكر على العلايلي عدم تعليل نظرية الأفعال، وأنّه لم يقدِّم سوى مثال واحد على التفوقيَّة والتركيب (قمر يقمر) ولم يورد على بقية المعاني ما يؤيِّد مقولته. ١٢

١٥ وأخذ الأستاذ/ منصور على الشيخ/ العلايلي أنَّه قال: بينما اتضحت لي في كتاب مقدمة حقيقة إلخ ...» وأنه بحث في كتاب (مقدمة لدرس لغة العرب) عن هذه الحقيقة فوجد أنَّه قصر حديثه على البابين الثاني والثالث في ص(١٩٢-١٩٣).

١٨ والحقُّ أن الأستاذ/ منصور قد فاته ما ذكر العلايليُّ مما أريتُكه قبل قليل.

ثم أبدى الأستاذ/ منصور رأيه في موضوع الأفعال ولم يخفِ أن الناحيةَ السَّلبية هي الغالبة للأسباب التالية:

---

(١) مقدمة لدرس لغة العرب ١٩٢-١٩٣، ويُنظر: ص١٦٩، ٢١٤، وتهذيب المقدمة اللغوية ١١٤-١١٥، ١٤٥.

١- أنّ الرأيَ المستقر عمومًا هو التخيير في مستقبل (فعَل) فإنَّ أصحابه صرَّحوا بأنهم تجوَّلوا في بلادِ العرب وخرجوا بأن الضمَّ والكسر جائزان، ومن حفظ حُجَّةٌ على من لم يحفظ.

حتى لو صرفنا النظر عن هذه الشهادة، ونظرنا إلى المسألةِ نظرًا موضوعيًّا صِرفًا واستجمعنا معارفنا بهذا الشأن؛ لرأينا القضيَّة أبعد غورًا، فمن ناحية أُولى تبدو لنا اللغة بمجملها أي: بمفرداتها ومركَّباتها صرفًا ونحوًا على إباحةٍ مطلقة فقد ورد باع يبيع كما ورد يبوع، وورد طغا يطغو كما ورد طغى يطغَى، وطَغِيَ يطغى، وحسبُنا شهادةُ الشيخ/ العلايلي بنفسه الذي ما فتئ يكرِّر في كتابه (مقدّمة) أنّ العربية ظلَّت غير مستقرة ولا خالصة من علائق الفوضى.

٢- يلاحظ أن كلَّ اللغات السّامية وُضِعت أبجدياتها مقصورة على الحروف الساكنة دون الصوتية، ولم تُضبط بالحركات إلاّ في زمنٍ متأخر، وإلى الآن لم توضع حروف صوتية إلاّ للحبشية.

وفي هذا دليل -كما يرى الأستاذ/ منصور- على أن النّاطقين بهذه اللغات لو كانوا يعتدُّون بالحركات اعتدادًا جِدِّيًا لَمَا خَلَتْ أبجدياتهم ابتداءً من الضبط بالشكل أو بالحرف.

والخلاصة أنّ الحركاتِ في اللغات السّامية ذاتُ مركزٍ ضعيفٍ ثانوي كلُّها نزيلةٌ على اللغة فلا تستحقُّ الاستقرار والثبوت أسوةً بالحروف السَّاكنة بحيث يبقى للناطق التصرُّف بها بعض التصرُّف، ولهذا ترانا نقول: العُمْر والعُمُر، وبالاعتبار نفسه نقول: نصر ينصُر أو ينصِر على إيثارنا. وإذا صحَّ ذلك ولا إخاله إلا صحيحًا لم يبق من الجائز لنا أن نقول ما قاله الشيخ العلايلي.

ويضاف إلى ذلك أن الشيخ/ العلايلي بدأ نظريته بنظن، وأنهاها بالأثريات، وقدَّم لها وعقَّب بإثبات الفوضى في اللغة ثم يستنتج من هذا الاطرادَ، وهذا لا يُقِرُّه المنطق.



وتمنَّى على الشيخ/ العلايلي لو أنَّه ضرب أمثلةً بحيث يطمئن القارئُ بعض الاطمئنان إلى أنَّها قاعِدةٌ واقعية قياسيّة يُعتمد عليها، ولن يكون ذلك إلا باستقراءِ كُلِّ الأفعال الثلاثية والتثبُّت من انطباقها كلِّها أو أكثرها على القاعدة، ولا يوجد في معجمه دليلٌ على أنَّه فَعَلَ، وعرض لمثالين من المعجم طبَّق عليهما الشيخ/ العلايلي نظريته في الأفعال وأبطل ما وصل إليه العلايلي.

ثم يذكر الأستاذ/ منصور أن العلايلي أراد تطبيق قاعدته على الأفعال، والمعقول هو العكس أي: أن يجيء النصُّ اللغويُّ مثبِّتًا للقاعدة لا أن تُفرض القاعدة على النص.

وختم الأستاذ/ منصور بأن قاعدة العلايلي غير ثابتةٍ، وكُلُّ ما في الأمر أن المؤلِّف تخيَّلها، وجعل يفرضها على المواد، ولو افتُرضت صحتُها فلا حاجة إلى تجزئةِ الموادِّ في المعجم تبعًا لها بل يكفي الإيضاح الوارد في المقدِّمة ومن ثمَّ إيراد المواد متضامَّة أجزاؤها متتالية، وليس من الصعب على القارئ حفظ القاعدة وتطبيقها فيتوفر على المؤلف كِبَرُ حجمِ المعجمِ، وعلى القارئ بلبلة المادَّة وتشتيتها تبعًا للأبواب[1].

وتناول الدكتور/ محمد ضاري حمادي نظرية العلايلي بالنقد، وقال إنها لا يمكن أن تستوعب جمهرة الأفعال الثلاثية المجرَّدة، تلك الأفعال التي كثيرًا ما تتفلَّتُ من القوالب الصرفية المقرَّرة، فليس من بابٍ يمكن أن ينقاس قياسًا مطلقًا يُطمأن إليه دون نظرٍ إلى السماعيِّ المخالفِ الذي يقتضي الحفظ.

وأشار إلى جهود العلماء الأقدمين في قضية الأوزان، وبيانهم العجيب لدقائقها وأوزانها ورغم ذلك لم يَقُل أحدٌ منهم ما قاله العلايلي الذي طالبه بتقديم بيِّنةٍ على ما ذكر، وليس من بيِّنةٍ إلا الإحصاء والاستقراء، وهو السبيل الوحيد لجعل هذه النظرية صحيحة مقبولة.

---

(١) ينظر: مقال بعنوان (معجم العلايلي) مجلة المشرق سنة ١٩٥٥م ص٢٧٥-٢٨١.



وحاول تطبيق نظرية العلايلي على فعلين هما (علم، ودرس) فالحالة الأصلية أن يكونا من باب (ضرب) وغيرها حالة فرعية طارئة على قول العلايلي ، وهذا يتعارض مع باب الفعل الذي اشتُهر به.

وللمتكلم أن ينقُل الفِعل من حالٍ إلى حال، ومن أصل إلى فرعٍ والعكس تبعًا للمعنى، فيأتي الفعل من جميع الأبواب. ويتساءل هل جاء في اللغة العربية مثل هذه الألفاظ؟ ومن الذي قال بها؟ ومتى؟ وأين نجدها في كلام الفصحاء؟!

وهذه كما يقول الدكتور/ محمد ضاري حمادي أصولٌ جوهرية لا يجوز التلاعب بها أو تحريفها بأي شكلٍ كان، وبأيِّ مسلك من المسالك[1].

ثم انتقل الدكتور/ حمادي إلى ما قاله الشيخ/ العلايلي بشأن الباب الثالث (فتح) وأنَّه يُستعمل إذا ما أريد الدلالة على التفلُّت والانسراح، ودعواه إلى عدم الالتفات إلى ما اشترطه اللغويون من أن هذا الباب خاصٌّ بما عينه أو لامُه حرف حلق، ولذا حاروا في تعليل ما شذَّ، وبذلك -كما يقول الدكتور/ حمادي- ألغى العلايلي ببساطةٍ متناهية أمرًا من أدقِّ مستلزمات صحَّة الباب المذكور يتعلَّق بتناسب الأصوات وسهولة إخراجها، وما تعلَّق به العلايلي من وجود الشاذ في هذا الباب لا يدعو إلى هدمه، فهذا الشاذ شوارد ونوادر ذكر سيبويه منها فعلاً واحدًا (أبى يأبى) ولم يزِدْ الآتون بعده إلاَّ أفعالاً يسيرة، وكلها من النادر الذي لا ينقُض بناءَ القواعد، ولا يصحُّ الاستناد إليه في فتح باب القياس المطلق، ومعاملة القليل الشاذّ معاملة الكثير الغالب المستفيض في كلام الفصحاء ونصوص البلغاء[2].

ولا أدري إن كان لي أن أتساءل عن مبلغ العربي من طرد الأبواب على الباب الثاني، وهذا يحتاج إلى إحصاء، ثم إن الناظر في نظرية الأفعال عند الشيخ/ العلايلي

---

(١) يُنظر: بحث بعنوان (الفعل الثلاثي المجرد وحقيقة قياسيته) مجلة المجمع العلمي العراقي، مج٣٦، ج١، ص١٥٦-١٥٨.

(٢) يُنظر: السابق ص١٦٨-١٦٩.

يشعر أنَّها صالحة للتطبيق على الأفعال الصحيحة السالمة، وكان عليه أن يراعي المعتلة بأنواعها المختلفة.

وتابع الجنيديُّ خليفة الشيخَ/ العلايلي في أكثر ما قاله، وعدَّ من أشهر صعوبات الصرف العربي تلك الراجعة إلى الفعل الثلاثي وصيغه وأبوابه التي لا ضابط لها إلاّ السماع، فيُلزم طالب العربية لا بحفظ المادَّة اللغوية وحسب، بل أيضًا حفظ تغييرات الحرف الأوسط منها.

ثم يتحدث عن المقارنة بين الثلاثي في العربية والفرنسية، والمخالفة بين الماضي والمضارع وأنَّها غير صحيحة لإغفالها جانبًا مهمًّا وهو أنَّه ليس للوزن في الفرنسية اعتبارٌ، وليس معنى هذا أنَّه لا يمكن إدراج بعض الأفعال الفرنسية تحت بعض الأوزان، ولكنَّ معناه أنَّ كسر العين في (خرج) مثلاً لا يؤدي في صرفنا التقليدي إلى معنى يغاير ما يُستفاد من نطقها بالفتح على الأصل المسموع، هذا في حين أن إبدال الـ A بالـ i مثلاً بين مادتين متشابهتي الصورة يحوِّل المعنى تحويلا جذريا.

ثم يعود إلى الحديث عن القواعد الموجودة غير الشاملة حيث لا تنبئنا عن الصنف القياسي أو السماعي حتى يُجرَى القياس في موضعه، ويُحترز عن غيره، ويقول: «يمكن إذن أن ننظر إلى هذه القواعد كما لو كانت معدومة أصلاً، ونتعامل معها كما نتعامل مع شخصٍ خاننا مرارًا، فانتُزِعَتْ ثقتنا منه ولم نعُد نستطيع الرُّكون إليه مرَّة واحدة ... كما لم نذكر في فعله حالاتِ المهموز، والأجوف، والمعتل، والمضاعف، وتراكبُ هذه الحالات بعضها مع بعض مما ناءت به كتب القدماء المتفرِّغين»[1].

ويعزو عدم اطراد هذه الأفعال إلى أنَّها كانت في الأصل تابعة لتغيرات في الدلالة تُجوهلت شيئًا فشيئًا لدقَّتها أوَّلاً، ولِفُشُوِّ لسان المولّدين ثانيًا ثمَّ جاء اللغويون

---

(١) نحو عربية أفضل ٨٢.

فَجَارَوا الواقع القائم ودوَّنوها على أنَّها من باب الوضع اللغوي الأصيل الذي لا يخضع للعقل أي: لتغيُّر المعنى تبعًا للمبنى.

٣ ويذهب إلى ما ذهب إليه الشيخ/ العلايلي من أن اختلاف حركة عين الفعل له في الأصل دلالة معينة، واقترح حلاًّ لمسألة الثلاثي، وهو أن نطرُد جميع الأبواب على بنيةٍ واحدة كأن تكون مثل (ضرب) ويُنطق عليها (علِم وعظُم) بالفتح فيهما،

٦ ونلزم عين مضارعها حركةً واحدة لا تتغيَّر، وبهذه الطريقة نستغني عن علامات الضبط.

فإن لم يكن وخشينا أن يجُرَّ ذلك إلى تداخل الكلمات، أو لم نجد الشجاعة

٩ الكافية على تقبُّله أمكن اللجوء إلى حالةٍ أخرى وهي إخضاع حركة العين إلى المعنى، وذلك أضعف الإيمان، وأيسر الإصلاح[1].

ويختم بقوله: «فأمَّا أن نترك هذه التنطُّعات والعبثيات وجداول التصاريف، التي

١٢ ليس لها من المعنى المستعمل ما يبررها، أَمَّا أن نترك هذه الحالات بدون تنظيم وتقعيد، أو بتقعيدٍ مبنيٍّ أساسًا على عدم القاعدة، فلن نجنيَ غير الصدوف عن العربية الفصحى، أو الصدوف عن كُلِّ علمٍ نافعٍ في سبيل إتقان ألوفِ القواعد التي لم يُمْلِ

١٥ أكثرها سوى جهل اللغويين»[2].

ويصدُق على ما قدّمه من اقتراح ما سبق أن رأينا عند الشيخ/ العلايلي، ولعلنا نلاحظ التحامل الممجوج من الجنيدي خليفة على لغويينا وآرائهم، وكأنَّه تعسّر

١٨ عليه الإنصاف، وأعماه اللجاج عن الاعتراف بشيءٍ من فضلهم فطما وجاش مِرْقَمُه، مع أنه كان له في ملاينِ القول غناءٌ، وإلى النصفة سبيل، وحسبُنا أنَّه كلام لا يتردد الأريب الحصيف في دفعه؛ إذ لا حظَّ له من السداد.

---

(١) ينظر: نحو عربية أفضل ٨٢-٨٥.

(٢) السابق ٨٥.

ويرى الأستاذ/ أحمد الأخضر غزال أنّ نظرية الأفعال عند العلايلي تكرار لما قاله القدماء، أو استنباط منه؛ إذ قالوا إجمالاً إن (فعَل) لمعانٍ كثيرةٍ لا تنضبط ومنها الغلَب والحدوث، بينما (فعِل) يشمل أفعال الغرائز والطبائع، وتكثُر فيه العلل والأحزان، و(فعُل) للأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة والغريزة.

وإذا تتبعنا ونحن بصدد معالجةِ معاني الحروف (الكلمات) معاني الحركات فقد نهتدي إلى شيءٍ مضبوط ناتجٍ عن الإحصاء من جهة، ومن جهةٍ ثانية اعتبار قانون الجهد والكسل المهيمن على كلِّ ما هو من قبيل تصرُّف الإنسان ومنه اللغة التي تتجلّى فيها فلسفة العربي، فاللغة مبنيَّةٌ على ثلاث حركات:

حركة الفتح أي: التأثير في العالم الخارجي، وهو عملٌ صادر عن الإرادة مثل ضرب، وقتل، وخرج، وهي أفعال مفتوحة العين؛ لأنَّ الفتحة تدُلُّ على العمل الصادر عن الفاعل بإرادة منه حقيقةً أو مجازًا.

وحركة الكسر أي: التأثُّر الذي يحصل للفاعل من طرف العالم الخارجي، فالفعل المكسور العين يدُلُّ على ما يحصل للفاعل بدون إرادة منه حقيقةً أو مجازًا مثل مرِضَ، وحزِن، وعطِش ...

والضمُّ في عين الفعل يعني حصول الشيء للفاعل بكثرةٍ ودوامٍ وثبات لا حصولاً طارئًا مؤقتًا. كُلُّ هذا مبنيٌّ على قانون الجهد والكسل، فبما أن الحروف بشدَّتها ورخاوتها، برخومتها وخشونتها تصدُر عن الإنسان للدلالة على الشدَّة والرخاوة ... في الأشياء وأوصافها فإن الحركاتِ كذلك يجب أن تُعَدَّ على هذا الأساس الجسماني (النُّطق).

ثمَّ يَسِمُ فكرة القدماء عن الحركات ثِقَلاً وخفَّةً بأنها ناقصةٌ؛ لأنَّها مبنيَّةٌ على ظاهر اللفظ لا على باطنه المحرِّك الذي هو النشاط العصبي الدماغي بالنسبة إلى تحكُّم الإنسان في كلامه.

فالفتحةُ أثقلُ الحركاتِ ولذلك تدُلُّ على العمل الإرادي، لماذا؟ لأنَّ فَكَّيْ الفم عند إخراج صويتة الفتحة يبتعدان عن بعضهما، وما الذي يبعدهما؟ ثلاثُ عضلات:

الأولى قويَّة جدًّا وعريضة تسمَّى الماضغة *Masseter* ، وعضلة ثانيـة تسـاعد الأولـى وهي الجناحيّـة *Pterigoidien* ، وعضلـة ثالثة وهـي الصدغيـة *Temporal* تسـاعد الثانية. أمَّا إبعاد الفكِّ السُّفلي عن العلوي فتقوم بـه كذلـك ثـلاث عضـلات إلاّ أنَّهـا ضعيفـة، وهـي: ذات البُطْنَيـن *Digastrique*، والضِّرسـيَّة الأميّـة *Mylohyoidien*، والذقنية الأمية *Geniohyoidien*، فعملية الإقفال بعضلاتها القويـة أسـهل مـن عمليـة الفتح الضعيفة العضلات، فإخراج الفتحة أصعب من إخراج الضَّمَّة التي تقتضي فتحًـا أقلَّ من الذي للفتحة، وهي أصعب من الكسرة التي تقتضي انفتاحًا قليـلاً للفَـمِ حتـى إن الكسرة قد تخرج والفكّان يكادان يكونان منطبقين.

ويدعو إلى تأمُّل هذه النظرية تأمُّلاً عميقًا بالنسبة إلى أصول اللغة لا إلى فروعها وأخطائها وشائعها، والتبصُّر في أمور اللغة اعتمادًا على فلسـفة الحركـات يمكـن أن يؤدّي إلى فهمٍ جديد للكثير من قضاياها.

وأتى بأمثلة ليطبق عليها نظريته ومنها الفعل (دخـن) الـذي يُسـتعمل مثلَّثـا فهـو بالفتح دخَن الدُخانُ والغبار أي: سطع وارتفع وكأنَّها إرادة منه.

ودَخِنَت النار أي: أُلقِي عليها حَطَبٌ فأُفسِدت وهـاج دُخانهـا، ودَخِـنَ الطعـام ودخُن النبتُ والدّابة مثل (دخِن) ويفيد الدوام والثبات[1].

ورأينا مثل هذا عند الطيـب البكـوش ولكنـه لـم يتجـاوز الإشـارة إلـى التمثيـل والشرح، فإن مما يلفت الانتبـاه عنـده تمييز معـاني المـاضي بحركـة عيـن المـاضي المجرد، فالفتح يدُلُّ على تعديةِ الفعل والقيام بفعلٍ خارجي، فينـاسـب الانفتـاح علـى الخارج انفتاح حركة العين، والضمُّ والكسر يدلاّن عادةً علـى الـلزوم بمعنـاه الواسـع بأن يتّصف الفاعل بصفـةٍ أو أن تطـرأ عليـه حالـة، أو أن يقـوم بعمـلٍ داخلـيٍّ، وهـذا

(١) يُنظر: بحث بعنوان (فلسفة الحركـات فـي اللغـة العربيـة) مجلّـة اللسـان العربـي، مـج١٠، ص٦٩-٧١.

الصنف من الأفعال فيه انغلاقٌ على النفس مناسب لانغلاق الضَّمَّة والكسرة[١].

ويرى الدكتور/ عبد القادر المهيري أن مثل هذا التعليل مستغرب، ويذكِّر بما حاول القُدماءُ البحثَ عنه من علاقةٍ معنويةٍ بين الصوت والمعنى، وهو عمل في نظره لا طائل وراءه[٢].

ثانيًا: الحاجة إلى معجم سياقي:

إن معظم مفردات العربية تعود إلى الأصل الثلاثي الذي يمثِّل حجر الزاوية للمعجم العربي، ويظهر هذا الأصل فيما يظهر فيه في الفعل الماضي ومضارعه في أشكاله المعروفة، ولكنَّ الصعوبة التي نصادفها -كما يقول الدكتور/ ريمون طحّان- هي الوقوع على أفعالٍ فيها شيءٌ من الاختلاف، وقسَّمها إلى خمس شرائح، وهي:

١- الأفعال الثلاثية المشتركة في أحرفها وحركاتها وتؤدِّي معنًى واحدًا في أغلب الأحيان، نحو: أَثُل أي: تأصّل في الشَّرَف، أو في الأرض.

٢- الأفعال الثلاثية المشتركة في أحرفها وحركاتها وتؤدّي معانيَ مختلفة، نحو: أَبَنَ بمعنى عاب واتّهم، وأَبَنَ الدَّمُ: اسوَدَّ.

٣- الأفعال الثلاثية المشتركة في أحرفها المختلفة في حركاتها وتؤدِّي المعنى نفسَه، نحو: أَبِدَ، وأَدِمَ، وأَنِس.

٤- الأفعال الثلاثية المشتركة في أحرفها المختلفة في حركاتها وتؤدّي معنًى مختلفًا، نحو: أَشَرَ أي: نشر، وأَشِرَ: بَطِرَ.

٥- الأفعال الثلاثية ذواتُ الواو أو الياء الثانية (الأجوف) أو الثالثة (الناقص) يختلف المعنى حسب تحوُّل الحرف المعتل، نحو: قلا يقلو، وقلَى يقلِي.

(١) يُنظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات ١٧٦.

(٢) يُنظر: نظرات في التراث اللغوي العربي ٢٢٠.

فللحركة أهمية كبرى في اختلاف معنى الجذر الثلاثي، ولهذا يجب تصنيف الأفعال الثلاثية التي يختلف معناها حسب اختلاف حركة عين مضارعها (عظَب يعظِب الطائر: حرَّك زِمِكَّاه بسُرعة)، و(عظَب يعظُب الجلد بضمِّ الظاء وكسرها: يَبِسَ)[1].

وعدَّ الدكتور/ مصطفى النحَّاس الوصولَ إلى شكلٍ ثابتٍ لعين الفعل عن طريق الدِّلالة من القضايا اللغوية المُلِحَّة، وأسهب في تعداد المعاني التي تفيدها الأفعال في أبوابها المختلفة، ووجد كثيرًا من المعاني المشتركة بين الأبواب الثلاثة الأولى، وأن البابين الرابع والخامس -وإن اشتركا في بعض المعاني وبخاصة في الأفعال اللاّزمة- يمكنُ التّمييز بينهما بدلالة المعنى.

أمَّا الثلاثة الأُولى فإنّ الاعتماد على الدلالة في تمييز هذه الأبواب يستلزم مجهودًا عظيمًا في مستوى الذاكرة[2].

والحَلُّ إنَّما يأتي من خلال التركيب (السياق) بإيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية؛ لأنَّ الفعل منفردًا يمثل الصيغة فقط، أَمَّا السِّياق فيمثّل الفعل صيغة ومعنًى، وليس الحَلُّ في عمل معجم للأفعال المأنوسة المستخدمة في اللغة أو في عمل إحصائية للأفعال ثنائية الباب أو العين[3].

ثالثًا: اختصار الأبواب:

من عموم الفوضى أن نجد رأيًا قديمًا ليوسف سعادة في كتابه (تعديل القواعد العربية وتسهيلها ١٩٤٧م) واقترح فيه أن تكون عين المضارع مضمومةً دائمًا، فنقول: جلَس يجلُس (بضمِّ اللام)، وفتح يفتُح (بضمِّ التاء)، وعلِم يعلُم (بضم اللام).

---

(١) يُنظر: الألسنية العربية ١٠٦-١٠٨، وفنون التقعيد وعلوم الألسنية ٢٢٢.

(٢) يُنظر: بحث (عين المضارع بين الصيغة والدلالة) ضمن بحوثٍ في اللغة والأدب ص١٩٤-٢٠١.

(٣) يُنظر: السابق ٢٠٥-٢٠٦.

وهو يريدنا أن نضحِّي -كما يقول- بالرّنةِ الموسيقية المكتسبة بالسماع وكثرة الاستعمال، ولكنّه لم يحاول أن يعلّل ما ذهب إليه، كما لم يحاول ربط المبحث بدراسة أبواب الثلاثي وسرِّ تقسيمها إلى ما انتهت إليه[١].

وعرض الدكتور/ إبراهيم أنيس إلى اختصار الأبواب واختزالها في المشترك بين الأبواب المتفقة في المعنى، فإذا جاء الفعل من بابي نصر وضرب فإنَّه يُعتدُّ بهما ولا يُهمل أحدهما.

أَمَّا في حالة الاشتراك بين بابي ضرَب وفرِح، أو بابي نصر وفرح فيجب ألاّ نعترف بأحد البابين، فإن كان الفعل من الأفعال الاختيارية حدّدنا له أحد البابين (نصر أو ضرب)، وإذا كان من الأفعال الإجبارية حدَّدنا له باب فرِح، وضربنا صفحًا عن البقيَّة.

وحين نجد اشتراكًا في بابي فرِح وكرُم نجعل الأفعال للأوَّل وحده، فإن كان الاشتراك بين باب كرُم وبابي نصر وضرب فسّرناها على أن الفعل من باب كرُم معناه قصد المبالغة، وأن الفعل من باب نصر وضرب قد حُوِّل إلى باب كرُم[٢].

ثمَّ ينتقل الدكتور/ إبراهيم أنيس بدعوته إلى اختصار الأبواب أو اختزالها من المشترك في المعنى إلى غيره، ويقول إن الكثرة من الأفعال الثلاثية جاءتنا مكتوبةً لا منطوقةً عن طريق المعاجم، وما رُوِيَ منها في النصوص الأدبيّة لم يكن متواترًا بحيث نجزم بأبواب الثلاثي كما افترضها الصرفيون وأصحاب المعاجم.

وليس بين النصوص الأدبيّة ما يؤكّد لنا طريقة اشتقاق المضارع من الماضي إلاّ القرآن الكريم بقراءاته المشهورة التي تلقيناها مشافهة وتلقينًا، ولهذا كانت قاعدةُ الاشتقاق فيها واضحةً جليَّة.

---

(١) يُنظر: اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي (لبنان) ص١٢٤، ١٣٩، ٢٨٠.

(٢) يُنظر: (أبواب الثلاثي) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٨، ص١٨٠.

وعلى ضوءٍ من معالجة المحدثين لأمر اشتقاق صيغة من أخرى الذين يعتمدون أُسسًا ثلاثة، وهي:

٣ ١- المغايرة *Polearity*، وهو ما سُمِّي عند القدامى بالمخالفة.

٢- وظيفة الفعل في الكلام تؤثِرُ حركةً خاصَّةً في الماضي على غيرها كالمقابلة بين الأفعال الاختيارية (فعَل) والإجبارية (فعِل وفعُل).

٦ ٣- أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات كإيثار حروف الحلق للفتحة الذي لاحظه الصرفيون، وأكّدته التجارب الحديثة.

على ضوء هذا بحث الأفعال الثلاثية الصحيحة في القرآن الكريم ووجَد أنَّها لا تتجاوز ١٣٤ فعلاً وأنَّها خلَت من باب (فعِل يفعِل) بكسر العين فيهما، وجاء من باب (فعُل يفعُل) بضمهما فعلان هما (كبُر، وبصُر). ٩

وجاء الماضي على (فعَل وفعِل) والأُولى أكثر حيث وصل عدد أفعالها إلى ١٠٧، في مقابل ٢٤ فعلاً لصيغة (فعِل)[1]. ١٢

وخضعت القراءة القرآنية لقانون المغايرة، إلاَّ ما كان حلقيًّا فقد جاء بالفتح فيهما عدا سبعة أفعال غلبت عليها قاعدة المغايرة، وهذه الأفعال يجب أن تكون موضع درسٍ يبحثُ عن مصدرها، أو سرِّ خروجها عن القاعدة العامَّة. ١٥

ويظهر انتماؤها إلى لهجةٍ أخرى غير القرشية، واستُعيرت بصيغها الشَّائعة، وربَّما كان يُعبَّر عن معانيها بأفعالٍ أخرى كالفعل نكح = تزوَّج.

١٨ وفعلٌ واحدٌ أثار دهشة المتأخرين من اللغويين جاء مفتوح العين في الماضي والمضارع وليس حلقيًّا وهو (قنط يقنط)، ولا شكَّ أنَّه ينتمي للهجة أخرى غير القرشية، على أن المعاجم روت فيه طُرُقًا أخرى واحدة منها قُرشِيَّة[2].

---

(١) يكون المجموع ١٣٣ فعلاً لا كما ذكر الدكتور/ أنيس.

(٢) يُنظر: (أبواب الثلاثي) ص١٧٣-١٧٥.

وانتهى من دراسته الاستقرائية على القاموس المحيط والقرآن الكريم إلى أن ما يُسمَّى بأبواب الثلاثي الستة يمكن أن تنتهي إلى بابين فقط هما (فعَل يفعُل) و(فعِل يفعَل) وأربعة تغييرات في عين المضارع؛ لأنَّه عدَّ البابين الأوَّل والثاني بابًا واحدًا بناءً على أنّ أهل نجد يؤثرون باب (نصر) وأهل الحجاز يؤثرون باب (ضرب). والباب الثالث لا يكون إلا عند وجود حرف حلقيٍّ، أمَّا الباب الخامس (كرُم) فهو فرعٌ لباب (نصر) وأتى من تحويل (فعَل) إلى (فعُل) لقصد المبالغة أو التعجُّب، أو أنَّه ناشئٌ عن طريق القياس الخاطئ *False Analogy* ففي المجتمعات البدائية ينعزل جيلٌ من الصغار عن الكبار ولا تتاح لهم فرص إصلاح الأخطاء، فيقيسون قياسًا خاطئًا في بعض المشتقات، وتنشأ في كلامهم صيغ جديدة تصبح فيما بعد كلامًا معترفًا به.

والباب السادس (حسِب) خلا منه القرآن الكريم، والأفعال الإجبارية في القاموس كلُّها من باب فرِح[(١)].

ووجدتْ هذه النتيجة قبولا من الدكتور/ ناصر حسين علي الذي يتفق مع الدكتور/ أنيس فيما ذهب إليه[(٢)].

وأضاف الدكتوران/ محمد رشاد الحمزاوي[(٣)]، ونهاد الموسى[(٤)] أساسًا رابعًا للأسس الثلاثة التي توجِّه حركة عين الثلاثي مما ذكره الدكتور/ أنيس، وهو تداخُل أو تركّب اللغات الذي يساعد على تفسير الحالات الشاذة عن القاعدة.

---

(١) يُنظر: السابق ١٧٥-١٧٨، و(منهج الإحصاء في البحث اللغوي) ص٣٠-٣١.

(٢) يُنظر: الصيغ الثلاثية مجرّدة ومزيدة ص١٢٧-١٣١.

(٣) يُنظر: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مناهج ترقية اللغة تنظيرًا ومصطلحًا ومعجمًا) ص٣٠٦.

(٤) يُنظر: (اللهجات العربية والوحدة الصرفية) ص١٥٧-١٥٨.

ويشرع الدكتور/ نهاد في تبيان أمر التداخل الذي ترتّب على الاختلاط بين القبائل، وأصبح من مفاتيح تفسير بعض الأمثلة التي أدَّت إلى وضعِ أبوابٍ ليس لها ذلك الشيوع كباب (حَسِبَ).

وأمثلة أُخرى كقول بني عامر (قلَى يقلَى) فإنّه لا يمكن تفسيره بناءً على قانون المغايرة، ولا عن طريق الملاحظة التقريبية الخاصة بإيثار حروف الحلق الفتحة فليست عين الفعل ولا لامُه حرفًا حلقيًّا.

ويكون تفسيره بأحد طريقين: الأوَّل: القياس الطائي الذي سبق أن أشرنا إليه[1]، والثاني: أنَّه من قبيل التداخُل حيث ورد عن العرب (قلَى يقلِي) بفتح الأوَّل وكسر الثاني، وورد عنهم (قَلِيَ يقلَى) بكسر الماضي وفتح المضارع، وتكون صورة المفتوح العين فيهما قد سُوِّيت من ماضي الأوَّل ومضارع الثانية[2].

أَمَّا الدكتور/ أحمد مختار عمر فإن لديه بعض المشكلات المتعلّقة بالأُسس أو القواعد الثَّلاث التي سبق أن رأيناها عند الدكتور/ أنيس، وهذه المشكلات هي:

١- أن معظمها تقريبي غالب لا يمكن تعميمه في اطمئنان.

٢- أنَّه لا قاعدة تحدِّد ضبط عين الماضي حتى نفرِّع على هذا الضبط احتمالات ضبط المضارع.

٣- أن المخالفة مع فتح عين الماضي قد تكون إلى الكسر وقد تكون إلى الضمِّ فكيف نميِّز بينهما؟

٤- أن بعضًا من أفعال باب (فعُل يفعُل) لا يدُلُّ على صفاتٍ ثابتة، وبعضًا مما يدلّ على صفات ثابتة جاء على غير هذا الباب.

---

(١) يُنظر: ما سبق ص ٩٤.

(٢) يُنظر: (اللهجات العربية والوحدة الصرفية) ص١٥٨.

ويمتدح محاولة الدكتور/ إبراهيم أنيس، ولكن على الرغم منها فما زالت القضية تشكّلُ عبئًا كبيرًا على كاهل المتحدثين[1].

وتوقّف الدكتور/ نهاد الموسى كثيرًا عند قول الدكتور/ أنيس إن البدو كانوا يؤثرون باب (نصر)، وأن الحضر كانوا يؤثرون باب (ضرب) ولم يجد له فيه مرجعًا ولا دليلاً. ٣

واستظهر أن الإحصاء لم يسعفه بنتائج ذات قيمة حول باب (كرُم) وأنّه فرعٌ عن باب (نصر) حُوِّل للدلالة على الغريزة أو التعجُّب وفي هذا تكرير لِما في كتب الصرفيين وهي دعوى لا دليل عليها. ٦

وكيف يفترض الدكتور/ أنيس هذا وباب (كرُم) مطّرد اطرادًا مطلقًا في العربية على اختلاف لهجاتها، وباب (نصر) فيما رأى الدكتور/ أنيس بابٌ تميميٌّ خاصٌّ. ٩

وإذا كان (فعَل) أصل لـ(فعُل) فلماذا جاء المضارع منه بالضمِّ على كل حال؟ ولماذا لم نشهد أيَّ أثرٍ للباب الحجازيِّ؛ إذ ليس في صيغ العربية مثال واحد على (فعُل يفعِل) بضمِّ الماضي وكسر المضارع فكيف تفرَّع (كرُم) عن باب (نصر) واستقام له مضارعه بالضمِّ على طريقة تميم خاصّة لا يعتريه شذوذ، ولا يخالطه مثال واحد من الكسر على لهجة أهل الحجاز؟ ١٢ ١٥

وكيف نُفسِّر وجود (فعُل يفعُل) بضمِّ الماضي والمضارع في لهجة أهل الحجاز؟ وكيف نفسِّر إجماع الحجازيين في الخروج عن طريقهم في إيثار الكسر[2]؟ ١٨

وأضيفُ إلى قول الدكتور/ نهاد الموسى أن ما قاله الدكتور/ أنيس من تفسير لوجود باب (كرُم) وأنّه محوَّلٌ للتعجب وهذا مقولٌ قبله لكنّه لم يتنبّه إلى أن الأمثلة

---

(١) يُنظر: العربية الصحيحة ص٦٥-٦٦.

(٢) يُنظر: (اللهجات العربية والوحدة الصرفية) ص١٥٦.

المحوَّلة لا تتصرَّف فلا يأتي منها المضارع، وهذا التحويل عند بعضهم مقصور على السَّماع.

٣ وإذا كان (فعُل) محوَّلاً من (فعَل) فماذا سيقول الدكتور/ أنيس في الأفعال التي جاءت على (فعِل وفعُل) دون (فعَل) نحو: سقِم، وعسُر، ورفُق[1]، فهل هي محوَّلة أيضًا؟.

٦ وأنبِّه إلى أن الإحصاء الذي قام به الدكتور/ أنيس لا يُطمأن إليه رغم وثوق بعضهم به كالدكتور/ عصام نور الدين[2]، والدكتور/ أحمد الجندي[3].

فبنظرةٍ عجلى في صيغة (فعُل) -التي لم يجد لها في القرآن الكريم إلا فعلين ٩ هما كبُر وبصُر- وقعتُ على أربعة عشر فعلاً منها ثمانية على قراءة حفص، وواحد في قراءة الباقين، وخمسة في الشواذ، وإليك البيان:

١- قال تعالى: ﴿ولكن بعُدت عليهم الشُّقَّة﴾ التوبة ٤٢.

١٢ ٢- قال تعالى: ﴿... ثقُلَتْ موازينه﴾ الأعراف ٨، المؤمنون ١٠٢، القارعة ٦.

٣- قال تعالى: ﴿وحسُن أولئك رفيقا﴾ النساء ٦٩، وقال: ﴿وحسُنت مرتفقا﴾ الكهف ٣١، وقال: ﴿حسُنت مستقرّا﴾ الفرقان ٧٦.

١٥ ٤- قال تعالى: ﴿والذي خبُث لا يخرُج﴾ الأعراف ٥٨.

٥- قال تعالى: ﴿بما رَحُبَت﴾ التوبة ٢٥، ١١٨.

---

(١) انظر الكتاب ١٧/٤، ٢١، ٣٥، المخصص ١٤٠/١٤، اللسان (سقم، وعسر، ورفق).

(٢) يُنظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٤، ٢٦٢.

(٣) يُنظر: بحث بعنوان (بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي) مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، ع٤، سنة ١٤٠١هـ، ص١٣٠.

٦- قال تعالى: ﴿وما ضعُفُوا﴾ آل عمران ١٤٦، وقال: ﴿ضعُف الطَّالِبُ ...﴾ الحج ٧٣.

٧- قال تعالى: ﴿واغلُظ عليهم﴾ التوبة ٧٣، التحريم ٩.

٨- قال تعالى: ﴿أو كثُر﴾ النساء ٧، وقال: ﴿ولو كثُرت﴾ الأنّفال ١٩.

٩- قال تعالى: ﴿فمكث غيرَ بعيد﴾[1] قرأ عاصم بفتح الكاف، والباقون بالضمِّ.

١٠- وقرأ أبو حيوة شريح بن يزيد: ﴿فبَهُت الذي كفر﴾[2].

١١- وقرأ ابن عباس: ﴿وحَرُم على قرية﴾[3].

١٢- وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿ومَنْ صَلُح﴾[4].

١٣- وقرأ أبو السَّمَّال، وإبراهيم النخعي: ﴿وَجُلَت﴾[5].

١٤- وقُرِئَ: ﴿وَهُنَ العظم مني﴾[6].

---

(١) سورة النمل من الآية ٢٢، ويُنظر: حُجَّة القراءات لابن زنجلة ٥٢٥، التبيان ٢/١٠٠٦.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٥٨، ويُنظر: مجاز القرآن ١/٧٩، المحتسب ١/١٣٤، التبيان ١/٢٠٧.

(٣) سورة الأنّبياء من الآية ٩٥، ويُنظر: شواذّ ابن خالويه ٩٥.

(٤) سورة الرعد من الآية ٢٣، ويُنظر: الكشاف ٢/٣٥٨، البحر ٥/٣٨٧، إعراب القراءات الشواذّ ٢/٤١٧.

(٥) سورة الأنّفال من الآية ٢، ويُنظر: إعراب القراءات الشواذّ ١/٥٨٥.

(٦) سورة مريم من الآية ٤، ويُنظر: الشوارد في اللغة للصاغاني ١٦٣.

فهل غفَل الدكتور/ أنيس أم تغافل؟ فإن كانت الثانية -وأظنها كذلك- فإننا لا يمكن أن نقبَل له مثل هذا الصنيع وما يرتبه عليه من نتائج، فليس له أن يُهمل هذه الأمثلة وأكثرها في قراءة حفص التي بنى عليها نتائج بحثه.

وفي بيان وجهة نظره في الباب الخامس (فعُل يفعُل) ذكر الدكتور/ أنيس أنَّ في القاموس منه خمسين فعلاً قيل لنا إنها من باب (كرُم) وكثيرٌ منها أفعال غريبة نادرة الاستعمال، وهذا الإحصاء أيضًا غير دقيق فقد أحصى بحرق اليمني نحوًا من مائة فعلٍ. هذا خلاف أفعال مشتركةٍ بين (فعُل وفعِل)، و(فعُل وفعَل)، وأفعال المثلَّث[١].

وأنتقل الآن للحديث عن الباب السادس (فعِل يفعِل) الذي أنكره الدكتور/ أنيس كليَّةً، وإذا ما أردنا عليه شاهدًا من القرآن الكريم فلدينا قوله تعالى: ﴿يحسِبُهُمُ الجاهل﴾[٢] قرأ ابنُ عامر، وعاصم، وحمزة بفتح السين، والباقون بكسرها.

ويُروى أنَّ الكسر لغة النبي صلى الله عليه وسلم[٣]، وذكر الأزهري[٤]، والسَّمين الحلبي[٥] أنَّ الفتح لغة تميم، والكسر لغة الحجاز.

وجاء هذا الباب أيضًا في ثلاثةِ أفعالٍ وردت في قراءات شاذَّة، وقد تقدَّمت في موضعها من البحث[٦].

---

(١) يُنظر: شرح لاميَّة الأفعال ٤٠-٤٣.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٣، ويُنظر: الحجة للفارسي ٢/٤٠٢، التيسير للداني ٨٤، الحجة لابن زنجلة ١٤٨.

(٣) يُنظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٨٤٢.

(٤) يُنظر: معاني القراءات ٨٩.

(٥) يُنظر: الدُّرّ المصون ٢/٦١٩، البحر المحيط ٢/٣٢٨.

(٦) يُنظر: ص ١٥٠.

ولم يذكر الدكتور/ أنيس هذا الباب في تبويب أفعال القاموس المحيط مع أن الفيروزآبادي ذكر منه الأفعال: حسِب، ونعِم، وفضِل، وقنِط، وعرِض.

٣ فواضح أن الدكتور/ أنيس أراد من إحصائيَّته أن تكون محقِّقَةً لنتائجها مُسْبقًا؛ ولذا رأيناه يلتقِطُ ما يصلُح أن يكون حُجَّة له، ويترك أشياءَ كانت ستُغيِّر كثيرًا مما وصل إليه خصوصًا ما يمسُّ اختصار الأبواب أو إنكارها.

٦ وفي إطار الدَّعوة إلى اختصار الأبواب أو الاقتصار على بعضها نجد الأستاذ/ أحمد أمين الذي عدَّ مسألةَ وزن الثلاثي من أشقِّ الأمور على دارس العربية، وكثيرًا ما شكٌّ فرجع إلى المعاجم التي لا تنصُّ أو تختلف أو تجيز.

٩ ومما يزيد الأمرَ صعوبةً مجيء الفعلِ على أكثرَ من بابٍ باتفاق المعنى أو اختلافه، وهذا يؤدِّي إلى اضطراب الباحث بين النصوص، وإذا لم يضطرب فإنه لا يستطيع إحصاءَها واستيعابها والأمنَ من الزَّلَلِ فيها.

١٢ كُلُّ هذا دفعه إلى التطلُّع إلى حلٍّ للخروج من هذا الوضع باختيار إحدى صيغتي المضارع لـ(فعَل)، والاكتفاء بها دون الأخرى لتكون وزنًا واحدًا لجميع الباب، وليكن وزن (يضرب)؛ لأنَّ إجازة بابين في (فعَل) توسِعةٌ ضارَّةٌ لا حاجة

١٥ إليها.

ودعا إلى تنظيم باقي الأبواب على غِرار (فعَل) فإنه إذا جاز لأبي زيد أن ينظِّم بعض التنظيم في باب (فعَل) فنحن أحوجُ ما نكون للتنظيم الكاملِ وأقدرُ منه[1].

١٨ ولم يفصِّل القول في الدعوة إلى التنظيم، وما هي الأبواب التي ستكون محل التنظيم؟ وقُوبل رأيه بالرفض من الأستاذ/ محمد الخضر حسين الذي اعترف بوجود صعوبةٍ في الأفعال السّتة، ولكنها ليست كما صوّرها الأستاذ/ أحمد أمين فإنه متى

---

(١) يُنظر: (اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللغة) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء السادس، ١٩٥١م، ص٩١-٩٢.

قرَّر المجمع[1] التزام شكل الحروف، وصار الناشئُ يقرأ الأفعال الكثيرة الاستعمال في الكلام على وجهها الصحيح لكثرة ما يسمعها أو تقع عليها عينه، وهي واضحة الشكل، لم يبق إلاَّ أفعالٌ قليلةٌ فربما لقِيَ فيها صعوبةً عاديَّة حيث يحتاج في معرفة بابها إلى مراجعةِ بعض المعجمات.

أمَّا ما اقترحه من الاكتفاء بباب (يضرب) فلَهُ أن يكتفي بوزنٍ واحدٍ، ولا يحجُرَ على غيره أن ينطق به على وزن ينصر ما دامت قواعد اللغة تسمح بذلك.

وردَّ عليه بشأن التنظيم بأن أبا زيد وأمثاله يعملون لتنظيم اللغة في دائرة الإبقاء على أوضاعها ومقاييسها المنظور فيها إلى استعمال الفصحاء، ولسنا أقدرَ منهم على هذا التنظيم المعقول. أمَّا التصرُّف في اللغة بنحو الهدم والتغيير والتبديل فغيرُ علماءِ العربية أسرعُ إليه وأقدرُ عليه من علماء العربية[2].

ولم يبتعد الأستاذ/ إبراهيم حمروش في موقفه عن سالفه الأستاذ/ الخضر حسين، وخلص إلى أن اختلاف الأفعال عائد إلى اختلاف معانيها، وهذا مألوف لصغار المتأدبين.

وقد يؤدِّي اختلاف البناء وظيفةً أخرى فيكون فرقًا بين المتعدِّي واللازم، وجاء القرآن الكريم والسنَّة الشريفة وفيهما هذه الأبواب كلُّها، وعُنِيَ العلماء بوضع قواعد تُسهِّل هذا الأمر بعض التسهيل، وهي مُدوَّنةٌ في كتب الصرف.

والاكتفاء بوزنٍ واحدٍ غير ممكن؛ لأنَّ المضارع إذا قُصِر على (يفعُل) أو (يفعِل) أو خُيِّر فيه بين الأمرين حصل الخلاف بين القديم والحديث، ومثل ذلك يُقال في قصر الفعل الذي له وزنان إلخ ... ويزيد على ما تقدَّم أن نفقد دلالة هذه المادة على المعنى الآخر[3].

---

(١) هكذا، ولعلّها المعجم.

(٢) السابق ص١٠١.

(٣) السابق ص١٠٥.

ويتفق رأي/ محمد علي كمال مع أحمد أمين في اختزال أبواب الثلاثي لتصبح خمسةً لا ستة، وذلك بعد دمج البابين الأوَّل والثاني في بابٍ واحد[1].

٣ وضمن مشروع (الفصحى المخفَّفة) للدكتور/ محمد كامل حسين يكون للفعل الواحد باب واحد، وأوضح أنَّه لم يستطع أن يفهم لِمَ يكون للفعل الواحد أبواب متعددة كلُّها بمعنى واحد؟ ولم يستطع أحدٌ أن يُقنِعَه أنَّ الاحتفاظ بهذه ٦ الأبواب يفيد اللغة في شيءٍ، فهو نوعٌ من المعرفة مرهق.

فإذا كان البابان صحيحين فأحدهما صواب حتمًا ولا داعي لمعرفة الآخر، والعادة وحدها هي التي تجعل الصوابَ يثبُت في الأذهان.

٩ ثم يعرض له قول معترض: إن اختيار الباب الواحد سيكون تحكميًّا. فأجاب بأنه لا ضيرَ في ذلك، فاللُّغة كلُّها تحكميَّة.

ووضعَ قواعد لهذا الاختيار على النحو الآتي:

١٢ (أ) الأفعال المشهورة:

١- إذا كان لكلِّ بابٍ من الأبواب المتعدِّدة معنًى خاصٌّ بقيت الحال على ما هي عليه مثل كبِرَ وكبُرَ.

١٥ ٢- إذا كانت الأبواب المتعدِّدة كلُّها بمعنًى واحد فيجب اختيار واحدٍ منها، ويُفضَّل باب (نصر) لكثرته إلاَّ إذا اشتهر خلاف ذلك.

(ب) الأفعال غير المشهورة:

١٨ وهذه الأفعال يصحُّ أن تكون كلها من باب (نصر) والدَّاعي إلى ذلك ما عبَّر عنه بقوله: «ليس من المعقول أن نجد أكبرَ علماءِ اللُّغة في حاجةٍ إلى المعاجم إذا أرادوا أن يتأكَّدوا من باب الفعل»[2].

---

(١) يُنظر: الدراسات اللغوية في العراق ص١٨٩.

(٢) اللغة العربية المعاصرة ١٢٧-١٢٨.

ثم يمضي في تفصيل مشروعه بوضع جداول للصرف فرّق فيها بين أنواع الأفعال فجعل السَّالمة على باب (نصر) لكثرته، وهذا ما حدا بالفيروزآبادي أن يُغفِل النصَّ عليه.

والأفعال المعتل أولها في الفصحى المخففة تكون كلُّها على وزن (وعد يعِد، ووضع يضع) وتُراعى الأفعال قليلة الورود نحو (وعُر يوعُر، ووجِل يوجل، وورِث يرِث) ويجوز أن يُعامل الأخيران في الفصحى المخفّفة معاملة (وعد يعد) رغم مخالفة ذلك لما جاء في المعاجم مثل: ومِق وورِم ووَسِعَ.

وبيّن أن الأفعال المعتلة الوسط على نوعين (قال وباع) ووضع جدول تصريفهما، وكذلك فعل في الأفعال المعتلّة الآخِر فمثَّل على الواويِّ بـ(دعا) وعلى اليائيِّ بـ(رمى) وألحق بهما ملحوظةً، وهي أنَّ نحو (رعى وسعى) لا تختلف عن (رمى) إلاَّ في المضارع.

وأخيرًا وضع قاعدة المضعَّف، وهي لا تختلف عمّا هو معلوم من أن المتعدِّي منه تُضَمُّ عينه، واللازم تكسر، أَمَّا الأفعال غير المشهورة بتعدٍّ أو لزوم فيحسُن أن تُجعلَ كُلُّها مضمومة العين إلاَّ إذا اشتُهر خلاف ذلك[1].

ويدفع الدكتور/ محمد حمادي ما زعمه الدكتور/ محمد كامل في الجزء الخاصِّ بالعودة إلى المعاجم بأنّها محدودةُ الوقوع؛ لأنَّ المرءَ لا يستعمل إلاَّ فِعلاً قد علمه عن طريق الاطلاع على النصوص، حتى إذا مضى زمنٌ واحتاج إلى ذلك الفعل، ووجد نفسَه متردِّدًا في ضبطه قصد المعجم ولا حرج، فماذا في هذا؟! ولِم وُجِدَ المعجم إذن؟! والإعراض عن المعجم في هذه الحال يكلّفنا ضياع الصورةِ الحقيقيَّةِ للفعل الوارِدِ في نصِّ الكلام العربي الفصيح، والنُّطق بصورة أخرى رجمًا بالغيب[2].

---

(١) يُنظر: السابق ١٣٥-١٤٢.

(٢) يُنظر: (الفعل الثلاثي المجرَّد وحقيقة قياسيته) ص١٦٣.

ويساير الدكتور/ حنًّا فؤاد ترزي الدكتـور/ محمـد كـامل فـي الجـزء الخـاص بالاقتصار على لفظٍ واحدٍ للكلمةِ الواحدةِ دونَ أن يُستثنى من ذلك اختـلاف حركـة عين المضارعة في الأفعال التي لا يؤدي اختلافها فيها إلى اختلافٍ في المعنى[١].

وفي مقابل المناداة باختصار الأبواب أو تقليصها يطالعنا الدكتـور/ هـادي نهـر بانتقادٍ للدراسات الصرفية التي كانت محلاً للخلط والتأويل والاضطـراب والتكلُّـف، ومن مظاهر ذلك إرغامهم الأفعال أن تكون سـتةَ أبـوابٍ، وقـدَّم اقتراحًـا يقـول فيـه: «ولو جعلوا المعتلَّ أوله وثانيه وثالثه، أو أوله وثانيه، أو أوله وثالثـه، أو ثانيـه وثالثـه، والمدغم كُلٌّ له بابٌ فلا تكون (وعى) من باب ضرب بل تكـون هـي بابًـا وحدهـا، ولانتفت الحاجةُ إلى الإعلال والإبدال، ولحفظَ النَّاسُ الأفعالَ حِفظًا سليمًا لا يحتاج إلى تفكير، ولكان نطقهم سليمًا، ولضاعت نصف متاعب المعلمين ... وتُحفظ هذه الأبواب وهي نحو العشرين بابًا في أوَّلِ عهـد الطـالب بـالتعلُّم كمـا تحفـظ جـداول الضرب فتعلَق بذهنه أبدًا، ويقيس عليها ما يعرض له»[٢].

وهذا الاقتراح كما يبدو مبالغ فيه، وغالى صاحبه فـي بسـط الأبـواب، وانتهـى بها إلى حدٍّ مستبعَد.

رابعًا: تغيير طرق الاشتقاق

ذهب الدكتور/ محمد خضر عريف إلــى عـدم وجـود قواعـدَ نحويـةٍ وصرفيـةٍ واضحةٍ تضبطُ أوزان الفعل الثلاثي، والافتقار إلى قوائم بجميع الأفعال العربية تُحـدَّد فيها أبوابها -وهذا غير مُسَلَّم به على إطلاقه- وانطلاقًا من هذا ظلَّت الحاجـة قائمـةً إلى نظريـة لغويـة لأوزان الفعـل الثلاثي تُفيـد مـن منـاهج علـم اللسـانيات الحديـث *Linguistics*.

---

(١) يُنظر: مقال بعنوان (المعاجم العربية وضـرورة تهذيبهـا وتطويرهـا) مجلـة المجمـع العلمـي العربي، مج٤٧، ج٢، ص٣٩٢.

(٢) يُنظر: مقال بعنوان (آراء حول إعادة وصف اللغـة العربيـة ألسُـنيًا) أشـغال نـدوة اللسـانيات واللغة العربية، تونس ١٩٧٨م، ص١٣٥-١٣٦.

ويبدأ الدكتور/ محمد عريف دراسته التطبيقية بتجريب طريقة (تحليل المقاطع المتنقلة *Auto-Segmental Analysis*) مقتفيًا أثر العالم الأميركي *Macarthy* (ماكارثي ١٩٨١م) الذي تكلم عن أوزان الثلاثي عرضًا، وعجز عن حلّها. ٣

ويأخذ الدكتور/ عريف طريقَتَهُ ليطبِّقَها على الفعل الثلاثي مخرجًا من دراسته باب (فعِل يفعِل) لشذوذه، ولأنّه أمكن حصرُ أمثلته، وكانت الصيغ على النحو التّالي:

	ماض (ض)	مضارع (ع)
صيغة (١)	م أ م أ م : (فَعَلَ)	م م أ م : (يَـ) ـفْعَل
		م م ي م : (يَـ) ـفْعِل
		م م و م : (يَـ) ـفْعُل
صيغة (٢)	م أ م و م : (فَعُلَ)	م م و م : (يَـ) ـفْعُل
صيغة (٣)	م أ م ي م : (فَعِلَ)	م م أ م : (يَـ) ـفْعَل

٦ ٩

(م= صامت، أ= فتحة، و= ضَمَّة، ي= كسرة) ١٢

وعرضُها على هذا النحو يعطينا دليلاً واضحًا على أنّ الحلّ غير ممكن بهذه الطريقة، لوجود التغاير بين حركات الماضي والمضارع.

وينتقل بعد هذا إلى طريقةٍ أخرى للعالم اللغوي الأميركي *B. Lev* (ب. ليف ١٩٧٨م) الذي اتّبع التحليلَ الخطي للمقاطع *Liner Segmental Analysis* وأقام دراسته على العبرية، وهذا التحليل يقوم على التغاير الحادث بين الماضي والمضارع فيسمح باشتقاق (يفعِل من فعَل) و(يفعَل من فعِل) ولكنّه لا يسمح باشتقاق (يفعُل من فعُل) ولا (يفعَل من فعَل). ١٥ ١٨

ويظهر مما تقدَّم أنَّ لدينا في أبواب الثلاثي حالاتٍ من المماثلة في الصوائت *Vowel Assimilation* وحالات من التغاير *Vowel Dissimilation* وذلك يقود إلى نتيجة، وهي أن إيجاد قاعدة دقيقة لصيغة (فعَل) يبدو مستحيلاً باستخدام طريقتي ٢١

التحليل اللتين أخفقتا في ذلك[1].

ويستبعد أن يكون المضارع أصلاً للماضي فلكلِّ صيغةٍ أخرى تصحبها من الفعل الآخر دون أن تكون هناك علاقة أصلٍ وفرعٍ، وهو يشير إلى رأي الدكتور/ داود عبده الذي شخَّص مشكلة الثلاثيِّ في صيغةِ (فعَل) ومضارعها المكسور أو المضموم، فهي كما يقول مقتل نظرية اشتقاق المضارع من الماضي، أمَّا إذا اعتبرنا الماضي مشتقًّا من المضارع فإنّ هذه المشكلة تزول، رغم أن القواعد تظَلُّ في جوهرها كما هي:

١- إذا كان المضارع مفتوح العين فإن الماضي يكون مكسور العين (يعلَم علِم).

٢- إذا كان المضارع مكسور العين فإن الماضي يكون مفتوح العين (يضرِب ضرَب).

٣- إذا كان المضارع مضموم العين فإن الماضي يكون مضموم العين في الأفعال الغريزية (فعُل).

٤- إذا كان المضارع مضموم العين فإن الماضي يكون مفتوح العين فيما عدا ذلك (ينصُر نصَر).

ولكنه لا يلبث أن تظهر له مشكلة الحلقي فحين يأتي الفعلان/ يقرأ ويفرح فكيف نعرف الماضي منهما وكلاهما لامُه حرف حلق؟

عندئذٍ يتذرَّع بأنَّه بصدد الحديث عن قواعد لغويَّة تُبيِّنُ أيَّ الصيغتين مشتقَّة من الأخرى، لا وضعَ قواعد تعليمية تُعين الدارس في هذا العصر على تحديد حركة عين الماضي بناءً على حركة عين المضارع والعكس[2].

(١) يُنظر: بحث بعنوان (القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي في اللغة العربية) مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مج٣، ١٤١٠هـ ص١٣٧-١٥٧.

(٢) يُنظر: بحث بعنوان (الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر) المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، ع٩، مج٣، ١٩٨٣م، ص١٤٣-١٤٥، وانظر أيضًا مقال بعنوان (تحريك الحروف الساكنة في الأفعال ذات الأصل الثلاثي) المجلة نفسها ع٢٨، مج٧، ١٩٨٧م، ص١٨٠-١٨١.

واجتهد الدكتور/ محمد عريف أن يطلب بغيتَهُ في غير ما سبق من طرق التحليل، ووصل إلى حقيقةٍ أن صيغة الأمر تُتَلَقَّى قبل الأوزان الأخرى، ويليها المضارع الذي يمكن للعربي ربطه بزوجه من أوزان الماضي أو صيغهِ الخمس، وفيما يلي تصوير للمراحل الذهنيَّة التي يمرُّ بها بناءُ الفعل في العربية في تفكير الناطقين بها:

«حينما يستمع الناطق بالعربية إلى فعلٍ أمرٍ هو (اكتُب) فسيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي:

١- إن الجذع هو (اُ) كتُبْ، إذًا فجذع المضارع هو كذلك (يـ) كتُبُ.

٢- لا يمكن لهذا الفعل أن ينتمي إلى صيغة (و) لأنَّ صيغة واو ليس لها أمرٌ، فلا تقول: احسُن ولا اعظُم.

٣- إذًا فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة أ٣ وهي:

صيغة أ٣	(ض)	(ع)
	م أ م أ م	م م و ع
	فعَل	(يـ) ـفعُل

وبذلك تتضح صيغتا الماضي والمضارع لدى الناطقين بالعربية في هذا الفعل.

وحين يسمع الناطق بالعربية فعل الأمر (اِفرَحْ) فسيربط هذا الفعل بالمضارع ثم الماضي على النحو التالي:

١- أن الجذع هو (ا)فرَحْ إذًا فجذع المضارع هو (يـ) فْرَحُ.

٢- قد ينتمي هذا الفعل إلى صيغة (ي) أو صيغة أ١.

٣- قد يكون من صيغة أ١؛ لأنَّه ينتهي بالحاء.

٤- ولكنه لا يمكن أن ينتمي إلى صيغة أ١؛ لأنَّه فعل نفسي.

٥- إذًا فهذا الفعل ينتمي إلى صيغة ي، وهي:

صيغة ي	ض	ع
	م أ م ي م	م م أ م
	فَعِلَ	(يَـ) ـفْعَل

إنَّ العلاقة بين جذع الأمر وجذع المضارع مدهشة فعلاً فهي علاقة تطابُق وتماثُل بديعة»[1].

وبذلك تُصبح أوزان الفعل عملية واضحة، وحُلَّ بذلك إشكال لغويٌّ ظلَّ قائمًا لمئات السنين، والاعتماد في هذه النظرية على القاعدة اللغوية التي تقول: إن الفرع هو الذي يحتوي الأصل وزيادة، فالمضارع هو الذي يحتوي على الزيادة[2].

وكُلُّ ما تقدَّم لا ينتهي بنا إلى يقينٍ واضحٍ في هذه القضية؛ إذ لم تأتِ هذه المحاولة بجديد، فإنَّ المطابقة بين المضارع والأمر واجبة إذا عُلم أحدهما علم الآخر، ويظلُّ التحيُّر في معرفة حركة العين قائمًا حتّى في الأمر فما يُقال في المضارع ينسحب على الأمر.

أمَّا مسألة أن صيغة (الأمر) سابقة لصيغتي الماضي والمستقبل فقد سُبِقَ إلى ذلك، يقول ولفنسون: «وقد بذل المستشرقون جهودًا عظيمة في البحث عن تاريخ الفعل في اللغات الساميَّة، فكان كُلُّ ما وصلوا إليه من أبحاثهم أن اتفق أغلبهم على أن الصيغة القديمة أو الأصلية للفعل إنما هي صيغة الأمر، ثمَّ اشتُقَّت منها صيغة المضارع»[3].

ولكن يبقى ذلك بلا دليل يؤيده.

خامسًا: حركة العين وعلم الأصوات

---

(١) يُنظر: (القواعد اللسانية لأوزان الفعل الثلاثي) ١٦٧-١٦٨.

(٢) يُنظر: السابق ١٦٩.

(٣) تاريخ اللغات السامية ٦٥.

يرى الدكتور/ محمد رشاد الحمزاوي أن كتب الصرف العربي أهملت الحديث عن علم الأصوات، وأن الطالب يدرس المادّة اللغوية دون معرفة أصولها، وأسباب التغييرات الصرفية، وكثيرًا ما يُعوَّض عن ذلك بتفسيرات نحويَّة، ومنها أبواب الثلاثي التي لم يَسْعَ المؤلفون إلى ربطها لإقرار قاعدةٍ ثابتةٍ للطالب، ومن ذلك:

أ- أنّ (فعَل يفعِل) يأتي مكسور العين في المضارع غالبًا متى كانت عينُه حرفًا مائعًا مثل الراء واللام فنقول: جلس يجلِس، وضرَب يضرِب.

ب- أن (فعَل يفعَل) يأتي مفتوح العين في المضارع إذا كانت عينه أو لامُه حرفًا حلقيًّا فنقول: ذهب يذهَب، ووهَب يهَب، وفتح يفتَح.

ج- أن الفعل المضاعف -مثل مدّ وشدّ- لا يكون فيه الإدغام وجوبًا إذا كان الحرفان المتماثلان متحرّكين؛ بل لوقوع النبر على المقطع الأوّل القصير، فيُضْعِف حركة المقطع الثاني فيكون الإدغام: مَدَدَ مدَّ.

ويعيب الحمزاوي على الصرف العربي أنّه لم يأخذ في حسبانه مفهوم الصوت المركَّب في الفعل المعتلِّ ـَ وْ / ـَ يْ الذي يؤدي دورًا كبيرًا في تغييرات الأفعال، فهي تسكت عن حالات أفعال مثل (وَصَلَ يَوْصِل) و(وُصِلَ يُوْصَل) ولو أَخذَ بعين الاعتبار الصوت المركَّب لقال: لصوت العلّةِ من الصوت المركّب حالتان:

أ- يسقط إذا كان الصوت السابق له ليس من جنسه (يَوْصِل) الفتحة ليست من جنس الواو فتسقط (يَصِلُ).

ب- يُمَدُّ إذا كان من جنس الصوت السّابق له (يُوْصَل) الضمَّة من جنس الواو.

ويتهم الكتابة العربية بأنها قصَّرت في التمثيل لمفاهيم مثل النبر والمقطع، وسعي المعجم إلى التّمثيل لها سواءً بوصف التغيير بجملة كاملة لا تخلو أحيانًا من الغموض كما في معجم الصحاح الذي يقول فيه: «والحُبُّ: المحبَّة، وكذلك الحِبُّ

بالكسر، وحبَّه يحِبُّه بالكسر فهو محبـوب ...» أو بـالتمثيل لحركـة عيـن المضـارع بمطّةٍ تُوضع عليها الحركة المعنية (ـَـ ـِـ ـُـ).

٣ وفي كلتا الحالتين يكون المعجم العربي عـاجزًا عـن التمثيـل صوتيًّـا للتغـيرات الصرفية والصوتيّة كما هو الحال في المعـاجم الأوربيـة التـي تعُـدُّ التَّعريـف الصوتـي أساسًا من أُسُسِ التعريف اللغوي.

٦ ويتساءل: متى سنفكرُ في وضع كتابةٍ صرفيَّة صوتيَّة معجميَّة في معاجم العربيّة لأداء هذه الأصوات والتمثيل للكلمات الأعجمية التي تدخل العربية والنطق بها نُطقًـا صحيحًا[١].

٩ سادسًا: الدراسات الإحصائية:

عدَّ الدكتور/ أنطوان عبدو الوصول بأبواب الثلاثيِّ إلى شيء من التقعيـد أمـرًا صعبًا بعض الشيء، ولكنَّ دراسةً إحصائية دقيقة تبـدو مطلوبـة وهـي عمليـة ضخمـة

١٢ تحتـاج إلـى إحصـاء، ودراسـاتٍ نصوصيـة قديمـة وحديثـة؛ لمعرفـة نسبـة الشـيوع والاستخدام، والنظر في دلالات الأفعال وعلاقاتها بأوزانها، وهذا أمرٌ ضروري لكـلِّ عملٍ معجميٍّ رصينٍ.

١٥ ويـرى أنَّ النظـر فـي الخلافيـات يجـب أن يكـون أبعـد مـن مجـرَّد النظـر فـي الخلافية الصوتية بين الماضي والمضارع، ليصل إلى خلافية الأمر، والمصادر، وأمور التّعدية واللزوم، وحروف التعدية، وتطلُّب الدلالات[٢].

١٨ وتبدو الصعوبة من أن الخلافيات في عين الفعل الثلاثي قـد اجتمعـت لهـا مـن القبائل واللهجات الكثيرة، وهذا يوضِّح صعوبة الوضع، ولكـنَّ عمـلاً ألسُـنيًّا معقـولاً يستطيع أن يقترب من إيجاد رواسم لقوانين لغويَّة صوتية أو دلالية معتمدًا على ثلاثـة

٢١ اعتبارات، هي:

---

(١) يُنظر: مقال بعنوان (المعجم والصرف) مجلة المعجمية، ع٧، ١٤١١هـ، ص١٥-١٧.

(٢) يُنظر: مصطلح المعجمية العربية ص١٣٣-١٣٦.

١- أنّ نسبة ورود أوزانٍ معيّنةٍ للفعل الثلاثي تُثْبِتُ ضآلةَ، بل سقوط بعض ما قالوا به من أوزانه، ويُثبت ضرورةَ حصرها بالحُجّة، ويقصد تفاوت الأبواب كثرةً وقلّة.

٢- أنَّ تَشَكُّلَ الفعل الثلاثي بأكثر من شكل يمكن أن يكون من أثر اللهجات إن لم تتغيَّر الدلالات، ويمكن هنا تسهيل الأمر على المتعلمين ومستخدمي اللغة باعتماد صيغة أفضل أو أشهر أو أكثر انسجامًا، ما دام أنَّها صيغة مقبولة في اللغة.

٣- أنَّ تشكُّل الثلاثي بأشكالٍ مختلفة قد يكون لغرض صرفيٍّ ونحويٍّ ودلاليٍّ، وهذا لا يُخفي مشكلة مهمَّة وهي أن الشكل الواحد قد يذهب إلى دلالات متعدِّدة، لأسبابٍ تعاقبية أحيانًا، أو لأسباب غير واضحةٍ دائمًا، وأساسها الاستخدام والشيوع[1].

وفيما يخصّ الأفعال الشاذّة كمجيء (فعَل يفعَل) من غير الحلقي فإنَّ الأمرَ يظلُّ غامضًا مع ترامي التاريخ، والأفضل أن تُحفظ الشواذ وتُقبل دون حرج، فهذه قاعدة جميع اللغات[2].

سابعا: إجراء نوع على قياس نوع آخر:

وهذا ما اقترحه محمد خليل باشا في (فعَل) السالم بإجرائه مجرى المضعَّف، أي: الضمُّ في المتعدِّي، والكسر في اللازم، واستثنى من ذلك مشاهير الأفعال يلتزمها من عرفها ومن جهلها.

ويؤيد اقتراحه بإجازة أبي زيد -فيما جاوز المشاهير- الوجهين معًا، فإذا كان هذا قبل أكثر من ألف سنةٍ عند مَنْ شأنهم الوحيد الاشتغال بالعربية، فلماذا نعنّت على طلابنا ونلزمهم ما لم يلتزمه الأوائل.

---

(١) السابق ص١٤٣-١٤٤.

(٢) السابق ص١٥١.

وذكر مزية هذا الاقتراح بأنه يعطي التحليل المنطقي للتعدُّد الذي وردت به كثيرٌ من الأفعال حتى ليخيَّل إلى الناظر أنَّه يحدث كيفما اتفق، ومزية أخرى أنَّه يرشد إلى الاستعمال الصحيح، فنقول مثلاً حلَج القطنَ يحلُج، وحلَج في سيره يحلِج، ودرَسَ الكتابَ يدرُس، ودرسَ الرسمُ يدرِس، وخرق الثوبَ يخرُق، وخرق الرجلُ إذا كذب يخرِق.

أمَّا مثلث العين من حلقي العين أو اللام فتطبَّق القاعدة، ولكن يُرجَّح الفتح؛ لأنَّه الأصل، ولأنَّه مؤدٍّ إلى الاطراد[١].

وعقَّب الأستاذ/ أحمد راتب النفَّاخ على هذا الاقتراح بأنَّ ما لم يُعرف مستقبله على اليقين مما كان على (فعَل)، وكذا ما سُمِعَ مستقبله بالوجهين فالأصل فيه أن يترك لكل امرئٍ أن ينطق به على الوجه الذي يجذبه إليه طبعه ويخِفُّ على لسانه، ولم يجد الأستاذ/ النفاخ حجةً فالجة تُوجب أو ترجِّح أن يُلتزم فيه قاعدة مطردة.

وشيء آخر وهو أننا إذا سلَّمنا باطراد الضمِّ في المضاعف المتعدِّي والكسر في اللازم فإننا لا نسلِّم بجواز حمل الصحيح السالم عليه؛ وذلك أن أئمة العربية استظهروا من استقراء كلام العرب أن التضعيف ضربٌ من الاعتلال، ولهذا شارك المضاعفُ المعتلَّ في بعض الأحكام التي تُباين أحكام الصحيح، وهذا شيءٌ نبَّه إليه ابن جنيّ[٢].

---

(١) يُنظر: مقال بعنوان: (حركة عين المضارع من فعَل) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٣، مج٥٧، ص٤٧٥-٤٧٦.

(٢) السابق ص٤٨٣-٤٨٤.

٢- الأوزان التقديرية

كانت طريقة الصرفيين القدامى في وزن بعض الأنواع من الأفعال غير مرضيَّة لدى ثُلَّةٍ من اللغويين المحدثين، فكانت مدخلا للطعن عليهم وإنكار صحة منهجهم.

ورأى هؤلاء من وجهة نظرهم أنَّها عُولجت علاجًا خاطئًا لا يفيد متعلِّمَ اللغة في شيءٍ، وأنَّها مجرَّد آثارٍ يمكن للمتخصِّص الوقوفُ عليها، فهي أشبه بمخلَّفاتٍ علميّة تفيدنا فقط في معرفة منهج التفكير عندهم.

ومن هذه الأبواب: أبواب الأجوف والناقص واللفيف، والمضعَّف، فيقولون في تصريف الفعل (قال) إن أصله: قَوَل تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا. و(غزا) أصلها: غَزَوَ فُعِل بالواوِ ما فُعِل بسابقتها.

والدَّاعي لمثل هذا أنهم خضعوا لمنهج عامٍّ سيطرت عليه فكرة الأصول على أذهانهم، وحاولوا حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة أو نظام واحد، فرجعوا ما لا ينطبق عليه القول من الأفعال الثلاثية إلى (ف ع ل)[1].

وأدرج الدكتور/ كمال بشر هذا المنهج تحت ما يُسمَّى في علم اللغة الحديث بمبدأ وحدة الأنَّظمة *Monosystemic Principle* وهو منهج تعوزه الدِّقة والصلاحية في التطبيق على مثل هذه الحالة، وهو مؤدٍّ -على حدِّ قوله- إلى تشتيت الأحكام، وإلى التعسُّف والتأويل[2].

وينحو الدكتور /إبراهيم السَّامرائي بالقضية منحًى آخر، فأنكر أن يكون أصل نحو (قال) قَوَلَ، وأنه غير صحيح؛ لأنَّ هناك فرقًا كبيرًا بين المدِّ في نحو (قال، وباع) وبين الواو والياء المتحركتين في (قوَل وبيَع)، فهما إذا تحركتا تفقدان صفة كونهما حرفي لينٍ أو مدٍّ، فالواو في (وَجَدَ) و(سرُوَ) و(حَوِرَ)، والياء في (يَسَرَ)

(١) يُنظر: مفهوم علم الصرف للدكتور/ كمال بشر ص١٢٤-١٢٥ (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢٥).

(٢) يُنظر: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ١٦٦.

و(أيِس) و(هَوِيَ) لا يختلفان عن الحروف السَّاكنة أو ما يسمَّى بالحروف الصحيحة[١].

٣ وادَّعى الدكتور/ تمّام حسان أنَّ عُلماءَ الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال حين جعلوا (قال) على (فَعَلَ)، وما إصرارهم على وحدة الصيغة والميزان بمُجْدٍ فتيلاً بالنسبة للأغراض العلمية للتحليل الصرفي[٢].

٦ وأبعد الدكتور/ محمد كامل حسين النَّجعة حين ذكر أن الصرفيين افتعلوا -في سبيل إخضاع الأفعال المعتلَّة لأبواب الثلاثي- قواعدَ للإعلال والإبدال ونقل الحركات مما لا أصل له في تاريخ اللغة وتطورها، فجعلوا (وعَى) من باب (ضرب)

٩ فكان عليهم أن يفرضوا من الإعلال والإبدال ما يجعل فعل الأمر من (ضرب) يطابق فعل الأمر من (وعى) وبمثل هذا أصبح الصرف علمًا عقيمًا مفتعلاً صعب المراس دون جدوى[٣].

١٢ وليس هذا الصنيع من القدماء عند أنيس فريحة إلاّ أخذًا بمبدأ العِلّيَّة كما هو عند أرسطو، فإنَّه مبدأ يشمل العلَّة والحكمة، وقولهم إن (قام) أصلها: قَوَمَ، من تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر (قام) مع الميزان (فعل) الذي اتخذه مسبقًا ميزانًا

١٥ لجميع الأفعال الثلاثية[٤].

ويذكر في موضع آخر أن أثر فلسفة الجوهر -عند أرسطو- يظهر في اعتبار الجذر الثلاثي أصلا أو جوهرًا، وأنّ أحد اللغويين قد اختار (فعل) ميزانًا وعلى هذا

١٨ الأساس اعتُبر الأجوف والمضعَّف على (فعَلَ).

---

(١) يُنظر: بناء الثلاثي وأحرف المدّ ٩٤-٩٥ (مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ج٢٤)، النحو العربي نقد وبناء ٢٢٠.

(٢) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥.

(٣) يُنظر: اللغة العربية المعاصرة ١٢٦، في إصلاح النحو العربي ١٥٤-١٥٥، البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٤٠.

(٤) يُنظر: نظريات في اللغة ١١٣-١١٤.

ويقول: إن المدرسة الوصفية تقول: مَنْ أخبرنا أنَّ (قام) أصلها (قوَم) و(مدَّ) مدَد؟ وهل هناك إثبات؟ وما الصعوبة في لفظ قوَم ومَدَد؟ أليستا كلمتين على وزن (فعَل) فلماذا غيَّر القومُ ذوقهم اللفظي فقالوا: قام ومدَّ؟ وهذا في رأيه تناقضٌ فاضح في التعليل[١].

ويرى ريمون طحَّان أنَّ الخلل في أوزان العربية أتى من عملية التقعيد: *Grammaticalisation* التي قام بها الصرفيون فعاملوا الثنائيات معاملة الأصول الثلاثية؛ لتدخل في نطاق التركيب العربي، وهذه من المعاملات المغلوطة، والصحيح أنْ يُوزن نحو (ماد) على (فاع) و(مدَّ) على (فَعَّ) ولسنا بحاجةٍ إلى التماس تعليلاتٍ مرهقةٍ وردت في بابي الإعلال والإدغام[٢].

والقضية في رأي الدكتور/ فوزي الشَّايب من أكثر مسائل الصرف اعتباطيةً، وإغراقًا في المعيارية أصرَّ فيها القدماء على وزنها حسب أصولها التاريخية[٣] من غير نظرٍ إلى الواقع اللغوي الحقيقي، فبدلاً من وزن (قال، وخاف، وطال) يَزِنُون (قَوَلَ، وخَوِفَ، وطوُل) وهذا العمل تحكميٌّ محضٌ. فكيف يَسُوغُ أن نَزِنَ مثل: قال، وباع، ودعا، ورمى على فَعَلَ؟ حيث يتكون الوزن من سِتةِ أصواتٍ تتوزعها ثلاثة مقاطع قصيرة *Fa/a/la* والموزون يتكوَّن من أربعة أصواتٍ يتوزَّعها مقطعان. وما المناسبة الصوتيَّة بين (قال، وخاف، ونصر، وعَوِرَ)، وبين (طال، وحَسُن) حتّى يتّفقا في الوزن؟

وما وجه الخلاف الصوتي بين (قال، وخاف، وطال) حتى تختلف أوزانها؟ فهي وإن اختلفت أصولها فقد انتهت نهاية صوتية واحدة، فالواجب أن يكون وزنها واحدًا[٤].

---

(١) يُنظر: نظريات في اللغة ١٤٠-١٤١.

(٢) يُنظر: الألسنية العربية ١٢١-١٢٢.

(٣) سيأتي بيان أنها ليست أصولاً تاريخية ص ٣٢٠ .

(٤) يُنظر: من مظاهر المعياريَّة في الصرف العربي ٩١-٩٢ (مجلة مجمع اللغة الأردني، العدد ٣٠).

ويرى الدكتور/ أحمد كشك أن هذه الرؤية من القدماء افتراضٌ وإنْ كان له وجود في النظام التشكيلي للُّغة؛ لأنَّ اعتبار الواو في (قال) والياء في (سعى) راجعٌ إلى تصوُّرِ صيغٍ أُخرى تدور في إطار جذور هذه الكلمات كالمصدر، أمَّا هنا فالتصوُّر الموجود ينبني على أساس فهم الصيغة بفهمِ صيغةٍ أخرى[1].

ولم يكتفوا بنقدِ مذاهب القدماء كما رأينا، ولكن قام بعضهم بوضعِ حلولٍ تجعل من قضية الأوزان عملية سليمةً لا تشوبُها شائبة، وهي في مجملها لا تخرجُ عن منهجٍ يُعنى بدراسة اللغة عن طريق وصف المظاهر اللغوية لا إيجاد الأسباب والعلل لها.

فهذا د/ كمال بشر يرى أن نأخذ في مناقشتها وتصريفها طريقًا واحدًا من اثنين:

الأوَّل: طريق وصفي يُعنى بتسجيل الحقائق في الصيغة دون تأويل أو افتراض، وهنا لا بُدَّ من الاستعانةِ بالدراسات الصوتية، وعن طريقها سوف نعلم أنَّ (قال) في تركيبها الصوتي تختلف عن (نَصَر) مثلاً، فلكلٍّ منهما تركيب مقطعي يختلف عن تركيب الآخر، فالأوَّل يتألف من مقطعين، والثاني من ثلاثة مقاطع.

وهذا الفرق الصوتي له قيمتُه وأهميتُه فهو يشير إلى وجوب معاملة الصيغتين معاملةً صرفية مختلفة، وبخاصة في باب الأوزان، ومعناه أنّ (قال، وغزا) ونحوهما يختلفان عن (نصر)، ولو اتّبعنا هذا المنهج الصوتي، وسِرنا على الطريق الوصفي وجب أن نقول: إنّ (قال) وزنها (فال)، و(غزا) وزنها (فعا).

ثم يشرع في بيان مميزات هذا المنهج وأنه يمثّل الحقيقة الواقعة فَضلاً عن سهولته وتمشيه مع روح المنهج السليم من خلال اتباع مبدأ تعدُّد الأنّظمة في إطار المنهج الوصفي.

---

(١) يُنظر: من وظائف الصوت اللغوي ص٢٠.

الثاني: طريق المنهج التاريخي، وفيه نتتبَّع تاريخ الصيغ المختلفة لاكتشاف ما أصابها من تغيير، وما حدث لها من تطوُّر عبر فتراتِ الزَّمن، ولنا عندئذٍ أن نتساءل: هل أتى على نحو (قال، وغزا) فترةٌ كانتا تُنطقان فيها (قوَل وغزوَ) ثم عرض لهما تطوُّر في أصواتِ العلَّةِ أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟.

ويجيب بأن هذا احتمالٌ قويٌّ يؤيدُه أمران:

١- الواقع الملموس وهو وجود بقايا لهذا الأصل التاريخي مما صُحِّح وكان حقُّه الإعلال في لغاتٍ منسوبةٍ، ومن ذلك اسم المفعول من الأجوف الذي جاء مصحّحًا لا مُعلاًّ في لهجة تميم، وقد يؤخذ دليلاً على أن التصحيح في الفعل الأجوف وما تصرَّف منه له أصلٌ تاريخيٌّ، ومثله الناقص.

٢- أنّ التصحيح له آثارٌ باقية في لغات ساميَّة أخرى كاللغة الجعزيَّة ظهرت فيها أفعالٌ صحِّحت ولم تعل من الأجوف والناقص[1].

وأثبت الدكتور/ رمضان عبد التواب هذا الاحتمال الذي أورده الدكتور/ كمال بشر فذكر أنَّ الأفعال المعتلة (الأجوف، والناقص، واللفيف المقرون) مرَّت بأربع مراحل تطورية، وليست الصورة التي عليها الأفعال حاليًّا إلاّ مرحلة أخيرةً في رحلة التطور التي جاءت في أربع مراحل هي:

١- المرحلة الأولى وكانت فيها الأفعال تُنطق محرَّكة: قَوَل، وبيَع، وخوِف إلخ على نمطٍ مطابقٍ للصَّحيح، ولهذه المرحلة بقيَّة في اللُّغة الحبشية كما هي في الأفعال الناقصة كلها، وفي بعض الأفعال الجوفاء، وما كان من اللفيف المقرون.

وبقي من هذه المرحلة في العربية عدةُ أفعالٍ كعوِرَ وحوِر.

٢- والمرحلة الثانية في تطور هذه الأفعال هي مرحلة التسكين، أو ضياعُ الحركة بعد الواو والياء للتخفيف فأصبحت الأفعال: قَوْل، وبَيْع، وخَوْف، ورَمَيْ إلخ.

(١) يُنظر: مفهوم علم الصرف ١٢٥-١٣١، دراسات في علم اللغة ٤٢، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ١٦٦.

وذكر أن ابن جنيّ فطن لهذه المرحلة ونقل عنه قوله: «ومن ذلك قولهم: إن أصل قام: قَوَمَ، فأبدلوا الواو ألفًا، وكذلك: باع أصله: بَيَعَ، ثم أُبدلت الياءُ ألفًا؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. وهو لعمري كذلك، إلاّ أنّك لم تقلب واحدًا من الحرفين إلاّ بعد أن أسكنتَه استثقالاً لحركتِهِ فصار إلى: قَوْم وبَيْعَ»[١].

ثم ذكر أن هذه المرحلة بقيت عند طيِّئ، وأنَّها كانت شائعة عند هُذيل، وأن تسكين الوسط للتخفيف رُوي كثيرًا لغةً لبني بكر بن وائل، وأُناس كثير من تميم.

٣- أمَّا المرحلة الثالثة في تطور الأفعال المعتلّة فهي ما يُسمَّى في عُرف المحدثين: «إنكماش الأصوات المركَّبةِ» ويعنون بالأصوات المركبة: الواو والياء المسبوقتين بالفتحة، في مثل قَوْل، وبَيْت وانكماشها مرحلة تطورية فتتحول الواوُ إلى ضَمَّة طويلةٍ مُمَالةٍ، والياء تتحوَّل إلى كسرة طويلة، كقولهم في اللهجة المصريّة: *beit* بدلاً من بَيْت، وهذه المرحلة هي الشائعة في اللغة الحبشيّة في الأفعال الجوفاء.

٤- أمَّا المرحلة الرابعة والأخيرة فتتمثل في التحوّل من الإمالة إلى الفتح الخالص؛ ذلك أنَّ الحركة المُمَالة الناتجة من انكماش الصوت المركب، كثيرًا ما تتطوّر في اللغات المختلفة فتتحوَّل إلى فتحة طويلة، وهذا ما وصلت إليه العربية في مثل: قام، وباع، وغيرها كما وصلت إليه اللغة العبرية، والآرامية[٢]. ومعتمده في أكثر قوله على الدكتور/ إبراهيم أنيس[٣].

وفي محيط المنهج الوصفي يرى الدكتور/ تمّام حسان أنّ الأجدى أن يُلقى على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن يُناط بالميزان بيان الصورة النهائية التي آل إليها، ثم يقترح أن التحليل الصرفي كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أن يُراعي الإعلال والإبدال أيضًا[٤].

(١) الخصائص ٢/٤٧١-٤٧٢.

(٢) يُنظر: المدخل إلى علم اللغة ٢٩١-٢٩٨، وبحوث ومقالات في اللغة ٥٩-٦٥.

(٣) يُنظر: في اللهجات العربية ٦٥-٦٩.

(٤) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥.

وذهب الدكتور/ فوزي الشايب إلى الإلزام بما ذهب إليه الدكتور/ تمّام حسان فأوجبَ وزن الألفاظ المعلَّةِ على حسب صورتها النهائية[١].

٣ ويتلخّص الحلُّ عند الدكتور/ محمد كامل حسين في تغيير قواعد الصرف القديم تغييرًا تامًّا، واستبدال صرفٍ جديد به يقوم على الاحتذاء والاطراد، فتكون أبواب المعتلِّ مستقلّةً قائمةً بذاتها يُقاس عليها ما يشبهها ويحفظ الطالبُ ذلك في ٦ أوَّل عهده بالتعلّم كما يحفظ جدول الضرب فيستقيم لسانُه بأكثر مما يستطيعه المتفقهون في علم الصرف، وعلى ذلك يكون (ساد) من باب (قال) لا من باب (نصر)[٢].

٩ وفي السياق ذاته يرى يوسف الحمادي إمكانية أن يُستبدل بقواعد الصرف ما هو ألين منها وأيسر كأن يقال: يأتي الماضي من الثلاثي الأجوف الواوي الوسط على مثال (قام)، فيقال: صامَ، وقالَ، وعامَ، وقادَ؛ ويأتي المضارع منه على مثال ١٢ (يقوم) ... ويأتي الماضي من الثلاثي الأجوف اليائي الوسط على مثال (عاش) فيُقال: سار، وباع، وعاث، ويأتي المضارع منه على مثال (يعيش) ...[٣]

ولا يُخفي أنيس فريحة إعجابه بمنهج الدراسة اللغوية الحديثة (المدرسة ١٥ الوصفية) التي لا مجال فيها للحدس والتخمين، وإنَّما تعتمد على تحليل اللغة كما يحلِّلُ الكيميائي مادةً ما، وتُدرس أصواتها وتصريفُها واشتقاقُها وأحكامُها التركيبية، وتُوضع الأحكام بشكل وصفٍ وتقريرٍ لواقع.

١٨ وعلى ذلك فإن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة شكلاً: كتب، قام، مدّ، دعا ... إلخ لا على وزنٍ واحد، وبهذا ننجو من التكلُّف والتعسُّف في ردِّ الأشكال المختلفة إلى الوزن الذي وضعناه مسبقًا.

---

(١) يُنظر: من مظاهر المعيارية في الصرف العربي ٩٢.

(٢) يُنظر: اللغة العربية المعاصرة ١٢٦-١٢٧.

(٣) ينظر: النحو في إطاره الصحيح ٦٥-٦٦.

ولا يُعدُّ هذا انتقاصًا من الجهود الجبّارة التي قام بها القدامى، ولا ذمًّا لمنهجٍ كانوا يؤمنون بصحته وفضله[١].

وما يسمُّونه بالمنهج الوصفي أو البنيانية في رأي ريمون طحّان هو العلاج الناجع والحل السليم لمشكلة الأوزان؛ إذ ساهم في حلِّ مشاكل عويصة صادفتها بعض اللغات الأجنبية فحلَّت مثلاً قضية تصريف الأفعال غير القياسية في اللغة الفرنسيَّة.

وهي إلى ذلك سوف تُبعد عن ذاكرة المتأدِّبين أوزانًا مغلوطةً فرضها اللغويون بكلِّ ما أوتوا من حذلقةٍ، وقد أدى افتعالها إلى دراسات عقيمة تتعلَّق بالمفردات.

ولأنَّه يرى أنّ المعتلّ والمضعَّف ثنائياتٌ انتقلت إلى الثلاثي بالمدِّ والشَّدِّ فإنه لا يمكن أن تُوزن على (فعل) بل يجب أن نجد لها أوزانًا خاصة، وبالتالي يجب أن نَزِنَ مشتقاتها على أوزان يترتب علينا وضعُها على ضوءِ الفنولوجيا الحديثةَ، وإهمال بابي الإعلال والإدغام اللَّذين وضعهما اللغويون رغبةً في تقعيد ما استعصَى من الأصول على أوزانهم المستَحدثة[٢].

ويشاركه الدكتور/ أنطوان عبدو[٣] في أنَّ المعتلَّ والمضاعف ثنائيات تُحسب من روافد الثلاثي بحروف المدِّ الظَّاهرة أو بالتضعيف، فلها أوزانها المخصوصة ضمن المنهج الألسني الوصفي الموضوعي الذي لا يقبل الافتراضات قاعدةً تُبنى عليها القواعد.

وتوصَّل إلى نتيجةٍ مفادها أن الأفعال الثلاثية في اللغة العربية تعتمد في تكوينها على أربعة هياكل أو جداول أساسية، هي:

١- هيكل (فعل) مع خلافياته الصوتية (يقصد الأبواب الستة).

---

(١) يُنظر: نظريات في اللغة ص١١٤، ١٤١.

(٢) يُنظر: الألسنية العربية ١٢٢، ١٢٥.

(٣) يُنظر: مصطلح المعجمية العربية ١٣١، ١٧٠-١٧٤.

٢- هيكل (فعَّ) مع خلافياته الصوتية (يقصد الأبواب التي يأتي منها المضعَّف).

٣ ٣- هيكل (فاع) مع خلافياته الصوتية (يقصد الأبواب التي يأتي منها الأجوف).

٤- هيكل (فعى) مع خلافياته الصوتية (يقصد الأبواب التي يأتي منها الناقص). ٦

وبعد عرض هذه الآراء فإنني على يقينٍ بأن في الأمر ما يُوجب البيان، وبعيدًا عن المقارعات العقلية المضنية والجدل الزائف أودُّ أيضًاح بعض النقاط على سبيل الإجمال؛ لأنَّ الآراء تدور حول أفكارٍ متقاربة، وحلول متشابهة، وإليك البيان: ٩

-١-

جاءت فكرة اضطراب أوزان الأجوف والنّاقص والمضعّف في أذهان المحدثين ناشئة أوَّلاً من اختلافٍ في التناول والمعالجة، فعلماء العربية الأوائل يتحدثون عن هذه الصيغ بناءً على أنَّها أصول ثلاثيّة إذ لا يوجد اسم أو فعلٌ أقلُّ من ثلاثة حروف. ١٢

١٥ وانطلق المحدثون من دعوى ثنائية اللغة[1]، فقالوا: إن الألف في نحو (قال) و(رمى) حركة طويلة جاءت نتيجة مطل حركة الحرف الصحيح قبلها؛ ليحققوا منهجًا ابتدعوه، أو تأثروا فيه بكلامِ المستشرقين واللغويين الغربيين فاشتطوا في التعويل عليه. ١٨

فعلى قولهم يكون حذف الألف من الكلمة إقصاءً لهذه الأفعال عن سائر الأبنية الثلاثية، فلو سلَّمنا جدلاً أنَّها كما يقولون لكنّا قد حكمنا على نحو (قال) بأنّ مادته (ق ل) وأن مادة (رمى): (رم) فتكون ثنائيَّةً، ويكون (قائل) و(الرمي) ثلاثية، وهذا ٢١

---

(١) يُنظر: في الأصوات اللغوية للدكتور/ غالب المطّلبي ١٩٣-١٩٦، بحث بعنوان (الثنائية والميزان الصرفي) للدكتورة: باكيزة حلمي، مجلة المجمع الأردني، ع٢، ص٦٠-٧٥.

يخالف بِنْية المعجم العربي القائمة على الاشتقاق، وعندئذٍ تتشتت الصيغ بحسب الزوائد ويتقوَّض بنيانٌ شاده أسلافنا، وبذلوا فيه جُلَّ عنايتهم، وكلهم يتوخّى الفائدةَ، وينشُد خِدمة اللغة والناطقين بها.

ويترتب عليه أيضًا تضييعٌ للميزان الصرفيِّ الذي جُعل على (فعل) فرقًا بين الأصلي والزّائد، وحين قالوا: إن (قال) على (فال) فإنهم أثبتوا للفعل فاءً ولامًا وأسقطوا العين، وجَعْلهم (رمى) على (فعى) فيه إسقاط للاّم من الميزان، ووزنهم المضعّف على (فعّ) فيه إثبات لعينين في الفعل، وهذه الطريقة في الوزن تفتح الباب أمام المزيد من الأوزان التي يغنينا عن كثرتها انضواء مثل هذه الأفعال تحت لواء الأبواب السّتة، وليس هذا مقتصرًا على أوزان الفعل الثلاثي بل يجري على كلِّ أبنية العربية أسماء وأفعالاً؛ حيث تنشأ أوزان مستحدثة تخالف ما تُعُورِف عليه، وما تمَّ حصره مما استقرَّ في تراثنا.

وكان عليهم أن يدركوا أن هناك فرقًا بين الألف في نحو (قال) والألف في نحو (قَاوَلَ) فالأولى أصلها الواو التي ظهرت في الثانية فهي بدلٌ من أصل، أمَّا الثانية فهي زائدة على بنية الكلمة لتدلَّ على المفاعلة.

وهذا يستدني الحديث عن قصور المنهج الوصفي الذي لا يُظهر تمايزًا بين حروف المدِّ واللين -أو ما عُبِّر عنه بالحركات الطويلة- في الحالات المختلفة، مع أنها تتباين وتتعدّد صورها وأغراضها كما هو مُستبين ظاهر لدى علماء العربية الأوائل الذين عرفوا أنها تكون حروف مدٍّ ولين حين تُسبق بحركةٍ مجانسةٍ، وتكون علاماتٍ فرعية للإعراب تنوب مناب العلامات الأصليّة في المثنّى وجمع المذكّر السالم والأسماء الستة، وتكون إشباعًا للحركة فيتولّد منها حرفٌ مجانسٌ وهو خاصٌّ بضرورة الشِّعر، وتكون ضمائر لها محلٌّ من الإعراب عند اتصالها بالأفعال، فهي بالاعتبارات الثلاثة الأُوَل حروف، وبالاعتبار الأخير أسماء.

فهل يصحُّ بعد هذا أن تُوحَّد إليها النظرة مع ما رأيناه؟! وانظر كيف استوعب الدرس اللغوي العربي هذه الدقائق التي قصَّر دونها كلال خاطر المحدَثين.

وشيءٌ آخر كان حقيقًا بالتدبُّر والاعتبار وهو أنَّ مجيءَ الأجوف والمضعَّف على (فعل) لم يكن اعتباطًا فأساسه أصلٌ قرّروه وهو أنّه لا يوجد فعلٌ ثلاثي ساكن العين إلاَّ مفرَّعًا في بعض اللغات مما كان على (فَعِل وفَعُل) و(فَعَل) قليلاً، ولو جُعلت الألف أصلاً لانتقض هذا؛ لأنَّها حرفٌ لا يقبل الحركة أبدًا.

والثاني من أوجه الاختلاف بين القدماء والمحدَثين يتمثّل في فهم ماهيَّة الحركة وحقيقتها، فقد جاءت آراء القدماء في الحركة على ثلاثة مذاهب؛ ولكن قبل ذكر هذه المذاهب نسوق النصَّ التالي للخوارزمي في وجوه الإعراب على مذهب فلاسفة اليونان، يقول: «الرفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واوٌ ناقصة، وكذلك الضمُّ وأخواته المذكورة، والكسر وأخواته عندهم ياءٌ ناقصة، والفتح وأخواته عندهم ألفٌ ناقصة.

وإنْ شئتَ قلتَ: الواو الممدودة اللينة ضَمَّة مشبعة، والياء الممدودة اللينة كسرة مشبعة، والألف الممدودة فتحةٌ مشبعةٌ وعلى هذا القياس الرَّوم والإشمام نسبتهما إلى هذه الحركات كنسبة الحركات إلى حروف المدِّ واللين أعني الألف والواو والياء»[1].

ويظهر من هذا النص أنّه لا فرق بين أن تكون الحركة بعض الحرف أو العكس. أمَّا المذاهب فهي:

١- رأي الجمهور أنَّ الحركات أبعاض حروف المدِّ[2]. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضَمَّة بعض الواو.

---

(١) مفاتيح العلوم ٥٦.

(٢) يُنظر: الكتاب ٤/٢٤١-٢٤٢، ٣١٨، المقتضب ١/٢١١، سرّ الصناعة ١/١٧، الخصائص ٢/٣٢٧، المنصف ١/٢١٣، المخصص ١٤/٢٢١، المقتصد ١/١٥٧، نتائج الفكر ٨٤، ١٠٠، ١١٢، البيان في شرح اللمع ٢٤، ترشيح العلل ٢٧، شرح المفصل ٩/٦٤، شرح الملوكي ١٠١، ٢٦٠، ٣٤٦، ارتشاف الضرب ١/١٨، شرح الألفية للشاطبي (المقاصد الشافية) ٨/٢٢، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٩٩.

واستدلّوا عليه بما يلي:

١- أنَّ الحروف قبل الحركات والثاني أبدًا مأخوذ من الأوَّل، فالأوَّل أصل له، ولا يجوز أن يؤخذ الأوَّل من الثاني؛ لأنَّه يصير مأخوذًا من المعدوم[1].

٢- أنَّ العرب عندما لم تُعرب بعض الأسماء -في التثنية والجمع وغيرها- بالحركات التي هي أصل الإعراب أعربتها بالحروف التي منها أُخِذت الحركات[1].

يقول السِّيرافيُّ: «ويدخل على هذا القول أن يُقال: إذا كانت الكسرة بعض الياء فينبغي إذا أتممنا الكسرة ومددناها فصارت ياءً ألاَّ يكون بعد الكسرة ياءٌ تامَّة؛ لأنَّ الكسرة بعض هذه الياء، والذي بعد الكسرة هو البعض الآخر وفي هذا ما فيه. ويلزم أيضًا أن يكون ما بعد الكسرة -إن لم يكن حرفًا تامًّا- ألاّ تدخل عليه الحركات؛ لأنَّ الحركات لا تدخُل على بعض حرفٍ، ونحن نجدُ ضِدَّ هذه الحال؛ لأنَّ الكسرة قد يجوز أن تدخُل على ما قبلها كسرة ولا يستحيل كقول الشاعر:

لا باركَ اللهُ في الغواني هل ... أصبحن إلاّ لهُنَّ مطَّلَبُ

وكذلك الضَّمَّة لو اضطر شاعر فقال: «قاضيُ» في الشعر جاز، وأَمَّا الفتحة فكثيرٌ شائع كقولك: رأيت القاضيَ»[2].

وما ذكره السيرافي من تحريك حرف العِلَّة في الشعر نقله الرضيّ عن العرب في غيره، يقول: «وقومٌ من العرب يُجْرُونَ الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار، فيحرِّكون ياءَ الرامي رفعًا وجرًّا، وياءَ (يرمي) رفعًا، وكذا واوَ يغزو رفعًا»[3]. ونقل الزجاجي عن العرب هذه اللغة في المجرور من الأسماء[4].

---

(١) يُنظر: الرعاية لتجويد القراءة ١٠٤، ونبَّه إلى أن في تسمية الحروف إعرابًا خلافًا ليس هذا موضعه.

(٢) شرح كتاب سيبويه ج٥/ل٢٠٩، ويُنظر: التذييل والتكميل ١/١٤٤ (المطبوع)، والبيت لابن قيس الرقيات في ديوانه ص٣.

(٣) شرح الشافية ٣/١٨٣، ويُنظر: الخزانة ٨/٣٤١، الضرائر للآلوسي ١٢١.

(٤) يُنظر: اشتقاق أسماء الله ٨٣.

٢- ويرى بعضهم عكس ذلك، وهو أنَّ حروف المدِّ مأخوذة من الحركات، يقول ابن الأنباريّ مبينًا أن المشابهة بين الحروف والحركات من وجهين أحدهما: «أن هذه الحروف مركَّبة من الحركات على قولِ بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قولِ آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما...»[١].

وفي عبارة الرضيّ ما يدلُّ على أنَّه يرى هذا الرأيَ، يقول: «... لأنَّ حروفَ العلَّةِ يُبدل بعضها ببعض في الإعراب؛ لكونها متولّدة من حركات الإعراب القائم بعضها مقام بعض»[٢].

ويذكر مكي بن أبي طالب وأبو حيّان أن من ذهبوا إلى هذا اعتمدوا على أن الحركات قبل الحروف، بدليل أنَّ هذه الحروف تحدث عن هذه الحركات إذا أُشبعت، وأنّ العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل عن فرعه[٣].

وما ذكره مكيّ وأبو حيّان من أنهم يكتفون بالحركات عن حروف المدِّ واللين نقل الفرّاء أنَّه لغةٌ في هوازن وعليا قيس[٤]. وجاءت عليه شواهد من الشعر[٥].

وضعَّف العكبريُّ قول القائلين بأنَّ حروف المدِّ مأخوذة من الحركات من وجهين، يقول: «... أحدهما أنّ الحرفَ أصله السكون، ومحالٌ اجتماع ساكنٍ من حركات.

---

(١) أسرار العربية ٣٢٢، ويُنظر: شرح الملوكي ٢٧١، البيان في شرح اللمع ٢٤، ارتشاف الضرب ١/١٨.

(٢) شرح الكافية ٤/٢٤.

(٣) يُنظر: الرعاية ١٠٥، الأشباه والنظائر ١/٣٧٩، ويُنظر: صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٣/١٥٩، التمهيد ٩٣.

(٤) يُنظر: معاني القرآن ١/٩٠-٩١، ٣/٢٣.

(٥) يُنظر: المنصف ٢/٧٤، الخصائص ٣/٩٠، ١٣٣، أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩، الإنصاف ١/٣٨٥-٣٩١، شرح المفصل ٧/٥، وكتب الضرائر.

والثاني أنَّ الحرفَ لـه مخرجٌ مخصوص، والحركـة لا تختصُّ بمخـرج، ولا معنى لقول من قال: إنه يجتمع من حركتين؛ لأنَّ الحركـة إذا أُشبعت نشـأ الحـرف المجانس لها -لوجهين:

أحدهما: ما سبق من أنَّ الحركة ليست بعض الحرف.

والثاني: أنّك إذا أشـبعت الحركـة نشـأ منهـا حـرفٌ تـامٌّ وتبقـى الحركـة قبله بكمالها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف»[١].

وشنّع ابنُ خروفٍ على ابنِ بابشاذٍ قولَه إنَّ جمعَ المذكر السَّـالم بـالواو؛ لأنَّهـا أكثر من حركة، والجمع أكثر من واحد، يقول ابنُ خروف: «وعِلَّـةُ ابـنُ بابشـاذ ... سخافةٌ لا تُقال؛ إذ كيف توصف الحروف بالكثرة والقلَّةِ، والحروف علامة الإعراب في «تفعلين» وليس هناك كثرة؟!»[٢].

ومثله ما نقله الزجَّاج عن ثعلب من أنه ذهب إلـى أنَّ أَلِـفَ المثنّى عـوضٌ مـن ضمَّتين، وواو الجمع عوضٌ من ثلاث ضمَّات، يقول الزجَّاج: «فيلزَمُه أنّا إذا جمعنا مائة اسم أن يكون الواو عوضًا من مائة ضمَّة»[٣].

٣- أنَّ الحركات ليست مـأخوذة مـن الحـروف، ولا الحـروف مـأخوذة مـن الحركات، وهو المفهوم من كلام العكبري في الصفحة السابقة[٤].

أمَّا الحركة عند المحدثين أو ما اصطلحوا على تسميته الصوائت أو المصوتات فهي إمَّا طويلة (*Long Vowels*) وهي: الألف (*aa*)، والياء (*ii*)، والواو (*uu*) وهـي في مقابل حروف المدِّ عند القدماء، كالألف في (يخاف)، والياء في (يرمي) والـواو في (يغزو).

---

(١) اللُّباب في علل البناء والإعراب ١/٦٣-٦٤، ويُنظر: الهمع ١/٧٣.

(٢) شرح الجُمل لابن خروف ١/٢٦٤.

(٣) تعليق الفرائد ١/٢٢٨.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب ١/١٨، صبح الأعشى ٣/١٦٠، الأشباه والنظائر ١/٣٧٩-٣٨٠.

وإمّا حركات قصيرة أو ما عُرف عند المحدثين بأنصاف الصوائت، وهي: الفتحة، والكسرة، والضَمَّة، فالفرق بينهما في الكمِّيَّة ومدة النطق[1].

٣ ولعلّنا نلاحظ أنّ قولهم في الحركة الطويلة يُشبه ما رأيناه عند الفريق الثاني من القدماء، وعليه فليس قولهم هذا بجديد، وإن كان مبنى القدماء فيه على أنَّ الحركة قبل الحرف، وهؤلاء يبنون قولهم على أن الحركة بعد الحرف، فالفعل (قال) عندهم

٦ أصله (قَوَلَ) ويتألف هذا الأصل من ثلاثة مقاطع قصيرة، فكلُّ حرفٍ وحركةٍ يكوِّنان مقطعًا قصيرًا.

وتسقط الواو من (قَوَل) في الماضي؛ لوجودها بين حركتين قصيرتين متماثلتين

٩ هما فتحة القاف وفتحة الواو نفسها، ثم تدغم هاتان الحركتان فتصبحان حركةً طويلةً أو فتحة طويلة (قال) ويصير الفعلُ عندئذٍ مكوَّنًا من مقطعين فقط أحدهما طويل مفتوح هو: قا=*qaa*، والآخر قصير مفتوح هو: لَ=*la* ووزنه بمقطعيه

١٢ الجديدين (فالَ)[2].

وموضع الحركة من الحرف لم يكن موضع اتفاق بين علمائنا ولكلٍّ حجَّتُه، فهناك من يرى أنَّها بعد الحرف ونسبه ابن جنيّ لسيبويه[3]، وهو في الكتاب عن الخليل[4].

١٥ وقال غيره إنَّ الحركة مع الحرف، وذهب غيرهما إلى أنَّها تحدثُ قبله[4].

---

(١) يُنظر: العربية الفصحى لهنري فليش ٤١، التطور النحوي ٤٨، ٦٦، مناهج البحث في اللغة ١٢٠-١٢١، مدرسة الكوفة ١٧٨، ١٨٤، علم الصوتيّات للدكتورين/ عبد الله ربيع، وعبد العزيز علام ١٦٠، ٢٠٧، المغني الجديد في علم الصرف للدكتور/ محمد خير حلواني ١٤١، دراسة في علم الأصوات للدكتور/ حازم علي ١٣٩-١٤٠.

(٢) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي ٥٠-٥١، أبحاث في اللغة العربية لداود عبده ٣٧-٣٨، المقطعية في اللغة العربية للدكتور/ إسحاق الحسيني، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج١٥ ص٥١، ٥٣، ٥٥، في الأصوات اللغوية للدكتور/ غالب المطلبي ٢٣٨.

(٣) يُنظر: الخصائص ٢/٣٢١.

(٤) يُنظر: الكتاب ٤/٢٤١.

فالّذين ذهبوا إلى أن الحركة بعد الحرف استدلّوا بما يلي:

١- وجودنا الحركة فاصلة بين المِثْلَين نحو (طَلَلَ) فلولا أنّها بعد الحرف لأدغم الأوَّل في الآخِر، وكذلك قَلْبُ الواو ياءً في قولهم: ميزان يدُلُّ على أن الكسرة لم تحدُث قبل الميم، فلو كانت كذلك لم تباشر الواو ...[1].

٢- أنك إذا أشبعتَ الحركة نشأ منها حرفٌ كما في (ضارب، وضِيراب، وضُورب) فكما أن الألف والياء والواو بعد الضاد، فكذلك الفتحة والكسرة والضَمَّة في الرتبة بعده، فيأخذ البعض حكم الكُلّ[2].

وشيءٌ آخر يتعلق بالإشباع وهو أنّك إذا أشبعتَ الحركة تولّد منها حرف، والحرف لا ينشأ عن الحرف، ولا يكون له شركة فيه، فهو عن الحركة، فالحركة بعده[3].

٣- أن الحرف يسْكُن ويخلو من الحركة ثم يتحرَّك بعد ذلك، فالحركة ثانية أبدًا، والأول قبل الثاني بلا اختلاف[4].

٤- أن الحرف يقوم بنفسه والحركة لا تقوم بنفسها، ولا بُدَّ أن تكون على حرفٍ فهي مضطَّرةٌ إلى الحرف وهو لا يضطر إليها[3].

٥- أنَّ من الحروف ما لا يدخله الحركة كالألف وليس ثمَّ حركة تنفرد بغير حرف فدلَّ على أن الحروف في القوَّة متقدِّمة على الحركات[3].

وأجاب العكبري عن الأوَّلين بقوله: «والجواب عن الأوَّل أن الإدغام امتنع لتحصُّن الأوَّل بتحرُّكه، لا لحاجزٍ بينهما كما يتحصَّنُ بحركتهِ عن القلب نحو (عِوَض).

---

(١) يُنظر: الخصائص ٢/٣٢٢، سر الصناعة ١/٢٨-٢٩، شرح الملوكي ٤٥٢، الأشباه والنظائر ١/٣٣٥.

(٢) يُنظر: الخصائص ٢/٣٢٧، سر الصناعة ١/٣٠.

(٣) يُنظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب ١/٦٢، التذييل والتكميل ١/١٢٠ (المطبوع).

(٤) يُنظر: الرعاية ٩٨-٩٩، التمهيد في علم التجويد ٩٠.

والجواب عن الثاني من وجهين:

أحدهما: أن حدوث الحرف عن الحركة كان لأنَّها تُجانس الحرف الحادث، فهي شرط لحدوثه، وليست بعضًا له. ولهذا إذا حُذف الحرف بقيت الحركة بحالها، ولو كان الحادث تمامًا للحركة لم تبقَ الحركة. ومن سمَّى الحركة بعض الحرف أو حرفًا صغيرًا فقد تجوّز، ولهذا لا يصحُّ النّطق بالحركة وحدها.

والثاني: لو قدَّرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن يقارن الحرف الأوَّل، كما أنَّه يُنطق بالحرف المشدَّد حرفًا واحدًا، وإن كانا حرفين في التحقيق، إلاّ أن الأوَّل لمّا ضعُف عن الثاني أمكن أن يصاحبه، والحركة أضعف من الحرف الساكن، فلم يمتنع أن يُصاحب الحرف»[1].

والذين ذهبوا إلى أن الحركة مع الحرف لا قبله ولا بعده استدلُّوا بأمرين:

١- أنَّ الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تَقْلِب الألفَ إذا حرَّكْتَها همزةً، ولم تُخْرِج النون من طرف اللسان إذا حرَّكْتَها، بل كنتَ تخرجها من الخيشوم، فدلَّ ذلك على أن الحركة تَحدث مع الحرف، وهذا قول أبي علي الفارسيّ[2].

ويتصل به قول أبي حيان: «ولأنَّ حروف العلَّة تنقلب إلى غيرها لتحرُّكها فلو كانت بعدها لم تُقلب»[3].

٢- أن الحرف يُوصف بالحركة فكانت معه كالمدِّ والجهر والشدَّة ونحو ذلك، وإنَّما كان كذلك لأنَّ صفة الشيء كالعَرَض، والصّفةُ العرضية لا تتقدَّم الموصوف ولا تتأخر عنه؛ إذ في ذلك قيامُها بنفسِها[4].

---

(١) اللُّباب ١/٦٣، ويُنظر: التذييل والتكميل ١/١٢٠-١٢١.

(٢) يُنظر: الخصائص ٢/٣٢٤، سر الصناعة ١/٣٢.

(٣) التذييل والتكميل ١/١٢٠.

(٤) اللُّباب في علل البناء والإعراب ١/٦١، ويُنظر: التذييل والتكميل ١/١٢٠.

٣- أنَّ الكلام الذي جيء به للإفهام مبنيٌّ من الحروف، والحروف إن لم تكن في أوَّل أمرها متحركةً فهي ساكنة، والساكن لا يُبتدأ به، ولا يمكن أن يتصل به ساكنٌ آخر بلا فاصل بينهما، فلا بُدَّ من كون حركةٍ مع الحرفِ لا يتقدّم أحدهما الآخر؛ إذ لا يمكن وجود حركة على غير حرف[1].

٤- أنَّ الكلام جيءَ به لتُفهم المعاني التي في نفسِ المتكلِّم، وبالحركات واختلافها تفهم المعاني، فهي منوطة بالكلام مرتبطة به، فبها يُفرق بين المعاني[1].

وأجاب ابن جنيّ عن قول الفارسيّ بأنه لا يُنكَر أن يؤثِّر الشَّيءُ فيما قبله من قبل وجوده؛ لأنَّه قد عُلِمَ أنَّه سَيَرِدُ فيما بعد، ومنه أنَّ النون السَّاكنة إذا وقعت بعدها الباء قَلَبت النونَ ميمًا في اللفظ وذلك نحو عمبر في عنبر، فكما لا يُشك أن الباء في ذلك بعد النون وقد قلَبت النون قبلها، فلذلك لا يُنكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفمِ ...[2].

أمَّا الذين ذهبوا إلى أن الحركة قبل الحرف فقد نقض عليهم ابنُ جنيّ قولهم بأمرين:

١- أن الحرف كالمحلِّ للحركة، وهي كالعرَض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز وجودها قبل وجوده.

٢- لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً، ألا ترى أنّك تقول: قطَّع فتُدغِمُ الطاءَ الأولى في الثانية، فلو كانت الحركة قبل الطاء الثانية لكانت حاجزةً بين الطاءين ولم يَجُز حينئذٍ الإدغام[3].

ولكلِّ ما سبق فلا إخالنا إلا معترفين بشمولية وعمق الدرس اللغوي عند القدامى الذي لم يغادر الجزئيات اليسيرة والدقائق الغامضة، وما أجمل التفاتتهم إلى أن الحركة قد تُنزَّل منزلةَ الحرف، وذلك في نحو (القَود، والحوَكة، وحَوِلٍ،

(١) يُنظر: الرعاية ١٠١، التمهيد ٩١-٩٢.

(٢) يُنظر: الخصائص ٢/٣٢٤.

(٣) يُنظر: سر الصناعة ١/٢٨.

ورَوِعٍ) فكأن (فَعلاً) (فِعَالٌ) فصُحِّح كما صحِّح (خِوَان وصِوَان) وكأن (فَعِلاً) (فعيلٌ) فصحّت أمثلته كما صحِّح (طَوِيْل وحويل)، فكانت الحركة التي هي سبب

٣ الإعلال -على هذا التأويل- سببًا للتصحيح، ومما يدُلُّ على تنزيل الحركة منزلة الحرف قول مرَّة بن محكان:

في ليلةٍ من جُمادى ذات أنديةٍ   لا يُبصر الكلبُ من ظلمائها الطّنبَا

٦ فجمع (ندًى) على (أندية) تنزيلا لفتحة الدال التي هي عين الكلمة منزلة الألف في (نادي) كما يقال: رداء وأردية[1].

وإذا كان المحدثون قد عابوا على أسلافنا أخطاءً في المنهج والتقعيد في

٩ موضوع الأوزان، ورأوا أنَّ غير منهجهم أوفى حظًّا، وأليق بدراسة قضية كهذه، أقول إنّ ما اقترحوه بديلاً صالحًا قد لامسته يد البحث اللغوي عند علمائنا فهذا الجديد الذي زعموه أو ظنُّوه هم إليه مسبوقون، يقول ابن الأثير: «وَأَمَّا إذا كانت

١٢ الكلمة معتلَّة فلك في وزنها طريقان:

أحدهما -وهو الأشهر الأكثر- أن تعيدَ الكلمة إلى صِحَّتها، ثم تزنَها كما تَزِنُ الصحيح، فتعطي الأصلَ أصلاً والزائد زائدًا، تقول في وزن قام: فَعْلَ، ساكن العين،

١٥ وفي يقوم: يَفْعُل، بضمِّ الفاء وسكون العين ... وَأَمَّا وزن الكلمة التي فيها إبدال فهو بمنزلةِ ما فيه حرف زائد من إبقاء الحرف المبدل بحاله، وفيه طريقان:

أحدهما: أن تراعي المعنى الأصلي، فتقول في وزن ازدانَ: افتعَلَ؛ لأنَّ أصله ازتين.

١٨ الثاني: أن تُراعي اللفظ، فتقول: افدعَلَ، كما قُلت في قتّل: فتعل، وتقول في قال على الأوَّل: فَعَلَ، وعلى الثاني: فال»[2].

---

(١) ينظر: الخصائص ٥٢/٣، شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٦٣/٣، شرح الملوكي ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) البديع في علم العربية ج٤٧٩/٢، وينظر: شرح الألفية للشاطبي (المقاصد الشافية) ٣٢٩/٨-٣٣٠.

وأشار إلى مثله عبد القاهر الجرجاني، يقول الرضيّ: «وقال عبد القاهر في المبدل من الحرف الأصلي: يجوز أن يعبَّر عنه بالبدل، فيقال في قال: إنَّه على وزن فالَ»[١].

إذنْ فهُمْ يصدرون في أحكامهم عن وعيٍ بالأصول المرعيَّة، والضوابط التي تحكم عملهم فأجازوا التعبير بالبدل، ولكنَّ مسألة أصلِهِ لم تَغِبْ عنهم؛ لارتباطها بشيء مهم وهو اكتمال حروف الميزان، أو الحروف الأصول في بناء الثلاثي اسمًا وفعلاً (الفاء والعين واللام) ثم بعد ذلك يوضع الزائد بلفظه، سواء أكان الزائد معتلاً أم صحيحًا[٢].

ولهذا رأينا كيف يزن سيبويه والخليل (مقول ومبيع) اسمي المفعول من قال وباع، حيث ذهبا إلى أن المحذوف منهما واو مفعول؛ لأنها زائدة لا يختلُّ الاسم بحذفها والعين هي الثابتة، فإن كان من الواو ظهرت الواو (مقول)، وإن كان من الياء ظهرت الياء (مبيع) ووزن الأوَّل (مَفُعْل) والثاني (مَفِعْل).

ويرى الأخفش أن المحذوف منهما عين الكلمة ووزن (مقول) عنده (مَفُوْل) ووزن (مَبِيْع) (مَفِيل) وأصله (مَبْيُوع) نُقِلت الضمَّة من الياء إلى ما قبلها فسكنت الياء وقبلها مضموم، فأبدلت الضمَّة كسرةً لتصحَّ الياء، كما فُعل في (بِيْض) وأصله (بُيْض) كحُمْر، ثم حُذِفت الياء لسكونها وسكون واو (مفعول) على قياس الحذف لالتقاء الساكنين، وذلك بعد أن لزِمت فاءَ الكلمة الكسرةُ المبدلة من ضمَّة الياء المحذوفة، فوليها واو (مفعول) ساكنةً، فقُلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، على حدِّ (ميزان) فصارت (مبيعًا).

و(مقول) ثبتت الواو فيه؛ لانضمام ما قبلها[٣].

---

(١) شرح الشافية ١/١٨.

(٢) يُنظر: الإنصاف ٢/٧٩٣، ارتشاف الضرب ١/٢٨.

(٣) ينظر: المنصف ١/٢٨٧-٢٨٨، شرح الملوكي ٣٥١-٣٥٢.

-٢-

لم يَقُلْ أحدٌ من الصرفيِّين القدامى أنَّ نحو (قوَل، وبيَع، وخوِفَ، وهيِبَ، وطوُل، ورميَ إلخ ... أصلٌ تاريخي لـ قال، وباع ...) بمعنى أنَّها كانت تنطق في فترة من الزّمن بهذا النُّطق[1]، ولكنَّه أصلٌ مقدَّر عُرِفَ عن طريق الاشتقاق، واقتضته الصِّناعة؛ حتى يُصار إلى الألف، فلا بُدَّ من تقدير حرفٍ يقبل الحركة.

وفي تعليلهم لما صُحِّحَ من الأفعال وكان حقُّه الإعلال مما جاء على (فَعِلَ) كعَوِرَ وصَيِدَ، قال أكثرهم: إنَّها صحِّحَت لأنَّها في معنى ما يجب تصحيحه مما جاء على افعلَّ أو افعالَّ[2].

وفي معرض إبطَالِ ابن أبي الربيع إنكارَ ابن الطراوة على الخليل قوله إنَّ «ما» في (ما أحسنَ زيدًا) بمنزلة (شيء) وأنَّ التمثيل: شيءٌ أحسنَ زيدًا؛ حيث اعترض ابنُ الطراوة بأنَّ (ما أحسنَ زيدًا) لا يُقال إلاَّ في التعجُّب، وأنَّ (شيءٌ أحسنَ زيدًا) لا يُقال في التعجُّب فكيف يُقدَّر الشيءُ بما ليس في معناه، بل المفهوم منهما مختلف.

يقول ابن أبي الربيع: وهذا اعتراضٌ وردٌّ ممن لا يفهم مقصود كلامهم، ثم بيَّن أنَّ الخليل يريد أن التقدير على معنى التعجُّب وإنْ لم يُنطق به، لا أنَّه في تقدير (شيءٌ أحسنَ زيدًا) المنطوق به، وأنَّ الاعتراض يصحُّ لو أن الخليل قال: إنّه في تقدير المنطوق به، ولكنَّه قال: وهذا تمثيلٌ لا يُتكلَّم به[3].

فكأنَّ العرب قالت: (شيءٌ أحسنَ زيدًا) على وجهين:

أحدهما: على التعجُّب.

والآخر على غير معنى التعجُّب.

---

(١) ينظر: الخصائص ١/٢٥٦، المنصف ١/١٩٠، أسرار العربية ٣٦٧، شرح الملوكي ٣١٧.

(٢) يُنظر: ما سبق ص ١١٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٧٢.

فأمَّا الذي على معنى التعجُّب فلم يُلفظ به، وجعلت العرب مكان (شيء): «ما» فقالت: ما أحسنَ زيدًا، والذي على غير معنى التعجُّب نُطق به، ولم يُجعل مكانه شيء.

ونظائر هذا في الصنعة كثيرة مما لا ينكره ابنُ الطراوة؛ ألا تراهم قالوا في الجمع: مذاكير لشيءٍ لم يُنطق به ... وكيف يُنكر هذا وهو يقول: إن (خاف) أصله (خوِفَ) وكذلك (هاب) أصله (هَيِبَ) وهذه كلها لم يُنطق بها، وهو مع ذلك يدَّعي أنَّ هذه المستعملات جرَت عليها بعدما قُدِّرت في الذهن، وإنْ لم تُستعمل في النطق[1].

وبناء عليه فلا أرى مسوِّغًا لادّعاء أنَّ فكرة الأصول كانت مسيطرة على الأقدمين، أو أنهم تركوا الحالة الرَّاهنة للأفعال إلى وصف افتراضيٍّ في بحث ميتافيزيقيٍّ لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، يقول الدكتور/ محمد محمد حسين – بعد أن أورد كلام ابن جنيّ في قضية الإعلال[2]– : «وفي هذا الباب ينبِّه ابن جنيّ إلى أن بعض مسائل العلم قد يكون الغرضُ منه رياضةَ الفكر، وتأصيل الحِذْقِ في الصَّنعة وحُسْنِ تصريفها، والدُّربة والمرانة على الاهتداء إلى تخريج العويص والمعضل من شعابها ومتاهاتها، ويبدو ذلك في علم الصرف ...»[3].

وما ذهب إليه الدكتور/ رمضان عبد التواب من أنّ الأفعال المعتلّة مرَّت بأربع مراحل –كما سبق[4]– لا يلزم لأمورٍ، أبرزها أنّ المرحلة الأولى التي كانت فيها عين هذه الأفعال متحرِّكةً ليس عليها دليل من كلام الأقدمين يُفهم منه أنَّها تمثّل مرحلةً أو طورًا، حتى من تعرَّض لموضوع الأصل في أفعالٍ كعَوِرَ وصَيِدَ قال: إنّها

---

(١) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح (السفر الثالث) ج٢/٧١٣-٧١٥.

(٢) يُنظر: الخصائص ١/٢٥٩.

(٣) مقالات في الأدب واللغة ١٠٨-١٠٩.

(٤) ينظر ما تقدَّم ص ٣٠٤.

جاءت مَنْبَهةً على الأصل أي: الأصل الواوي أو اليائي، لا أنَّها أصل تاريخي، وفرق ما بين القولين، وقد تقدَّم الحديث عنها بالتفصيل[١].

٣ واستشهاده بكلام ابن جنيّ على المرحلة الثانية لهذه الأفعال (مرحلة تسكين العين) استشهاد في غير موضعه، فلم يكن من قصد ابن جنيّ ذلك، بل كان مقصوده أن المعتلّة العين لا تُقلب منها الواو أو الياء ألفًا إلاّ بعد تسكينها حتى تضعُف فتُقلب؛ ٦ لأنَّها تحتمي بالحركة عن القلب، فهو لا يتحدث عن مرحلة تطورية، ولكن عن خطوةٍ سابقة للإعلال.

وما ساقه الدكتور/ رمضان من الشواهد على تسكينِ الوسط للتخفيف لا ٩ يوجد فيها جميعها فعلٌ من الأجوف سُكِّنتْ منه العين، وهو محور الحديث، وما كان من الناقص فإنّه لا ينهض دليلاً على القضية التي يناقشها وهي ضياع الحركة من الياء أو الواو فقد جاءت متحرِّكة وهو يريدها شواهدَ على تسكين الياء والواو، وَأَمَّا ١٢ ما أخذه من المنصف من قول الراجز:

وفَرَجٍ منك قريبٍ قد أتيْ

وقول الآخر:

١٥ يمنعُهنَّ اللهُ ممن قد طَغَيْ

فقد تصيَّدهما ليُدَلِّلَ بهما على كلامه، ولكنّه أغفل كلام ابن جنيّ قبل إيرادهما إذ يقول: «... فالجواب عن ذلك أن الوصل من المواضع التي تجري فيها الأشياء ١٨ على أصولها، وأنّ الوقف من مواضع التغيير والبدل»[٢].

وفي تقسيمه للمراحل جعل الدكتور/ رمضان مرحلة الإمالة ثالثةً، ولو سلَّمنا بأن هذه المرحلة كانت فهي لا تجري على جميع الأفعال المعتلّة، فتمتنع في الأفعال ٢١ الجوفاء التي تؤول إلى (فُلْتُ) عند إسنادها إلى ضمير المتكلّم كقُلت وطُلت

---

(١) ينظر ما تقدَّم ص ١١٥.

(٢) يُنظر: المنصف: ١/١٦٠.

وغيرهما مما عينه واو، فلا تُمال الألف التي هي عين الفعل إلاّ إنْ كانت عن ياءٍ مفتوحةٍ كباع، أو مكسورةٍ كهاب، أو عن واوٍ مكسورةٍ كخاف[١].

٣ والأفعال الناقصة الواوية كدعا وغزا قال المبرِّد وجماعة إنّ إمالتها قبيحة[٢]، وبهذا تكون المرحلة الثالثة غير شاملةٍ لكلِّ الأفعال.

كما أن الظاهر من كلام النُّحاة أن الإمالة حدثت بعد الإعلال أو ما سماه

٦ الدكتور/ رمضان (الفتح الخالص)، يقول سيبويه: «وقال أكثر الفريقين إمالةً: رَمَى فلم يُمِلْ، كرِهَ أن ينحو نحو الياء إذ كان إنّما فرَّ منها»[٣]. يقول الرضيّ معقِّبًا على كلام سيبويه: «يعني أنّهم قلبوا الياءَ أَلِفًا أوّلاً فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياءً، قلتُ:

٩ وينبغي على هذا أن يكرهوا إمالة نحو بابٍ وعابٍ، وباعَ وهابَ؛ لحصول العلَّة المذكورة»[٤].

-٣-

١٢ اعتمد الصرفيون القدماء المنهج التحويلي المقارِن؛ ليقينهم أنَّه الأصلح لمثل هذه الأفعال المعتلّة، فألفينا عملاً متقنًا ندرك منه أنهم أرادوا لقوانينهم الانسجام والاطِّراد، فهي قواعدُ مترابطة متآلفة، ويظهر هذا في تعليلاتهم لتمييز الأفعال حين

١٥ تتَّحِدُ صورتها مما لا يرى فيه المحدثون فرقًا، وهو أبعد من تصورهم.

فمثلاً الفعل (قال) على (فعَل) لماذا؟ لأنَّه لو لم يكن على هذا الوزن لكان على (فعُل) أو (فعِل)، وهو ممتنع في الأوَّل لأنه لا يتعدَّى، ولأنَّ اسم الفاعل منه على

١٨ (فاعل) وهذا لا يأتي من فعُل إلا شاذًّا. ولا يمكن أن يكون على (فَعِلَ) لأنه لو كان

---

(١) يُنظر: الكتاب ٤/١٢٠-١٢١، الأصول ٣/١٦٢، سر الصناعة ٢/٥٩٩، التيسير للداني ٤٧، المساعد ٤/٢٨٣، التصريح ٥/٢٨٢.

(٢) يُنظر: المقتضب ٣/٤٤، شرح الأشموني ٤/١٦٥.

(٣) الكتاب: ٤/١٢٦.

(٤) شرح الشافية ٣/١١.

كذلك لقيل عند إسناده إلى ضمير الفاعل (قِلْت) ولأنَّ مضارعه علـى (يفعُـل) وهـذا المضارع لا يكون لبناء (فَعِلَ).

٣ و(خاف) على (فَعِلَ) وأصله (خَوِفَ)؛ لأنَّ مضارعه على (يفعَـل)، ولأنَّـه عنـد إسناده إلى ضمير الفاعل يُقال: خِفت، فمن أين جاءت الكسرة وعينه واو؟

و(طال) على (فعُل) وأصله (طوُل) يدُلُّ على ذلك مجيء اسم الفاعل منه علـى

٦ (فعيل)، وحمله على ضدِّه وهو (قصُر).

وإنَّما أُعلَّت العين في (فَعِلَ) و(فعُل) لأنَّ الحركات مستثقلة في هذه الحـروف فإذا قلت: خَوِفَ أو طَوُلَ فهو ثقيل، فسكنوهما ألفًا فقالوا: خاف، وطال، ثـمَّ أعلُّـوا

٩ (فَعَلَ) أيضًا لتوالي الفتح ولتكون كأُختيها فقـالوا: قـال، وبـاع، وحملـوا علـى ذلـك الاسم فقالوا: بابٌ ومالٌ[1].

وعلى هذا النسق تجري بقيةُ الأمثلة التي لا يُجـدي لدراسـتها إلاَّ هـذا المنهـج

١٢ فتُراعى فيه مسائل مثل التعدي واللزوم، أو امتناع بعض الصيغ فـي بعـض الأوزان، أو النقل والتحويل عند الاتصال بالضمائر، ويظهـر هنـا أنّ أصحـاب المدرسـة الوصفيـة الذيـن لا يعـترفون بوجـود بنيَـةٍ تحتيَّـة تخـالف الظـاهرة سيقعون فـي مـأزق اتصـال

١٥ الضمائر بالأفعال فإنّـه سيترتب علـى قولهـم أن تكـون كـلُّ الأفعـال مفتوحـةَ الفـاءِ، فيقال: قَلْت، وبَعْت، وخَفت، وهَبت، وطَلْت؛ لأنَّ الأصل عندهم قالْ+ت ...[2].

وراعى منهج القدماء عدم دراسة صيغة الماضي بمعـزل عـن صيغـة المسـتقبل،

١٨ ولهذا قالوا: إن المضارع في نحو (يقول ويبيع) أُعِلَّ بنقل حركة عينه إلى فائه، وفـي نحو (يخاف) أُعِلَّ بالنقل والقلب، والإعلال فيهما إنَّما يكون بالحمل علـى المـاضي فلو جُعلت الألف في الماضي أصلاً أو استعمل مصحَّحًا فهو بمنزلة الصحيح وعندئذٍ

٢١ فما الداعي لنقل حركة المضارع؟.

---

(١) ينظر: شرح الألفية للشاطبي (المقاصد الشافية) ٩/٢٢٨.

(٢) يُنظر: دراسات في علم أصوات العربية ص١٣٩ فما بعدها.

واعتمدوا الاستدلال بحالات الكلمة المختلفة عند اختفاءِ العلائمِ الموضحةِ لأصل حرفٍ ما، كقولهم: الذي يدُلُّ على أن الألفَ منقلبةٌ عن الياءِ أو الواو في النَّاقص واللفيف ظهورها عند اتصاله بالضمير نحو رميْت، وغزوْت، ووعيْت، وطويت، وظهورها في المصدر أيضًا وهو (الرّمي، والغزو، والوعي، والطيّ).

-٤-

ويُضاف إلى ما ذُكر أنّه يلزم من القول بأنَّ حروفَ المدِّ واللين حركاتٌ طويلة لوازم فاسدة، ومنها:

أ- أنَّ ذلك يُخرج الألف والواو والياء حين تكون ضمائر للمثنّى، أو لجماعة الذكور، أو لمخاطبةٍ يخرجها عن أقسامِ الكلمة الثلاثة المعروفة، مع ما لها من دلالة بقية الضمائر، نحو: هُمَا، وهُمْ، وأنتِ[1] ...

ب- يقضي أن يكون نحو (يخشى) من الأفعال المضارعة منصوبًا دائمًا حتى في مثل (يخشى زيدٌ) مع عدم الناصب[1].

وحين رأى المازنيُّ أنَّ حرف الإعراب -في (أبوك، وأباك، وأبيك) من الأسماء الستة- هو الباء، والواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات، واستدلَّ على ذلك بأنه يُحكى عن بعض العرب قولهم: هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة ردُّوا عليه بأن الإشباع إنما يكون في ضرورة الشّعر أمَّا في حال الاختيار فلا يجوز بالإجماع[2].

ويُبيِّن الشيخ/ محمد عرفة أنَّ الذي وقف في طريق النُّحاة -إذ لم يقولوا بما قال المازني ولا طردوه في بقية الأبواب التي تُعرب بالحروف- هو المثنّى، فرأوه في حالة الرفع بالألف أو بالفتحة الممطولة وهي بعيدة عن الضمَّة التي كانت من حقّه، ورأوه في حالة النصب بالياء أو الكسرة الممطولة وهي بعيدة عن الفتحة،

---

(١) ينظر: النحو والنُّحاة بين الأزهر والجامعة ١٨٤.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/١٧-١٨، ٢٣-٣١ (المسألة الثانية).

ورأوه في حالة الجرِّ بالياء المفتوح مـا قبلهـا، وهـي بعيـدة عـن الكسـرة أو الكسـرة الممطولة، فهذه تخرم قاعدة الإعراب بالحركات ممطولةً أو غير ممطولة، فلمَّـا رأوا ذلـك ترجَّـح عندهـم أنـه معـرب بـالحروف، ومثلـه إعـراب جمـع المذكـر السَّـالم، والأسماء الستة[١].

وبعد هذا فلنا أن نسأل بعض الأسئلة، وهي:

١- إذا كانت الألف فتحة طويلةً في نحو (قال) فلأيِّ معنًى جاءت؟ خصوصًـا أننا نعلم أن الزيادة في المبنى تدُلُّ على زيادةٍ في المعنى.

٢- ماذا يُقال في المضارع المجزوم من النَّاقص واللفيف، وكذلك الأمر؟ فـإن علماءنا قرَّروا أنَّه مجزوم بحذف حرف العلّة، والأمر مبنيٌّ على ما يُجزم به مضارعه.

فهل يمكن أن يكون مجزومًا بحذف الحركة الطويلة وهي الواو أو اليـاء؟ وإذا صحَّ هذا وقد قرَّروا أنَّه لا تُوجد قبل الواو والياء حركة[٢]، فما رأيهم في الضَّمَّـة أو الكسرة الباقية في نحو: لم يغزُ، ولم يرمِ؟!

ثم لينظروا بعد هذا إلى ما قاله الخوارزميّ نافيًا أن تكون حروف العلَّـة قائمـةً مقام الحركة في مضارع الناقص المجزوم، ويثبت أنَّها تُشابه في هذا الحكم ما يقوم مقام الحركة وهو النـون فـي الأفعـال الخمسـة، يقـول: «... والدليـل علـى أنَّ هـذه الحروف لا تكون قائمة مقام الحركـة صريحًـا هـو أنّ كـلَّ واحـدٍ منهـا لامُ الكلمـة بمنزلة (الدّال) من (زيد) فكما لا يُقال في الاسم الذي في آخره أحَدُ هذه الحـروف كعصا، والقاضي إنه حرفٌ يقوم مقام الحركة كذلك هاهنا، على أنَّ الحرف يتحرَّك حالة النصب كما يتحرَّك الصحيح، فلـو كـان هـذا قائمًـا مقـام الحركـة لمـا اجتمـع الأصيلُ وما ينوبُ منابَه معًا.

(١) ينظر: النحو والنُّحاة بين الأزهر والجامعة ١٨٩.

(٢) يُنظر: الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ٣٩.

وإذا كان كذلك فقد ثبت أن هذه الحروف لا تكون قائمةً مقام الحركةِ صريحًا بمنزلة (النون) في الأمثلة الخمسة، بل هي كما قُلنا إنها تشابه ما يقوم مقام

٣ الحركة في هذا الحكم، ويؤيِّد ذلك إعادتها عند الجازم والأمر حيث وُجِدَ ما يقوم مقام الحركة نحو: يغزوان، ويرميان، فيقول: لم يَغزُوَا، ولم يَرميا، واغزُوَا، وارميا بإثبات (الواو) و(الياء)؛ لأنَّ (النون) قائمةٌ مقام الحركة فحُذِف في الأمر، وعند

٦ الجازم، وبقي (الواو والياء) على حالهما فاعرف ذلك.

وقيل: إنّما حَذَفَ هذه الحروف في الجزم لكي لا يلتبس حالة الرفع بحالة الجزم»[1].

٩ ٣- كيف سيَزِنُونَ حروف المدِّ واللين عند ورودها في أبيات شعرية؟ فعلى قولهم ينبغي أن تُقابل بحركةٍ، ونحن نعلم أن الساكن المعتلّ يُعامل معاملة الصحيح، يقول ابن جنيّ: «وساكن المعتلّ قد أُجريَ مجرى ساكن الصحيح من عِدَّة أوجه:

١٢ أحدها: اعتداد كل واحدٍ منهما في وزن العروض اعتدادًا واحدًا، ألا ترى الواوين في قوله «يقولو» من قوله:

.... يقولون لا تهلِكْ أسًى وتجمَّلِ

١٥ يقابلهما غيرهما من الصحيح، وهو قوله «بسق طل» من قوله:

.... بسقط اللِّوى ....

ومنها: قولهم في تكسير ثوب وعيْن: أثوُب وأعيُن كـ أكلُبٍ وأفرُخ»[2].

١٨ وهكذا فإنّ الأمر لا يكفي فيه وصف ظاهر اللُّغة، أو ما يسمى بالمنهج الوصفيِّ، ولكنَّه يتجاوزه إلى تفسيرها، ومحاولة نظمها في أصولٍ وقواعدَ، وهذا عمل المتخصص المستكشف لأسرار اللُّغة، فلعلَّ المحدثين يدركون أنَّ علماءنا

٢١ أجدرُ بالحديث عن لغتنا؛ إذ تعاقبوا على هذه المادّة تنظيرًا ووصفًا وتحليلاً خلال

---

(١) ترشيح العلل ٤٠.

(٢) بقية الخاطريات ٦٦-٦٧.

قرونٍ متطاولةٍ، يأتي العالم منهم آخذًا نفْسَه بـالتحصيل والتتبُّع يمحـض ويتدبَّـرُ أمـر هذه اللغة اليعربية بمـا يُتـاح لـه مـن معطيـاتٍ وأدواتٍ للنظـر؛ ولا يعيبهـم -أحيانًـا- تطلُّبهم الظّامِئ للعلل، أو إيغالهم في التيار التعليلي؛ لأنَّ الأمر فيه متروكٌ لمن تمحَّلها من العلماء علـى اختـلافِ الأزمنـة، فربّمـا وجـد فيهـا طرافـةً تُغريـه، أو مـادَّة تشُـدُّه وتستميله، وأنا على يقينٍ بأنهم لو لم يفعلـوا ذلـك لعِيْـبَ عليهـم، ولعُـدَّ قصـورًا فـي جانب الدرس اللغوي.

أمَّا تناولها بكلامٍ جُلُّه ركاكـة، وتعميـة، وتخليـط، واسـتخفاف بأعمـال السـلف، وصرف للأشياء عن مقاصدها، فهو مما نُنَزِّه عنه باحثينا، وندعوهم إلى مراجعة أنفسهم، وتصحيح نظرتهم، وأن يتجرَّدوا لذلك وُسعَهم ابتغاء الحقِّ والصواب؛ والله أعلم.